

سِرِّ الْفَصَاحَةِ

للامير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجى الحبى المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

بتحقيق

عَلَيْهِ السَّلَامُ

من علماء الأزهر

الطبعة الأولى على نفقة

مَكَتبَةِ الْخَانِجِيِّ

الصالحة أولاً محمد ابن الحنفية

بساع عبد العزىز سعيد

١٣٥٠ - ١٩٣٢ م

المطبعة الحسينية ببغداد
لصاحبها أمير زكي سعيد



١٩٣٢

طبع على النسخة المأكوذة بالتصوير الشمسي عن النسخة الأصلية
الخطية المحفوظة بدار الكتب الملكية برلين ، وعورض بالنسخة المشار إليها
«بالتانية» المأكوذة أيضاً بالتصوير الشمسي عن النسخة الخطية المكتوبة
سنة ٦٦٥ والمحفوظة في مكتبة طوب قيرو باسطنبول : الكلمات والجمل
التي يين [الربعين] عن النسخة الثانية وذلك بعنایة والدنا مدير المكتبة.

تحريراً في ٥ رمضان سنة ١٣٥٠

أولاد

محمد أمين الهاجري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنتهدي لو لا أن هدانا الله . لقد
جاءت رُسُلٌ ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمد والأبرار
من عِترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .

أما بعد : فإنما رأيت الناس مختلفين في مائة^(١) الفصاحة وحقيقةها ،
أودعت كتابي هذا طرفاً من شأنها وجملة من بيانها ، وقربت ذلك على
الناظر ، وأوضحته للمتأمل . ولم أمل بالاختصار إلى الأخلاص ، ولا مع
الإسهاب إلى الإملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

إعلم أنَّ الفرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرّها
فمن الواجب أن يُبيَّن ثُرَّة ذلك وفائدةَه ، لتقع الرغبةُ فيه فنقول :
أما العلوم الأدبية ؛ فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأنَّ
الزبدة منها والنكبة ؛ نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدِه ومعرفة
ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين متعلق بالفصاحة ، بل هو مقصور

(١) مائة الشيء : حقيقته ، نسبة إلى « ما » الاستفهامية التي يطلب بها بيان
الشيء . والأكثر في الاستعمال « ماهية » بقلب المهمزة هاء .

على المعرفة بها . فلا غنى للمتحل الأدبَ عمّا نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأمامَ العلوم الشرعية ؛ فالمعجز الدالُ على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين أحدهما : أنه خرق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حيّة . وليس للذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر . والقول الثاني : أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لو لا الصرف . وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ماهي ، ليقطع [على] أنها كانت في مقدورهم ، من جنس^(١) فصاحتهم . ونعلم أنَّ مسيامة وغيره لم يأتِ بمعارضةٍ على الحقيقة ، لأنَّ الكلام الذي أورده حالٍ من الفصاحة التي وقع التحدى بها في الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدةاته ، فالدَّواعي إلى معرفة ذلك قوية ، وال الحاجة ماسَّة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة بذَّامَنْ أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطيعها على وجه يكون حروفاً متميزة ؛ ونُشير إلى طرفٍ من أحوال الحروف في مخارجها . ثم ندل على أنَّ الكلام

(١) بهامش الأولى : من حسن وقله عن نسخة وفي الثانية كما هنا وهو الصحيح

ما أنتظم منها . ثم تُتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها المستعمل ، وهل اللغة ^(١) في الأصل موضعية أو توقيف . ثم نبين بعد هذا كلامه وأشباهه ما يليه الفصاحة . ولا نخلِي بذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بلغ ، يُتدرَّب بتأمله على فهم مرادنا . فإنَّ الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب الإبهام إلى الفصاح . فإذا أعاذه الله تعالى ويسر عام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أنَّ المتكلمين ، وان صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو ، فلم يبينوا خارج الحروف ، واقتسم أصنافها ، وأحكام مجھورها ومھمواها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو ، وان أحکموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحته المتكلمون الذي هو الأصل والأئمَّة . وأهل قدم الكلام فلم يتعرضوا الشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه . فإذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابه ، غريب في غرضه . وفق الله تعالى ذلك ويسره بلطفه ومنه .

(١) في الثانية : اللغات .

فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات^(١) الشيء بصوت صوتاً فهو صايت . وصوت
تصويناً فهو مصوت . وهو عام ولا يختص . يقال : صوت الإنسان .
وصوت الحمار . وفي الكتاب الكريم : « إنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتِ
الْحَمَرِ » وقال الراجز :

كأنما أصواتها ، في الوادي ، أصوات حجج من عمان غادِ

وقال جرير بن عطية :

لَمَّا تَذَكَّرْتَ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صوت الدجاج وقرعُ النوايس
والصوت مذكر ، لأنَّه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤذناً
على ضرب من التأول . قال رويشد بن كثير الطائي :

يأيها الراكب المهدى مطيته بلغ بنى أسد ما هذه الصوت^(٢)
فأراد الاستفهام . كما حكى الأصمى عن أبي عمرو بن العلاء أنه
سمع بعض العرب يقول ، وذكر انساناً : فقال فلان لغوب جاءته كتابي

(١) في هامش الثانية ضرب على لفظ « الشيء » وكتب بدله « الكلام » وعلم
عليه علامه الصحة

(٢) في هامش الأصل

يأيها الراكب « المزجي » مطيته « سائل » بنى أسد ما هذه الصوت
وبهذا النص في النسخة الثانية وسماه رويد بن كبير .

فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابي ! ؟ قال : نعم أليس بصحيفة ؟

وفي كتاب سيبويه :

إذا بعضُ السنين تعرَّقتنا كفى الأيتام فقدُ أبى اليتيم
لأنَّ بعضَ السنين سَنَةً . ويقال : رجل صاتٌ ، أى شديد الصوت .
كما يقال : رجل نالٌ ، أى كثير النوال . وقولهم : لفلان صيت ، إذا
انتشر ذكره ، من لفظ الصوت إلا أنَّ واوه انقلبت ياءاً لسكونها
وانكسار ماقبلها . كما قالوا : قيل ، من القول

والصوت معقول ، لأنَّه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء في وجود
ما يدرك . وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفةٍ لجسم . والدليل على أنه
ليس بجسم ، انه مدرك بخاتمة السمع ، والأجسام مماثلة ، والإدراك إنما
يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسماً ل كانت الأجسام جميعها
مدركةً بخاتمة السمع وفي عالمنا يبطلان ذلك دليل على أنَّ الصوت ليس
بجسم . وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أنَّ الأجسام مماثلة وإن الإدراك إنما
يتعلق بأخص صفات الذوات لأنَّ كون الصوت مدركاً بالسمع والاجسام
غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذى يدل على
مماثلة الأجسام : أنا ندرك الجسمين المتفقَّيين اللذين فيلتبس أحدهما علينا بالآخر ،
لأنَّ من إدراكهما ثم أعرض عنهما وادركتهما من بعد ، يُحوزُ أن يكون كل
واحد منهما هو الآخر ، بأنَّ نقل إلى موضعه ، ولم يتلبسا على الإدراك
إلا لاشتراكيهما في صفة تناولها الإدراك . وقد يبين أنَّ الإدراك إنما يتناول

أخص صفات الذات ، وهو ما يرجع إليها ، وسندل على ذلك . وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتهما فهما متماثلان ، لأن هذا هو المستفاد بالحائل .

فإن قيل : دلواعلى أنهما لم يتتسا إلا للاشتراك في صفة ثم ينعوا أن تلك الصفة مما يتناوله الادراك . قلنا : الوجه التي يقع فيها الالتباس معقولة ، وهي المجاورة أو الخلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من حيث المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحال في الجسم صفة له من حيث الخلول . وكذلك من اعتقد أن صفة الحال للحال . حتى ذهب إلى أن للسواد حيزا ، وكل الأُمرَيْن متفقٍ في التباس الجسمين ، لأنَّه لا حلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بغيرها . يدل على ذلك ما ذكرناه^(١)

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس مما يتناوله الادراك ، فهو أن الأُمر لو كان بخلاف ذلك لما التبس على الادراك وفي التباسه ما عليه دلالة^(٢) على تعلق الادراك بما التبس لأجله ، ولأن المشارك فيه لا يتعارض مع الادراك به لا يقتضي الاشتباه على المدرك . ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ويتبس به عند المدرك ، وإن اشتراكا في الوجود من حيث كان الادراك لا يتعارض بالوجود .

(١) بين السطور « يدل عليه ما ذكرناه » وفي الثانية : فدل على ما ذكرناه .

(٢) في النسخة الثانية : دليل .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدلتكم على أن الأجسام مماثلة بالتباسها على الادراك ، فقولوا : إن الأجسام التي لا تتبس كالأبيض والأسود غير مماثلة لفقد الالتباس . وذلك أن هذا مطابقة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وإنما هو كاشف عنه . لكن المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن الالتباس في الجسمين المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لها إنما يجوز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه

ما الدليل على أن الادراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وإن كلامنا كله متعلق به فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذى يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناوله الادراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ؛ فان لم يتعد وجوب الالتحاق الفصل بين المختلفين بالادراك لاشتراكهما في الوجود الذى لم يتناول الادراك غيره . وإن تعددت إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالادراك من حيث اقتراضا في الصفة التي يتعلق بها ، وأن يتتبس أحدهما بالآخر من حيث اشتراكه في الوجود الذى تعلق الادراك به أيضا ، وذلك محال ، فاما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذى يمكن أن يدخل شبهة في تناول الادراك له كونه كائنا في جهة . والذى يوضح أن

الادراك لا يتناول ذلك ، أنه لو تناوله لفُصلَ بالادراك ين كل صفتين
ضدين منه ، وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهراً في بعض
الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوَّز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن
إليه ، والتبع عليه الأمر فيه . ولا يلتبس أمره لو اسودَ بعد ياض ،
فبان أن الادراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات دون صفات العلل
وما بالفاعل .

ويكفي الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام
متماثلة من وجه آخر ؛ وذلك أنا ندرك الأصوات مختلفة . فالراء مخالفة
للزاي . وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فإذا كانت الأجسام متماثلة
والآصوات تدرك مختلفة ، فليست بأجسام . وإذا كنا دلانا على أن الصوت
ليس بجسم فالذى يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له ، إن
الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية^(١) . ولا
يجوز أن يكون صفة ذاتية تتعدد ، وأن دوامه غير واجب . ولا يجوز
أن يكون صفة غير ذاتية لما يبناء من أن الادراك لا يتناول إلا الصفات
الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف . ومع الدلالة على أن الآصوات
أعراض فيها المتماثل والمختلف . وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد
الجباري : إلى أن المختلف منها متضاد . وتوقف علم المهدى المرتضى نصر الله

(١) الصحيح انه لا يقال في النسب الى ذات ذاتي ، واما يقال ذوى بلا خلاف
بين علام المذهبين . من هامش الاصل .

وجهه ، على القطع على ذلك . فاما أبو هاشم فإنه اعتمد في تضادها على طرفيين ؛ أحدهما : أن حل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منها مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك في الأصوات . والطريق الثاني : أن الصوت مدرك ، فهو هيئه للمحل إذا أوجب مختلفه هيئتين استحال اجتماعهما للمحل في حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك في الألوان . وليس بعد امتناع اجتماعها في محل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولا : ما أنكرت [من] أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منها بحاسة واحدة تختلف فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوى في جميع الأحكام . كما أنها وإن اتفقت عندك في ذلك ، فلم تتفق في أن الأصوات تبقى ، كما أن الألوان تبقى ، ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان . وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة . الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحر أن يكون المختلف من الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليسا معاها واحداً فيقطع على تضادها لامتناع اجتماعها فيه في ذلك الوقت الواحد . بل محال الحروف المتغيرة متغيرة ، وإذا كان الملايين مختلفين فلا سبيل إلى القطع

على التضاد باستحالة اجتماعهما في محل . لأن كل واحد من الصوتين
المختلفين [لا يصح أن] يحُل محل الآخر

وقد أشار القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني رحمه الله :
إلى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة أبداً تصح في
المتضاد الباق . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين إذا كان واجباً لأنَّه مملاً يبيّن
فليس لوجود صنده حكمٌ يخالف عدمه .

فأما الكلام في عائلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من
الادراك لها . وبيانه في الحروف ، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفته
للزاي ، وقد يبينا أن الاٰدراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز
وجود الصوت إلا في محلٍ ، أما من ثبت حاجة جميع الاعراض إلى الحال
من حيث كان عرضاً ، وأما من أجاز وجود بعض الاعراض في غير محل ،
بدلاله أنه يتولد عن اعتماد الجسم ومصالكته لغيره ولأنه يختلف باختلاف
حال محله فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر فيقول
قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل فإذا ثبت ذلك في بعضه
ثبت في جميعه ، لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجب حال محل ولا جملة .
وقد ذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي : إلى أن جنس
الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة . وقال أبو هاشم ، أخيراً :
أنه لا يحتاج إلا إلى المحل . وعلى هذا القول أكثر أصحابه . وله نصر
الشريف المرتضى رضي الله عنه . واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل

بأنه مما لا يوجب حالاً لغيره بغير مجرى اللون في أنه لا يحتاج إلى سوى
 محله . و قالوا : ان الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب
 فيه من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصادفة ،
 والاعتماد يولد الحركة ، فلهذا جرى مجرى السبب . فليس يتعذر أن يفعل
 الله تعالى الصوت مبتداً من غير حركة ، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد ،
 وكما يفعل الواقع منا بالآلة من غير آلة . وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين
 الطست بتسكيته . وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون
 عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا
 حالاً بعد حال ، لما ذكرناه .

والاصوات تدرك بحسنة السمع في محالها ، ولا تحتاج الى انتقال
 محالها وانتقالها ، وكونها أعراضاً مُنْعَنْ من انتقالها . وقد استدل على ذلك
 بأنها لو انتقلت لجأ ان تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض حتى تكونا
 مع التساوى في القرب والسلامة ، يسمع الصوت بعضهم دون بعض ،
 وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفاً . واستدل
 على ذلك أيضاً بأنه : لو احتج في ادراك الاصوات الى انتقال الحال لما وقع
 الفرق مع السلامه بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما انه لا يعرف
 في أي جهة انتقل الى محل ما يلقيها من الاجسام التي يدرك منها الحرارة
 والبرودة . وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصار
 من بعد يضرب الثوب على الحجر ثم يسمع الصوت بعد مهلة فيسبق

النظر السمع . وأجيب عن ذلك : بأن الصوت يتولد في الهواء^(١) ، والبعد المخصوص مانع من إدراكه ، فإذا تولد فيما يقرب أدرك في محله ، وإن لم يتصل بحاسة السمع ، والذى يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذى تولد عن الصكّة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك بعده . قيل : فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالاً بعد حال ، فيكون إلى إدراكه أقرب . وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه ، وربما لم يدرك ، لأنه يتولد فيما يبعد عنه بعد المانع من إدراكه .

ولا يجوزبقاء على الأصوات ، أما من ثبت البقاء معنى ، كالبغداديين من المعتزلة ، فإنه يمنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء الذي هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض . وأما من لم يثبت البقاء معنى — وهو الصحيح — ويحوز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع على بعض ، فإنه يعقل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكها مع السلامة وارتفاع الموضع ، ومعلوم خلاف ذلك . ولو كان الصوت مدركاً على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب ؛ لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة فلا يكون زيد أولى من يزيد أو غير ذلك مما ينtrap من حروف زيد . ولو كان الكلام أيضاً باقياً لكان لا ينتفي إلا بفساد محله ، لأنه لا ضد له من غير نوعه . ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلا متولدة . ويدرك على ذلك [أيضاً] تعذر إيجادها عليهم إلا

(١) في الأصل البناء والهوا عن النسخة الثانية

بتوسط الاعتماد والمصادقة ، ولأنها تقع بحسب ذلك ، فيجب أن تكون
اللائق إلا متولداً كالآلام .

والصوت يخرج مستطيلاً [ساذجاً] حتى يعرض له في الخلق والفهم
والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده ، فبسمي المقطع أيها عرض له حرفاً .
وسبعين ذلك .

فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب ، يراد به حدُ الشيء وحِدَتُه . ومن ذلك
حرف السيف إنما هو حده وناحيته . وطعم حريف : يراد به الحدة .
ورجل مخافف أي محدود عن الكسب . وقولهم : انحرف فلان عن
فلان ، أي جعل بيته وبيته حداً بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن بشير قوله تعالى : « ومن الناس من يعبد
الله على حرف » أي لا يدوم . وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى : أي على
شك . وكلا التأويلين على ما قدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ،
ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكانه على حرفه ، أي غير واسط منه .

وسقطت الحروف حروفاً لأن الحرف حد منقطع الصوت . وقد
قيل : أنها سقطت بذلك لأنها جهات للكلام ونواحٍ ، حروف الشيء وجهاته .
فأما قوله في القراءة : حرف أبى عمرو من القراء وغيره ، فقد
قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحد ما بين القراءتين . وقيل أيضاً : إن
الحرف في هذا القول : المراد به الحروف كما قال الله تعالى : « والملائكة على

أرجائها » أى الملائكة . و كقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، أى الدنانير والدراهم . والمعنى : أن القاريء يؤدى حروف أى عمر و بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان .

وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفًا . فقال قوم : أى أنها قد حدّت أعطاها بالضم . وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : لأنّها انحرفت عن السمن . وقال غيره : شبّهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة . وزعم بعضهم : أنها شبّهت بحرف السيف في مضائه . وقال آخرون : شبّهت بالهاء^(١) من الحروف لدقّتها وقويسها . وكل هذا راجع إلى ما تقدم .

ومنه سمي مكاسب الرجل حرفة ، لأنّه الجهة التي انحرف إليها . وسموا الميل محرافاً ، لدقته . وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد :

كازلَ عن رأس الشجيج المحارف

والتحريف في الكلام ، الميل والانحراف . قال الله تعالى : « يحرفون الكلم عن مواضعه » .

أما تسمية أهل العربية أدوات المعنى ، نحو : من ، وقد ، حروفاً فأنهم زعموا أنّهم سموها بذلك ، لأنّها تأتي في أول الكلام وآخره فصارت كالحروف والحدود له . وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفًا لأنّها انحرافها عن الأسماء والأفعال . وهي عندنا نحن نسمّي كلام ، لأنّها متنقمة من حرفين فصاعداً .

(١) في الثانية وتشبه بالهاء لرقّتها .

وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب حروف المعجم ، فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين ؛ أحدهما : امتنان وصف النكرة بالمعرفة ، والثاني : اضافة الموصوف إلى صفتة ، والصفة عند النحوين هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه . إلا أن أبا العباس المبرد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بعزلة الإعجام ، كما تقول :

أدخلته مدخلًا ، أي إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسدة الأخفش : أن بعضهم قرأ « ومن يُهِنَ اللَّهُ هَلَّهُ مِنْ مَكْرَمٍ » بفتح الراء ، أي من إكرام . فكان لهم قالوا - على هذا الوجه : حروف الإعجام . ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جنى أن يكون قولهم : حروف المعجم بعزلة قولهم صلاة الأولى ، ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك : صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما ، وليس كذلك حروف المعجم : لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندي ما انكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ؛ لأن الخط العربي فيه أشكال متقدمةٌ لحروفٍ مختلفةٍ عجم بعضها دون بعض ليزول اللبس . وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى النقطة ؛ فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه العلة . وقيل : حروف المعجم ، أي حروف الخط المعجم كما يقال :

حروف العربي ؛ أى حروف الخط العربي ، وليس يمكن أن يتعرض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك ، وهي متعددة بعد العهد ، وقد الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط وكلا يروى من ابتداء وضعه ، وأنه خرج على ما قيل من الآثار ، وما يجري هذا المجرى فليس يشر ولا الظن .

فإذا قيل أعممت الكتاب فعنده ازلت ابهامه ، كما يقال اشكتيه اذا اذا أزلت ما يشكوه . لأن هذه اللفظة في كلام العرب للابهام والخلفاء .

ومنه : رجل أعمم . وقال النبي صلي الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماء جبار ^(١) » يريد البهيمة . وعجم الزيب وغيره أى المستتر فيه . وسموا صلاتي الظهر والعصر : عجماوين ؛ لأن لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والفم بالنادى ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلا ساذجاً ، فإذا وضعت الأنانمل على خروقه ووقيعت المزاوجة بينهما سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم ، بالاعتماد على جهات مختلفة ، سمعت الأصوات المختلفة التي هي حروف . ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره لأن لا مقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج إلى

(١) جبار بضم الجيم : هدر

حصر الحروف التي يتعلّق بها . وأنا الفرض ذكر ما في اللغة العربية التي
كلامنا عليها ، لأنّ في غيرها من اللغات حروفًا ليست فيها ، كثافة الأرمون
وماجرى عبراهـا . حروف العربية تسعـة وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة
والألف والهاء والعين والخاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد
والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد
والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهـذا
ترتيبها على الخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يعتـد بالهمزة ويجعل الحروف
ثمانـية وعشـرين حرفاً . وقولـه هذا عند النحوين مرفـوض ، واعتـلالـه بأنـ
الهمزة لا صورة لها مستـكرة غير مـرض ، لأنـ الاعتـبار بالـلـفـظـ دونـ الـخـطـ
وهي ثـابـةـ فيـهـ . ولوـ أـنـ الـعـربـ لـاخـطـ لهاـ كـغيرـهاـ منـ الـأـمـ لمـ يـعنـ ذلكـ منـ
الـاعـتـدادـ بـجـمـيعـ هـذـهـ الـحـرـوفـ المـذـكـورـةـ .

فـأـمـاـ الـأـلـفـ الـتـىـ هـىـ سـاـكـنـةـ أـبـداـ ، فـقـدـ قـالـواـ : اـنـ وـاضـعـ الـخـطـ وـلـاـيـ أـتـىـ
بـ«ـلاـ»ـ عـلـىـ وزـنـ «ـماـ»ـ ، لأنـ الـأـلـفـ سـاـكـنـةـ لـاـ يـصـحـ الـاـبـتـداءـ بـهـاـ ، بـخـاءـ بـحـرـفـ
قـبـلـهـاـ لـيـكـنـ النـطـقـ بـهـاـ وـيـقـعـ تـمـثـيلـ ذـلـكـ . وـلـيـسـ غـرـضـهـ أـنـ يـبـيـنـ كـيـفـ يـتـركـبـ
بعـضـ هـذـهـ الـحـرـوفـ مـنـ بـعـضـ ، كـماـ يـقـولـ الـعـلـمـونـ : لـامـ الـأـلـفـ . وـلـوـ أـرـادـ
أـنـ يـبـيـنـ التـرـكـيبـ لـيـنـهـ فـيـ سـائـرـ الـحـرـوفـ وـلـمـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ الـأـلـفـ مـعـ الـلـامـ
وـقـدـ قـالـ أـبـوـ الـفـتحـ عـمـانـ بـنـ جـنـيـ : اـنـهـمـ اـنـاـ اـخـتـارـوـاـ الـهـاـ حـرـفـ الـلـامـ دـوـنـ
غـيرـهـ مـنـ الـحـرـوفـ ، لأنـ وـاضـعـ الـخـطـ أـجـراـهـ فـهـذـاـ عـلـىـ الـلـفـظـ ، لأنـهـ أـصـلـ

للحظ و الخلط فرع عليه . فلما رأه وقد توصلوا إلى النطق بلام التعريف
بأن قدموا قبلها الفاء ، نحو ، الغلام والجارية ، لما م يمكن الابتداء باللام الساكنة
كذلك أيضا قدم قبل الألف في لا ، لاما توصل إلى النطق بالآلف
الساكنة . وكان في ذلك ضرب من المعارضنة بين الحرفين .

وي يمكن عندي أن يترض على هذا القول بأن يقال : إن التي مع اللام
في الرجل والجارية هي المهمزة وليس الألف الساكنة التي جاءت اللام
معها في لا ، فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود
المهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموصعين تناسب ولا معارضنة كما
ذكرت ؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التي لا يمكن أن يبدأ
بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف
التي هي ساكنة مثلها وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر ؟
فإن قال : إن المهمزة التي مع اللام في الرجل هي ألف على الحقيقة ،
وهي التي بعد اللام في قولهم : لا ، وإن كانت ساكنة هناك ، قيل له فما ووجه
انكارك وانكار أصحابك على أبي العباس البرد أنه لم يعتد بالهمزة
في الحروف بل جعلها ثانية وعشرين حرفا فقط ، أوليس هذا منكم انكار
للهمة رأسا ؟ وليس يحظر أن يحاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحوين
يطلقون على المهمزة التي مع لام التعريف أنها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ،
لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح اذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جداً
واطرح .

ثم الكلام عليهم أيضا باق في قولهم ان الهمزة في نحو الرجل ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبداً في نحو كتاب وغيره والهمزة حرف غيره ، وانكارهم على أبي العبام المبرد ما ذكرناه .

فاما نحن اذا سئلنا عن العلة في ايراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان ايراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية في مثل هذا الموضع بعji ، همزة الوصل كما جاءت في نحو اذهب وغيره ، فنعني من ذلك ما ذكره أبو الفتح من أنها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض . فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخلط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب . وأمثال هذا الذى لا يعلل كثيرة لاتخضى .

ويتحقق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالي تحسن ستة أحرف ، وهي:

النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم ، والهمزة الخففة ، وألف الامالة ، وألف التفخيم ، وهي التي بها ينحا نحو الواو ، وذلك كقولهم في الزكاة :

الزكوة ، والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر مزدر ، والشين التي كالجيم ، نحو قولهم في أشدق أجدق

والحروف التي لاتستحسن عما يليها وهي الكاف التي بين الجيم والكاف
نحو كلامك ، والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل ركل ، والجيم
التي كالشين نحو قولهم خرشت ، والطاء التي كالثاء كقولهم طلب
والصاد الضعيفة كقولهم في أثرد أضرد ، والصاد التي كالسين في قولهم
صدق والظاء التي كالثاء ، كقولهم ظلم ، والفاء التي كاباء كقولهم فرنـد^(١)
وخارج هذه الحروف ستة عشر مخرجـا : ثلاثة في الحلق فاولـها من
أقصـاه مخرجـ المـهـمـزةـ والأـلـفـ والـهـاءـ ، وهذا على ترتـيب سـيـبـويـهـ . وزـعـمـ
أـبـوـالـحـسـنـ الـاخـفـشـ أـنـ الـهـاءـ معـ الـأـلـفـ لاـقـبـلـهـاـ وـلاـ بـعـدـهـاـ . ثـمـ يـلـيـهـ مـنـ
وـسـطـ الـحـلـقـ مـخـرـجـ الـعـيـنـ وـالـحـاءـ . ثـمـ مـنـ فـوـقـ ذـلـكـ مـعـ أـوـلـ الفـمـ مـخـرـجـ الغـيـنـ
وـالـحـاءـ . ثـمـ مـنـ أـقـصـىـ الـلـسـانـ مـخـرـجـ الـقـافـ . وـمـنـ أـسـفـلـ ذـلـكـ وـأـدـنـىـ إـلـىـ مـقـدـمـ
الـفـمـ مـخـرـجـ الـكـافـ . وـمـنـ وـسـطـ الـلـسـانـ [ذـلـكـ] يـيـنـهـ وـيـيـنـ الـحـنـكـ الـأـعـلـىـ مـخـرـجـ
الـجـيمـ وـالـشـينـ وـالـيـاءـ . وـمـنـ أـوـلـ حـافـةـ الـلـسـانـ وـمـاـ يـلـيـهـ مـنـ الـاـضـرـامـ مـخـرـجـ
الـضـادـ . وـمـنـ حـافـةـ الـلـسـانـ مـنـ اـدـنـاهـ إـلـىـ مـتـهـىـ طـرـفـهـ يـيـنـهـ وـيـيـنـ مـاـ يـلـيـهـ
مـنـ الـحـنـكـ الـأـعـلـىـ مـخـرـجـ الـلـامـ . وـمـنـ طـرـفـ الـلـسـانـ يـيـنـهـ وـيـيـنـ مـاـ فـوـقـ
الـثـنـيـاـ مـخـرـجـ الـنـونـ . وـمـنـ مـخـرـجـ الـنـونـ غـيـرـ أـنـهـ اـدـخـلـ فـيـ ظـهـرـ الـلـسـانـ مـخـرـجـ
الـرـاءـ . وـمـاـ يـيـنـ طـرـفـ الـلـسـانـ وـأـصـوـلـ الـثـنـيـاـ مـخـرـجـ الـطـاءـ وـالـتـاءـ وـالـدـالـ . وـمـاـ
يـيـنـ الـثـنـيـاـ وـطـرـفـ الـلـسـانـ مـخـرـجـ الـصـادـ وـالـزـايـ وـالـسـينـ . وـمـاـ يـيـنـ طـرـفـ
الـلـسـانـ وـأـطـرـافـ الـثـنـيـاـ مـخـرـجـ الـظـاءـ وـالـثـاءـ وـالـدـالـ . وـمـنـ باـطـنـ الشـفـةـ السـفـلـىـ

(١) رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فيما صغيرة فوق الكاف في كلام
ورجل وخرشت وتأء صغيرة كذلك فوق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة .

واطراف الثنایا العليامخرج الفاء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .
ومن اخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والممومس، ومعنى الجهر في الحرف انه أأشبع
الاعتماد في موضعه ومُنْعِنَ النفس ان يجرى معه حتى ينقضي الاعتماد ويجرى
الصوت . ومعنى الممومس فيه ان يضمف الاعتماد في الصوت حتى يجرى
معه النفس .

والحروف المهموسة عشرة أحرف وهي الهاء، والباء، والخاء، والكاف
والسين والصاد والباء والشين والثاء، والفاء، ويجمعها في اللفظ ستة حشائط
خصفه [وجمعت أيضا : سكت خفته شخص] وما سوى هذه الحروف هو
المجهور . ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذى بين الشديد والرخو ،
فالشديد الحرف الذى يعن الصوت أن يجرى فيه . وهى ثانية أحرف :
المهمة والقاف والكاف والجيم والطا ، والدال والباء والباء، ويجمعها في اللفظ
أجدك قطبت . والتي بين الشديد والرخو ثانية أحرف وهى : الألف
والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ويجمعها في اللفظ : لم
يروعنا . والرخوة الحروف التي لا يعن الصوت أن يجرى فيها وهى
ما سوى هذين القسمين المذكورين . ومنها أيضا المنطبة والمنفتحة، ومعنى
الاطلاق أن يرفع المتكلف بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى
فيتحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهى أربعة أحرف : الصاد والضاد
والطا ، والظاء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضاً حروف الاستعلاء . وحروف الانخراط
ومعنى الاستعلاء : أن تصعد في الحنك الأعلى وهي سبعة أحرف :
الحاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء . وما سوى ذلك
من الحروف منخفض . ومنها حروف الذلالة ، ومعنى الذلالة أن يعتمد
عليها بذلك اللسان ، وهو طرفه ، وذاق كل شيء حده . وهي ستة أحرف :
اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . وما سواها من الحروف
فهي المصمتة .

وللحروف أيضاً اقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل
والسكون والحركة وغير ذلك مما أكثر علاقته بالنحو ، ولو ذكرناه في هذا
الكتاب أطلاناه . وعدنا عن الغرض في تقريره . وإنما أربنا ذكر مالا
يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد وإليها ينحو . فاما
ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه ، واللمعة تقنع فيه . وفيما اردناه من اقسام
الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع ولا يليق به الزيادة عليه والاسباب ،
لأنه كالطريق الذي يختار فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكه إلى مقصدنا
فاللبت به غير واجب ، والريث فيه غير محمود .

فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير . وذكر السيرافي انه مصدر ،
والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكاليم قال الله تعالى : « وَكَانَ اللَّهُ مُوسَى

تكلاما» ولعل أبا سعيد تسمح في ايراد ذلك وقله مجازاً . فاما الكلام فإنه اسم يدل على الجنس، هكذا مذهب أهل النحو في الامماء التي يكون فيها الاسم على صورتين تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو ثرة وثرة ، وبسرة وبسر ، وما أشبه ذلك . على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلة لكن الأخرى على مذهبهم ما ذكرناه .

والكلمات جمع كلة ، وقد حكى كلة وجمعها كلام . وروى أبو زيد أن العرب تقول الرجالن لا يتكلمان يريد : لا يتكلمان . وقد استدل على أن الكلام ليس ب مصدر بأن الفعل المستعمل منه أنا هو كاتب ، وفعلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيرا ، ولا يأتي على لفظ آخر . والكلام عندنا على ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها على ما يبناه من أنا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات . وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة . وإنما شرطنا الانتظام لأنّه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وذكرنا الحروف المعقولة لأنّ أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف . ولكنها لا تميز وتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها . و Ashton طنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الافادة لثلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاما . وقلنا القبيل دون الشخص لأنّ ما يسمع من الجنون يوصف بأنه

كلام ، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك **الظاهر** .

فاما الدليل على صحة هذا الحد فهو : أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام ، ومنى اختل بعضها لم يوصف بذلك . وفيما ذكرناه تسمح ، وهو قولنا لو أتي بحرف ومضى زمان وأتي بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وكذلك النطق بحرف واحد متعدد غير ممكن إذ لا بد من الابتداء بمحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين ، الأول منها متحرك والثاني ساكن ، وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً . وبهذا أجب أصحابنا من أزمهم على هذا الحد الذي ذكرناه لأن يكون : «ق» و «ع» في الأمر ليس بكلام ، لأنه ^(١) حرف واحد . وقلوا : إن المنطوق به في هذا القول حرفان والمعنى إلى وقف عاليها عند السكت هي حرف . وإن لم تثبت في الخط . وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التي ذكرناها . وبهذا الجواب غنو عمالة أبوهاشم : من أن الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر «أوق» و «أوع» ، وإياماً لذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدر في الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيده . وإذا كنا [قد] يتنا التسمح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديرًا أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصحيح أن ذلك غير ممكن لما يتناه .

(١) (ولاية) في الأصلين

وقد أزمنا على هذا الحد الذى ذكرناه أن يكون الآخر من متكلماً لأنَّه قد يقع منه حرفان . والتزم أصحابنا ذلك و قالوا : إنَّ الآخر من يمكن أن يقع منه أقلَّ قليل لـ الكلام . وفيهم من احترز من ذلك و قال في أصلِ الحدَّ ما اتظم من حرفين مختلفين . وادعى أنَّ الآخر من لا يقع منه ذلك . وطعن على هذا القول بأنه : غير ممتنع أن يقع من الآخر من حرفان مختلفان . والمعتمد التزام^(١) ذلك ، والقول بجوازه . وليس يجوز أن يشترط في حدِ الكلام وكونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هاشم ، وذلك أنَّا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمٍّ ومستعملٍ . والمهم مالم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمٌّ إليها لشيء من المعانٍ والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ومالم يفدي ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا مالم يفدي إسم الكلام رأساً ، لا أن يجعلوه أحد قسميه . على أنَّ الكلام إنما يفدي^(٢) بالواضحة . وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً وأي دليل على أنَّ اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أو كد من تسميتهم للهذيان الواقع من الجنون وغيره كلاماً . وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا أنكاره . وقد وجدت أبا طالب احمد بن بكر العبدى النحوى ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الإيضاح ، ما يذهب إليه النحويون في هذه المسئلة . فلما تأملته وأنعمت النظر فيه

(١) في النسخة الثانية (الزام) (٢) في النسخة الثانية (قبل)

لم أجده معتمداً فيما أدعوه . وأنا أحكيه وأتبعه بيان عدم الدلالة منه .

قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون واقعاً على المفید منه لا على غيره ، ألا ترى أن سببويه رحمه الله قال : واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحکى بها ما كان كلاماً لا قولاً ، وفسر معنى هذا القول . ثم قال فان قلت : ألسنت تقول لمن نطق وأظهر كلة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ماذ كره جملة . قيل قال أقول تكلم ولا أقول قال كلاماً ، لأن الكلام ما وقع على الجمل من حيث ذكرت ان كلاماً إنما وقع على أن يكون اسم المصدر ونائباً عنه . وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتکثیر . ألا ترى انك تقول فعلت كذا وكذا . ولفظ هذا يحتمل أن يكون كثيراً وأن يكون قليلاً . وبابه القلة . وإذا قال فعلت بتشديد العين لم يكن إلا للتکثیر وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جارياً على لفظ فعل للمبالغة وجب أن يراد به التکثیر ، وأقل أحوال التکثیر والتکرار أن يكون واقعاً على جملة . فان قيل فان الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين اذا أريد التقليل كان خيفاً ، وإذا أريد التکثیر ثُقل ، كما نجد ذلك في ضرب وضرّب ، وذلك أنه لم ينجي فيه إلا الكلمة . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ فعل للتکثیر والتکرار فينبغي أن يوفى حق لفظها . وكونها على حالة واحدة عندى أبلغ في المعنى حتى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للمبالغة من حيث كان الكلام أجل ما يوصف به الانسان . حتى قال الشاعر :

لسان الفى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكت لك معجب زياته أو تقشه في التكلم
ولآخر :

وممَّا كانت الحكاء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد
ويقال : لاصل الدين والكلام عليه : فلانٌ متكلم . فلو لا أنها شيمه
شريفة ، وصفة مبالغة لما وصف بذلك . ثم يقال للإنسان الذي يورد ماتقل
فائدته : هذا ليس بكلام . فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في قوله :
فلان متكلم . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنَّ من البيان
لسحرا ». فاما ماجاء من قوله :
فصبحت والطير لم تكلم .

وقوله :

عجيت لها أني يكون غناوها فصيحاً ولم تغفر بمنطقها فما
فجاز لاحقيقة له . كما قيل :
إلى ملك أظلافه^(١) لم تشقق

(١) من كلام الأخطل أو عقovan بن قيس بن عاصم وأوله :
سأمنها أو سوف أجعل أمرها . وبعده :
سواء عليكم شؤمها وهجانها وإن كان فيها واضح اللون يبرق
عن لسان العرب . وهو كناية عن تنعم الملك .

وكاً أنسد سيبويه :

وداهية من دواهي المنون ترهبها النام لا فالها

يُغَل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :

وسألت من لا يستجيب فكنت في استخباره كمجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب ، لشرف الكلام عندهم وأن

القليل المفيد منه عندهم كثير ، [انهم] يقولون : وقال فلان في كلامته .

إنما يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العدة سحاءها فرأوا قنَا وأسْنَة وسنُور^(١)

وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إنما بالقنا والسنور . وقد

قال الأول :

والقول ينفذ ما لا تنفذ الأبر

وقال آخر .

فإنما القوافي يتلجن مو الجا تصايق عنها أن توجها الإبر

وهذا كله إنما أوردته نصر النطق به بتكلم مشغل العين على لفظ المبالغة

ولم يستعملوه على وجهين مخففاً ومثقلًا . فيقال لأبي طالب . إن كنت

أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأننا

لسنا مخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره

(١) السحاء بكسر السين : جمع سحاءة وهي ما يشد به الكتاب والرسالة .

والسنور : جملة السلاح وخص به بعضهم الدروع

من النحوين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره . وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا على نفس الدعوى فان ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا [وأمثاله] حجة ، واستطرف الأفصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن اسرار المعلومات وغوامض الأشياء ، وعلهم هى الصححة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم . وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل . فان جاز الاعتصام بتقليد سيبويه ، كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أخرى وأولى . وان قيل ان اتباع النحوين في مثل هذا الباب أوسع ، لأنهم أهل هذا الشأن ، وارباب هذه الصناعة ، قلنا : إنما يحب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويرونه ، وليس بهذه المسألة من قبله ، بل العرب مجتمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحوين به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة . ولذلك كان المصيبة منهم الحصول من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعذر [لهم] بأن عالهم إنما ذكروها وأوردوها تصريح صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدئ . فاما أن يكون ذلك جاري على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل . على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم

على أن سمو الجل المفيدة كلاما دون مالم يفده، لأن ذلك على سبيل التحقيق. كما انهم سمو بهذه الحوادث الواقعه ، كضرب وقتل ، أفعالا . ولو عدلنا الى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء ملاوقة من الحوادث. فاما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له تكلم ولا يقال قال كلاماً. واعتلاله بـأـنـ كـلـامـاـوـقـعـ إـسـالـمـصـدـرـ وـنـائـبـاـ،ـ وـذـلـكـ الـمـصـدـرـ مـوـضـعـ لـتـكـثـيرـ،ـ فـيـجـبـ أـنـ يـوـفـ حـقـهـ فـنـ طـرـيفـ مـاـيـعـتـمـدـ عـلـيـهـ .ـ وـذـلـكـ أـنـ التـكـثـيرـ مـوـجـودـ فـيـ لـفـظـ تـكـلـمـ ،ـ وـقـدـ أـجـازـهـ مـعـ الـفـلـةـ ،ـ فـكـيـفـ لـمـ يـجـزـ ذـلـكـ مـعـ الـمـصـدـرـ الـذـىـ لـيـسـ فـيـ لـفـظـ التـكـثـيرـ .ـ وـإـنـاـ هـوـ نـائـبـ عـنـ ذـلـكـ فـيـ لـفـظـهـ .ـ فـاـذـاـ جـازـ هـذـاـ فـيـ الـأـصـلـ فـهـوـ فـيـمـاـ يـنـوبـ أـسـوـغـ وـأـلـيـقـ.

وأما قولهم أنهم لم ينطقو في الكلام إلا بفعل التي هي للتكتير ، اشرف الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة في اطلاق لفظ الكلام وتتكلم على القليل الذي ليس بعفيف لما ذكره من الشرف والبالغة . وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأيات التي ذكرها فما يمكن ايراد مثله إلا أن ذكره :

ومما كانت الحكمة قالت إسان المرء من خدم الفؤاد لا أعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام وهو بالدلالة على تشريف الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق . وأما قوله انهم يقولون للانسان الذي يورد ما تقل فائدته : هذا ليس بكلام ، قلنا ذلك وأمثاله أغا يورد على سبيل الجواز والاسراف في البالغة . كا يقال للرجل البليد : ليس

بأنسان ، والفرس البطىء ليس بفرس لا لأن ذلك على الحقيقة . وهذا مما لا تدخل في مثله شبهة . وأما قوله إنَّ العرب لشرف الكلام عندهم وأنَّ القليل المفيد منه كثير . يقولون : قال فلان في كلامه ، يريدون القصيدة ، فذلك كله [هو] وأمثاله هو الوجه في اقتضائهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفده ، دون الألفاظ التي لم توضع للتکثير .

وقد حُدِّدَ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحد بعض النحوين له . بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم ينتحج إلى حدَّه . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه : ما أوجب كون المتكلم متكلماً . وقول غيره : ما يقوم بذات المتكلم لأنَّ هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام ، وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنَّه إذا أقيل فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أو قام بذاته ماهو ، فلا بد من الرجوع إلى ما فقدَ منها من حدَّه .

واذا كان كلامنا مبنياً على أنَّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو علي الجبائي يذهب إلى أنَّ جنس الكلام يخالف جنس الصوت ، فلابد من بيان ما ذهبنا إليه وفساد ما عدناه . والذي يدل على أنَّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن

يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجه، لأنَّ هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلق بينهما، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوصٍ، ولا تكون كلاماً، أو الكلام من غير صوت مقطعاً دلَّ على أنه الصوت بعينه

فاما من ذهب الى أن الكلام معنى في النفس من المحبة ، فان الذى
حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ، ظهور أدلة نظار المسلمين على
حدوث هذا الكلام المقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم
يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المقطعة ، مع القول بأن
كلام الله عز اسمه قد يسمى ، فادعوا بذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع ،
وأنه معنى قائم في النفس ليسوغر لهم قدمه على بعض الوجوه ، فلجأوا من
الاعتراف بالحق والانتقاد بزمامه الى محض الجهل وصرف الضلال . ولو
تجنب خطابهم على هذا القول وعوّل في افساده على حكاية مذهبهم لأنّي
ذلك عند كافة الحصّلين ، ولم يفتقر الى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما
يدعونه ، والعجب مما يتلزمونه ويصرّحون به وحمد الله تعالى على ما أذعن به
من الإرشاد ، ومنحه من الهدایة . لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم
بإيضاح الحق ، وان كان غير خاف ، والتنيّه على الصواب ، وان كان ليس
بعشكل ، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها ، وإن جرت في البعد مجرى
هذا المذهب ، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا ،
ونذكر ما قالوه ، وان كنا غير محتاجين الى ذلك .

والذى يدل على ان الكلام ليس بمعنٰى في النفس أنه لو كان معنٰى زائداً على المعانى المعقولة الموجودة في القلب كالعلم وغيره ، اوجب أن يكون الى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء في المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكن من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به الى اثباته كما يتوصل بأحكام الذوات الى اثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار اليه في هذا الباب .

فإن قيل : الصوت المسنوع طريق إلى إثبات الكلام القائم في النفس .
قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً إليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ،
فإن كان الأول وجب أن يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت الواقع
على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك وإن كان يستدل
به عليه ، فالكلام المسنوع إنما يدل على ما لا يراه لما حدث ، وهو القدرة ،
أو ما لا يراه لم يقع على بعض الوجوه وهو العلم والإرادة . فاما مسوى ذلك
فلا دلالة عليه لنفي التعلق .

فإن قيل : كل عاقل يجد في نفسه عند الكلام أمراً يطابقه ويُدبر في
نفسه ما يريد أن يتكلّم به حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن
يحرك لشيء من ذلك جارحة الحال من الأحوال وذلك يُبين أن الكلام
معنٰى قائم في النفس .
قلنا : كل أمر يجده الإنسان من نفسه عند الكلام
معقول، وهو العلم بكيفية ما يوقعه منه، أو الظن له أو إرادة ذلك الداعي

الى فعل الكلام أو الفكر والرواية في ايقاعه ، وكيفية فعله . فان أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صح المعنى وعاد الخلاف الى عبارة . وان أريد غيره فليس بمعقول . ووهنا جواب آخر : وذلك ان الانسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطعه بالنفس فيكون كلاماً بالحقيقة، وان كان غير مسموع له . ثم ان أحدنا قد يحدث نفسه بنسج ثوب أو بناء دار فيظن أنها ان ذلك مصوّر في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية ايقاع كل واحد منها حسب ما يبيناه في الكلام . فاما تعلقهم بحسن قول القائل في نفسي كلام ففاسد ، لأنَّه توصل الى اثبات المعنى بالعبارات ، ولا يعول على ذلك محصل . على انَّ من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فان كان أطلقه عن غير علم فلا حجَّة في اطلاقه ، وان كان عن علم لم يخل أن يكون ضروريًا أو مكتسباً . فان كان ضروريًا وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الا مِنْ كذاك ، وان كان مستدلاً عليه فالواجب ايراد الدليل الذي اقتضى اطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فان الانسان قد يطلق أيضًا فيقول في نفسي بناء دار ، ونسج ثوب . كما يقول في نفسي كلام ، فهل يدل ذلك على ان البناء والنفسي معنيان في النفس كما دلَّ عليهم على ان الكلام معنى فيها . ثم انَّ لقول القائل في نفسي كلام وجهًا صحيحًا ، وذلك ان المعنى انَّ عازمُ عليه ومريدُ له ، وهذه لو أبدلوها هذا اللفظ مما ذكر لقام مقامه في الفائدة . واما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه انه

متكلّم فليس بصحيّح ، لأنّ المراد بذلك إمكان الكلام منه أو اضافته إليه على طريق الصناعة كايقال للصائغ - في حالٍ هو لا يصوغ فيها - انه صائغ . وكذلك سائر الصناع ، ثمّ هو مع ذلك استدلال بالمعنى على العبارات وقد ينشأ فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالاً للمتكلّم إذ لا طريق إلى اثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من أدعى في الكلام أنه يجب حالاً وبين من أدعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره . وأيضاً فإنَّ الكلام يوجد في الصدا ، ويكون نحن المتكلّمين به . ومن شأن ما يفصل عن الحقيقة لا يوجب له حالاً ، لأنَّ كل ما أوجب للحقيقة حالاً لا يصح وجوده في محل لحياة فيه كالعلم والقدرة . والكلام يتعلق بالمعنى والفوائد بالمواضعة لا لشيءٍ من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات . وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم به واستعماله فيما قررته المواضعة ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها ، لأنَّ فائدة المواضعة تميّز الصيغة التي أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها . وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالتأمّل ، وتأثير في كونه أمراً به . فالمواضعة تجري مجرّى شحذ السكين وتقويم الآلات ، والقصد يجري مجرّى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد والكلام على ضربين مهمّل ومستعمل : فالمهمّل هو الذي لم يوضع في اللغة ، التي قيل له مهمّل فيها ، لشيء من المعنى والفوائد . والمستعمل هو الموضوع المعنى أو فائدة . وينقسم إلى قسمين : أحدهما ماله معنى صحيح وإن كان لا يفيد

فيما سُمِّيَ به كنحو الألقاب، مثل قولنا: زيد و عمرو. وهذا القسم جعله القوم
بدلًا من الاشارة. والفرق بينه وبين المفید ان اللقب يجوز تبديله بغيره
وتفويضه، ولللغة على ماهى عليه، والمفید لا يجوز ذلك فيه. والقسم الثاني هو
المفید وهو على ثلاثة أضرب: أحدها أن يبيّن نوعاً من نوع كقولنا: كون
ولون. وثانيهما أن يبيّن جنساً من جنس كقولنا: جوهر وسود. وثالثهما أن
يبيّن عيناً من عين كقولنا: عالم و قادر. والمفید من الكلام ينقسم الى قسمين:
حقيقة و مجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضعت لافادته.
والجاز هو اللفظ الذي أريد به مالم يوضع لافادته. والكلام المفید يرجع
كما الى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضرورة وجدت لا يخرج عن ذلك في المعنى.
أما الجحود والتشبیه والقسم والتمني والتعجب فالامر في كونها أخباراً
في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مریداً للفعل فعنده معنى الخبر.
والنهي يفيد انه كاره فهو أيضاً كذلك. والسؤال والطلب والدعاء يجري
هذا المجرى. والعرض فهو سؤال على الحقيقة. فاما النداء فقد اختلف فيه
فقيل معنى: يا زيد، أدعوك زيداً، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أقبل
يا زيد وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر. وأما التخصيص فهو
في معنى الأمر لأنّه يعني عن إرادة الشخص للفعل.

واذ كنا قد بیننا حد الكلام وحقيقةه فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم
فنقول: إن المتكلم من وقع الكلام الذي بیننا حقيقته بحسب أحواله من قصده
وارادته و اعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة اليه حقيقة أو تقدير أو الذي

يدل على ذلك ان أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا بذلك أو يعتقدوه لم يصفوه، فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال. ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وأضافته إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية، لأن الطريقة واحدة. ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم والساهى اليهما، وإن لم يقع بحسب المقصود، وذلك إنما تقتصر على ذكر المقصود والدوعى دون جملة الأحوال. والكلام يقع من النائم والساهى بحسب قدرهما ولغتهم. واللغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما.

على أنا قد احترزنا بذكر التقدير في كلامنا لأن من المعلوم أن كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده، وأنه مخالف لكلام غيره. ويدل على ما ذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المتروع إلى الجنى، لما اعتقدوا تعلقه بقصده وارادته. وهذا وإن كان خطأ منهم وجهاً فلا يغير دلالتنا منه، لأننا إنما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه بين الفاسد والصحيح، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم، ولا فرق بين أن تكون تلك الاعتقادات عملاً أو جهلاً. كما يستدل على أن لفظة الله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة لما اعتقدوا أن هذه العبادة تحب لها، وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً. فان قالوا: إنهم إنما أضافوا الكلام المسموع من المتروع إلى الجنى لما اعتقدوا أن الجنى قد سلكه وخلطه، وأن الكلام حال في الجنى دونه، فيعود الأمر إلى أن المتكلم

بالكلام من حلّه. قلنا له ليس يعتقدون أنَّ الله المتصوَّر ولسانه قد صار
 للجَنِّي دونه، لأنَّهم لا يضيفون إلى الجَنِّي كلَّ كلامٍ يسمع من المتصوَّر،
 كالتسبيح والقراءة وما يجري مجرّها مما يعتقدون أنَّ الجَنِّي لا يقصده. وإنما
 يضيفون إليه ما يعتقدون أنه لا يكون من مقصود غير الجَنِّي. فدلَّ هذا
 على أنَّهم لا يضيفون الكلام إلا إلى من وقع بحسب أحواله وقصوده على
 ما قدمناه. ويدلُّ أيضًا على ما ذهبنا إليه أنَّ الكلام يوجد في الصداً أو يستحيل
 أن يكون كلامًا له أو للقديم تعالى، لأنَّه ربًا كان كذبًا أو عبثًا، وهو عزٌّ
 اسمه ينْزَه عن ذلك. أو كلامًا لا يتكلَّم به فيجب أن يكون كلامًا لمن فعل
 أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده. وليس لهم أن ينتفعوا من وجود
 الكلام في الصدا، لأنَّه عندهم معنى في النفس، لأنَّا قد يَدَنَا أنَّ الكلام هو
 هذه الأصوات الخصوصية فيما تقدم، ولا شبهة في وجودها في الصدا. فاما حدهم
 للمتكلَّم بأنه من له كلام فحالته على مذهبهم، والسؤال باقٌ، لأنَّه يقال: فكيف
 صار الكلام له، أباً حلَّه أو بآن فعله. فلا بدَّ من التفسير. وهذه اللفظة أعني
 قولهم: إنَّ له كذا، تتحتمل أمورًا مختلفة المعنى: منها اضافة البعض إلى الكل
 كقولهم: له يد ورجل. ومعنى الملك كقولهم: له دارٌ وغلامٌ. ومعنى الفعلية
 كقولهم: له احسان ونعمة. ومعنى الحلول، كما يقال: له طعمٌ ولو نُّ. وما يحتمل
 أمورًا مختلفة لا يجوز أن يحدَّ به في الموضع الذي يقصد فيه التمييز وكشف الغرض
 وما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلَّم
 فيحتاج إلى نبذة من الكلام في الحكاية والمحكي ليكون هذا الفصل مقنعًا

فيما وضع له .والذى كان يذهب اليه ابوالهدىيل محمد بن الهدىيل . وأبوعلى
محمد بن عبد الوهاب،أنَّ الحكاية هي الحكى، وأنَّ التالى للقرآن يسمعُ منه
كلام الله على الحقيقة، وان البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة
في الأماكن الكثيرة فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً،
ومع الحفظ محفوظاً . وينحرى في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى
الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت
الواحد، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل . ثم قال أبو على بعد
ذلك: إنَّ التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان؛ أحدهما من فعله والآخر هو
كلام الله تعالى . والذى كان يقوله أبو هاشم ، وقد ذهب اليه قبله جعفر بن
حرب، وجعفر بن مبشر، أنَّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه،
ولا يجوز عليه البقاء، ولا يوجد إلا في محل الواحد، والحكاية غير الحكى
وان كانت مثله . والقارئ لا يسمع منه إلا ما فعله، القراءة غير المروء
والكتابة غير الكلام، وإنما هي أمارات لغير حروف . والحفظ هو العلم بكيفية
الكلام ونظمه . وعلى هذا القول أكثر الشيوخ، وهو الصحيح الذى لا شبهة
فيه، والذى يدل عليه إننا قد بينا فيما تقدم أنَّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض
الوجوه بما لا فائدة في اعادته . والصوت فلا شبهة في أنه غير باق لما بیناها أيضاً .
وإذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يجوز عليه البقاء فكيف يقال انه
يوجد في قراءة كل قارئ، ومع الكتابة وغيرها . ويدلُّ أيضاً على أنَّ الكتابة
لا يوجد معها كلام وإنما هي أمارات لغير حروف بالمواضيع، ان الاستفادة بالكتابة

الاستفادة بعقد الأصبع والإشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع الموضعية عليها، فلو كان لا بدًّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه، وما يدلُّ على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر: أن القائل بسم الله الرحمن الرحيم، متعمدًا بها غير قاصدٍ إلى تلاوة القرآن، يوجد الكلام من فعله، فلو كان إذا قصد حاكياً للكلام الله تعالى وجد كلام آخر، لكن إذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده، فيقوى أدراً كنا للكلام من حيث نسمع كلامًا كثيراً في هذه الحال وفي غيرها شيئاً واحداً وهذا واضح الفساد. وقد تعلق أبو علي وأبو الهذيل فيما ذهبوا إليه بأنه: لو كان القاريء لا يسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدي وخرج من كونه معجزًا، لأنَّه لو كانت الحكاية غير المحكى، وهي مثله، لكن كل من فعل القرآن قد أتى بعمله على الحقيقة والتحدي يضمن أنهم لا يأتون بعمله على الحقيقة. والجوابُ عن هذا: إن التحدي انما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء، وبالتالي للقرآن قد أتى بعمله محتذياً فلا يكون بذلك معارضًا. وعلى هذا أيضًا كان يقع التحدي من العرب بعضهم ببعضًا بالأشعار على سبيل الابتداء. والأمر في هذا واضح.

وتعلق أبو علي فيما ذهب إليه ثانياً: بأن القرآن ليس بقبيح على وجه من الوجوه، وقد ثبت أن قراءته تصبح من الجنب والهائض، ودلل ذلك على أن القراءة شيء والقرآن شيء آخر. والجوابُ عن هذا أنَّ معنى قوله إن القرآن ليس بقبيح بوجهٍ من الوجوه، هو أنَّ ما فعله تعالى وأتر له

على رسوله صلى الله عليه وسلم هذه صفتة، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالى، والحكایة التي هي فعل الحاکى. ويُسمى بالتعارف قرآنًا في بعض الأحوال، ويرجع القبیح إلى أفعال العباد دون القرآن، على الحقيقة.

وقد اعتمد أبو المذیل وأبو علي أيضًا على قوله تبارك وتعالى : « وإن أحد من المشركين استجاھك فأجره حتى يسمع كلام الله » ولا خلاف بين الأمة أن المسموع في المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة. والجواب عن هذا: أن إضافة الكلام إلى المتكلّم ، إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله ، فقد صار بالتعارف ينافي إليه إذا وردت مثل صورة كلامه . ولهذا يقولون ، فيما نسميه الآن ، هذه قصيدة امرى القيس ، وإن كان الفاعل لذلك غيره .

وقد صار هذا بالتعارف حقيقة ، حتى لا يقدم أحد على أن يقول ما سمعت شعر امرى القيس على الحقيقة . وقد تُخطى ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى مافى الدفتر ويقولون : هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان . لما كان مثل هذه الصورة

فصل في اللغة

اللغة عبارة عمّا يتواضع القوم عليه^(١) من الكلام ، أو يكون توقيفًا :

يقال ، في لغة العرب : إن السيف القاطع حسام . أي تواضعوا على أن سموه هذا الاسم . وتجمع لغة على لغات ، ولغين ولغون . وقد قيل في اشتقاقها أنها مشتقة من قولهم : لغيت بالشئ ، اذا ألغفت [به] وأغرست به . وقيل : بل هي مشتقة من اللغو ، وهو النُّعاق . ومنه قولهم سمعت

(١) في النسخة الثانية (ينهم به) بدل (عليه)

لواغي القوم أى أصواتهم . ولغوت أى تكامت . وأصلها على هذا الغوة ،
على مثال فعله . فاما قوله : في لغة بنى قيم كذا ، وفي لغة أهل الحجاز كذا ،
فراجع الى ما ذكرناه . والمعنى انَّ بنى قيم توافقوا على ذلك ، ولم يتوافق
أهل الحجاز عليه

والصحيح أنَّ أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقف . وإنما أوجب
ذلك لأنَّ توقفه تعالى يفتقر الى الاضطرار الى قصده ، والتکلیف یعنی
من ذلك . وإنما افتقر الى الاضطرار الى قصده لأنَّه ان أحدث كلاماً لم
يعلم انه قد أراد بعض المسميات دون بعض ، ولو افترن بهذا الكلام
إشارة الى مسمى دون غيره . لأنَّ لا نعلم توجه الكلام الى ما توجهت
الإشارة اليه ، وإنما يعلم ذلك بعضا من بعض بالاضطرار الى قصده ،
وتحصص الاشارة بجهة المشار اليه لا يعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ،
أو لغير ذلك من أحواله . واما اذا تقدمت الموضعة ينتنا ، وخطبنا القديم
تعالى بها ، علمنا مراده ، لطلاقة تلك اللغة . وقد يحوز فيما بعد أصل اللغات
أن يكون توقفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقف يفهم بها المقصود .
وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : « وعلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كَلِها » على مواضعة
تقدَّمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة ، على لغة سالفةٍ ممَّن خطبه
الله تعالى على تلك اللغة ، وعلمه الأسماء ولو لتقديم اغة لم يفهم عنده عزَّ اسمه
وقد ظن قوم ان الموضعة ينتنا تحتاج الى إذنٍ سمعي ، ولا وجه
لهذا القول ، اذ الدواعي الى التخاطب وتعريف بعضا من مراد بعض

قوية ، والانتفاع بذلك ظاهرٌ . ولا وجه فيه من وجوه القبح بفتح حسنه ، كالتنفس في الهواء . وكما تحسن من أحدنا الاشارة في بعض الأوقات الى ما يريده من غير اذن سمعي ، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه . ومن فرق بينهما فقترح . واما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقيم مقامها . فاما مانحن بصدده من ذكر اللغة العربية ، فلا خفاء يميزاتها على سائر اللغات ، وفضلهما .

اما السعة فالامر فيها واضح . ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها ، على ماسعته ، لغة تضاهى اللغة العربية ، في كثرة الأسماء للمسمى الواحد . على ان اللغة الرومية بالضد ، فان الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف ، والأسد ، في لغة العرب فكانت أوراقاً عدة . وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعنى ، وفي النقل اليها يُبَيَّن ذلك . فليس كلام ينقل الى لغة العرب إلا ويتجلى الثاني أخصر من الأول ، مع سلامة المعنى ، وبقائهما على حالها . وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كثيرة . لأن الغرض في الكلام ووضع اللغات بيان المعنى وكشفها . فاذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار ، فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل مما يحتاج فيه الى الاسهاب والاطالة . وقد خبرني أبو داود المطران - وهو عارف باللغتين العربية والسريانية - أنه اذا نقل اللفاظ الحسنة الى السريانية قبحت وخست . واذا نقل الكلام المختار من السرياني الى العربي ، ازداد

طلاؤةً وحسناً . وهذا الذي ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن
لغتهم مع العربية . وقد حكى أنَّ بعض ملوك الروم ، وأظنه تقوور ، سأله
عن شعر المتني فأنشده :

كَانَ الْعِيسَى كَانَ فَوْقَ جُفْنَى
مَنَاخَاتٍ فَلَمَا ثُرَنْ سَالَ
وَفُسِّرَ لَهُ مَعْنَاهُ بِالروْمِيَّةِ ، فَلَمْ يُعْجِبْهُ . وَقَالَ كَلَامًا مَعْنَاهُ: مَا كَذَبَ هَذَا
الرَّجُلُ ، كَيْفَ يُعْكِنُ أَنَّ يَنْاخُ جَلْ عَلَى عَيْنِ انسَانٍ ؟ وَمَا أَحَسِبَ أَنَّ الْعَلَةَ
فِيمَا ذَكَرَهُ عَنِ النَّقْلِ إِلَى الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا ، وَتَبَيَّنَ ذَلِكُ ، إِلَّا أَنَّ لِغَتَنَا فِيهَا
مِنِ الْاسْتِعَارَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْحَسَنَةِ الْمُوضَوْعَةِ ، مَا لِيْسَ مِثْلَهُ فِي غَيْرِهَا مِنِ
الْلُّغَاتِ . فَإِذَا نَقْلَتْ لَمْ يَجِدَ النَّاقِلُ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى نَقْلِ تِلْكُ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعَارَةِ
بِعِينِهَا ، وَعَلَى هِيَئَتِهَا ، لِتَعْذِرَ مِثْلَهَا فِي الْلُّغَةِ الَّتِي تَنْقُلُ إِلَيْهَا . وَالْمَعْنَى لَا تَغْيِيرُ ،
فَنَقْلُهَا مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ ، فَكَانَ مَا يَنْقُلُ مِنِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَتَغْيِيرُ حَسْنَهُ
لَهُذِهِ الْعَلَةِ ، وَمَا يَنْقُلُ إِلَيْهَا يُعْكِنُ الرِّيَادَةَ عَلَى طَلَاؤَةٍ ، لَاَنَّ نَاقِلَهُ يَجِدُ مَا يَعْبُرُ
بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَفْضَلُ مَا يَرِيدُ ، وَأَبْلَغُ مَا يَحْاولُ . وَهَذَا وَجْهٌ يُعْكِنُ ذَكْرَ
مِثْلِهِ ، وَيَحِبُّ أَنْ يَتَأْمَلَ وَيَنْظُرَ فِيهِ لَاَنِّي لَا أَعْرِفُ لِغَةً سُوِّيَ الْعَرَبِيَّةَ .
وَإِنَّمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ ظَنَّاً وَحْدَسَاً . وَقَدْ تُصْرَفُ فِي هَذِهِ الْلُّغَةِ بِمَا أَظْنَهُ تَصْرِفُ
فِي غَيْرِهَا مِنِ الْلُّغَاتِ ، فَلَمْ تَوْجِدِ الْأَطْيَعَةَ ، عَذْبَةَ ، فِي كُلِّ مَا استَعْمَلَ فِيهِ
نَظَمًا وَنَثَرًا ، وَهِيَ إِلَى الْآنِ لَا تَقْفَ عَلَى غَايَةٍ فِي ذَلِكَ ، وَلَا تَصلُ إِلَى نَهَايَةِ
كَا قَالَ أَبُو قَامِ فِي هَذَا الْمَعْنَى :

وَلَكِنَّهُ صُوبَ الْعُقُولَ إِذَا أَنْجَلَتْ سَحَابَ سَحَابَ

وقد ينْتَ فضلها بسُعْتها ، وما فيها من الاختصار في العبارة ، عن
 المعانى ، وذَكَرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه
 فاما السعة فالامر فيها أيضاً واضح ، لأن الناظم أو الناشر اذا حظر
 عليه موضع ايراد لفظة ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات الفاظ كثيرة ،
 تقع موقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عَنْتِ ولا
 مشقة ، وهذا غير ممكن لو لا السعة في كثرة الأسماء للمُسْمَى الواحد ،
 وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف . على أنه ربما عرض في وضع الأسماء المشتركة
 فائدة في بعض الموضع ، مثل أن يحتاج الناطق الى كلام يؤثر أن يكنى
 فيه ولا يصرّح ، فيقول لفظة ويوم بها معنى قد قصد غيره . وهذا ،
 وإن قل الداعي اليه ، الا في اليسير من الموضع ، فلم يجعل اللغة العربية
 خالية منها ، بل فيها أسماء مشتركة . كقولهم «عين» وما أشبهها ، وهبنا
 لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها ان كانت موضعة تجنب في الاكثر
 كلاماً يشعل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كاجمع بين الحروف المتقاربة في
 الخارج ، وما أشبهه ذلك . واعتمد مثل هذا في الحركات أيضاً فلم يأت إلا
 بالسهل الممكן ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد
 العلة في اهالها الا هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك ، كلغة الارمن
 والزنج وغيرهم ، وما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضاً ، وتقديرها على
 جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لأمة من الأمم تنافذ عليهم
 فضائلهم ، ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم وإن كانوا تواضعوا على هذه

اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، الا شيئاً خليقاً
بالشرف ، وأمراً جديراً بالتقدير . وإن كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ،
ومنه من بها عليهم ، فلم يكن بدهم ، من العناية بشأنهم ، والتشديد من
ذكرهم ، حتى ركبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جليل الأخلاق ، إلا
على غاية لا يتعلّق بشاؤها ، ورُتبة يقصّر الطالبون عن بلوغها . ولست
في هذه النتيجة ممن يدعى مقدمة عصبية ، ولا يذهب إليها حمية ، بل
سأين في هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب ، بحسب ما يليق
به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فاني لو رمت اياضاح ذلك بحملته ،
وأراده بجميع أداته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت
في تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج إلى جزءٍ مميزٍ ، وكتابٍ مفردٍ

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفي غيرهم أقل ، وعلى هذا
الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، وهي تأمل المنصف حال
العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالامر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا
شعباً من الشعوب ، رأى قري الضيف واجباً ، ومساواة الجار فريضة ،
الا هذه الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودونوه
في المأثور عنهم ، وتساوي فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم .
هذا وهم في الأكثرين أهل جدب وفاقة ، وضيق وعسر ، ونصب في انتجاج

الرزق ، وكذا التعرض للاكتساب ، ثم بلغ من حُبِّهم الجود ، وصباياتهم إلى
جميل الذكر ، أن سمحوا بنفسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل
بأموالهم ، وكان من كعب بن مامدة الأيدى فى ذلك ما هو مشهور معروف
لاتزيد إلا أيام ذكره الا بقاء ، ولا يؤثر فيه بعد العهد الاجدة ووضحاً .
ولم نر في الهند ، والزنج ، والحبش ، والترك ، من ادعى مثل هذه السجية
ولا انتسب إلى هذه الخلة . فاما الفرس ، والروم ، فالبخل عليهم غالبٌ ،
وحبُّ الغنى مرکوزٌ في طباعهم ، ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا
يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاء فن دينهم الذي كانوا يرون له لازماً ، ومذهبهم الذي كانوا
يعتقدونه حتى صار من تمسّك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنافهم ،
تبذر النفوس دونه ، وترافق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم
في ذلك أقرب الناس إليه نسبياً ، وأمسّهم به رحمة ، وكم من وقعة عظيمة ،
وحرب جليلة [طويلة] جرّها ضيم نزيل ، أو التعرض لسبّ جار ، كالحال
في حرب البسوس التي ساقها ما علم من قتل كايب لناقة جارة جسماً ،
واستفحال ذلك وتمادييه ، حتى شهدته الأجنحة شيئاً . فأما السوء
ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دُؤاد الأيدى
في قَوَد ولده بخاره ، فما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .
واما الباس والنجد ، وطاعة الغضب والحمى ، وادراك الثأر ، وطلب
الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لا يختص

بـهـ الرـجـلـ دـوـنـ المـرـأـةـ ، وـلـاـ الـفـلـامـ دـوـنـ الـهـمـ المـسـنـ ، بـلـ يـوـجـدـ عـنـدـ نـسـائـهـ
مـنـ الصـبـرـ وـالـشـجـاعـةـ ، وـالـتـحـرـيـضـ عـلـىـ الـحـرـبـ ، وـالـقـساـوةـ ، مـاـلـاـ يـسـاوـيـهـ
الـمـذـكـورـونـ بـالـنـجـدـةـ فـيـ غـيـرـهـ ، وـالـمـنـسـوـبـونـ إـلـىـ الـبـأـسـ مـنـ سـوـاهـمـ ، كـأـسـاءـهـ
وـمـنـ يـجـرـىـ مـجـراـهـاـ ، مـمـنـ خـبـرـهـ مـشـهـورـ مـعـرـوفـ . هـذـاـ وـفـيـ طـبـاعـ النـسـاءـ
الـلـيـنـ ، وـشـيـمـهـنـ الـضـعـفـ ، وـإـلـيـهـنـ تـنـسـبـ رـقـةـ الـقـلـوبـ ، وـعـنـهـنـ يـؤـخـذـ
اـنـتـكـاسـ الـعـزـائـمـ

ثـمـ هـمـ أـصـحـابـ السـرـىـ وـالـتـأـوـيـبـ ، وـإـلـيـهـمـ يـعـزـىـ جـوـبـ الـقـفـارـ ، وـقـطـعـ
الـمـهـامـهـ وـالـحـرـوـبـ عـادـهـمـ ، وـالـفـارـةـ صـنـاعـهـمـ ، وـبـصـيرـهـمـ بـهـاـ ، وـآرـؤـهـمـ
فـيـهـاـ ، يـدـلـلـكـ عـلـىـ اـهـتـامـهـمـ بـهـذـاـ الشـأنـ ، وـإـرـهـافـ أـفـكـارـهـمـ فـيـهـ ، وـشـحـذـ
خـواـطـرـهـمـ لـتـدـبـيرـهـ . وـلـاـ حـجـةـ فـيـمـاـ ذـكـرـنـاهـ أـيـنـ ، وـلـاـ دـلـيلـ عـلـيـهـ أـوـضـحـ مـنـ
اجـتـازـهـمـ عـنـ جـمـيعـ الـمـعـاـيشـ غـيـرـهـ ، وـاقـتـصـارـهـمـ مـنـ سـائـرـ الـمـكـاـسـبـ عـلـيـهـ . اـذـلـمـ
يـرـوـضـنـواـ شـهـاسـهـمـ بـذـلـةـ الـمـهـنـ ، وـلـاـ مـرـنـواـ نـخـوـاتـهـمـ عـلـىـ مـعـانـةـ الـحـرـفـ ، لـاـ يـسـأـلـ
أـحـدـهـمـ الـرـزـقـ الـأـغـرـارـ سـيـفـهـ ، وـلـاـ يـسـتـنـجـدـ عـلـىـ نـفـقـ الـضـيـمـ إـلـاـ بـسـنـانـ رـُحـمـهـ .
وـأـمـاـ الـعـقـولـ الصـحـيـحةـ ، وـالـأـذـهـانـ الصـافـيـةـ ، فـالـأـمـرـ فـيـ تـفضـيـلـهـمـ
بـهـاـ وـاضـحـ ، وـذـلـكـ أـنـهـمـ لـمـ يـكـوـنـواـ أـهـلـ تـعـلـيمـ وـدـرـسـ ، وـلـاـ أـصـحـابـ كـتـبـ
وـصـحـفـ ، وـلـاـ يـعـرـفـونـ كـيـفـ التـأـدـيـبـ وـالـرـيـاضـةـ ، وـلـاـ يـعـلـمـونـ وـجـهـ اـقـتـبـاسـ
الـعـلـمـ وـالـرـوـاـيـةـ . وـفـيـ كـلـامـهـمـ مـنـ الـحـكـمـ الـعـجـيـبـةـ ، وـالـأـمـثـالـ الـفـرـيـبـةـ ، وـالـحـثـ
عـلـىـ مـحـاسـنـ الـأـخـلـاقـ ، وـالـأـمـرـ بـجـمـيلـ الـأـفـعـالـ ، مـاـذـاـ تـأـمـلـتـهـ غـضـ عـنـدـكـ
مـاـيـرـوـىـ عـنـ حـكـمـاءـ الـيـوـنـاـيـنـ ، وـسـهـلـ الـأـمـرـ عـلـيـكـ فـيـ حـكـمـ الـنـاسـ عـنـهـمـ .

ووُجِدَتْ تلَكَ الفَصُولُ الْيَسِيرَةُ ، وَالْفَقْرُ الْقَلِيلَةُ ، تَسْنَدُ إِلَى جَلِيلٍ مِنْ
الْحَكَاءِ ، وَتَضَافُ إِلَى رَئِيسِ الْعَالَمَاءِ ، وَأَمْثَالُهَا وَأَضْعَافُهَا فِي شِعْرٍ رَاعٍ
جَلْفٍ ، وَمِنْ كَلَامِ عَبْدِ غُمْرٍ ، يُنْشَئُهَا طَبْعَهُ بِلَا تَقْيِيفٍ ، وَيُسْمِحُ بِهَا خَاطِرَهُ
عَنْ غَيْرِ صِقالٍ .

ثُمَّ لَمَّا صَارَ هُؤُلَاءِ الْقَوْمَ إِلَى الدِّينِ ، وَتَعْسَكُوا بِالشَّرِيعَةِ ، وَعَادُوا
أَصْحَابَ كِتَابٍ يَدْرِسُونَ ، وَمِذْهَبٍ يَرْوِيُ ، ظَهَرَ لِعُمرِي مِنْ دَقِيقِ أَفْهَامِهِمْ ،
وَعَجِيبٌ كَلَامُهُمْ مَا هُوَ مَوْجُودٌ ، لَا يَخْفِي عَلَى أَحَدٍ جَالِسِ الْعَالَمَاءِ ، وَخَالَطَ
الْكِتَابَ بِسَبِقِهِمْ إِلَيْهِ ، وَمَعْجَزَهُمْ فِيهِ ، وَانْهُمْ فَرَّعَوْا مِنَ الْمَذَاهِبِ ، وَوَلَدُوا
مِنَ الْعِلُومِ ، مَا كَانَ مَنْ قَبْلَهُمْ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ ، وَمَصْرُوفًا عَنْهُ .

وَأَمَّا حُبُّ الذِّكْرِ ، وَجَيْلُ الثَّنَاءِ ، وَالْفَرَقُ مِنَ الذَّمِّ ، وَسُوءُ القَوْلِ ،
فَهَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ عَادَتِهِمْ ، مَعْرُوفٌ مِنْ شَيْمَتِهِمْ . حَتَّى كَانُوا إِذَا أَسْرَوْا
شَاعِرًا شَدُّوا لِسَانَهُ بِنَسْعَةٍ ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يَسْبِقُهُمْ بِيَسْرٍ يَشْرُدُ ، أَوْ يَعْجَلُهُمْ
بِقَوْلٍ يُؤْثِرُ . وَقَدْ قَالَ أَبُو عَمَانَ الْجَاحِظُ: لَا مَرِّ مَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنَ بَدْرٍ لِأَخِيهِ،
وَالرَّمَاحُ شَوَارِعُ فِي صَدْرِهِ ، إِبَاكُ وَالْكَلَامُ الْمَأْثُورُ . وَقَالَ هَذَا مِذَهَبُ
فَرَعَتْ فِيهِ الْعَرَبُ جَمِيعَ الْأُمُّ ، وَهُوَ مِذَهَبُ جَامِعٍ لِأَصْنَافِ الْخَيْرِ .

وَأَمَّا الغَيْرَةُ ، وَالْأَنْفَةُ ، وَالصَّبَرُ ، وَالْجَلْدُ ، فَعِلَومٌ مِنْهُمْ ، حَتَّى تُسْبِوَا
إِلَى الْفَظَاظَةِ ، وَذَكَرُوا بِالْقَسَاوَةِ ، وَعُلِّلُ ذَلِكَ بِأَكْثَارِهِمْ أَكْلُ لُحُومِ الْأَبْلِ ،
وَإِدْمَانُهُمُ التَّقْوَةُ بِهَا ، وَزَعْمُوا أَنَّ فِي طَبَاعِهَا قَسْوَةَ الْقُلُوبِ ، وَمِنْ عَادَتِهَا
غَلَظَ الْأَكْبَادِ . هَذَا وَهُمْ ، مَتَى هَبُّ فِي أَحْدَمْ نَسِيمَ الصَّبَابَةِ ، وَدَبَّتْ

فِي مُفَاصِلِهِ نُشُورَةُ الْهَوَى ، لَا نَتَ تِلْكَ الْمُعَاطِف ، وَرَقَتْ تِلْكَ الشَّمَائِل ، وَعَادَ
ذَلِكَ الْعَزُّ ذَلَا وَفَرْقَا ، وَصَارَتْ تِلْكَ النُّحُوا تُوسِلا وَخَضُوعًا ، لَكِنَّهُ مَعَ
الْعَفَافِ مِنَ الرِّيب ، وَالْبَعْدُ مِنَ التَّهَم ، وَالْمَسَاوَةُ بَيْنَ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِر ،
وَالْاِتْفَاقُ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالْبَادِي . وَأَشْعَارُهُمْ وَأَخْبَارُهُمْ بِهَذَا كَلِهِ مَمْلُوَّة ، حَتَّى
كَانَ هَذَا الْحَى مِنْ عَذْرَةِ قَوْمًا إِذَا نَظَرُوا عَشْقُوا ، وَإِذَا عَشْقُوا مَاتُوا .
وَأَمَّا مِرَاعَاةُ الْأَنْسَابِ وَحْفَظُهَا ، وَذِكْرُ الْأَصْوَلِ وَالْبَحْثُ عَنْهَا ،
فَبَابٌ تَفَرَّدَتْ بِهِ الْعَرَب ، فَلَمْ يَشَارِكُهَا فِيهِ مُشَارِكٌ ، وَلَا مَاثِلَهَا فِيهِ مَمَاثِلٌ ،
وَفَوَائِدُهُ الْاِنْتِصَارُ لِلْعَشِيرَة ، وَالْجَمِيَّةُ لِلْأَهْلِ وَغَيْرُ ذَلِك ، مَعْرُوفَةٌ لِيُسْ هَذَا
مَوْضِعُ ذِكْرِهَا ، وَتَقْصِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا ، هَذِهِ شَيْئُهُمْ وَأَخْلَاقُهُمْ ، وَفِيهِمْ
مِنْ بَعْدِ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرُ الْكِتَاب ، وَرَسُولُهُ سَيِّدُ الرَّسُولَ، وَدِينُهُ نَاسِخُ
الْأَدِيَان . وَفِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ نَاهٌ مِنْ أَشْعَارِهِمْ مَا يَدِلُ عَلَى صَحَّتِهِ ، لَكِنَّ الْمُخْتَارُ
مِنْهُ يَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَصَاحَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِمُشَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،
فَلَذِلِكَ لَمْ نُورِدْهُ هُنَا خَوْفًا مِنِ الْاعْدَادِ ، وَفَرَارًا مِنِ التَّكْرَارِ .

وَنَعُودُ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْلُّغَةِ ؛ قَالُوا مَا اخْتَصَتْ بِهِ لُغَةُ الْعَرَبِ مِنْ
الْحَرُوفِ وَلَيْسَ هُوَ فِي غَيْرِهَا ، حَرْفُ الظَّاءِ ، وَقَالَ آخَرُونَ حَرْفُ الظَّاءِ
وَالضَّادِ . وَلَذِلِكَ قَالَ أَبُو الطَّيْبِ الْمَتَّبِ :

وَبِهِمْ فَخْرٌ كُلُّ مِنْ نَطْقِ الضَّادِ
يَرِيدُ وَبِهِمْ نَفْرٌ جَمِيعُ الْعَرَبِ . وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْحَاءَ مِنْ جَمِيلِهِ
مَا تَفَرَّدَتْ بِهِ لُغَةُ الْعَرَبِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لَأَنِّي وَجَدْتُهَا فِي الْلُّغَةِ

السريانية كثيراً . وحكي أنها في الجشية ، والعبرانية . وأما العين والصاد والطاء ، والباء ، والقاف ، فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

وقد دخلت اللغة العربية من حروف توجد في غيرها من اللغات ، لاسيما لغة الأرمن فانها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التي فيها يتشابه بعضها كثيراً على حد تشابه الطاء ، والصاد في لغة العرب . فان هذين الحرفين متقاربان لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب في الفرق بينها ، ولم يتكلفو ذلك في غيرها من الحروف . فاما الاعراب فقل من رأيت من فصحائهم اليوم ، من يفرق بينها في كلامه ، وهذا يدل على شدة التشابه ، وقوة التماثل . واستأقول هذا على وجه الاحتياج بكلامهم ^(١) ، فانهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر وإصلاح النطق بأهل المدر . إلا أنهم قل ما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر ، إلا والشبه فيه ما قوى ، على ما قدمت ذكره . ووقوع المهمل من هذه اللغة ، على ما قدمته لك ، في الأكثير من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف ، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في الكلمة واحدة ، لحزونه ذلك على ألسنتهم ، وثقله . وقد روى أن الخليل ابن احمد قال : سمعنا كلمة شنعا وهي المفعع ، وأنكرنا تأليفها . وقيل إن إعرابياً سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى المفعع ، فلما كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أذكروه ، ودفعوه وقالوا : نعرف «المحفع»

(١) في النسخة الثانية بولائهم .

وهذا أقرب إلى تأليفهم لأن الذي فيه حرفان حسب . وحروف الحاق
خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما ، كل ذلك اعتماداً للخفة
وتجنبًا للثقل في النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز في كلامهم
البعة لم يأت عنهم قح ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا قك ، ولا
كق ، وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت
في بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجاج :

* لواحق الاقراب فيها كالملقق *

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر
معرض في أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمق ، والحرفان
المجاوران لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم
يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ فرفض لذلك . وهذا وجه صالح . وقد
قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام ؛ فالأول تأليف الحروف المتبااعدة ،
وهو الأحسن المختار ، والثاني تضييف هذا الحرف نفسه ، وهو يلي هذا
القسم في الحسن ، والثالث تأليف الحروف المجاورة ، وهو إما قليل في
كلامهم ، أو منبوذ رأساً لما قدمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحس فإن
التكلفة في تأليف المجاور ظاهرة ، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ
ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض ، الصاد ، والسين
والزاي ، ليس في كلام العرب مثل « سصٌّ » ، ولا « صسٌّ » ولا « سزٌّ »
ولا « زسٌّ » ولا « زصٌّ » ، ولا « صزٌّ » والعلة في هذا كله واحدة وهذه
جملة مقتنة في هذا الفصل ملن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام في الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفحى اللبن اذا انجلت رغوته ،
وفصح فهو فصيح قال الشاعر :

ونحت الرغوة اللبن الفصيح

ويقال أفحى الصبح اذا بدا ضوءه ، وأفحى كل شيء إذا وضعت ^(١)
وفي الكتاب العزيز (وأخي هارون هو أفحى من لسانه فأرسله معه)
وفصح النصارى عيدهم وقد تكلمت به العرب . قال حسان بن ثابت :-

ودنا الفصح فالولاية ينظم من سراعاً أكلة المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أنَّ عيسى عليه السلام ظهر فيه
وسُمِّيَ الكلام الفصيح فصيحةً كأتم سموه بياناً ولا عراب له عمماً عبر ^(به)
عنه ، واظهاره له اظهاراً . جلياً . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قال : « أنا أفحى العرب بيَدٍ ^(٢) أني من قريش » والفرق بين الفصاحة
والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون

(١) في النسخة الثانية (ظهر)

(٢) في هامش الأصل : — (بيد) ايم ملازم للإضافة الى أن ويكون بمعنى
(غير) ، وهو أبداً منصوب . ويكون بمعنى (من أجل) . فاما ما جاء بمعنى (غير)
فكتابه عليه السلام : « نحن الآخرون السابعون بيد أنهم أوتوا الكتاب من
قبلنا » أى غير أنهم أوتوا الكتاب وما معناه (من أجل) كقوله : « أنا أفحى العرب
بيَدِيَنِي » يعني من أجل أني . وقيل بيد بمعنى غير . حكاه ابن مالك .

إلاً وصفاً للآلفاظ مع المعنى . لا يُقالُ في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثيلها بليةة ، وإن قيل فيها (إنها) فصيحة . وكل كلام بلية فصيحة وليس كل فصيحة بلية ، كالذى يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حدَّ النَّاسُ البِلَاغَةَ بِمَدْوَدَ اذَا حَقَّتْ كَانَتْ كَالْسُومُ وَالْعَلَامُ وليست بالحدود الصحيحة ، فن ذلك قول بعضهم لَهُ دَلَّةٌ ، وهذا وصف من صفاتها ، فاما أن يكون حاصراً لها ، وحداً يحيط بها فليس ذلك بمحض لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحق . وكذا قال آخر وبالبلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأنَّ الْأَنْسانَ قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بهذه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره ، والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامه المعاذير ، وغرابة الآلفاظ تدل على المقصود ، لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر ، والفرض بها السلامة من الغامض ، فكيف يوقع في غامض بثله . وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تصيب فلا تخطيء ، وتسرع فلا تبطئ ، لأنَّ هذا يصلاح لكل الصنائع وليس بمقصور على صناعة البلاغة وحدتها ثم أعاشر عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ بعمل جواب السائل نفس سؤاله . وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدتها الإباح من غير عجز ، والاطناب من غير خطل . وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام ، وتصحيح الأقسام . لأنَّ هذين إنما استلائ عن حدِّ يُعين الكلام المرفوض

من المختار ، والخطأ من الصواب ، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ،
ومتي يقع الاطناب مرضياً محموداً ، فأحالا على ما السؤال فيه باق ، وعدم
العلم معه موجود [حاصل]

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، وإذا كانت
الفصاحة شطرها وأحد جزءيه ، فكلامي على المقصود ، وهو الفصاحة
غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدّمت
ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخلط لا ينقسم . وسأذكّر
بشيئه الله ما يخطر لي ، ويسنح بفكري في موضعه . وأقول قبل ذلك
إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة ، وعظم قدر البيان
والبلاغة ، ونبهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة . وقد قال عز اسمه « الرحمن
علم القرآن خلق الإنسان عالمه البيان » ولم يكن تعالى يذكر البيان هاهنا
إلا وهو من عظيم النعم على عبيده ، وجعل البلاء عندهم ، لا جرم وقد قرن
ذلك بذكر خلقهم بفعله مضافا إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود
من جانب النفي إلى الإثبات ، وأنا أقول قول لا مختصرًا كافيًا : قد ثبت أن
الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق ، وبه وقع المميز
في الحد المنسوب إلى الحكيم ، وإن كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر
فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع . ولا خلاف في أن الصمت أفضل
من مطرح الكلام ومنبوذه ، وأوفق للسامع من كاف ذلك . فقد صار
مع هذا التحرير الفصل المميز ، والفضل الائحة إنما هو للفصاح ، والبيان

والبلاغة ، وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط. ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق ^(١) سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة باجتهاده ، إن كان لادربه له ، وتكلفه أن كان لا طبع عنده . وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً ، وأصبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معاً. لأن هذا غريب في الموضع الذي وجد فيه آهلاً ، ووحيد في المكان الذي خلق به آنساً

وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالأمام « يكفي من من حظ البلاغة أن لا يؤتي السامع من سوء افهم الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع ». وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هرون الكاتب : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم . وأولى من هذا بالحقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله فيما الجمال – فقال : « في اللسان »

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعيم بن المنذر احتقره لمارأي من دمانته ، وقال : تسمع بمعيدي خير من أن تراه . فقال : أبیت اللعن ان الرجال لا تکال بالقفزان ^(٢) وليس تستقي فيها ، وإنما المرأة بأصغر يه قلبها

(١) في النسخة الأخرى : الصامت الناقص .

(٢) في هامش النسخة الاصل : ما أحسن ما قال بعض المؤخرین :

زعموا أنني ضئيل لعمري ماتكال الرجال بالقفزان
إنما المرأة بالسان وباللة لمب وهذا قلبي وهذا لسانى

ولسانه إن صالح بحنان ، وان نطق نطق بلسان^(١) وأنشدوا
لابي الأور^(٢) السلمى :

وكاثر ترى من صامت للك معجب زياذه أو نقصه في التكاليم
لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكاية عن أبي طالب العبدى
لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن علي عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟ فقال
أخزى الله المساكة فما أفسدتها للسان ، وأجلبها للحصر ، والله إن الممارات على
ما فيها لأقل ضرراً من السكتة التي تورث أدواء أيسرها العي . وأنت إذا
سمعتم يعدون الصمت وينظمون القرىض في مدحه ويدركون جنابات
اللسان وكاؤمه ، ويررون عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال
«وهل يكتب الناس على مناشرهم في النار إلا حصائد أسلتهم » ويقولون
لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب . واشبه هذا ونظائره فاعا
يريدون الكلام الذي ليس بجميل ، واللفظ الذي لا يُحسن . فاما أن يكون
الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً ، والقبح يتضاعف حتى يكون حسناً فهذا شيء ،
خارج عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف
فيه فيحتاج إلى إطالة في بيانه ، وقد أوردنا الحجة يستدل بها على غيرها وأن
المذكور في هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفى غايتها . وأقول قبل كلامي في
الفصاحة وبيانها إنني لم أرأقل من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على

(١) في النسخة الأخرى أو قال قال بيان . (٢) وفيها الابن الأور السلمى .

فهمها ونقدتها، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به وينتسب إلى أهله ويعارى
أصحابه في المجالس ويحاري أربابه في المحافل وقد كنت أظن أن هذا شيء
مقصور على زماننا اليوم، والمعروف في بلادنا هذه حتى وجدت هذا الداء
قد أعايا أبا القاسم الحسن بن بشر الأَمْدِي وأبا عثمان عمرو بن بحر الراحل
قبله وأشكاها حتى ذكراه في كتبهما. فعلمت أن العادة به جارية، والرَّزِّةُ فيه
قديمة . ولما ذكرته رجوت الاتتفاع به من هذا الكتاب وأمللت وقوع
الفائدة به إذ كان النقص فيما أبنته شاملاً، والجهل به عاماً، والعارفون حقيقته
قرحة الأَدْمَ بـالإضافة إلى غيرهم والسبة إلى سواعده . ونبتدىء الآن بالكلام فيما
أجرينا القول إليه ونقول إن الفصاحة على ما قدمت نعمت للألفاظ إذا وجدت
على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك
الألفاظ . وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها
تتحقق الأطراح والنَّمَ . وتلك الشروط تنقسم قسمين ؛ فالأول منها يوجد
في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ
وتؤلف معه ، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض
فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فهانئه أشياء ؛ الأول أن يكون تأليف
تلك اللفظة من حروف متباينة الخارج على ما ذكرناه في الفصل الرابع
وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى
الألوان من البصر ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في
النظر أحسن من الألوان المتقاربة ولهذا كان البياض مع السواد أحسن
منه مع الصفرة ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود

وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن
اللفظة المؤلفة من الحروف المتبااعدة هي العلة في حُسن النقوش اذا مزجت
من الألوان المتبااعدة، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ والفرع مثل الليل مسودٌ
ضدان لما استجمعا حسناً والضد يظهر حسنة الضد

وهذه العلة يقع للمتأمل وغير المتأمل فهمها، ولا يمكن مُنازع يمحوها
ومثال التأليف من الحروف المتبااعدة كثير جل كلام العرب عليه فلا يحتاج
إلى ذكره. فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدمنا في الفصل الرابع مثلاً
حكي منه وهو المفخم ولحروف الحاق مزيّة في القبح إذا كان التأليف
منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يصبح عندك بعض الأمزجة
من الألوان وبعض النغم من الأصوات. والثاني أن تجد لتأليف اللفظة
في السمع حسناً ومنزية على غيرها وإن تساوا في التأليف من الحروف
المتبااعدة، كما أنك تجد بعض النغم والألوان حسناً يتصرف النفس ويدرك
باليبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه كل ذلك لوجه يقع التأليف
عليه ومثاله في الحروف -عذب- فان السامع يجد لقوفهم العذيب اسم موضع
وعذيبة اسم امرأة، وعذب وعذاب وعذب وعذبات ما لا يجده فيما
يقارب هذه الألفاظ في التأليف وليس سبب ذلك بعد الحروف في الخارج
فقط ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد
الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف

فِي النُّفُمِ يَفْسُدُهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ وَلَا يَنْجُفُ عَلَى أَحَدٍ مِّنَ السَّامِعِينَ أَنْ
تَسْمِيهِ الْفُصْنُ غَصْنًا أَوْ فَنْتًا، أَحْسَنُ مِنْ تَسْمِيَتِهِ عَسْلُوجًا. وَأَنْ أَغْصَانُ الْبَانَ
أَحْسَنُ مِنْ عَسَالِيجِ الشُّوْحَطِ فِي السَّمْعِ، وَيُقَالُ لِمَنْ عَسَاهُ يَنْازِعُنَا فِي ذَلِكَ
لَوْ حَضَرْتُكُمْ نَفْنِيَانَ وَثُوبَانَ مَنْقُوشَانَ مُخْتَلِفَانَ فِي الْمَزَاجِ هَلْ كَانَ يَحْوزُ عَلَيْكَ
الْطَّرَبُ عَلَى صَوْتِ أَحَدِ الْمَغْنِيَّينَ دُونَ صَاحِبِهِ، وَتَفْضِيلُ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ فِي
حَسْنِ الْمَزَاجِ عَلَى الْآخَرِ إِنَّمَا قَالَ لَا يَصْحُ أَنْ يَقُولَ لِذَلِكَ خَرْجٌ عَنْ جَمْلَةِ
الْعُقَلَاءِ وَأَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِخَلَافِ مَا يَحْدُدُ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِعِدَّةِ كَرْنَاهِ قَبْلِ لِهِ نَخْبَرَنَا
مَا السَّبِبُ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَحْدُدُ أَمْرًا يُشَيرُ إِلَيْهِ إِلَّا مَا قَلَنَا
فِي تَفْضِيلِ إِحْدَى الْلَّفْظَيْنِ عَلَى الْآخَرِيْ وَقَدْ يَكُونُ هَذَا التَّأْلِيفُ الْمُخْتَارُ
فِي الْلَّفْظَةِ عَلَى جَهَةِ الْإِسْتِقَاقِ فَيَحْسِنُ أَيْضًا كُلَّ ذَلِكَ لِمَا قَدَّمْتَهُ مِنْ وَقْعَهِ
عَلَى صَفَةِ يَسْبُقُ الْعِلْمَ بِقَبْحِهَا أَوْ حَسْنِهَا مِنْ غَيْرِ الْمَعْرِفَةِ بِعِلْمِهَا أَوْ بِسَبَبِهَا
وَمَثَالُ ذَلِكَ مَا يَخْتَارُ: قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَسِينِ بْنِ عَلِيِّ الْمَغْرِبِيِّ فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ
«وَرَعُوا هَشِيمًا تَأْفَتْ رُوضَهُ» فَإِنْ تَأْفَتْ كَلِمةً لَا خَفَاءَ بِحَسْنِهَا لِوَقْعِهَا
الْمَوْعِدُ الَّذِي ذَكَرَتْهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ الْمَتَّبِّ:

إِذَا سَارَتِ الْأَحَدَاجُ فَوْقَ نَبَاتِهِ تَفَاوَحَ مَسَكُ الْغَانِيَاتِ وَرَنَدَهُ
فَإِنْ تَفَاوَحَ كَلِمةً فِي غَايَةِ الْحَسْنِ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ أَوْلَى مِنْ نَطْقِ
بِهَا عَلَى هَذَا الْمَثَالِ، وَإِنْ وَزَرَ كَافُورَ الْأَخْشِيدِيَّ سَمِعَ شَاعِرًا نَظَمَهَا بَعْدَ
أَبِي الطَّيِّبِ: فَقَالَ أَخْذَتِهَا! وَمَثَالُ مَا يَكْرَهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ أَيْضًا:
مَبَارِكُ الْأَسْمَاءِ أَغْرِيَ اللَّقَبَ كَرِيمُ الْجَرِشِيُّ شَرِيفُ النَّسَبِ

فإنك تجد في الجرثي تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، ومثل ذلك

قول زهير بن أبي سلمى :

تقى نقى لم يكتثر غنيمة بنهكة ذى قربى ولا بحقىل

والحقىل - كلة توفى على قبح الجرثي وترىد عليها . والثالث أن تكون الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ غير متوعرة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلت في وجه مصر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل
فإن كهلاها هنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمعى لم يعرف هذه الكلمة ولم يُسْتَ موجوَّدة إلا في شعر بعض الهدليين وهو قوله :

فلو كان سالمي جاره أو اجراه رياح بن سعد ردَّه طائر كهل

وقد قيل : إن الكهل الضخم وكهل لفظة ليست بقبيحة التأليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعى ، ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبي علقة النحوى من قوله : مالكم تكاؤن كؤون على تكاؤنكم على ذى جنة افترقا عنى . فان تكاؤن كؤون * وافر تقاوا - وحشى وقد جمع لعمرى العلين مع قبح التأليف الذى يمجده السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان في هذا الجنس ومن الأمثلة قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى رأب الأساة بدر ديس قنطر وكذلك قوله :

قدك ائند أريت في الغلواء

فإن هذه الألفاظ كما ترى وحشية . ويوجد هذا الجنس في شعر العجاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :

فَشَحَا جِحَافْلَةً جُرَافًّا هَبْلَعْ

وقال الآخر :

غَرِيَّا جَرُورًا وَجُلَالًا خُزْخُزْ

وقال غيره في صفة اللبن :

وَآخَذْ طَعْمَ السَّقَاءِ سَامِطْ وَخَائِرْ عُجْلَطْ عَكَالَطْ

وقول الآخر :

يَا كَانَ مِنْ قُرَاصْ وَحَمَصِيصْ وَاصْ

وفي هذه الألفاظ ما يجمع الصفتين معًا على ما ذكرناه . وقد روى أن أبا العتاهية قال لحمد بن مناذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجاج ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت مأخذنا . أرأيت قوله :- ومن عاداكملاقي المرمريسا - أى شيء ، المرمريس ؟ ولهذا كله اعتمد الحذاق من الشعراء على اختيار اسماء المنازل والنساء في الغزل وتجنبوا ما لا يحسن لفظه للشروط التي ذكرناها وعا ابوا قول

جرير بن عطية :

وَتَقُولَ بَوْزَعُ قَدْدِيْتَ عَلَى الْعَصَاصَ هَلَا هَزَّتْ بَغَيْرِنَا يَا بَوْزَعْ

وَذَكَرُوا أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكَ . قَالَ لَهُ : أَفْسَدْتَ شَعْرَكَ بِبَوْزَعْ

وَهَجَنُوا اتَّبَاعُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ لَهُ فِي هَذَا الْاسْمِ حِينَ قَالَ :

أُم البنين وأسما والرباب وبوزع

واستقبعوا قول أبي تمام :

يقول أنسٌ في حبينا، عاينوا عمارة رحلٍ من طريف وتاله
 وقالوا : ما الفائدة في ذكر حبينا، وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر
 الموضع الذي قيل له فيه هذا . وقد ذكر وأن الفرزدق أنكر على مالك بن
 اسماء بن خارجة وقد أنسده :

حَبَّذَا لِيَتِي بِتْلَ يُونَى

وقال أفسدت شعرك بذكر (يوني) قال له فني يوني كان ذلك قال :
 وإن كان . وأما قول أبي عبادة البحترى :

وأنا الشجاع وقد رأيت موافقٍ بعقرقسِ والشرفية شهدى
 فله في ذكر (عقرقس) عذر واضح، لأن الموضع الذي شاهد المدوح به
 قاله . وليس يحسن أن يذكر موضعًا غيره ولم يحمد فيه . وهذا ليس
 بموجب حسن اللفظة . ولكنه يسلط عذر ناظمها حسب . ومن هذه
 الألفاظ المذكورة قول عنترة :

شربت بماء البحرين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الدليل
 ولعل عنترة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه أن
 يذكر اسم مورد من الموارد الذي يحرى هذا الجرى كان أحسن وألائق .
 وأما قول الكميت :

وأذين المرود على خُوده يُزَيْنَ الفداغم^(١) بالأُسيل
فان (الفداغم) كلة رديئة كما ترى.

ومن الوحشى قول امرىء القيس بن حجر :

وسنَّ كسفيق سنَا وسُنَّا^(٢)

فان هذا على ما ذكر لم يعرفه الأصمى ولا أبو عمرو ، وقال: هو بيت
مسجدى ، يزيد من عمل أهل المسجد . وقال غيرها سُفيق جبل وسُنم
هى البقرة ، فأما السن فاثور . ومن هذا أيضاً قول العجاج :
وفاجماً ومرسناً مسرجاً

فان المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف حتى خُرُج له أنه أراد بالمسرج
المحدد ، من قولهم للسيوف (السيوفيات) منسوبة إلى قين يعرف بسريج .
وهذا القصد على ما تراه وحشى غريب .

ومازال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرمة :
عصا عيسطوس لينها واعتدالها^(٣)

وفي عيسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل إنه الخيزران .
وقد كان يُعَكِّن ذا الرمة أن يقول : عصا خيزران ، وإن كان هؤلاء الشعراء

(١) الفداغم : التام الجمال . عن هامش الأصل .

(٢) ونَامَ الْبَيْتُ : ذُعِرت بِمَدْلَاجِ الْمَجِيرِ نَهْوَضُ . والسفيق أَكْمَة . والسن الثور
الوحشى . وقال الأصمى لا أعرف سنا . ذكر ذلك ابن دريد في جهرته . عن
هامش الأصل .

(٣) نَقَاتَ مِنْ خَطِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ النَّجِيرِيِّ : عَسْطَوْسُ ضَرَبَ مِنْ الشَّجَرِ
وَزَنَهُ فَعَلَوْلُ وَاحِدٌ عَصَ عَسْطَوْسُ لِينَهَا وَاعْتَدَالَهَا . عن هامش الأصل .

أرادوا الأغراض حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة ،
فما أقرب ما وقع لهم . وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم : إن
سررتكم بمعروفكم وحشى اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة .
وجري بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان ،
فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة واستدل على ذلك بأن كلامه غير
مفهوم لكثير من الأدباء ، فعجبنا من دليله وإن كنا لم نخالفه في المذهب .
وقلت له : إن كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتذرع فيها فقد عدلت
عن الأصل ، أولاً في المقصود بالفصاحة التي هي البيان والظهور ، ووجب
عندك أن يكون الآخرين أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد
عسير . وأنت تقول كما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح . وعارضه أبو العلاء
صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت إننا لا نفهم عنه كثيراً مما يقول ، إلا
أن على قياس قوله يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح
من أبي العلاء ، لأنّه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً ! فأمسك .

وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وماروْضَهُ بِالحزن طيبة الثرى يَعِجُ النَّدَى جِثْجَاهَا وَعِرَارِهَا
ذكر (الجثجاث) لأنَّه اسم غير مختار . ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي
أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه (علاثة) ونداه بالترخيص
في قوله :

قف بالطلول الدارسات علاثاً أضحت حبال قطينهن رثاناً

وإن كان الرّوى قاده إلى ذلك ، فليت شعرى من حظر عليه القوافي
واقتصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ! وليس يؤثر منه إلاّ الشعر
الحسن على أقرب الوجوه وأسهل السبيل ، دون ما يتکلف المشقة في نظمه
والعناء في تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لاجل ما يلزم به نفسه ذنب ولا يغفل
له عن خطأ إذ كان حظر المباح ، وحرم الحال ، واعتمد تکلف النصب طوعاً ،
واختياراً ، وهوئي ، وقصدأ . لكنه لعمري إذا أثنا بالسليم من الزلل ، البعيد
من التکلف والخطل . وكان كذلك في مأخذ صعب ، ومسلاك وعر ، جدناه
الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التي ذكرناها قول أبي عبادة البحترى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها بنا نحت جوشوش من الليل مظلم^(١)
فليس بقبح (جوشوش) خفا . هذا على انى لم اعرف شاعراً قد يأوا ولا
حديثاً احسن سبك من أبي عبادة ، ولا احذق في اختيار الألفاظ وتهذيب
المعانى . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهصلق في الصهيل تحسبه اشرح حلقومه على جرس
وقول القطامي :

إلى حيزبون توقد النار بعد ما تصوبت الجوزاء قصد المغارب
فهل تعرف اوعر من (صهصلق) او (حيزبون) ، وعلى كل حال فالبدوى
صاحب الطبع في هذا الفن اعذر من القروى المتکلف . لأن هذا لا يعرف

(١) وفي نسخة : من الليل أسفع ،

هذه الا بعد البحث والطلب وتجشم العناء في التصفح. وعلى قدر ذلك يجب
لومه والانكار عليه.

والرابع: ان تكون الكلمة غير ساقطة عامية كما قال ابو عثمان ايضا.
ومثال الكلمة العامية قول ابن تمام:

جليلت الموت مُبدي حر صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجل
فإن (تفرعن) مشتق من اسم فرعون. وهو من ألفاظ العامة. وعادتهم
أن يقولوا: تفرعن فلان، إذا وصفوه بالجبرية. ومنه قول أبي نصر عبدالعزيز
ابن بناة:

اقام قوام الدين زين قناته وأنضج كي الجرح^(١) وهو فطير
فتامل لفظة (فطير) تجدها عامية مبتذلة، وإن كانت لعمرى قد وقعت
هنا موقعًا لو كانت فصيحة هجتها، وأذهب طلاوتها. كيف وهى على ماتراه.
فاما قول أبي الطيب المتنبي:

إني على شغفي بما في خُرها لا يف عما في سراويلاتها
فلا شيء أভجم من ذكر (السراويلات) وما أعرف كنایة أشهد الله أن
التصریح أجمل منها، ووصف عفة سلوك الرب والنهم، أحسن من التلفظ
بها، الا كنایة أبي الطيب هذه ونعته عفافه هذا النعمت.

ومن الالفاظ العامية أيضًا قوله:

خلوقية في خلوقيها سويداء من عنب الشعلب

(١) وفي النسخة الثانية: كي الفرج.

فإن عنْب الشعْلِ مَا أَقُول إِنَّ الْعَامَةَ لَوْنَظَمَتْ شِعْرَ الْمَرْفَعَتْ عَنْ ذَكْرِهِ.
وَلَيْسَ إِيرَادِيَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى جَهَةِ الْطَّعْنِ عَلَى هُؤُلَاءِ الشَّعْرَاءِ الْفَضَلَاءِ،
وَالْفَضَّ مِنْهُمْ. وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَسَأَوْرَدُ مِنْ غَرَائِبِهِمْ وَبَدَائِعِ كَلَامِهِمْ
مَا يَعْلَمُ مَعَهُ أَنَّا تَحْتَ تَقْصِيرِ عَنْ شَأْوِهِمْ، وَيَقُولُ الْمَعْجَزُ عَنْ ادْرَاكِ الْقَرِيبِ مِنْ
غَایَاتِهِمْ. لَكُنَّ إِذَا احْتَجَتِ إِلَى إِيرَادِ الْأَمْثَلَةِ فِي الْخَتَارِ وَالْمَبْوَذِ، وَالْمَحْمُودِ
وَالْمَذْمُومِ، فَلَا مَعْدُلٌ لِي عَنْ أَشْعَارِهِمْ وَتَصْفِحَ نَظَمِهِمْ، وَأَخْذَمَا أَرِيدَهُ مِنْهُمْ
وَإِرَادَهُ عَنْهُمْ فِي الصَّنْفَيْنِ مَعًا.

وَمِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامِيَّةِ أَيْضًا قَوْلُ أَبِي تَعَامَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْقَاسِمِ :
لَوْ كَانَ كَلْفَهَا عَبِيدُهُ دَاجَةً يَوْمًا لَزَنَ شَدْقَةً وَجَدِيلًا
(فرَنَّى) فِي الْقَبْحِ يَوْفِي عَلَى كُلِّ قَبْحٍ ، فَأَمَّا قَوْلُ زَهِيرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى
فِي قَصِيدَتِهِ الْمُخْتَارَةِ :

وَأَقْسَمَتْ جَهَدًا بِالْمَنَازِلِ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا سَحَقَتْ فِيهِ الْمَقَادِيمُ وَالْقَمَلُ
فَانَّ (الْقَمَل) مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَجْرِي هَذَا الْمَجْرِي . وَقَوْلُ أَبِي تَعَامَ :
قَدْ قَلْتَ لِمَا لَجَّ فِي صَدِهِ أَعْطَفْتُ عَلَى عَبْدِكَ يَا قَابِرِي
غَايَةً فِي السَّخَافَةِ ! لَأَنْ (قَابِرِي) مِنَ الْأَلْفَاظِ عَوْمَ النَّسَاءِ وَأَشْبَاهِهِنَّ .
وَلَيْسَ لَأَحَدٍ أَنْ يَتَخَيلَ أَنَّ الْعَذْرَ فِي إِيرَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَأَمْثَالُهَا تَعْذِرُ
مَا يَقْعُدُ مَوْقِعَهَا فِي النَّظَمِ كَمَا يَظْنُ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَخَلِّفِينَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ . وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَيْسَ يَجْبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ شَاعِرًا وَلَا كَاتِبًا وَلَا صَاحِبَ كَلَامٍ
يَؤْثِرُ وَلَفْظَ يَرْوَى ، وَلَا يَجْبُ عَلَيْهِ لَوْ وَجَبَ هَذَا أَنْ يَنْظِمْ تِلْكَ الْقَصِيدَةَ

الى وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة . فكيف نعذره إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على حذف البيت كله وأطراح ذكر جميعه إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .

ونهدى إلى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر بن نباتة : فقد رفت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعتها الاخادع فان (أوجعتها) من أشد ألفاظ العامة ابتداها . وإن كانت (الاخادع) قبيحة . ومنها قول أبي قعام :

ليزدك وجدًا بالسماحة ماترى من كيميا الجد لغرن وتغم
و(كيميا) من ألفاظ العوام المبتذلة وليس من ألفاظ الخاصة ولا يحسن
نظم مثلها . وكذلك أيضًا قول أبي الطيب المتنبي :

استغرق الكف فوديه ومنكبه وتكتسى منه ريح الجورب الخلق
و(الجورب) مما يكره ايراد مثله لما ذكرته . وأمثال هذا كله في الأشعار
المطروحة كثير . ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعى القرىض في
هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لـ كل ما أكرهه وأنكره . إلا أنني
أعتمد على التمثيل بأشعارهؤلا ، الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمور :
أولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم . وثانيها أن اللفظة التي
تكره في نظم هؤلاء الخذاق تقع فريدة وحيدة يظهر مبابيتها لكلامهم ،
فالعلم بها واضح وكشفها جلى . وقد قال حبيب بن أوس :

وكذاك لم تفرط كآبة عاطل حتى يجاورها الزمان بحال

وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المعمور معمور^١ والعيوب في الكامل المذكور مذكور
كفوقة الظفر تخفي من مهانته وبعضاها في سواد العين مشهور
وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك . بل هي منظومة مع غيرها في
القبح وأشكالها . وثالثها إشاري أن أعلمك أن مقدمي الفصاحة سامحوا
نقوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهواهم ، ليتحقق أن الزلل في طباع البشر
موجود . والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالي في طلب ذلك من الكلفة
والنصب ، إذ كان قليلا في كلامهم معموراً بمحاسنهم ، وكنت أفتقر إلى تأمل
الديوان الكامل حتى أظفر منه بالكلمات البسيرة فأوردها مثلا .

فاما اقتصارى في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنشور ، مع أن
كلامي عليهواحد^٢ ، فاما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واحتياره ، ورغبة في أن
يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فإنه داع قوى ، وسبب وكيده .
والخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة
ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علام ، النحو من التصرف
الفاسد في الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعضها غير عربية . كما
أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ريب الزمان تحيف المراض
وقالوا ليس (المراض) من كلام العرب . وتبعه أبو عبادة فقال :
وابت تركي الغديات والا صالح حتى خضبت بالمرض

فما بواه عليها معاً . وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبر بها عن غير مواضع لها في عرف اللغة كما قال أبو عام :

حَلَّتْ مُحَلَّ الْبَكْرِ مِنْ مُعْطَىٰ وَقَدْ زَفَتْ مِنْ الْمُعْطَىٰ زَفَافُ الْأَئِمَّةِ
وَقَالَ أَبُو عِبَادَةَ :

يُشَقُّ عَلَيْهِ الرِّيحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ جِيوبُ النَّامِ بَيْنَ بَكْرٍ وَأَئِمَّةٍ
فَوْضُعُ (الْأَئِمَّةِ) مَكَانُ الثَّيْبِ وَلَا يَسِّرُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ . لَيْسَ الْأَئِمَّةُ الثَّيْبُ
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، إِنَّمَا الْأَئِمَّةُ الَّتِي لَا زُوْجٌ لَهَا ، بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيْبًا . قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَ « وَأَنْكُحُوا الْأَيَامِيَّ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » وَلَا يَسِّرُ
مَرَادُهُ تَعَالَى نِكَاحُ الثَّيْبَاتِ مِنَ النِّسَاءِ دُونَ الْأَبْكَارِ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ النِّسَاءَ
اللَّوَاتِي لَا أَزْوَاجٌ لَهُنَّ . وَقَالَ الشَّمَاخُ بْنُ ضَرَارَ :

يَقْرَأُ بَعِينِي أَنْ أَحْدِثُ أَنْهَا - وَإِنْ لَمْ أَنْلِهَا - أَيْمَ لَمْ تَزُوَّجْ
وَلَا يَسِّرْهُ أَنْ تَكُونَ ثَيْبًا . وَقَدْ حَكَى أَنْ بَعْضَ كَبَارِ الْفَقِيهَاءِ ، وَهُوَ
مُحَمَّدُ بْنُ ادْرِيسِ الشَّافِعِيُّ ، غَلَطَ فِي ذَلِكَ وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ نَاهٍ .

وَمَثَلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ أَبِي عَامَ :

مَاقْرُبُ يَخْتَالُ فِي أَشْطَانِهِ مَلَآنٌ مِنْ صَلْفٍ بِهِ وَتَلْهُوقٍ
يُرِيدُ بِالصَّلْفِ هَذَا الْكَبْرُ وَالْتِيهِ ، وَهَذَا مَذَهَبُ الْعَامَةِ فِي اسْتِعْمَالِ
هَذِهِ الْلَّفْظَةِ . وَأَمَّا الْعَرَبُ فَتَقُولُ : صَلَفَتِ الْمَرْأَةُ عِنْ زَوْجِهَا إِذَا لَمْ تَحْظِ
عَنْهُ ، وَصَلَفَ الرَّجُلُ أَيْضًا كَذَلِكَ إِذَا كَرِهَتْهُ . قَالَ جَرِيرٌ :
إِنِّي أَوَاصِلُ مِنْ أَرْدَتْ وَسَالَهُ بِحَبَالٍ لَاصْلَفُ وَلَا لَوَامٌ

والصلاف الذى لا خير عنده . ومن أمثالهم رُبٌّ صلف تحت الراعدة .
ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطى الانصاف إن قيل اشترط وصديق من إذا صاف قسط وأراد (بقسط) عدل. لأن الأمر عليه وليس الأمر كذلك وإنما يقال أقساطاً: إذا عدل وقسط: إذا جاز. قال الله تعالى (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبَّاً) وقد يكون ماذكرناه على جهة الحذف من الكلمة كما قال رؤبة ابن العجاج: قواطنا مكة من ورق الحما يريد (الحمام). كقول خفاف بن ندبة:

كنواح ريش حامةٌ نجديةٌ ومساحت باللثتين عصف الإِنْد
يُرِيدَ كنواحى وكما قال غيره [هو مضرمن بن رباعي] :

وطرت عنصري في عمارات دوامي اليد يخبطن المريحة
والوجه الـأـيـدى ، ومن ذلك قول النجاشى :

فلست بآتیه ولا أستطيعه ولاك اسقى ان كان ماؤك دافضل
أراد ولكن اسقى . وقال الآخر :

أو معبر^(١) الظهر يُنْبِي عن وليته ماحجَّ ربه في الدنيا ولا اعتمرا
يريد ما حجَّ ربه . وقال مالك بن حريم الهمداني :

فإن يك غثاً أو سميناً فانى سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً
يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبي :

(١) *العبر من الكباش الكثير الصوف* . عن هامش الأصل .

تعثّرت به في الأفواه ألسُنُها والبرُدُ في الطرق والأقلام في الكتب
وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل أن يشبع الحركة فيها فتصير
حرفا كما قال :

وأنت على الغواية حين ترمي وعن عيب الرجال عننزاح

أى عننزاح . وقال غيره :

وانى حيث مايسرى الهوى بصرى من حيث مانظروا أدنو فانظور
يريد أدنو فانظر . وقال الآخر :
تنق يداها الحصا في كل هاجرة نق الدرافيم تنقاد الصياريف
يريد الدرافيم الصياريف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أرداً اللغات
فيها لشذوذه . والكثير أبداً خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء
لكثرتها . ومن هذا قول البُحترى :

متحيرين فباهت متعجبٌ مما يرى أو ناظرٌ متأملٌ
فقوله (باهت) لغة رديئة شاذة . والعربى المستعمل بہت الرجل
بیهَت فهو مبهوت ، ومنه قول المتنى :

وإذا الفقى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذعنى
فإنَّ (اللذ) ، في الذى ، لغة شاذة قليلة . ومنه قوله أيضاً :

إيفطمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل
(فالتوراب) لغة في التراب شاذة غير كثيرة . وقد يكون لأنَّ الكلمة
بنخلاف الصيغة في الجمع أو غيره ، كما قال الطِّرِمَاج :

وأكره أن يعيّب على قومي هجاء الأرذلين ذوى الحنات
جمع (إحنة) على غير الجم الصحيح، لأنّها إحنة وإحن، ولا يقال حنات.
وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قريب الأصمى قال: كنا نظن أن
الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت . وكما قال الآخر :
من نسج داود أبى سلام
يريد أبا سليمان .

ومن هذا الفصل أيضاً أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره كما
قال الشاعر [هو رجل من بنى يشكر] :
لها أسمارير من لحم متمرة^(١) من الشعالي ووخز من أرانيها
يريد من الشعالب وأرانبها . وقال الآخر :
ومنهل ليس له حوازق^(٢) ولضفادى جمة نفانق
يريد ولضفادع .

ومنه أيضاً إظهار التضييف في الكلمة مثل قول الشاعر : [هو
قعب بن أم صاحب]

مهلاً أعادل قد جربت من خاتي أني أجود لأقوام وان صنعوا
وأما صرف ما لا ينصرف كقول حسان بن ثابت :

وجبريل أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاف

(١) تمرت اللجام إذا جفنته . من هامش الأصل .

(٢) الحزقة والحزق : الجماعة من الناس . فبني منه فاعلا وجمعه على فواعل .
من هامش الأصل .

ومنع الصرف مما ينصرف كأنشدوا قول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع
وكما قال البحترى :

هزج الصهيل كأنَّ في نعاته نبرات معدن في الثقيل الأول
فنعا الصرف عن مرداس ومعدن .

وقصر المددوك قول الآخر :

والقارح العدا وكل طمرة ما إن تناول يد الطويل قذاها

ومد المقصور على ماروى بعضهم :

سيغبني الذى أغناك عنِّي ولا فقري دوم ولا غنا

وتحذف الاعراب للضرورة مثل قول امرىء القيس بن حجر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا وأغل

وتأنىت المذكر على بعض التأويل كقول الشاعر :

وتشرق بالقول الذى قد أذنته كاشرقت صدر القناة من الدم

وتدكير المؤنث كما قال الآخر : [هو عامر بن جوين الطائفى]

. فلا مزنة ودفت ودتها ولا أرض أقبل إيقاها

فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة

كبير تأثير، فإنه أوثر صياتها عنه لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة

وحسنتها وطلأوها. ولها من هذه الامور صفة نقص فيجب اطراحها. على

أن ما ذكرته مختلف بوجهه في بعض المواقع دون بعض على قدر التأويل

فيه وحكمه، فاما إدخال الألف واللام على الفعل في نحو قول الشاعر :

يقول أخنا وابغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار **الْيُجَدِّع**

وتشديد الكلمة المخففة مثل قول الشاعر :

كأن مهواها على الكلكل

وقول الآخر : [هو رؤبة]

ضخم يحبُّ الخلق الأضخم

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجر مثل قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء

فإن هذا كله داخل في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها، وهي

مكرهه على ما تقدم .

والسادس : أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره،

فإذا أوردت، وهي غير مقصود بها ذلك المعنى، قبحت وإن كملت فيها الصفات

التي يبتئلها . ومثال هذا قول عروة بن الورد العبسي :

قلت لقوم في الكنيف ترورووا - عشية بتنا عند ما وان رزح

والكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير أنه قد استعمل

في الآبار التي تستر الحدث وشهرتها . فانا أكرهه في شعر عروة، وإن كان

وردا صحيحاً لموافقة هذا العرف الطارىء . على أن لعروة عذرًا وهو

جواز أن يكون هذا الاستعمال حديث بعده . بل لا أشك أنه كذلك لأن

العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار . فهو وإن كان معذوراً

وغير ملوم في بيته مما يصح التمثيل به .

ومنه عندى قول الشـرـيف الرـضـى رـحـمـه اللـهـ :

اعزز علىَ بـاـن أـرـاك وـقـد خـلـت من جـانـبـيك مـقـاعـد الـعـوـاد
فـإـيـرـاد مـقـاعـد فـي هـذـا الـبـيـت صـحـيـحـ، لـأـنـه موـافـقـ لـمـا يـكـرـه ذـكـرـه فـي مـشـلـ
هـذـا الشـانـ. لـاسـماـ وـقـد أـصـافـه إـلـى مـن يـحـتـمـل اـصـافـتـه إـلـيـهم وـهـم الـعـوـادـ. وـلـوـ
اـنـفـرـدـ كـانـ الـأـمـرـ فـيـه سـهـلاـ. فـاما اـصـافـتـه إـلـى مـا ذـكـرـه فـقـيـها قـبـحـ لـاـخـفـاءـ
بـهـ. وـمـنـ هـذـا النـحـوـ قولـ اـبـيـ تـعـامـ :

متـفـجـرـ نـادـمـتـه فـكـانـي للـدـلـوـ اوـ الـمـرـزمـينـ نـديـمـ
(فالـدـلـوـ) هـاهـنـا أحـدـ الـبـرـوجـ وـلـاـ اختـارـهـ لـمـوـافـقـتـهـ اـسـمـ الدـلـوـ الـمـعـرـوفـ .
وـاـنـتـ تـجـدـ بـأـقـرـبـ تـأـمـلـ فـرـقـ مـاـيـنـ قولـ القـائـلـ لـمـنـ يـعـدـهـ : اـنـتـ المـرـزمـ
جـوـداـ وـالـجـنـةـ لـمـنـ تـقـصـدـهـ الـاـيـامـ عـزـاـ . وـبـيـنـ قولـهـ : اـنـتـ الدـلـوـ كـرـمـاـ وـالـكـنـيفـ
لـطـريـدـ الـدـهـرـ سـعـةـ . وـالـعـيـانـ صـحـيـحـانـ . وـحـسـنـ أـحـدـهـاـ وـقـبـحـ الـآـخـرـ ظـاهـرـ
لـاـخـفـاءـ بـهـ . وـلـوـ لـاـ مـاـذـ كـرـتـهـ وـنـبـهـتـ عـلـيـهـ لـمـ يـكـنـ لـذـلـكـ وـجـهـ وـلـاـ عـلـةـ .

وـمـنـ هـذـا أـيـضـاـ قولـ اـبـيـ صـخـرـ الـهـذـلـىـ :

قدـ كـانـ صـرـمـ فـيـ المـمـاتـ لـنـاـ فـعـجلـتـ قـبـلـ الـمـوـتـ بـالـصـرـمـ
وـأـنـاـ انـكـرـتـ هـذـاـ لـمـوـافـقـتـهـ اـيـرـادـ الـعـامـةـ هـذـهـ الـلـفـظـةـ عـلـىـ هـذـهـ الصـيـغـةـ
بـالـصـادـ فـيـهـ بـالـسـيـنـ ، فـكـانـ اـيـشـارـىـ تـجـنبـهـ لـذـلـكـ . فـأـمـاـ قولـ عـمـرـوـ :
وـكـمـ مـنـ غـائـطـ مـنـ دـوـنـ سـلـمـيـ قـلـلـ الـاـنـسـ لـيـسـ بـهـ كـتـيعـ
بـغـارـ هـذـاـ الـجـرـىـ . وـالـغـائـطـ الـبـطـنـ مـنـ الـأـرـضـ ، إـلـاـ أـنـهـ يـسـتـعـمـلـ الـآنـ
فـالـحـدـثـ عـلـىـ ذـلـكـ الـأـصـلـ . فـذـ كـرـهـ قـبـحـ عـلـىـ مـاـقـدـمـ . لـكـنـ عـمـرـ وـمـعـذـورـ

كعروة، لأنَّه على ما ذكر وعرف حدث ، فلعلَّ عمرًا قبله .
وممَّا يوضح ما ذكر تهلك وبينه أنك تجد (نصرم) في قول أبي عبادة:
نصرم الدهر لا وصل فيطمعني فيما لديك ولا يأس فيسليني
مختار امر ضيًّا . وكذلك (بتصرم) في الشعر المنسوب إلى زيد بن معاوية وهو:
خذوا بنصيب من نعيم ولذة فكل وإن طال المدى يتصرم
ولا يقبحان لخالقهما الاسم الذي ذكرته في اللفظ . وهو قبيح في بيت
المهذلي ، للموافقة لاعلة غير ما أعلمتك به . ومنه أيضًا قول أبي تمام :
وعزائماً في الروع معتصمية ميمونة الأدبار والاقبال
(فالادبار) من الألفاظ المكرورة لما ذكرته . وكذلك قوله :
يضحكن من اسف الشباب المدبر ي يكن من ضحكات شيبٍ مقمر
لان (المدبر) هاهُنا مثل (الادبار) في البيت الأول والكلمة الفصيحة
غيرها على ما يُبنَ . ومنه قول الشرييف الرضي رحمه الله :
سلام على الاطلال لا عن جنابة ولكن يأسا حين لم يبق مطعم
فإن (جنابة) هُنالفظة غير مرضية للوجه الذي ذكرته ، وإن كانت
لولا ذلك فصيحة مختارة خلوتها من العيوب غيره .
والسابع : مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف
فأنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قُبُحت وخرجت عن وجه
من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبي نصر بن نباته :
فياكم ان تكشفوا عن رووسكم ألا ان مغناطيسهن الدواب

فَغَنَاطِيسْهِنَ كَلْمَةٌ غَيْرُ مَرْضِيَّةٌ لَمَّا ذَكَرَتْهُ وَانْ كَانَ فِيهَا إِيْضًا عَيْوبٌ^٢
أَخْرَ مَمَّا قَدَّمَنَا . وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ إِيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَمَّامَ :
فَلَا ذُرِّيْجَانُ اخْتِيَالٌ بَعْدَ مَا كَانَتْ مَعْرَسْ عَبْرَةٍ وَنَكَالٍ
سَمْجَتْ وَنَبَّهَا عَلَى اسْتِسْمَاجَهَا مَاحْوَلُهَا مِنْ نَضْرَةٍ وَجَالٍ
فَقَوْلُهُ: فَلَا ذُرِّيْجَانُ كَلْمَةٌ رَدِيَّةٌ أَطْوَلُهَا وَكَثْرَةُ حِروْفَهَا وَهِيَ غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ
وَلَكِنْ هَذَا وَجْهٌ قَبْحُهَا . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي : اسْتِسْمَاجُهَا رَدِيَّةٌ
لَكَثْرَةِ الْحِرْوَفِ وَخَرْوْجِ الْكَلْمَةِ بِذَلِكِ عَنِ الْمَعْتَادِ فِي الْأَلْفَاظِ إِلَى الشَّاذِ
النَّادِرِ . وَنَحْوُ مِنْ هَذَا قَوْلُ [ابْنِ الطَّيْبِ] الْمَتَّبِي :

إِنَّ الْكَرِيمَ بِلَا كَرَامَ مِنْهُمْ مِثْلُ الْقُلُوبِ بِلَا سُوْيِدَا وَاتَّهَا
فَسُوْيِدَا وَاتَّهَا كَلْمَةٌ طُوْيَّةٌ جَدًّا فَلَذِكَ لَا اخْتَارَهَا . وَمِنْهُ إِيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَمَّامَ :
إِنَّهُ بِاسْتِمَاعِكَ مَحْلًا يَفْوَتُ عُلُوُّهُ الظَّرْفِ الْطَّمْوِحِ
فَإِلَيْسَ بِقَبْحِ قَوْلِهِ : بِاسْتِمَاعِكَ خَفَا لَكَثْرَةُ الْحِرْوَفِ عَلَى مَذَكُورِنَا
لَا غَيْرِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِيْضًا :

الْعَيْسُ تَعْلَمُ أَنَّ حَوْبَا وَاتَّهَا رَبِيعٌ إِذَا بَلَغْتَكَ أَنَّ لَمْ تُنْجِرْ
وَحَوْبَا وَاتَّهَا كَلْمَةٌ طُوْيَّةٌ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ إِيْضًا : وَلَيْسَ فِي كُلِّ الرَّوَايَاتِ
وَالى مُحَمَّدٍ ابْتَعَثَتْ قَصَائِدِي وَرَفَعَتْ لِلْمَسْتَنْشِدِينَ لَوَانِي
فَالْمَسْتَنْشِدِينَ كَامَةٌ كَثِيرَةُ الْحِرْوَفِ عَلَى مَاتِرَاهُ . وَهَذَا قَدْ يُسْتَدِلُّ بِهِ
عَلَى غَيْرِهِ ، وَانْ أَمْثَالَهُ كَثِيرَةٌ

والثامن : أن تكون الكلمة مقصورة في موضع ^{عُبر بها فيه عن شئ}
 لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري بجرى ذلك . فاني أراها تحسن به ويحب
 ذكره في الأقسام المفصلة ولعل ذلك لموقع الاختصار ^(١) بالتصغير ،
 ومثال ذلك قول الشريف الرضي رحمة الله :

يولع العطل بردينا وقد نسمت روحيه الفجر بين الضال والسلم
 فلما كانت الريح المقصودة هناك نسيما من يضا ضعيفا حسنت العبارة
 عنه بالتصغير ، وكان للكلمة طلاوة وعدوبة . ومثاله أيضا قول أبي العلاء

صاعد بن عيسى الكاتب :
 إذا لاح من برق العقيق وميضه تدق على لمح العيون الشوائب
 أفلأ تراه لما أراد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير في
 العبارة عنها . وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :
 إذا شربت رأيت الماء فيها أزرق ليس يسره الجران
 لما كان ماء قليلا يلوح ودونه حائل من عنق الأبل وساتر على كل
 حال ؛ حسن وروده مصغر . وكذلك قول الرضي رحمة الله :
 زال وابق عند رأته جذب مالي عرقه الحقوق
 فصغر لما أراد القلة . وأما قول المخزوي :

و غاب قير كنـت أرجو طلـوعه ^(٢) . و روح رعيـان و نوم سـمـر
 فاما جعله قيراً لأنـه كان هـلاـلاـ غير كـامل ، و يمكن الدلـالة عـلى ذـلك

(١) في ٤٤٢ : لموقع الاختصار .

(٢) في ٤٤٢ : أخـشـى غـيـوبـه .

بقوله: إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمر، والقمر إذا كان هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك. وهذا تضيير مختار في موضعه، فاما الأسماء التي لم ينطع بها إلا مصغرة كالجبن والثريا وما أشبههما فليس للتضيير فيها ما حسن يذكر لأنَّه غير مقصود به ما قدمناه، ولذلك لا اختار التضيير في قول أبي الطيب :

إذا عذلوا فيها أجبت بأنَّه جببَتا قلبي فؤادي هيأ جل
لأنَّه عار من الوجه الذي ذكرته . فاما ما يذهب [إليه] من التضيير
معنى التعظيم في مثل قول الشاعر :

وكلَّ أنس سوف يدخل بينهم دوهيَة تصرفُ منها الأُنامل
فقد حكى أنَّ أبا العباس المبرد كان يذكره ويزعم أنَّ التضيير في
كلام العرب لم يدخل إلا لنفي التعظيم، ويتأول دوهيَة وما يجري مجرها
بأن يقول أراد خفاءها في الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم
المذكور، ويقوى عندي ما ذهب إليه أبو العباس المبرد أنَّهم إذا وضعوا التضيير
أمامه للتحقيق والتعظيم معًا فقد زالت الفائدة [به] ولم يكن دليلاً على واحد
منهما بل يرجع إلى المقصود باللفظة ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون
اللفظ فليس للتضيير تأثير وعلى كلِّ القولين فليس التضيير عندي وجهًا من
وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذي ذكرته دون ما يسمونه تصغيراً في
التعظيم وعلى هذا [أ] جمل قول المتنبي :

أحادِ أم سداس في أحادِ لُيُلْتَنَا المنوطة بالتناد

فلا أختار التصغير في ليلىتنا لأن تصغير تعظيم وليس على الوجه الذي ذكرته. فاما قول [أبي نصر] بن بباتة يصف الحياة :

ففي المضبة الحمراء إن كنت سارياً أغير يأوي في صدوع الشواهد
فإن تصغيره هاهنَا مرضى على ما ذكرته لأن الحياة توصف بانها
لاتغتذى إلا بالتراب فقد جف لحمها وذهب الرطوبة منها ، ألا ترى إلى
قول النابغة :

فبت كأنى ساورتني ضئيلة من الرقش في أنينها السم نافع
فوصفها بأ أنها ضئيلة لما ذكرته . وأما قول أبي الطيب :
ظللت بين أصيحاً أكفكه وظل يسفح بين العذر والمعذل
فالتصغير فيه مختار لأن العادة جارية في قلة عدد من يصبح الإنسان في
مثل هذه الموضع، ولهذا كان وفي الأكثريات ثلاثة . وجرى ذكر الصالحين
والخليلين في الشعر كثيراً لهذا السبب كما قال أمرو القيس :
خليلي مُرَأِي على أم جندُب نقض لبيانات الفؤاد المعذب^(١)
وقال أبو نصر بن بباتة :

ففا فاقضياني لذة من حدشه علانية إن السرار مُرِيب
وأمثال هذا يعرفها كل أحد وهي أكثر من أن يحاط بها أو تحصى .
فهذه الأقسام الثانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير
تأليف فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ فانك تعلم الفصيح منها
من غيره إن شاء الله تعالى .

(١) في ٤٤٢ : لنقض حاجات الفؤاد المعذب .

[الكلام في الألفاظ المؤلفة^(١)]

وإذ كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة وقلنا فيها ما يستدل به على غيره ، فلنذكر الآن ما يحضرنا من القول في الكلام المؤلف وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً ونقول قبل ذلك : [إن] كل صناعة من الصناعات فكالمها بخمسة أشياء على ماذكره الحكماء ، الموضوع وهو الخشب في صناعة النجارة ، والصانع وهو النجار ، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيّا ، والآلة مثل المبشر^(٢) والقدوم وما يجري مجراهما ، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه . وإذا كان الأمر على هذا ولا تكن المنازعـة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام . فنقول : إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم وشرحت من حال الألفاظة بانفرادها وما يحسن فيها ويصبح ما اعتمدت^(٣) في تلخيصه وإيضاحه على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ولا قول يروى ولا وجدت ما ذكره بمجموعا في مكان ، وإنما عرفته بالذرية وتأمل أشعار الناس وما به أهل العلم في ثباتها ولهذا لست أدعى السلامـة من الخلل و [لا] العصمة من الزلل واعترف بالتقدير وأسائل من ينظر في كتابي هذا بسط عذرـي والصفح عما لعله يُشيرـه على ؛ فلـي سـلكـتـ فيه

(١) هذا العنوان عن : ٤٤٢ فقط

(٢) في ٤٤٢ : المشار (٣) فيها : اجهـدتـ

مسلكاً صعباً وألقت منه تأليفاً مقتضباً يجب على المنصف الإعراض عما يحذنني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتعذر له.

فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام ببعضه مع بعض كالشاعر والكاتب وغيرها وسأذكر بعون الله تعالى موضع من هذا الكتاب ما يفتقر المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه . وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب والبيت للشاعر [وماجرى مجرها] وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا الناظم والعلوم التي اكتسبها بذلك وهذا لا يمكن أحداً أن يعلم الشعر من لاطبع له وإن اجهدى ذلك لأن الآلة التي يتوصل بها غير مقدورة للخلق . ويعکن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلامها . وأما الغرض فيحسب الكلام المؤلف فأن كان مدحًا كان الغرض به قوله ينبي عن عظم حال المدوح ، وإن كان هجوا بالضد وعلى هذا القياس كل ما يؤلف وإذا تأملته وجدته كذلك . وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى أن المعنى في صناعة تعلم الكلام موضوع لها وذكر [ذلك] في كتابه الموسوم ب النقد الشعري وقال في كتابه في الخراج [وصناعة الكتابة] عند كلامه على البلاغة إن اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة وهذا الفولان على ما تراه مختلفان والصحيح منها ما قدمناه وذكره في كتاب الخراج . ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعنى هي الموضوع خبرنا عن الألفاظ التي أخذها هذا الصانع [المؤلف] فالله إذا لم تكن عندك موضوعاً لصناعة فما ميزتها من الأقسام التي اعتبرها الحكاء في كل صناعة والتأمل

فلاض بصحتها ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذا . هـ الصناعة التي كلامنا عليها
تأثير^(١) بين في الحسن والقبح ولا يجوز أن تكون مع هذه العلقة الوكيدة
عرية منها فإن قلت إنها الآلة فـذـا . لكـ وأـى صـنـاعـةـ منـ الصـنـاعـاتـ تصـاحـبـهاـ
الـآـلـةـ بـعـدـ فـرـاغـ الصـانـعـ مـنـهـ حـتـىـ تـصـيرـ أـصـلـاـ وـالـمـصـنـوـعـ تـابـعاـ لـهـ فـاـنـاـ بـحـدـ
الـأـلـفـاظـ عـلـىـ هـذـهـ الـعـيـفـةـ فـبـطـلـ هـذـاـ الـوـجـهـ أـنـ يـكـوـنـ آـلـةـ وـفـسـادـ أـنـ تـكـوـنـ
الـأـلـفـاظـ هـيـ الصـانـعـ المـؤـلـفـ أـوـ الصـوـرـةـ الـمـصـنـوـعـةـ أـوـ الـعـرـضـ الـمـقصـودـ ظـاهـرـ^(٢)
لـاـ يـخـفـيـ عـلـىـ أـحـدـ . فـتـيـ أـخـرـجـتـ الـأـلـفـاظـ مـنـ أـنـ تـكـوـنـ مـوـضـعـاـ لـصـنـاعـةـ
الـتـالـيـفـ أـخـرـجـتـهاـ مـنـ جـمـلـةـ الـأـقـسـامـ الـمـعـتـبـرـةـ فـكـلـ صـنـاعـةـ وـنـحـنـ بـحـدـ تـعـلـقـهـاـ
ظـاهـرـاـ . إـنـ قـالـ لـنـاـ مـاـ تـقـولـونـ أـنـهـمـ فـيـ الـمـعـانـىـ مـعـ أـنـ عـلـقـتـهـاـ أـيـضاـ وـكـيـدةـ
قـلـنـاـ الـمـعـانـىـ وـتـالـيـفـ الـأـلـفـاظـ هـيـ صـنـاعـةـ هـذـاـ الصـانـعـ الـتـيـ أـظـهـرـهـاـ فـيـ الـمـوـضـعـ
وـهـيـ الـتـيـ تـكـلـ الـأـقـسـلـمـ الـمـذـكـورـةـ فـاـمـاـ الـأـلـفـاظـ فـلـيـسـ مـنـ عـمـلـهـ وـإـغـالـهـ
مـنـهـاـ تـالـيـفـ بـهـ ضـمـنـاـ بـعـضـ حـصـبـ . وـقـدـ وـقـفـتـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـاضـعـ عـلـىـ كـلـامـ
فـيـ هـذـهـ ١١ـ صـنـاعـةـ لـاـ أـعـلـمـ الـآنـ صـاحـبـهـ قـدـامـةـ أـوـ غـيـرـهـ . لـأـنـيـ قـدـ أـنـسـيـتـ
الـكـتـابـ الـذـيـ وـجـدـتـهـ فـيـهـ . يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـأـلـفـاظـ مـوـضـعـ كـمـاـ إـلـاـ أـنـهـ
يـدـلـ بـيـ أـنـ النـاظـمـ مـتـىـ الـفـ لـفـظـةـ رـدـيـةـ فـلـيـسـ ذـلـكـ بـعـيـبـ عـلـيـهـ كـاـنـ النـجـارـ إـذـاـ
صـنـعـ كـرـسيـاـ مـنـ خـشـبـ رـدـيـءـ فـلـيـسـ بـعـيـبـ فـيـ صـنـاعـتـهـ وـقـدـ أـحـكـمـهـاـ وـكـوـنـ
الـمـوـضـعـ الـذـيـ هـوـ الـخـشـبـ رـدـيـئـاـ . وـهـذـاـ الـذـيـ ذـكـرـهـ هـذـاـ القـائـلـ فـاسـدـ
وـذـلـكـ أـنـ النـجـارـ يـعـابـ إـذـاـ كـانـ قـلـيلـ الـبـصـيرـةـ بـمـوـضـعـ صـنـاعـتـهـ وـلـوـ مـكـنـ

(١) في ٤٤٢ : ونحن نرى أن تأثير الألفاظ في هذه الصناعة التي كلامنا المخ . وفيها

بدل : عربیہ ، غربیہ

من عمل ذلك الكرسي الذي مثل به من خشب مرضي فعدل عنه إلى خشب ردي جهلا منه بالختار من هذا الجنس كان معييناً عند أهل صناعته. وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردي، لظهور صناعته فيه فإنه عند ذلك لا يعب لأجل الخشب، فاما ناظم الكلام قادر على اختيار موضوعه غير محظوظ عليه تأليف ما يؤثره منه فتى عدل عن ذلك جهلا [أ] وتسمحأ توجه الانكار واللوم عليه وكان أهلاً له وجديراً به، على أن كلامنا في الصورة نفسها ولا شبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من ردي، الخشب وإن كان النجار قد أحكم عمله . ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه في اختياره وعلى أي صفة يكون المرضي منه والمكرور بما فيه مقتضى وكفاية ثم شرعت الآن في الكلام على التأليف بحسب ذلك وينت منه الوجه إلى بها حسن أو يقبح كان الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقةها وأضحاها جلياً وأمكن من لم تكن لها بهادرة ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التي ذكرتها وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطلاؤة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم من فاسده والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة وإنما يتکلف ويتصنع وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وترابي الأزمنة وليس يمكنه أن يحضر

لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه وفصل تأمله ولفظة كرها ومعنى حكم بفساده
أو بصحته لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة بل ولا يعken
حصوله البتة فلا طريق إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذي قصدته
والطريق الذي سلكت فيه . فاما من يفرق بين الكلام المختار وغيره
فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي لهذا كافتقار العارى من هذه الصناعة
الراغب في اقتباسها فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلته أيضاً منزلة العروض
والنحو لصاحبي الندوة والطبع لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة
بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كاتبة أو ما أشبه ذلك وفضله على
غيره لم يعkenه أن يبين من أين حكم ولا لأى وجه فضل بل إنما يفرغ إلى
مجرد دعواه ومحض قوله فإذا عرف ما ينته فصلاته في هذا الكتاب
علل واستدل وذكر الوجه والأسباب كما أن المعرف صحيح النظم بذوقه
والعرب بطبيعة وعادته فإذا وقف على علم العروض والنحو علل في البيت
الموزون والكلمة المعربة وقال هذا إنما كان صحيح الوزن لأنـه من الدائرة
الفلانية والبحر الفلاني وضربه كذا وعرضـه كذا وعدد أجزائه كذا وذكر
ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح وفصل ما يفصلـه العروضيون . وقال في
الكلمة المعربة إنما كانت مثلاً مرفوعة لأنـها فاعلة والفاعل في كلام العرب
مرفوع وما يجري هذا الجرى . وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي
ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ويعملـه على حد هذا التعليل الذي ذكرـه .
وبنـتـدىـءـ الآنـ بالقولـ فيـ تـأـلـيفـ الـكـلامـ عـلـىـ ماـ قـدـمـناـهـ منـ آـنـ

القسم الثاني من الفصاحة صفات توجد في التأليف ونعتبر ما يتحقق فيه من الأقسام المئانية المذكورة في اللفظة المفردة . فنقول : إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة الخارج وهذا يعنيه^(١) في التأليف وبيانه أن يجتنب الناظم تكرر الحروف المتقاربة في تأليف الكلام^٤ كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة بل هذافي التأليف أقبح وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال وانسع . وما زال أصحابنا يعجبون من هذا اليدت :

لوكنت كنت كتمنت الحب كنت كما

کا نکون ولکن ذاک لم یکن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه وقد روى
أن أبا عام لما أنشد أحمد بن أبي دواد قوله :

فالحمد لا يرضي بأن ترضى بأن يرضي المؤمل منك إلا بالرضى
قال له اسحاق بن ابراهيم الموصلى : لقد شفقت على نفسك يا أبا تمام
والشعر أسهل من هذا .^(٤) وكنت حاضراً عند شيخنا أبي العلاء وقد قرأت
عليه قصيدة لا في الطيب فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

والأضعف حتى يبلغ الضعف ضعفه ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألف قال هذا والله شعر مدبّر^(٤) وكان من العصبية لأبي الطيب على الصفة التي اشتهرت عنه . فاما قول الآخر :

(١) في الأصلين: (عينه) كذا (٢) في ٤٣٩ : قال له احمد الشعر يا باتام

^٣ اسيا من هذا (واحمد هو المدوح) في ٤٣٩ : مدين .

وَقِبْرُ حَرْبٍ بِعْكَانَ قَبْرٌ وَلَيْسَ قَرْبَ قَبْرٍ
فِي بَنَى مِنْ حِرْوَافِ مِتَقَارَبَةٍ وَمُكَرَّرَةٍ وَلَهُذَا يَثْقَلُ النُّطْقُ بِهِ حَتَّى يَزْعُمُ
بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ مِنْ شِعْرِ الْجَنِّ ، وَيُعْتَبَرُ الْمُتَكَلَّمُ بِاِشْتَادَهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مِنْ
غَيْرِ غَاطِطٍ وَلَا تَوْقُفٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

لَمْ يَضْرُهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ شَيْءٌ وَانْتَتَ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَهُولٍ

فَإِنَّ الْمُصْرَاعَ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَيْتِ يَثْقَلُ التَّلْفُظُ بِهِ وَسَمَاعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ
تَكْرَرٍ حِرْوَافِ الْحَاقِّ . وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو الْحَسْنِ عَلَى بْنُ عَيْسَى الرَّمَانِي إِلَى أَنَّ
الْتَّأْلِيفَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ مِتَنَافِرٍ وَمِتَلَامِمٍ فِي الْطَّبَقَةِ الْوَسْطَى وَمِتَلَامِمٍ فِي
الْطَّبَقَةِ الْعُلَيَا . قَالَ وَمِتَلَامِمٍ فِي الْطَّبَقَةِ الْوَسْطَى كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَمَتِي وَسْتَرَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا عَشِيَّةَ آرَامِ الْكَنَامِ رَمِيمٌ

[أَلَارَبُ يَوْمَ لَوْ رَمَتِي رَمِيمًا] وَلَكِنْ عَهْدِي بِالنَّضَالِ قَدِيمٌ

قَالَ وَمِتَلَامِمٍ فِي الْطَّبَقَةِ الْعُلَيَا الْقُرْآنُ كَلَهُ وَذَلِكَ بَيْنُهُ لَمْ تَأْمَلْهُ

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَلَامِمِ الْحِرْوَافِ عَلَى نَحْوِ الْفَرْقِ بَيْنِ

الْمِتَنَافِرِ وَالْمِتَلَامِمِ فِي الْطَّبَقَةِ الْوَسْطَى . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالْقَسْمَةُ

فَاسِدَةٌ وَذَلِكَ أَنَّ التَّأْلِيفَ عَلَى ضَرِبِيْنِ مِتَنَافِرٍ وَمِتَلَامِمٍ وَقَدْ يَقْعُدُ فِي الْمِتَلَامِمِ

مَا بَعْضُهُ أَشَدُ تَلَامِمًا مِنْ بَعْضٍ عَلَى حَسْبِ مَا يَقْعُدُ التَّأْلِيفُ عَلَيْهِ وَلَا يَحْتَاجُ

أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ قَسْمًا ثَالِثًا كَمَا يَكُونُ مِنَ الْمِتَنَافِرِ مَا بَعْضُهُ أَشَدُ فِي التَّنَافِرِ أَكْثَرُ

مِنْ بَعْضٍ وَلَمْ يَجْعَلِ الرَّمَانِي ذَلِكَ ذَلِكَ قَسْمًا رَابِعًا . فَأَمَّا الْبَيْتَانِ فَلِيَسَا فِي هَذَا

الْمَوْضِعِ بِأَحْقَقِ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْمِتَلَامِمِ فِي الْطَّبَقَةِ الْعُلَيَا

وَغَيْرِهِ فِي الْطَّبَقَةِ الْوَسْطَى وَهُوَ يَعْنِي بِذَلِكَ جَمِيعَ كَلَامِ الْعَرَبِ فَلِيَسَ الْأَمْرُ

على ذلك ولا فرق بين [القرآن وبين] فصيح الكلام المختار في هذه القضية ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب هي ما يفتأهي القرآن في تأليفه . ولعل أبو الحسن يتخيّل أن الإعجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة والأمر بمحمد الله أظهر من أن يعوضه بمثل هذا القول الذي ينفر عنه كل من علق من الأدب بشيء^(١) أو عرف من نقد الكلام طرفا

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه الإعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضنة في وقت مرآهم ذلك . وإذا كان الأمر على هذا فتحن عزل عن ادعاء ما ذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتناثم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه الإعجاز القرآن الفصاحة وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن لم يفتقر في ذلك ادعاء ما قاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصيح من كلام العرب وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحا وإنما الفصاحة لأمور عدة تقع في الكلام من جملتها التلاؤم في الحروف وغيره . وقد يتبادر ببعضها وسنذكر الباقى . فيم ينكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصيح كلام العرب واحداً ويكون القرآن في الطبقة العليا لما ضام تأليف حروفه من شروط الفصاحة إلى التأليف جزء يسير منها فقد بان أن على كلا القولين لاحاجة بنا إلى ادعاء ما ادعاه مع وضوح

(١) في ٤٣٩ : كل من شد من الأدب شيئاً .

بطلانيه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمة المفردة على ما ذكرناه فما تقدم فلابد من نعم ! فيقال له فما عندك في تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفرادها فهو متلازم في الطبقة العليا أم في الطبقة الوسطى . فان قال في الطبقة العليا قيل له أليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ولو لا ذلك لم يكن القرآن عربياً ولا كانت العرب فهمته فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلازم في الطبقة العليا وهو الألفاظ المفردة ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه احتجاز القرآن فهلاً قلت إن في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك فان علم الناظر بأحد هما كالعلم بالآخر ، وإن قال [إن] كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى قيل له أولاً إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم من ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى فان أحد الموضعين كالآخر على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بينما بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج وان كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً وإن تقاربـت كان متنافراً ويترسم ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون بعد الشديد والقرب المفرط فعلى القولين معـاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينافيـنا في كلـة من كلمـ القرآن إذا أوضـحـنا لك تأليفـها وتقـولـ ليسـ هذاـ فيـ الطـبـقةـ العـلـيـاـ إـلاـ وتقـولـ مثلـهـ فيـ تـأـلـيفـ الـأـلـفـاظـ بـعـضـهاـ مـعـ بـعـضـ لأنـ الدـلـيلـ عـلـيـ الـمـوـضـعـيـنـ وـاحـدـ . فـقـدـ بـاـنـ أـنـ الـذـيـ يـجـبـ اـعـتـمـادـهـ أـنـ التـأـلـيفـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ مـتـلـازـمـ وـمـتـنـافـرـ وـتـأـلـيفـ الـقـرـآنـ وـفـصـيـحـ كـلـامـ الـعـرـبـ مـنـ الـمـتـلـازـمـ وـلـاـ يـقـدـحـ هـذـاـ فـيـ وـجـهـ

من وجوه إعجاز القرآن والحمد لله . وقد ذهب على بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقرب الحروف في المخارج أو تبتعد بعدها شديداً وحكي ذلك عن الخليل بن أحمد . ويقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بعذلة الظرف وإذا قرب القرب الشديد كان بعذلة مشى المقيد لأن بعذلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاها صعب على اللسان والسهولة من ذلك في الاعتدال ولذلك وقع في الكلام الأدغام والابدال ، والذى أذهب أنا إليه في هذا ماقدمت ذكره ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف وإنما هو في القرب ويidel على صحة ذلك الاعتبار فان هذه الكلمة لم غير متناففة وهي مع ذلك مبنية من حروف متبااعدة المخارج لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد وكذلك أم وأو لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة . وليس هذان المثالان مثل عج ولا سر لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لمتر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره . فاما الأدغام والابدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها لأنهما لا يكادان يردا في الكلام إلا فراراً^(١) من تقارب الحروف [وهذا الذي يجب عندى اعتماده لأن التتبع] والتأمل قاضيان^(٢) بصحته . وإذا ثبت ما ذكرناه فقدبان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة . وقد كان بعض العلماً بالشعر يعيّب في قول أبي عام :

(١) في ٤٤٢: إلا نزار من تقارب الح. (٢) في ٤٣٩: قاض(لأن الزيادة ليست منها)

كَرِيمٌ مَّتَىْ أَمْدَحَهُ وَالْوَرَىْ مَعِي وَمَتَىْ مَا لَمْتَهُ لَمْتَهُ وَحْدَنِي
تَكَرَّرَ حِرْفُ الْخَلْقِ عَلَى سَلَامَةِ الْمَنْيِ وَالْخَيْرِ الْأَلْفَاظِ . فَأَمَا قَوْلُ

أَبِي الطَّيْبِ :

الْعَارِضُ الْهَنَّ بْنُ الْعَارِضِ الْهَنَّ بْنُ الْعَارِضِ الْهَنَّ بْنُ الْعَارِضِ الْهَنَّ
فَنَ أَقْبَحَ مَا يَكُونُ مِنْ تَكْرَارٍ وَأَشَنَّهُ . وَإِذَا كَانَ يَقْبَحُ تَكْرَارَ
الْحِرْفِ الْمُتَقَارِبَةِ [الْخَارِجِ] فَتَكْرَارُ الْكَلْمَةِ بَعْنَهَا أَقْبَحُ وَأَشَنَّ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَيْضًا :
وَأَنْتَ أَبُو الْهَيْجَابِنَ حَمْدَانَ يَا بَنَهُ تَشَابَهُ مُولُودُ كَرِيمٌ وَوَالَّدُ
وَحَمْدَانٌ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثٌ وَحَارِثٌ لَقَهَانٌ وَلَقَهَانٌ رَاشِدٌ
فَلَيْسَ هَذَا التَّكْرَارُ عِنْدِي قَبِيحًا لَأَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ لَا يَمْ إِلَّا بِهِ .

وَقَدْ اتَّفَقَ لِهِ [أَنْ] ذَكَرُ أَجْدَادِ الْمَدْوُحِ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ مِّنْ غَيْرِ حَشْوٍ وَلَا
تَكَلَّفَ لَأَنَّ أَبَا الْهَيْجَاءَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ حَمْدَانَ بْنَ حَمْدُونَ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ لَقَهَانَ
ابْنَ رَاشِدٍ . وَلَوْ وَرَدَ هَذَا الْكَلَامُ ثُنُرًا مِّنْ يَزِيدَ^(٢) عَلَى هَذِهِ الْمَصْفَةِ فَلَمَّا عَرَضَ
فِي هَذَا التَّكْرَارِ مَعْنَى لَا يَمْ إِلَّا بِهِ سَهَلَ الْأَمْرُ فِيهِ وَكَانَ الْبَيْتُ مِرْضِيًّا غَيْرَ
مَكْرُوهٍ . وَعَلَى ذَلِكَ يَحْبُبُ أَنْ يُحْمَلَ كُلُّ تَكْرَارٍ يَجْرِيُ هَذَا الْمَجْرَى . وَقِيلَ
أَذْنَأَ بِوْمَهْدِيَةِ الْأَعْرَابِ يَوْمًا فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْهُ فَقِيلَ لَهُ : خَالَفْتَ
السَّنَةَ إِنَّمَا هُوَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ أَوْ لَيْسَ
الْمَعْنَى وَاحِدًا وَنَرِجُ التَّكْرَارِ الَّذِي هُوَ عِنِّي . وَجَارَانَا^(١) فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ

شَيْخُنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ سَلَيْمانَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَا طَرَقْنَا بَعْدَ مَا هَجَمُوا هَنْدَ وَقَدْ سَرَنَ جَمْسَا وَاتَّلَابَ بَنَاجَدَ

(١) فِي ٤٤٢ : لَمْ يَرِدْ إِلَّا عَلَى الْخَ . (٢) فِي ٤٣٩ : وَاجَازَ لَنَا الْخَ .

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندائي من دونها الناي والبعد
وقال من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ولا أنه يجد للتلفظ
باسمها حلاوة فلم ير من الاعتذار [التكرير] إلا لهذا العذر فما قول أبي الطيب:

لک الخير غيری رام من غيرک الغنی وغيری بغير اللاذقية لاحق
فلا خفاء بقبیحه للتكرار وكذلك قوله:

ومن جاھل بی وھو یجھل جھله ویجھل علمی أنه بی جاھل
لأنه ذکر الجھل خمس مرات وکرر بی فلم یبق من ألفاظ الیت
مالم بعده الا الدسیر. وأما قوله أيضاً:

فقلقلت بالھمَّ الذی فقلل الحشا فقلقل عیش کلھن فقلقل
غثاثة عیشی أن نفت کرامی وليس بعث أن نفت الماڪل
فقد اتفق له أن کرر في الیت الاول لفظة مکررة الحروف بجمع القبح
بأسره في صيغة اللفظة نفسها ثم في اعادتها وتكرارها واتبع ذلك بعثاثة
في الیت الثاني وتكرار نفت فلست تجده ماتزيد على هذين الیتين في
القبح ولم يزل الناس على وجه الدهر منکرين قول امری القیس بن حجر:

الا انی بالِ علی جمل بالِ یقودُ بنا بالِ ویتبعنا بالِ

وھُو لعمری قبیح . وان كان یبت هذا الفنَ الذی لاغایة وراءه في القبح

قول مسلم بن الولید الانصاری :

سلَتْ وسلَتْ ثم سُلَّ سلیلُها فأتى سلیل سلیلها مسلولاً
ولولا أنَّ هذا الیت مرويٌّ لمسلم وموجودٌ في دیوانه لکنت أقطع على
أن قائله أبعد الناس ذهناً وأقلهم فهمًا ومن لا يمد في عُقلاء العامة فضلاً

عن عقلاء الخاصة ، لكنى أخال خطرة من الوسواسن أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت . فليته لما عاد الى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعرف به ونفاه فلم ينسبه اليه وما أضيق هذا وأمثاله إلا الى عوز الكل في الخلقة وعموم النقص لهذه الفطرة . وأما قول أبي الطيب :

قبيح أنت وأنت منهم وجدتك بشر الملك الهمام
فقيبح للتكرار ، وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصلٍ . والحرروف التي تربط بعض الكلام بعض وتدل على معنى في غيرها كما يقول النحويون
يصبح تكررها في الكلام وان اختلفت الفاظها ، وذلك لأنها جنسٌ واحدٌ ومشتركة في المعنى وان عيذت فائدة بعضها من بعض . وما يسهل الأمر فيها قليلاً وقوع الفصل بينها بكلمة من غيرها فاما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب :
وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوج لها منها عليها شواهد

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه . وقد أنكر أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات . وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة فاما له منه أو منه عليه أو به له أو ماجرى هذا المجرى فيه قبح ، وسبيل ذلك اذا وقع أن يحتال في فصل [ما] بين الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتي ما يحتاج الى أن يقال فيه أقت شهيداً به عليه . فيقال أقت عليه شهيداً به ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغنى أن المأمون أمر عمرو بن مسعدة يوماً أن يكتب لرجل له به عنایة ، فأنسى أبو الفرج ما قدمه ، وسها عمماً أنكره ، وقد كان يكفيه أن يعبر عمما قاله أو لا ،

فيقول لِرُجُلٍ له عناية به، ويجب أن يجعل هذا الزَّلل عذراً فيما علَّنا [أنْ] نأتي به في هذا الكتاب من لفظة قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فانَّ الإنسان عَمٌ عن عيشه . ولنا عن ذكر ناه أسوة . وهذا الذي أنكرناه من تكرار الألفاظ ، فنُقد أولع به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمة واحدة فلا يعيدها في نظمه أو نثره . ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة .

وما أعرف شيئاً يقبح في الفصاحة ، ويفضَّل من طلاؤتها أظهرَ من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه . إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل ، ولا دقيق نظر . وقاما يخلو واحدٌ من الشعراء الحبيدين أو الكتاب ، من استعمال ألفاظ يُدبرها في شعره ، حتى لا يخلُ في بعض قصائده بها . فربما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في إعادةٍ لها [وتقديرها] ، إذ [أ] لم تقع إلا موقعاً . وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزوقيه من غرئي بلفظة طين وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلاً يسير ، حتى وضع هذه اللفظة تارةً في غير موضعها ، ومستعارةً لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها في بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها . وذلك موجودٌ في شعره من يتبعه . فهذا وإن لم يكن محموداً عندى ، فهو أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد . فاما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع
فليس من التكرار المكره ، لما قدمته في بيت أبي الطيب ، وذلك
أن المعنى مبني عليه ، ومقصور على إعادة اللفظ بعينه . وهذا حد يحب أن
تراعيه في التكرار ، ففي وجدت المعنى عليه ، ولا يتم إلا به لم يحكم بقبحه ،
وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح ، ونسبته إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جنى . قلت لأبي الطيب التنبى : إنك تكرر في
شعرك « ذا » و « ذى » كثيراً ، ففكك ساعه ثم قال : إن هذا الشعر لم
يُعمل كله في وقت واحد . فقلت : صدقت ، إلا أن المادة واحدة فامسك .
وأما القسم الثاني من الثانية المذكورة أولاً ، وهو أن تجحد للفظة
في السمع حسناً ومية على غيرها لامن أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمرٍ
يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما يبيناه
فيما تقدم ، فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد
الحسن فيه أكثر ، وتريد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات
[إلا القليل] . وهذا العبرى إنما يرجع إلى الألفاظ باقفرادها ، وليس للتأليف فيه
إلا آثاره التوارى والترادف ، وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ،
وهما أن تكون الكلمة غير وحشية ولا عامية ، لأن هذين القسمين أيضاً
لا علقة للتأليف بهما . وإنما يقع إذا كثر فيه الكلام الوحشى أو العامى ،
على حد ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار ، فهو جمع إلى الألفاظ المفردة
كما قلناه . وعلقة التأليف ما قدمناه من حكم الاصناف في إيراد المحمود

والذموم ، إلا أن يتفق لفظة لم تبتذ لها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الفرض عامياً ، بحكم ما أفادته بالإضافة لتلك الألفاظ . وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من الصيغة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأما الخامس ، وهو أن تكون الكلمة جارية على العُرف العربي الصحيح ، وللتأليف بهذا القسم علقة وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفيها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه . ولهذه الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلاً عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا في صريح النحو ، ومحض علم الإعراب . ولذلك كتب موضوعة له ومقصورة عليه ، تغني الناظر فيها عما نذكره في كتابنا هذا ، ويجدر ما يتغيره هناك مستوى مستقصى . فان قال لنا قائل : إن [إذا] أぬمت النَّظر ، وأحسنت الفكر ، واعتبرت قول حسان :

يغشون حتى ما تهر كلامهم لا يسألون عن السواد الم قبل
وغيث الإعراب عن وجهه ، فرفعت المخوض ، وخفضت المرفوع
وأتيت بما لا يُسْيِغه تأويل ، ولا يتوجه في مثله عذر ، ووجدت فصاحة
هذا البيت على ما كانت عليه ، وهو جاري على القانون العربي ، ومتى
اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرناه ، ومخالفة حكم
هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم
الامتناع من إيراد هذا القسم في الجملة ، والاقتصار على ما تشهد النقوس

بصحته ، ويقضى التأمل بتقبيله . قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجل من غيره . لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربي المؤلف ، والشهادة بحسنـه ، وهو مخالف لما تلفظت بهـالعرب ، وتواضـعـت عليه ، إنـكانـمواضـعةـ ، وفيـهـ وجـهـ آخرـ منـ وجـوهـ القـبـحـعـنـدـهـ . ولاـيـكـونـ حـسـنـاـ حتـىـ تـنـتـقـىـ عـنـهـ وجـوهـ القـبـحـ فـيـ مـثـلـهـ عـلـىـ أـنـتـاـ نـجـدـ فـيـ تـغـيـرـ الـكـنـايـاتـ وـعـدـولـ الـفـمـائـرـعـنـ السـبـقـ^(١) فـيـ إـيـرـادـهـاـ ماـيـزـيـلـ شـطـرـاـ منـ الفـصـاحـةـ وـطـرـفـاـ منـ الرـوـنـقـ ، وـمـنـ تـأـمـلـ قولـ عـبـيدـ اللهـ بنـ قـيسـ الرـقـيـاتـ :

فتاتان أمـاـ مـنـهـمـاـ فـشـيـهـ الـهـلـالـ وـأـخـرـىـ مـنـهـمـاـ تـشـبـهـ الشـمـسـ
فتاتان بالـنـجـمـ السـعـيدـ ولـدـعـاـ وـلـمـ تـلـقـيـاـ يـوـمـاـ هـوـاـنـاـ وـلـاـ نـحـسـاـ
عـلـمـ أـنـ بـيـنـ قـوـلـهـ : وـلـدـعـاـ وـلـدـتـاـ فـرـقاـ وـاضـحـاـ وـمـزـيـةـ^(٢) يـدـنـةـ ، وـوـجـدـ
الـكـلـامـ الثـانـيـ كـالـنـقـطـعـ مـنـ الـأـوـلـ . [وـ] كـذـلـكـ قولـ المـتنـىـ :

قـوـمـ تـفـرـسـتـ الـمـنـايـاـ فـيـكـمـ فـرـأـتـ لـكـمـ فـيـ الـحـرـبـ صـبـ كـرـامـ
لـأـنـ وجـهـ الـكـلـامـ قـوـمـ تـفـرـسـتـ الـمـنـايـاـ فـيـهـمـ فـرـأـتـ لـهـمـ فـهـذـاـ وـمـاـ يـجـرـىـ
مـجـرـاـ فـيـ جـاـنـبـ الـتـأـلـيـفـ مـذـكـورـ وـفـيـ شـعـبـهـ مـعـدـوـدـ وـأـتـبـاعـ الـعـرـفـ فـيـ إـيـرـادـ
الـظـاهـرـ الـمـعـرـوفـ دـوـنـ الشـاذـ النـادـرـ وـاجـبـ مـلـنـ آـثـرـ مـشـارـكـهـمـ فـيـ فـصـاحـةـ
الـنـظـمـ وـسـلـامـةـ النـسـجـ ، فـاغـاـ بـهـمـ يـقـتـدـىـ وـعـلـىـ مـنـارـهـمـ يـهـتـدـىـ . ثـمـ يـقـالـ لـمـ عـسـاهـ
يـعـنـ أـنـ يـكـوـنـ إـعـرـابـ الـكـلـامـ شـرـطاـ فـيـ فـصـاحـتـهـ : هـلـ يـجـوزـ عـنـدـكـ أـنـ يـكـوـنـ

(١) فـيـ ٤٤٢ـ : عـنـ النـسـقـ . (٢) وـفـيـهـ : وـمـيـزـةـ .

عربياً وأن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فان قال: نعم ! لزمه يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمي الفرس إنساناً والسود بياصناً والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام ، وهذا حد لا يذهب إليه محصل وإن قال : لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله^(١) قلنا : فقد دخل في هذا إعراب الكلام لأن معانيه تتعلق به وهو الدليل على المقصود منها وبه يزول اللبس والجواز فيها ، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحتها تبعهم فيما تكلموا به ولا نحيز العدول عنه ، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قوله بما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ماذكرناه في الفصاحة صحيح لازم وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو ولا يليق بكتابنا هذا ذكره لأنه علم مفرد وصناعة متميزة .

وأما السادس مما ذكرناه ، وهو أن تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره فلتتأليف فيه تعلق بحسب اضافة الكلمة إلى غيرها ، فان القبح مختلف بحسب ذلك كما قلنا في قول الشرييف الرضي :

وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد
لأن مقاعد لما أضيف إلى العواد زاد قبح الكلام . ولو قال قائل:
مقاعد الجبال على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر
فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم .

(١) في ٤٣٩ : ويلفظ به كما لفظ به أهله .

وأما السابع ، وهو اجتناب الكلمة الكثيرة المزدوجة فلا علقة للتأليف بهذا إلا أن ظهور قبحه أجي إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن ، وهو التصغير فلا علقة للتأليف به إذ كان لا يتعدي الكلمة بانفرادها لكنني أقول أن تكرار التصغير والندا والترخيم والنعت والعطف والتوكيد ، وغير ذلك من الأقسام— والاسهام في ايرادها محدود في جملة التكرار ويحب التوسط فيه فإن كل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمد تعديه . فان قيل : كيف تحمدون التصغير في الكلمة على مقدمته فذا انصاف^(١) إليه تصغير آخر قبح . وكل واحد منها حسن في نفسه . قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متبادر ، فنحن نكره تكراره كما ندم تكرار الكلمة الواحدة بعينها وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في الكلمة بانفرادها قد أوضحتناه وبيناه . ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له . ونقول : إن أحد الأصول في حسنة وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا يكره الاستعمال ولا يبعد فيه ، وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثلته ليقع فهمه والعلم به .

فن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه واعتراضه في بعض الموضع ، أو سلوك

(١) صوابه : فإذا أضيف . كذا في حاشية ٤٤٢

الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما وهذا أمثلة ، منها قول الفرزدق يدح ابراهيم بن اسمايل خال هشام بن عبد الملك :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلْكًا أَبُو أُمَّهٖ حَىٰ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ
فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا قَدْ أَحَالَ مَعْنَاهُ وَأَفْسَدَ إِعْرَابَهُ
لَانْ مَقْصُودُهُ وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَىٰ يَقَارِبُهُ إِلَّا مَلْكًا أَبُو أُمَّهٖ أَبُوهُ - يَعْنِي
هَشَامًا لَانْ أَبَا أُمَّهٖ أَبُو الْمَدْوَحِ . وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قُولُ عُرُوْبَةَ بْنَ الْوَرْدِ الْعَبْسِيِّ :
قَلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرْوَحُوا عَشِيهَةَ بْنَتَنَا عِنْدَ مَا وَانَ رَزْحَ
تَنَالُوا الْفَنِيْ أَوْ تَبَلَّغُوا بِنَفْوِ سَكِّمَ إِلَى مَسْتَرَاحٍ مِنْ حَامِ مَبْرَحٍ
لَانْ تَقْدِيرَهُ : قَلْتُ لِقَوْمٍ رُزْحَ فِي الْكَنِيفِ عَشِيهَةَ بْنَتَنَا عِنْدَ مَا وَانَ
تَرْوَحُوا تَنَالُوا الْفَنِيْ - فَفَصَلَ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَالْأَمْرِ وَجْوَابِهِ .
فَأَمَّا قُولُ أَبِي الطَّيْبِ :

الْمَجْدُ أَخْسَرُ وَالْمَكَارُمُ صَفْقَةً مِنْ أَنْ يَعِيشَ لَهَا الْهَمَّ الْأَرْوَعُ
بَخَارُ هَذَا الْمَجْرِيِّ وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَفَصَلٌ بَيْنَ الْمَلْكَةِ وَالْمَوْصُولِ ،
وَتَقْدِيرَهُ : الْمَجْدُ وَالْمَكَارُمُ أَخْسَرُ صَفْقَةً ، وَأَمَّا قُولُ الْفَرْزَدقِ :

فَلِيُسْتَخْرُاسَنَ الَّتِي كَانَ خَالِدًا بِهَا أَسْدًا إِذْ كَانَ سِيفًا امِيرًا
فَإِنْ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوَيْنِ قَالُوا : أَنَّهُ يَدْحُ خَالِدًا وَيَدْمَ أَسْدًا ، وَكَانَا وَالَّتِينِ
بَخْرَاسَانَ وَخَالِدَ قَبْلَ أَسْدٍ . وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ [فَلِيُسْتَخْرُاسَنَ بِالْبَلْدَةِ الَّتِي كَانَ
خَالِدَ فِيهَا سِيفًا إِذْ كَانَ أَسْدًا امِيرًا] وَيَكُونُ رَفْعُ أَسْدَ مَكَانَ الثَّانِيَةِ وَأَمِيرًا
نَعْتَ لَهُ وَكَانَ فِي مَعْنَى وَقْعَ أَوْ يَكُونُ فِي كَانَ ضَمِيرَ الشَّانَ [وَالْقَصَّةَ] وَيَكُونُ

أسد وأميرها مبتداً وخبراً في موضع خبر الضمير. وقال أبو سعيد السيرافي: إن تقدير البيت عنده أن يجعلأسداً بدلاً من خالد ويجعله هو خالد على سبيل التشبيه له بالأسد، فكان نه قال فليست خراسان التي كان بهاأسد إذ كان سيفاً أميراً لها . ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميراً لها الاسم . وعلى التأويلين معاً فلاختفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ في غير موضعها ، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يعتمد عليه ويعتقد حسنها . ومن ذلك قوله أيضاً :

وترى عطية صارباً بفنائه رُبْعَيْنَ يَنْ حظائر الأغnam
متقلداً لا يَهِيْه كانت عنده أرباق صاحب ثلة وبهام
يريد: متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لا يَهِيْه عنده ، ومن التقديم والتأخير
أيضاً قول الشاعر :

صَدَّتِ فَأَطْلَوْتِ الصَّدُودِ وَقَلَّما وَصَالَ عَلَى طَولِ الصَّدُودِ يَدُومِ
يريد: وقاما يدوم وصال على طول الصدود - وكذا قول الآخر :

لِمَارَاتِ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتِ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
أَيْ اللَّهُ دَرُّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمِ . وعلى هذا قول المتنبي :

جَفَخَتْ وَهُمْ لَا يَجْفَخُونْ بَهَا بَهْم شَيْمَ عَلَى الْحَسْبِ إِلَاغْرِ دَلِيلِ
يريد: جفخت وهم لا يجفخون بها . وكذلك قوله :

وَفَاؤَكَا كَارِبَعَ أَشْجَاهَ طَاسِهِ بَأْنَ تَسْمِدَاوَ الدَّمَعَ أَشْفَاهَ سَاجِهِ
لأنْ تقديره : وفاؤَكَا بَانَ تَسْعَدَا كَارِبَعَ أَشْجَاهَ طَاسِهِ . ففصل وقدم

وآخر . وكذلك قول أبي عدى القرشي :

خير راعي رعية سره اللـه هشام وخير مأوى طريـد
أـى خير راعي رعية هشام سره اللـه . وقول الآخـر :
لـعمر أـبـيهـا لا تقول خـليلـي أـلـافـرـ عنـ مـالـكـ بـنـ أـبـيـ كـعبـ
طـريـدـ : لـعـمـرـ أـبـيـ خـليلـيـ .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوباً فيفسد المعنى
ويصرفه عن وجهه، ولذلك أمثلة مذكورة منها قول عروة بن الورد العبسي:

فَلَوْ أُنِي شَهِدْتُ أَبَا سُعَادٍ
غَدَةً غَدِيلَهُجَّةٍ^(١) يَفْوَقُ
فَدِيَتْ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي
وَمَا آلَوْكَ إِلَّا مَا أَطْبَقَ

يريد أن يقول: فديت نفسه بنفسه. ومنه قول خداش بن زهر:

وتركـت^(٢) خيل لا هواة ينـها وتعصـى الرماـح بالضـياطـرة الـحرـ

والضيطرة - هي التي تعصى بالرماح . وكذلك قول الفرزدق :

وأطلس عسال وما كان صاحبًا رفعت لناري موهناً فأقاني

وإنما النار هي المرفوعة للذئب . ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كا كان الزنا، فريضة الرجم

وإنما الرجم فريضة الزناة . وعلى هذا حمل أبو القاسم الآمدي قول

الطاني الكبير:^(٣)

طلل الجميع لقد عفوت حميداً وكفى على رزءى بذلك شهيداً
قال: لا أُنْهِيَّ بِقُولِّ مُضِيٍّ حميداً شاهدأعلى أئِي رزئت ووجه الكلام أن

(١) في ٤٤٢ : غدا يمتحنه . (٢) في هامش التيموريه : ولعله (وتركتك)

(۳) مکالمہ آیا دید

يكون : وكفى بربءى شاهدأ على أنه مضى حميداً لأن حميداً من الطالل قد
مضى وليس بشاهد معلوم وربءه بما يظهر من تفجعه مشاهد معلوم ، فلان
يكون الحاضر شاهدأ على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهدأ على
الحاضر . وهذا الذى ذكره الشيخ أبو القاسم رحمة الله قوله مثله من يتقدم
الناس في هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره . وقد جمل بعضهم
قول أبي الطيب :

وعذلت أهل العشق حتى ذقه فعجبت كيف يموت من لا يعشق
على المقلوب وتقديره عنده : كيف يموت من يعشق . وقال غيره :
إن الكلام جار على طريقة المراد [به] كيف تكون المنية غير العشق
أى أن الأمر الذى يقدر في النفوس أنه في أعلى مراتب الشدة هو الموت ،
ولما ذقت العشق فعرفت شدته ، عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب
المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لا تم علته حتى تكون منايا
الناس كلهم به – وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من جمل الكلام على
القلب . فاما قوله تعالى « ما أَنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُو ، بِالْعَصْبَةِ أَوْلَى الْقُوَّةِ » فليس
من هذا بشيء ، و [إنما] المراد والله أعلم أن المفاتيح تنو ، بالعصبة [أى]
تعيلها من ثقلها وقد ذكر هذا الفراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه « وإنه
لحب الخير الشديد » ليس على ما يزعم بعضهم المراد به وأن حبه للخير
أشدید ، بل المقصود به أنه لحب المال بخیل - والشدة - البخل أى من
حبه للمال يدخل ^(١) ، فاما قوله الخطيئة :

(١) في ٤٣٩ : أى من أجل المال يدخل .

فَلَمَا خَشِيتِ الْهُوَنَ وَالْعِيْرَ مُمْسِكٌ
عَلَى رَغْمِهِ مَا أَمْسَكَ الْحَبْلَ حَافِرَهُ
فَقَدْ قِيلَ [فِيهِ] إِنَّ الْحَبْلَ إِذَا أَمْسَكَ الْحَافِرَ فَالْحَافِرُ أَيْضًا قد شغل
الْحَبْلَ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ بِعَقْلَوْبٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ :
قَبْلَ دُنُوِ الْأَفْقَ مِنْ جُوزَائِهِ
لَأَنَّ الْجُوزَاءَ إِذَا دَنَتْ مِنْ الْأَفْقَ فَقَدْ دَنَّا مِنْهَا. وَقَدْ حَمَلَ أَبُو الْفَتْحِ
عُمَانَ بْنَ جَنِيَ قَوْلُ أَبِي الطَّيْبِ :

نَحْنُ رَكْبَ مِلْجَنَ فِي زَرِ نَامٍ فوق طَيْرَهَا شَخْوَصُ الْجَمَالِ
عَلَى الْمَقْلُوبِ وَقَالَ تَقْدِيرُهُ : نَحْنُ رَكْبُ مِنَ الْأَنْسِ فِي زَرِ الْجَنِ فَوْقَ جَمَالِهَا
شَخْوَصٌ طَيْرٌ. وَهَذَا عِنْدِي تَعْسِفَ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ لَا تَقُودُ إِلَيْهِ ضَرُورَةً. وَمَرَادُ
أَبِي الطَّيْبِ الْمُبَالَغَةُ عَلَى حَسْبِ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الشَّعْرَاءِ، فَيَقُولُ نَحْنُ قَوْمٌ
مِنَ الْجَنِ لَجُوبِنَا الْفَلَةِ وَالْمَهَامَهُ وَالْقَفَارِ إِلَى لَا تَسْلُكَ وَقْلَةً فَرَقَنَا فِيهَا^(١) إِلَّا أَنَّا
فِي زَرِ الْأَنْسِ - وَهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، وَنَحْنُ فَوْقَ طَيْرِهَا مِنْ سُرْعَةِ إِبْلِنَا إِلَّا أَنَّ
شَخْوَصَهَا شَخْوَصُ الْجَمَالِ، وَلَا شَكَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ . فَأَمَّا قَوْلُ قَطْرَى بْنِ
الْفَجَاءَةِ الْمَازِنِيِّ :

ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَقَدْ أَصْبَتْ وَلَمْ أَصْبَ جَذْعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ
فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى الْمَقْلُوبِ. وَقَالُوا : يَرِيدُ قَارِحَ الْبَصِيرَةِ جَذْعَ الْإِقْدَامِ . كَمَا
يَقُولُ : إِقْدَامٌ غَرَّ وَرَأْيٌ مُجْرَبٌ. وَقَدْ كَانَ أَبُو الْعَلَاءَ صَاعِدُ بْنَ عَيسَى الْكَاتِبُ
جَارِيًّا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ هَذَا الْبَيْتُ. وَقَالَ : مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ

(١) فِي ٤٤٢ : وَعَدْمُ فَرَقَنَا مِنْهَا ..

لِمَ أَصْبَأَيْ لِمَ أَلْفَعَلِي هَذِهِ الْحَالَ بَلْ وَجَدْتُ عَلَى خَلَافَهَا جَذْعَ الْإِقْدَامِ قَارِحَ
الْبَصِيرَةَ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى جَهَتِهِ غَيْرَ مَقْلُوبٍ وَمَعْكُنُ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ
قَوْلَهُ: لِمَ أَصْبَأَ فِي الْبَيْتِ بِعْنَى لِمَ أَلْفَ، دُونَ مَا يَقُولُونَ مِنْ أَنَّ مَرَادَهُ بِهِ لِمَ
أَجْرَحَ قَوْلَهُ قَبْلَهُ:

لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغْيِ مُتَخَوْفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيَّةَ مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضَبَتْ بِمَا تَحْدَدَّ مِنْ دَمِي أَكَنَافِ سَرْجَى أَوْ عَنَانِ جَامِي
فَكَيْفَ يَكُونُ لِمَ يَصْبِبُ وَقَدْ خَضَبَ هَذَا بِدَمِهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّهُ أَرَادَ
مِنْ دَمِي أَيْ مِنْ دَمِ قَوْمِي وَبَنِي عَمِي فَبِالْفَالَّةِ مِنْهُمْ فِي التَّعْسُفِ وَالْعَدْوَلِ عَنْ
وَجْهِ الْكَلَامِ لِيَسْتَمِرَ لَهُمْ أَنْ يَكُونُ فَاسِدًا غَيْرَ صَحِيحٍ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
أَبُو الْعَلَاءِ وَسَبَقَ إِلَيْهِ لَهُ وَجْهٌ يَحْبُبُ تَقْبِيلَهُ وَاتِّبَاعَهُ فِيهِ وَخُوَيْ كَلَامَ قَطْرِيِّ
يَدْلِي عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ جَرْحَ وَلَمْ يَعْتَدْ إِعْلَامًا أَنَّ الْإِقْدَامَ غَيْرَ عَلَةٍ فِي الْحِمَامِ وَحْشًا
عَلَى الشَّجَاعَةِ وَنَهِيَا عَنِ الْفَرَارِ. وَمِنْ طَرِيفِ التَّفْسِيرِ لِلشِّعْرِ أَنَّ يَتَأَوَّلَ لِيَقُعُ
الْفَسَادُ فِيهِ وَلَوْ حَمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ صَوَابًا صَحِيحًا، وَمَا أَعْرَفُ أَعْجَبَ مِنْ
حَمْلِ كَافَةِ الْمُفْسِرِينَ قَوْلَ الْفَرِزَدقِ :

انَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بِنَا لَنَا يَتَّمَّ دَعَائِهِ أَعْزَ وَأَطْوَلَ^(١)

(١) بِهَامِش٤٣٩: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامَ قَالَ يُونُسُ بْنُ جَيْبٍ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَوْبَةِ
ابْنِ الْعَجَاجِ فَسَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ الْفَرِزَدقِ أَنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ. فَقَالَ لَهُ: أَقْعَدْ فَلَمَّا أَذْنَ الْمُؤْذَنَ
وَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرَ قَالَ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ: وَكَذَا ذَلِكَ أَطْوَلُ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ..

على وجهين، أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طولية، والثاني
أعز وأطول من يتكل ياجرير. فيتعسفون في التأويل ومراد الشاعر أوضاع
من أن يخفي وأشار من أن يجعل، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها
في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرض وهذا مبالغة في الشعر معروفة
مستعملة وليس بالكريهة ولا الغريبة
ومن وضع الألفاظ في موضعها. حسن الاستعارة وقد حددها أبو الحسن

على بن عيسى الرماني فقال: هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على
جهة النقل للإبانة، وتفسير هذه الجملة أن قوله عزوجل «اشتعل الرأس شيئاً»
استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيد، فلما نقل إليه بان المعنى
لما اكتسبه من التشبيه لأن الشيد لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً
حتى يحيطه إلى غير لونه الأول، كان بعزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسري حتى
تحيطه إلى غير حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ولابد
من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها لأن الحقيقة
لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع، وليس
يخفي على المتأمل أن قوله عز اسمه «اشتعل الرأس شيئاً» أبلغ من كثرة شيد
الرأس وهو حقيقة هذا المعنى. وقول أمرىء القيس - قيد لا أبداً - أبلغ من
مانع لا أبداً عن جريتها، والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة
من البيان. فان قال قائل: هنا الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر
على ما ذكرت. قيل: الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن وهو أن التشبيه على

أصله لم يغير عنه في الاستعمال وليس كذلك الاستعارة لأن مخرج الاستعارة مخرج ليست العبارة^(١) له في أصل اللغة على أن الرمانى قال [في كلامه] : إن التشبيه في الكلام باداة التشبيه وهو يعني كأن دالكاف وما جرى مجرها ، وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة باداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ويكون حسناً مختاراً ولا يعده أحد في جملة الاستعارة خلوه من آلة التشبيه . ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدوراً واتقين أهلة ومسن غصوناً والتقتن جاذراً

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة وإن لم يكن فيما لفظ من ألفاظ التشبيه ، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناها ولا . ولابد للاستعارة من حقيقة هي أصلها : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له . فالاستعار لفظ الاشتعال فيما مثنا به ، والنار مستعار منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير في الفصحاحة ظاهر وعلقة وكيدة . والبعيد منها يتضمن باطراح الكلام ويذهب طلاوته ورونقه . ولأجل هذا احتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويصبح ، والإكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده وهي على ضربين ؛ قرير مختار ، وبعيد مطرح . فالقرير المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح . والبعيد المطرح إما أن يكون بعده مما استعير له

(١) في ٤٤٢ : مخرج ما العبارة الخ .

فِي الْأَصْلِ أَوْ لِأَجْلِ أَنَّهُ اسْتِعْرَةٌ مُبْنَيَّةٌ عَلَى اسْتِعْرَةٍ فَتَضَعُفُ لِذَلِكَ ،
وَالْقَسْمَانِ مَعًا يَشْمَلُهُما وَصَفِيَ بِالْبَعْدِ لَكِنَّ هَذَا التَّفْصِيلُ يَوْضُعُ ، وَإِذَا
ذَكَرْتَ الْأَمْثَالَ بَأْنَ القَرِيبِ فِي الْاسْتِعْرَةِ مِنَ الْبَعِيدِ وَعِرْفِ الْمَرْضِيِّ مِنْهَا
وَالْمَكْرُوهِ ، وَتَزَلَّتِ الْوَسَائِطُ يَنْهَمُّا بِحَسْبِ النِّسْبَةِ إِلَى الْطَّرْفَيْنِ
وَهَذَا الْفَنُ قَدْ أَوْرَدَهُ الْمُحَدُّثُونَ كَثِيرًا وَإِنْ كَانَ الْمُتَقْدِمُونَ بَدَؤُوا بِهِ ،
وَمِنْ أَكْثَرِ اسْتِعْمَالِهِ أَبُو نَعْمَانَ حَبِيبَ بْنَ أَوْسٍ فَأَوْرَدَ مِنْهُ فِي شِعْرِهِ الْجَيْدِ
الْمُحْمَودُ وَالرَّدِيُّ ، الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ فِي الْقَبِحِ . وَسَأَذْكُرُ فِي شِعْرِهِ خَاصَّةً
مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ . وَقَدْ خَرَجَ عَلَى بْنِ عَيْسَى مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ
الْاسْتِعْرَةِ فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « وَقَدْمَنَا إِلَى مَا عَمَلُوا مِنْ عَمَلٍ بِخَمْلَنَا
هُبَاءً مُنْتَشِرًا » . لَاَنَّ حَقِيقَتَهُ عَمَدَنَا لَكِنَّ قَدْمَنَا أَبْلَغَ لَاَنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ
عَامِلُهُمْ مُعَامَلَةُ الْقَادِمِ [يَقْدِمُ] مِنْ سَفَرٍ لَاَنَّهُ مِنْ أَجْلِ إِمْهَالِهِ^(١) لَهُمْ عَامِلُهُمْ
كَمَا يَفْعُلُ الْفَائِبُ عَنْهُمْ إِذَا قَدِمَ فَرَآهُمْ عَلَى خَلَافِ مَا أَمْرَاهُمْ بِهِ ، وَفِي هَذَا
تَحْذِيرٌ مِنَ الْأَغْرِيَارِ بِالْأَهْمَالِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى « إِنَّا لَمَا طَغَى الْمَاءَ حَلَّنَا كَمْ فِي
الْجَارِيَةِ » . لَاَنَّ حَقِيقَةَ طَغَى عَلَا وَالْاسْتِعْرَةُ أَبْلَغَ ، لَاَنَّ طَغَى عَلَا قَاهِرًا .
وَكَذَلِكَ : « بَرِيحٌ صَرِصَرٌ عَاتِيَةٌ » . لَاَنَّ حَقِيقَةَ عَاتِيَةٍ شَدِيدَةٌ ، وَالْعَتوُ أَبْلَغَ
لَاَنَّهُ شَدَّةٌ فِيهَا عَرْدٌ . وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ : « وَآيَةٌ لَهُمُ الْلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ »
لَاَنَّ اِنْسَلَاخَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ هُوَ أَنْ يَتَبرَأُ مِنْهُ وَيَزُولُ عَنْهُ حَالًا [خَالًا] ،
وَكَذَلِكَ اِنْفَصالُ النَّهَارِ عَنِ الْلَّيْلِ وَالْإِنْسَلَاخُ أَبْلَغُ مِنَ الْإِنْفَصالِ مَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ
الْبَيَانِ . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالصَّبَحُ إِذَا تَنَفَّسَ » لَاَنَّ تَنَفُّسَهَا هُنَا مُسْتَعْرٌ

(١) فِي ٤٣٩ : اهْمَالُهُ

وحقيقته بدأ انتشاره وتنفس أبلغ ملأ فيه من التروح عن النفس. وقوله تعالى:
 « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها أكل البسط » وحقيقته
 لا تمنع نائلك كل المぬ . والاستعارة أبلغ لأن جعل منع النائل بعزلة غل
 اليد إلى العنق ، وحال المغلول أظہر . وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة
 وهو جار على عادة العرب المعروفة في الاستعارة . ومنه قول طفيلي الغنوبي:

وَجَعَلَتْ كُورَى فَوْقَ نَاجِيَةَ يَقْنَاتْ شَحْمَ سَنَامَهَا الرَّحْلُ
 فَإِنْ اسْتَعَارَةً هَذَا الْبَيْتُ مِرْضِيَّةً عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعَالَمَاءِ بِالشِّعْرِ ، لَأَنَّ الشِّحْمَ
 مَا كَانَ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا يَقْنَاتْ وَكَانَ الرَّحْلُ يَتَخَوَّنَهُ وَيَذِيهُ كَانَ ذَلِكَ بِعِزْلَةِ
 مِنْ يَقْنَاتِهِ ، وَحَسِنَتْ اسْتَعَارَتِهِ الْقُوَّتُ لِلْقُرْبِ وَالْمَنَاسِبَةِ وَالشَّبَهِ الْوَاضِعِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرَّمَةِ [فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ] :
 أَقَامَتْ بِهِ حَتَّى ذُو الْمَوْدِ وَالثَّرَى وَلَفَّ الثَّرِيَا فِي مَلَأِهِ الْفَجْرِ
 لَأَنَّ الْفَجْرَ مَا عَطَى اللَّيلَ بِيَاضِهِ وَشَمَلَ الْأَرْضَ عِنْدَ طَلَوْعِهِ ، حَسِنَتْ
 اسْتَعَارَةُ الْمَلَأِهِ لِتَضْمِنُهَا هَذَا الْمَعْنَى ، وَعَبَرَ بِطَلَوْعِ الثَّرِيَا وَقْتَ طَلَوْعِ الْفَجْرِ
 بِأَنَّهُ لَفَهَا فِي مَلَأِهِ وَتَلَكَ أَحْسَنُ عِبَارَةٍ وَأَوْضَحُ اسْتَعَارَةٍ . وَقَدْ اخْتَارَ
 أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنِ بْنَ بَشَرَ الْآمِدِيَّ الْكَاتِبُ مِنْ جَمَلَةِ اسْتَعَارَاتِهِ قَوْلَ
 امْرِيَّ الْقِيسِ :

فَقَلَتْ لَهُ مَا عَطَى بِصَلْبِهِ^(١) وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلِّ
 وَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ اسْتَعَارَةً فِي غَايَةِ الْخَيْرِ وَالْجُودَةِ وَالصَّحةِ ، لَأَنَّهُ

(١) فِي ٤٣٩ : بِحُوزَهِ . وَهِيَ رَوَايَةُ الْبَيْتِ .

إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه وتنافل صدره للذهب والانبعاث وترادف أتعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً . قال : وهذا عندي منتظم بجميع نعوت الليل الطويل على هيئته^(١) ، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويترقب تصرمه . فلما جعل له وسطاً يعتد وأتعجازاً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم عطى وتمدد بعزلة واحدة . وصلاح^(٢) أن يستعيير للصدر اسم الكلكل من أجل فهو ضره وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها المعنى ما استعييرت له .

وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضي به غاية الرضي ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة [أ] وأجحنج إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم لصحة فكره وسلامة نظره وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكنني أغلب الحق عليه ولا اتبع الهوى فيما يذهب إليه . وبيت أمرىء القيس عندى ليس من جيد الاستعارة ولا رد فيها بل هو من الوسط بينهما وبيتا الغنوى وذى الرثمة أحمد في الاستعارة وأشبه بالذهب الصحيح [منها] ، وإنما قلت ذلك لأن أبو القاسم قد أفصح بأن أمراً القيس لما جعل للليل وسطاً وعجزأً ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وذكر الكلكل من أجل فهو ضره ، فكذلك هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض . فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز

(١) في ٤٤٢ : هيأته . (٢) وفيها : يصلح .

والوسط والتمطّي لأجل الصلب ، والكلـكل لجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها فلذلك لم أرَ أن أجعلها^(١) من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طفيل وذى الرّمة عندى أوفق وأصح لـأـنـهـاـعـنـيـةـ^(٢) بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبها . وقد اختار الأـمـدـىـ أـيـضـاـ قول زهير :

صـحـاـالـقـلـبـعـنـسـامـيـوـأـقـصـرـبـاطـلـهـ وـغـرـىـ أـفـرـاسـ الصـبـاـ وـرـوـاحـلـهـ
وقـالـ : لـماـكـانـمـنـشـأـنـذـىـ الصـبـاـ أـنـ يـوـصـفـ أـبـدـاـ بـأـنـ يـقـالـ رـكـبـ
هـوـاهـ وـجـرـىـ فـيـ مـيـدـاـنـهـ وـجـحـ فـيـ عـنـانـهـ وـنـحـوـ هـذـاـ ، حـسـنـ أـنـ يـسـتعـارـ
لـلـصـبـاـ اـسـمـ الـافـرـاسـ ، وـأـنـ يـجـعـلـ التـزـوـعـ عـنـهـ بـأـنـ تـعـرـىـ أـفـرـاسـهـ وـرـوـاحـلـهـ.
وـكـانـتـ هـذـهـ اـسـتـعـارـةـ مـنـ أـلـيـقـ شـىـءـ بـعـاـ اـسـتـعـيـرـتـ لـهـ . وـعـنـدـيـ أـنـ اـسـتـعـارـةـ
فـيـ يـيـتـ طـفـيلـ أـلـيـقـ مـنـهـاـ فـيـ هـذـاـ بـيـتـ ، وـعـلـةـ مـاـذـ كـرـتـهـ فـيـ يـيـتـ اـمـرـىـءـ
الـقـيـسـ ، وـذـلـكـ أـنـ اـسـتـعـارـةـ فـيـ يـيـتـ زـهـيرـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ قـوـلـهـمـ رـكـبـ هـوـاهـ
وـجـرـىـ^(٣) فـيـ مـيـدـاـنـهـ عـلـىـ نـحـوـ مـاـ قـالـهـ أـبـوـ القـاسـمـ ؛ وـتـلـكـ اـسـتـعـارـةـ بـغـيرـ شـكـ
وـقـدـبـنـىـ عـلـيـهـاـ . وـيـيـتـ طـفـيلـ أـقـرـبـ وـأـحـسـنـ لـغـنـاهـ بـنـفـسـهـ . وـقـدـ كـنـتـ مـثـلـتـ
فـيـ بـعـضـ الـمـوـاضـعـ اـسـتـعـارـةـ الـمـحـمـودـةـ وـالـمـذـمـومـةـ يـيـتـيـنـ أـحـدـهـاـ قـوـلـ أـبـىـ
نـصـرـبـنـ نـبـاتـةـ :

حـتـىـ إـذـاـ بـهـرـ الـأـبـاطـحـ وـالـرـبـاـ نـظـرـتـ إـلـيـكـ بـأـعـيـنـ النـوـارـ
فـنـظـرـ أـعـيـنـ النـوـارـ مـنـ أـشـبـهـ اـسـتـعـارـاتـ وـأـلـيـقـاـلـأـنـ النـوـارـ^(٤)

(١) في ٤٤٢ : تجعل . (٢) وفيها : قرية

(٣) في ٤٣٩ : وصح . وفي التيمورية : ركب هواه وصح وجري في ميدانه .

(٤) في ٤٤٢ : يشبه بالعيون وإذا كان مقابل للمحتاز به كان الح .

يشبه العيون وإذا كان مقابلاً لمن يحيّر فيه ويعرّ به كان كأنه ناظر إليه ، وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه . والبيت الثاني قول أبي عام :

قررت بقرآن عين الدين وانتشرت بالأشترىن عيون الشرك فاصطلموا

وقرة عين الدين وانتشار عيون الشرك من أقبح الاستعارات لعدم الوجه الذي لا جله جعل للدين والشرك عيوناً ، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة ، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنلت للأخر ، وي بيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيما يشبهها ولا يقاربها . وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المذموم . وأما قول الشريف الرضي :

والحب داء يضمحل كأنما ترغو رواحله بغير لغام
فقرب من قول زهير - افر من الصبا ورواحله - لكنه أبعد منه لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله : إن رواحل الصبا ترغو ولا لغام لها . وهذا المذهب الرديء في الاستعارة على ما قدمناه ، وقد أعاد أبو نصر بن نباتة قوله نظرت إليك بأعين النوار - في موضع آخر فقال : إذا نظرت أرض الخليج بأعين من النور قامت للصوارم سوق وكلامها واحد . فاما قول الرضي :

رسا النسيم بواديكم ولا برحت حوامل المزن في أجدائكم تضع ولا يزال جنين النبت ترضعه على قبوركم العرامة الممتع من أحسن الاستعارات وأليقها لأن المزن تحمل الماء وإذا هلت

وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشباهه . وكذلك قوله جنين النبت — لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة وإذا كان النبت مستوراً والفيت يسقيه كان ذلك بعزلة الرضاع ، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليق . وأما قول أبي ذؤيب المهدى :

وإذا المنية أنشبت أظفارها الفيت كل عيمة لا تنفع

فليس من أحسن الاستعارات ولا أبشعها ، ولا أراه نظير لما اخترته من قول طفيلي وذى الرمة وابن نباتة والشريف الرضى . ولا الأمثلة البعيدة التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب لما جرت به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولاجل كثرة هذا^(١) حسن . ولأنه مبني على غيره لم يجعله من أبلغ الاستعارات على ما قدمت ذكره . وأما قول أبي عام :

أيامنا مصقوله أطراها بك والليالي كلها أسحار

فن الاستعارة المختارة ، لأنه لما أراد الأيام الحمودة الصافية من الكدر والقدى جعلها مصقوله على وجه الاستعارة وهذا تشبيه ظاهر .

وأما قوله :

يادهر قوم من أخدعيك وقد أضججت هذا الانام من فرقك

وقوله فضررت الشتاء في أخدعيه ضربة غادرته عوداً ركوباً

وقوله سأشكر فرحة اللب الرخي ولين أخادع الدهر الآني

(١) في التيمورية : كثرتها حسن .

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات، وأبعدها مما استعيرت
له ، وليس بقبح ذلك خفاء . ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لا جله
جعل للشتاء، والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض الموضع . وأما
قول أبي الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقها وحسرة في قلوب البيض واليلب
فن أبعد ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة
للطيب والبيض [واليلب] قلوبًا تسر وتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز [الجرجاني] صاحب
كتاب الوساطة بين المتبنى وخصمه : أن بعض أصحابه جراه أياتاً أبعد
أبو الطيب فيها الاستعارة وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها
هذا البيت الذي ذكرناه ، و قوله أيضًا :

تجمعت في فؤاده هم ملٌ فؤاد الزمان ^(١) إحداها

قال فقلت له : هذا ابن احر يقول :

ولهتْ عليه كل مُعْصِفَةٍ هو جاء ليس للبهـا زـبـرـه
فـا الفـصـلـ يـنـ مـنـ جـعـلـ لـلـرـيـحـ لـبـاـ وـمـنـ جـعـلـ لـلـبـيـضـ وـالـيـلـبـ قـلـوـبـاـ ،
وهـذاـ الـكـمـيـتـ يـقـولـ :

ولـمـ أـرـأـتـ الـدـهـرـ يـقـلـبـ ^(٢) ظـهـرـهـ عـلـىـ بـطـنـهـ فـعـلـ المـعـكـ بالـرـمـلـ

(١) في ٤٣٩ : فؤاد الرجال .

(٢) وفيها : قلب ظهره . وكذا في التيموريه .

وهذا ابن رمیله يقول :

هُ ساعد الدهر الذي يُتّقِي به و ما خير كف لاتنو، بساعد
و ذكر أياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على
أبي الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال : فلم يحرجوها بأغیر أن قال اذا استبرأت
نفسی وجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لبأ واستعارة أبي الطیب للطیب
قلوبأً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجازة الخاطر ولم يبلغ الكلام
مبلغ الماجس ، ثم قال القاضی أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذي
تحمل له بعض البيان وذلك أن الرحیح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة
وزالت عن الترتیب شبهت بالأهوج الذي لا مسکة في عقله ولا زبر للبه
ولما كان مدار الهوج ^(١) في الالتباث على العقل حسن من هذا الوجه
أن يجعل للريح عقلأً . فأما الدهر فاما يراد بذلك أهله ، فإذا جعل المدوح
للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح من الانسان ، وليس
للطیب والبیض والیلب ما يشبه القلب ولا ما يحری مع هذه الاستعارة فی
طريق . ثم قال ابن عبد العزیز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثین وكلام
المولدین زائلا عن السُّنَن على وجوه تقریبهم من الاصابة وتقیم لهم بعض
العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه و تباين على قدر تباين
المعانی المضمنة له . ولهذا ^(٢) قال ابو الطیب - مسراً في قلوب الطیب
مفرقها - فاما يريدان مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته له زین ومفسر ،

(١) في ٤٤٢ : الأهوج . (٢) في ٤٤٢ : فإذا قال

وأن التحاسد يقع فيه ، والحسنة تعظم عليه . فلو كان الطيب ذا قاب لسرّ كما
لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملائكة
هذه المهمة فانما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتح البيت بقوله:
تجمعت في فؤاده هم — ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ،
ترخص بأن جعل له فؤاداً وأعانه على ذلك أن المهمة لا تخل إلا الفؤاد
وسهل له ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسيعهم في استعارة
الأوصاف له . وإذا قال أبو عام : يادهر قوم من أخدعنيك — فانما يريد
أعدل ولا تجر ، وانصف ولا تحف ، لكنه لما رأى قد استجازوا ان ينسبوا
إليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالعسف والظلم وبالخرق والعنف ، وقالوا
قد اعرض عنا وأقبل على فلان ، وقد جفانا وواصل غيرنا . وكان الميل
والاعراض إنما يكون بالحراف الأخدع وازورار المنكب ، استحسن
أن يجعل له أخدعاً وأن يأمره بتقويه . وهذه أمور متى حللت على التحقيق
وطلب منها بعض التقويم أخرجت عن طريقة^(١) الشعر ، وممّى اتبع فيها
الرخص وأجريت على المساحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ،
 وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف والاقتصار على
ما ظهر ووضوح . وهذه حكاية كلام القاضي أبي الحسن .
ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه ، والاتفاق به في فهم الاستعارة ظاهر

(١) في ٤٤٢ : عن طريق

أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارة هذه^(١)، فلم يضع يده إلا على ما تشهد الأفهام له وقطع المقول على صحته^(٢) وأما اعتذار القاضي له بالأيات التي ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبية على أن أبو الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ونحوه فان وجوب أطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب وجوب أطراح الأشعار كلها، لأن العلة واحدة فعلى هذا الوجه الكلام في موضعه، وإن كان القصد بذلك إقامة المذر للمتنى وترك الانكار عليه إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروقاً فليس هذا الرأي من معتقده بصواب لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول في كل استعارة [كذلك] سواء كانت متقدمة أو متاخرة، وليس يتميز بقبحها باضيقها إلى رجل من الرجال ولا زمان من الأزمنة، وإنما هذا شيء يقع للعامة وأشبههم من أمغار الأدباء فيتخيلون أن للحسن والقبح حكماً يرجع إلى التاريخ ويتعلق بالإضافة^(٣) ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتى من هذا الكتاب في موضع مفرد يليق به، وإن كانت الشبهة لا تتعرض فيه لحصوله . ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألا يعرف موافق الأدلة عليه والمحجج فيه، لكننا نذكره هناك على كل حال مستوفى مستقصى . فعلى ما قلناه ليس قول ابن أحمر

(١) في ٤٤٢ : هذه الاستعارة . (٢) وفيها : تشهد بالصناعة وقطع الأفهام على صحته . (٣) في التيمورية : بالإضافة .

حججة لأنّي الطيب ، لأنّا نقول لها جميعاً أخطاءً منهج الاستعارة ،
وعدلنا عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضى : إن الفصل الذى يتخيل بين استعارة لأنّي الطيب
للطيب قلوبًا، واستعارة ابن أحمر للريح لبًا إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها
عن الاستقامة شبهت بالأهوج الذى لا مسكة في عقله ، ثم لما كان مدار
الأهوج على الالتباس فى العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح
عقلًا . فلعمرى أن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمر بهذا
التخرج الذى جرت به العادة وإن لم يكن حسناً ولا محموداً لكنه أصلح
من قلوب الطيب لأن تلك الاستعارة لا وجده لها من عادة ولا غيرها ،
وكذلك ماقاله فى ساعد الدهر لأن تأويل لا يستمر لأنّي الطيب مثله
فاما قوله: إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المؤذن ، زائلا
عن السنن على وجوه تقربيهم من الاصابة وتقيم لهم بعض العذر ، فكان أنه
بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بيهما من هذا الوجه
فرق ، وكما يتلمس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يتلمس من المتقدم .
ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً بحيث يمكن ولا يبعد ولم يقع
بيهما تبizer فيها يوجه النظر ويقدمه الفحص ^(١) وما أحسب أن أحداً
من ينتسب إلى العلم و يتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى
معرفة صاحبها وزمانه حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه
على من قرب عهده ، فاعمل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على

(١) في ٤٤٢ : بيهما تبizer فيها يوجه النظر ويقتضيه الفحص .

لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرین يتخيّل أن هذا شیء يرجع إلى الزمان
وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأولى لما كثروا الإسلام وانصلحت الدعوة
وانتشرت ، حضر أكثرهم وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو وخالفتهم الباقی
فامتزج كلامهم عن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعجم^(١) وعدم
منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه [قبل هذه المخالطة] فيهم الآن لا يحتاج
بكلامهم لهذه العلة ، لأن القدم والحدث سببان في الصواب والخطأ
[وهذا كان الأصمعى ينكر أن يقال في لغة العرب مالح فلما أنشد في ذلك
شعر ذى الرمة . قال : إن ذا الرمة قد بات في حوانين البقالين بالبصرة
زماناً . فأراد بذلك أنه بمخالفتهم سمعهم يقولون مالح فقاله ، فلم يجز أن يحتاج
بكلامه لهذا السبب] ولو فرضنا اليوم أن في بعض الصحارى النائية عن
العمراء قوماً على عادة المتقدمين في البدو ، وترك الإمام بأهل المدر متمسكين
بطبعهم وجارين على سجيتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم
واجباً ، وهذه العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة .
فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضر أكثر من غيره ، إلى الصواب أميل
ومن جانبه أقرب

وأما قوله : إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ومجاورته
زين ومحير وأن التحساسيق فيه والحسرة تعظم عليه فلو كان الطيب ذا قلب
لسر كالو كانت البيض ذات قلوب لأسفت ، فلم يزد على أن فسر مراد
أبي الطيب بقوله : إن الطيب يسر بفرق هذه المرأة والبيض تحسر .

(١) في ٤٤٢ : وامتزج كلامهم عن جاوروه وعاشروه من العجم والنبط .

والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به. وقوله : إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر
ليس بعذر في قوله قلوب الطيب ، لأن بين قوله : لو كان للطيب قلب وبين
قوله للطيب قلب فرقاً ظاهراً لا يخفى على أحد ، لأن أحدهما قد جعله واجباً
والآخر ممتنعاً ^(١) ليس فيه أكثر من الفرض ^(١) الذي يعلم من خواص
اللفظ أنه لم يقع وليس يخفى على متأنل أن بين قول البحترى :

فلو أن مشتاقاً تكفل غير ما في طبعه لمشى إليه المنبر ^(٢)

ويينه لو كان قال : إن المنبر مشى إليك ميزة يينة ظاهرة . وهذا أمر
لا يستمر في مثله شبهة فيحتاج إلى الاستهاب في إيضاحه

وأما قوله : إنه جعل للزمان فؤاداً ملائته هذه الهمة على مقاولة
اللفظ باللفظ لما افتح البيت بقوله : تجمعت في فؤاده هم — فليس بمعتمد ،
لأن مقاولة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز والمجاز لا يقاس عليه ، وليس يحسن
بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياساً على مقاولة اللفظ.

باللفظ في قوله تعالى « وجزاء سيدة سيدتها » كما لا يجوز منا أن نحذف
المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله عز اسمه « واستئل القرية
التي كنا فيها » والمراد أهل القرية حتى تقول ضربت زيداً وزرید غلام
زيد ، والصلة في الجميع واحدة وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف
ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع بحسب ما يتافق من فهم
المقصود وزوال اللبس والاشكال . وكذلك نقابل بعض الكلام بعض بحث
لا يعرض فيه ^(٣) فساد في المعنى ولا خلل في العبارة فإذا اعترضنا في المقابلة

(١) في ٤٣٩: والآخر جمعاً - وفيها: من الغرض (بالغين) (٢) في التيموريه:
تكلف فوق مافه وسعه لسعى الخ (٣) في ٤٣٩ : يعرض له .

مثل هذه الاستعارة لم يجزها كما إذا تطرق إلى بحث^(١) حذف المضاف وجود
اللبس لم نرَكِن إليه ولا نخرج عليه
وأما قوله : إنه أراد أن يقول أحدها تشغّل الزمان وأهله ، فترخيص
بأن جعل له فوادا واعانه على ذلك أن المهمة لا تخل الآفواه وسهله ما تقدم
من توسيعهم في استعارة الأوصاف ،
فيليس هذا القول بحجّة لأن الشعراء إذا تسمحوا وأبعدوا في الاستعارة
نسبوا إلى مانسب إليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام
وليس يعذر لهم^(٢) كلام لا يحتاج لهم به^(٣) وكلام في هذا الباب شرعا واحد .
وقوله فيما بعد : إن أبي تمام قال - يادهر^٤ قوم من اخدعك - لمارآم قد
استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل وقالوا قد أعرضنا وأقبل على فلان
وجفانا ، والميل والاعراض إنما يكون بالحراف الأخدع وأزورار المنكب ،
كلام لا يغنى عن أبي تمام شيئاً . لأننا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت
على استعارة قبحت وبعده ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع إليها
بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قوله عن الدهر قد أعرض
عننا وأقبل على فلان استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن يجريه مجرى

(١) في ٤٤٢ : علينا من حذف . (٢) وفيها : يعذر لهم .

(٣) بالهامش : يذكر الخفاجي هنا في قوله : لا يحتاج لهم به . مما أنكره على
قدامة في قوله : له به عنابة .

الحقيقة ونبي عليه أمراً بعيداً حتى يجعل للدهر أخدعاً لاجل قوله إن قد
عرض عنا والحرف

ويقال للقاضي أبي الحسن: هل تجيز لبعض المحدثين أن يبني استعارة
أخرى على الأخدع في الدهر لأن أباً عام قد استعمل ذلك وبيني غيره على
قول هذا الحديث استعارة أخرى بعيدة ويؤول هذا إلى مala نهاية له حتى
يفسد الكلام وتختل العبارة ويذهب التمييز في الوجوه المحمودة والذميمة؟
فإن أجاز ذلك بان فساد قوله لكافة العقلاء، وإن امتنع منه وقال لا بد
للاستعارة من حقيقة يرجع إليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد.
قيل له: فبهذا نخاطبك وله قطعنا على قبح استعارة أبي عام للدهر أخدعاً
(فاعتراض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانيا، فإنه غير لائق بك
وبعن يجري مجرداً من أهل العلم بهذه الصناعة) ^(١) ثم ما الفرق بينك فيما
ذكرته وبين من عذر القائل:

باض الهوى في فؤادي وفرخ التذكار

[و] قال لما كانت العادة جارية في الهوى أن يقال حل في الفؤاد
وأقام وليس بزائل [ولا ذاهب] وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد
المقام على وكره والألف له والحنين إليه، ترخص بأن استعار للهوى باض
وللتذكار فرخ كنایة عن مقامهما وثباتهما في فؤاده، وتشبيهًا بما ذكرناه
من حال الطائر. فإن أدعى صحة هذا التخريج وألحقه بما ذكره في بيت

(١) بين الدائرين من ٤٣٩ فقط.

ابي تمام وجوب الأمساك عنه، وان أفضح بخلافه للعلامة التي يبنّاها فهـى موجودة في الآيات التي ذكرها على أنه قال في آخر كلامه: إن هذه أمور لا تُحمل على التحقيق ولا يتبع فيها الرخص، ثم حملها على أشد الرخص إحالة وفساداً . ومن التوسيط الذى حـدـه وأشار إليه أن لا يتعدى في الاستعارة حدـها ولا يعدل بها عن منهاجها.

فاما قول أبي الطيب :

وقد ذقت حلواء البنين على الصبا فـلا تحسـبـنـى قـلـتـ ماـقـلـتـ عـنـ جـهـلـ فقد كان الصـاحـبـ [كافـ الـكـفـاةـ] أبو القـاسـمـ اسـمـاعـيلـ بنـ عـبـادـ أـنـكـرـهـ علىـ أـبـيـ الطـيـبـ وـذـكـرـهـ فـيـ جـلـةـ المـساـوىـ مـنـ شـعـرـهـ ،ـ وـالـأـمـرـ فـيـ عـلـىـ مـاـقـالـهـ وـهـوـ مـنـ رـدـىـ الـاستـعـارـةـ ،ـ وـأـرـىـ أـنـ الزـائـدـ فـيـ قـبـحـهـ قـوـلـهـ حـلـواـ لـأـنـ الـمـسـتـعـمـلـ فـيـ هـذـاـ الـفـنـ حـلـاوـةـ .ـ وـتـلـكـ الـلـغـةـ فـيـ الـعـرـفـ مـفـرـدـةـ لـأـمـرـ آـخـرـ حـقـيقـ فـيـ غـيرـ مـسـتـعـارـةـ فـيـهـ .ـ وـأـمـاـ قـوـلـ أـبـيـ تـامـ :

وـكـمـ أـحـرـزـتـ مـنـكـ عـلـىـ قـبـحـ قـدـهـا صـرـوـفـ النـوـىـ مـنـ مـرـهـفـ حـسـنـ الـقـدـ فـإـنـ اـسـتـعـارـةـ الـقـدـ لـصـرـوـفـ النـوـىـ مـنـ أـبـعـدـ مـاـ يـقـعـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ وـأـقـبـحـهـ ،ـ وـإـنـماـ يـقـودـ أـبـاـعـامـ إـلـىـ هـذـاـ وـأـمـثـالـهـ رـغـبـتـهـ فـيـ الصـنـعـةـ حـتـىـ كـاـنـهـ يـعـقـدـ أـنـ الـحـسـنـ فـيـ الشـعـرـ مـقـصـورـ عـلـيـهـاـ فـيـوـرـدـ مـنـهـ لـأـجـلـ التـكـاـيفـ (١)ـ مـاـ لـأـغـاـيـةـ لـقـبـحـ ،ـ وـيـسـعـهـ الـخـاطـرـ فـيـ بـعـضـ الـمـواـضـعـ فـيـأـيـ بـالـعـجـائـبـ الـفـرـائـبـ .ـ وـمـنـ مـخـتـارـ الـاستـعـارـةـ قـوـلـ الشـرـيفـ الرـضـىـ :

وـمـاـ نـطـقةـ مـشـمـولـةـ فـيـ مـجـمـعـةـ وـعـاـهـاـ صـفـاـ مـنـ آـمـنـ الطـوـدـ فـارـعـ

(١) فـيـ ٤٤٢ـ :ـ فـيـرـدـ مـنـهـ لـأـجـلـ التـكـافـ الخـ

من البيض لو لا بردُها قلت دمعة مرنقة ما أسلمتها المدامع
لأنه استعار لـ^{أعلى} الجبل الأم من عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول
إليه ، وهذا لائق محمود في الصناعة (ومعلوم عند أهلها) وما زلت أسمع
أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها ، وهذا
البيت عندي من ذلك القبيل حُسْنَا وصحّة نسج وعدوبة لفظ ولسرى
الموصلى أبيات مرضية في معناها وهي :

أقول لحنان العشى مغرد^١ يهز صفيح البارق المتقد
تبسم عن رى البلاد حبيه^٢ ولم يتسم إلا للإنجاز موعد
ثم بعدها أبيات

وياديرها الشرق لازال راحما^٣
يحل عقو المزن فيك ويفتدى

عليلة أنفاس الرياح كائنا^٤
يُعلّباء الوردن رجسها الندى^(٢)

يشق جيوب الورد في شجراته^٥
نسيم متى ينظر إلى الماء يبرد

وفي هذه الآيات استعارات عدة كل منها مختار : أما حنان العشى
مغرد معمروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد : للغثيث لأن له
صوتاً على كل حال . وكذلك صفيح البارق وأشباهه بالبرق لمع السيوف
والتسم فيه أيضاً ظاهر لضوء برقه في خلاله وعقو المزن لائقة لتشبيه
القطرات من الماء والدمع بالعقد إذا وهي من سلكه وأنفاس الرياح تقاد
 تكون حقيقة لوضوحه واستعمال العلة فيها كناية عن الضف [والخفوت]
 وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض ، وجيوب الورد مختار لأن النسيم
 اذا أظهره من أكمامه ونشره عن طيه بعد ذلك كان عزلة الجيوب الى تشق ،

(٢) في ٤٤٢ : نرجسها الورد .

وعبارته عن سرعة برد الماء بالذئم إنه متى نظر إليه برد ، مرضية لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في الذئم موجود ولاائق غير بعيد . وأنا أختار أيضا قول الأمير أبي الحسن على بن مقلد بن منقذ :

لَا يَحْفَظُونَ سُوَى أَسْمَالِ زَادِهِمْ وَلَا يُضِيعُونَ إِلَّا حِرْمَةَ الْجَارِ
لأن الأسماء الأخلاق ، وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضله ، كانت من أحسن شيء وأليق وأقرب إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلاماً منهما غير وعقاليل قد أنهجت حدته وذهب أكثره ، وهو معرض للنبذ وهو منسوب إلى الأطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها . وأما قول أبي عبادة البحترى :

وَكُنْتَ إِذَا اسْتَبَطَّلَتْ وَدَكَ زَرْتَهُ بِتَفْوِيفِ شِعْرِ كَالْرَّدَاءِ الْحَبَرِ
عَتَابٌ بِأَطْرَافِ الْقَوَافِيِّ كَانَهُ طَعَانٌ بِأَطْرَافِ الْقَنَاِ الْمُتَكَسِّرِ
فَلَعْمَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمُقَابَلَةُ الصَّحِيحَةُ لِأَنَّ لِلْقَوَافِيِّ طَرْفًا بِلَاشْكٍ وَأَوْلَأَ
وَوَسْطًا وَآخِرًا ، فَإِنْ كَانَ أَبُو عِبَادَةَ لَا يَرِيدُ طَرْفَ الْقَافِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَإِنَّمَا
مَقْصُودُهُ أَبُو الْوَحْى بِالْعَتَابِ فِي الْقَصَائِدِ وَلَا أَصْرَحَ بِهِ فَهُوَ يَفْهَمُ مِنْ مَعَارِفِهِ
وَمَلَاحِنِهِ وَحِيَا وَعَلِي وَجْهِ الْإِعْاءِ وَالْإِشَارَةِ وَهِيَ غَيْرُ مَقْصُورَةٍ عَلَيْهِ وَلَا مَفْرَدةٌ
لَذِكْرِهِ ، فَهَذَا أَيْضًا جَرْتُ الْعَادَةُ فِي اسْتِعْمَالِ الْطَرْفِ . وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ تَلَوَّحَ
مِنْ أَطْرَافِ كَلَامِ فَلَانَ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّمَا هَذَا الْمَعْنَى يَرِيدُ وَلَهُ يَعْنِي ، وَالْبَحْرَى
عَلَى كُلِّ حَالٍ مُحْسِنٌ : وَأَمَا تَفْوِيفُ شِعْرٍ ، فَإِنَّ النَّظَمَ إِذَا كَانَ نَسْجًا وَصْفًا

بالصقال والرقة وكثرة الماء والهللة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل في الثياب
المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان التقويف فيه جاريأ هذا
المحرى ومعدودا من هذا القبيل . وأما قول الرضى :

ملك سماحتى تخلق فى العلا وأذل عرنين الزمان السامي
فليس عرنين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناء على ذكر الأنف
الحقيق عند وصف صاحبه بالذل ، وقد وردت استعارة الأنف في مثل هذا
الموضع وكلامها قبيح . قال تأبطن شرراً :

نُحز رقابهم حتى صدعنا وأنف الموت منخره رشم
جعل للموت أنفا ومنخر ارثيا من قولهم : - رمت أنف الرجل فهو
رشم - إذا ضربته فدمى . وقال ذو الرمة :

يُعز ضعاف القوم عزة نفسه ويقطع أنف الكبراء الكبر
فاستعار للكبراء أنفا [أو] لعله أراد أنف صاحب الكبر أيام وحذف
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال معقل بن خويـلـ الـهـذـلـيـ :
تـخـاصـمـ قـوـمـ لاـ تـلـقـيـ جـوـبـهـ وقد أخذت من أنف حـيـثـكـ الـيـدـ
يريد قبضـتـ علىـ طـرـفـ حـيـثـكـ كـاـ يـفـعـلـ المـهـمـومـ ،ـ بـجـعـلـ لـلـحـيـةـ أـنـفـاـ :ـ وـقـالـ
أـبـوـ الـعـلـاءـ أـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ سـلـيـمانـ فـيـماـ قـرـأـهـ عـلـيـهـ :

إـذـنـ أـنـفـ الـبـرـ دـرـتـ فـلـيـتـهـ عـقـيـبـ التـنـائـيـ كـانـ عـوـقـ بـالـجـدـعـ
وـقـالـ أـيـضاـ :

لـطـيـبـ فـيـ مـنـزـلـهـ سـوـرـةـ مـنـاخـ الـبـرـ بـهـ يـفـعـمـ
فـاسـتعـارـ لـبـرـ أـنـفـاـ وـلـبـرـ مـنـاخـ .ـ وـقـالـ سـلـمـ الـخـاسـرـ :

لولا المقادير ما حطَّ الزمان به لكن تولى بأنفِ كلامه دام
جعل للزمان أنفًا داميًّا . وقال الحسين بن مُطَيْر :
فَلَمَّا مَضِيَ مَعْنَى الْجُودِ وَالْقَضْيِ وأَصْبَحَ عَرَبَنَ الْمَكَارِمِ أَجْدَعَا^(١)
وَكُلُّ هَذَا مِنِ الْإِسْتِعَارَةِ الْبَعِيْدَةِ الْذَّمِيْمَةِ ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ قَوْلَ
ذِي الرَّمَةِ : أَنْفُ الْكَبْرِيَاءِ — عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أُولَهُ وَالْمَقْدِمَ مِنْهُ كَمَا قَالَ
أَمْرُؤُ الْقِيسَ :

قد غدا يحملني في أنفه لاحق الإطلاين محبوك ممرٌّ
أَيْ فِي أَوْلَ جَرِيَّةِ أَوْ فِي أَوْلَ غَيْثٍ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذَا
التَّأْوِيلُ عَلَى بَعْدِهِ لَيْسَ يُسْوَغُ فِي جَمِيعِ الْأَبْيَاتِ الْمَذَكُورَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى
فِيهَا مَبْنَى عَلَى الْأَنْفِ الَّذِي هُوَ الْعَضْوُ . وَمِنِ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُحْمُودَةِ الَّتِي
كَانَتْ حَقِيقَةَ قَوْلِ شِيخِنَا أَنَّ الْعَلَاءَ :

وَكَانَ حَبِّكَ قَالَ حَظَكَ فِي السُّرِّيِّ فَالظَّلَمُ بِأَيْدِيِّ الْعَيْسِ وَجْهُ السَّبِّسِ
وَهَذَا مِنْ قَرْبِهِ لَوْ قِيلَ إِنَّهُ حَقِيقٌ غَيْرُ مُسْتَعَارٍ جَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى
الْإِسْتِعَارَةِ أَحْسَنُ وَأَحْمَدُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمَّا ضَرَبَنَا قَوْنَسَ اللَّيْلِ مِنْ عَلَيْهِ تَفَرَّى بِنَضْخِ الزَّعْفَرَانِ أَوِ الرَّدْعِ
فَإِنْ قَوْنَسَ اللَّيْلِ لَيْسَ بِعَرْضٍ ؛ عَلَى أَنَّ ذَاهِرَةَ قَدْ أَتَى بِهِ فِي قَوْلِهِ :
تَيْمَمْ يَا فَوْخَ الدَّجْيِ فَصَدَعْنَاهُ وَجَوْزَ الْفَلَاصِدَعِ السَّيُوفِ الْقَوَاطِعِ
وَإِنْ كَانَ يَا فَوْخَ الدَّجْيِ أَقْبَحُ وَأَشَنْعَ لَكِنَّ هَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ بِعَذْرٍ

(١) فِي ٤٤٢ : فَلَمَّا قَضَى مَعْنَى قَضَى . الْخَ . وَكَتَبَ بِهِ مَا شَاءَ إِنَّ الرَّوَايَةَ فِيهَا
مَهْنَى (كَمَا أَثَبَتَنَا هُنَا) .

وما يتوجه على أحد هما إلا ما يتوجه على الآخر . وما زال العلماء بالشعر ينكرن هذه الاستعارة على ذي الرمة ويعتذرونها من آسااته ، وقد تجاوز الشريف الرضي في بعض الموضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مخاً وعظماً فقال :

ليالي أسرى في اصيحاب لذة ومخ الذجي رار وقد دق عظمه وهو من أردى ما يكون في هذا الباب وأشنعه ، وما زال الناس ينكرن قول أبي تمام :

لا تسقى ماء الملام فإني صب قد استعذبت ماء بكاني ويكون الحكاية المعروفة عن سائل سأله عن أبي تمام أن ينفذ له في إناء شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة إلى عبد الصمد بن العذل . وقد تصرف أصحاب أبي تمام في التأويل له فقال بعضهم إن أبو تمام أبكاه الملام وهو يبكي على الحقيقة ، فتكلّك الدموع هي ماء الملام ، وهذا الاعتذار فاسد لأن أبو تمام قال : — قد استعذبت ماء بكاني — فإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفياً منه مستعذباً له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولي : كيف ي unab أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون كلام كثير الماء ، وقال يونس بن حبيب في تقديم الأخطل : لأنّه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون ماء الصباية ، وماء الهوى ، يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

آن توهنت من خرقاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم

وقال أيضاً :

أداراً بحزوى هجت للعين عَيْرَةَ فَاءُ الْهُوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرْفَقُ
وَقَالُوا ماءُ الشَّبَابِ . قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةَ :
ظَبَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَلَاحَةِ حَلَّةَ ماءُ الشَّبَابِ يَجُولُ فِي وَجْنَاتِهِ
وَهُوَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

وَهِيَ مَكْنُونَةٌ تَحْتَيْرُ مِنْهَا فِي أَدِيمِ الْخَدِينِ ماءُ الشَّبَابِ
فَإِنْ يَكُونَ [إِذَا] اسْتَعْمَارُ أَبُو تَعَامَ مِنْ هَذَا كَلْهَ حَرْفًا جَاءَ بِهِ فِي صَدْرِ يَدِهِ
لَمَّا قَالَ فِي آخِرِهِ - إِنِّي صَبَ قَدْ اسْتَعْذَبْتُ ماءَ بِكَانِي - قَالَ فِي أَوْلِهِ :
لَا تَسْقِنِي ماءُ الْمَلَامِ ، وَقَدْ تَحْمِلُ الْعَرَبُ الْلَّفْظَ عَلَى الْلَّفْظِ فِيمَا لَا يَسْتَوِي
مِنْهُ . قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَ « وَجْزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » فَالسَّيِّئَةُ الثَّانِيَةُ لِيَسْتَوِي
بِسَيِّئَةٍ لَا يُهْمِلُهَا مُجازَةً وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَالَ وَجْزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ حَمِلَ الْلَّفْظَ عَلَى الْلَّفْظِ
وَكَذَلِكَ : « وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ » إِنَّمَا حَمَلَ الْلَّفْظَ عَلَى
الْلَّفْظِ نَفْرَجَ الْإِتْقَامَ بِلِفْظِ الذَّنْبِ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَعْكُرُ . وَكَذَلِكَ
« فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ » لَمَّا قَالَ فَبَشِّرْهُؤُلَاءِ بِالْجَنَّةِ . قَالَ : وَبَشِّرْهُؤُلَاءِ بِالْعَذَابِ
وَالْبُشَارَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْخَيْرِ لَا فِي الشَّرِّ

هَذِهِ جَلَّةُ مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَهِيَ غَيْرُ لَا ثَقَةٍ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالشِّعْرِ
لِأَنَّ قَوْلَهُمْ كَلَامٌ كَثِيرٌ ماءُ وَماءُ الشَّبَابِ وَقَوْلُ يَوْنَسَ إِنَّ الْأَخْطَالَ
أَكْثَرُهُمْ ماءُ شِعْرٍ ، إِنَّمَا الْمَرَادُ بِهِ الرُّونَقُ كَمَا يُقَالُ ثُوبٌ لِماءٍ وَيَقْصِدُ
بِذَلِكَ رُونَقَهُ ، وَلَا يَحْسَنُ أَنْ يُقَالُ مَا شَرِبْتُ أَعْذَبَ مِنْ ماءٍ هَذَا الثُّوبُ
كَمَا لَا يَحْمِلُ أَنْ يُقَالُ مَا شَرِبْتُ أَعْذَبَ مِنْ ماءٍ هَذِهِ الْقُصِيدَةُ ؛ لِأَنَّ
هَذَا الْقَوْلُ مُخْصُوصٌ بِحَقِيقَةِ الْمَاءِ لَا بِعَاءٍ هُوَ مُسْتَعْلَمٌ . وَأَبُو تَعَامَ بِقَوْلِهِ :

[لا تسقى ما الملام] ذاہب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن
يريد هنا بالماء [بأنها] الرونق لأن الملام لا يوصف بذلك وإنما يلزم
ويستصبح لا يحمد و يستحسن . وأبو تمام القائل :

عذلاً شبيهًا بالجنون كأنما قرأت به الورها شطر كتاب
فبهذا وأمثاله ينعت الملام لابلائه الذى هو الرونق والطلاوة ، فقد بان
فسادُ هذا الاعتذار من هذا النحو ، وأماما ماء الصباية وما آلهوى فقد بين
أبو بكر أنهم يريدون به الدمع فكيف يقول إنه استعارة والدموع ماء
حقيق بلا خلاف ، وعلى أي وجه يحمل ماء الملام في الاستعارة على ماء
الدموع وهو حقيقة ؟ وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالأيات المذكورة
فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم وبيننا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه ولا
يحسن منها^(١) المقابلة في موضع يعترضنا فيه فساد في المعنى أو خلل في اللفظ
كمهذه الاستعارة أو ما يجري مجرها كما لا يحسن بنا^(٢) غير ذلك في المجاز
إذا أدى إلى الابس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى : ليس قول أبي عام لانسقني
ماء الملام بعيوب عندي لأنه لما أراد أن يقول قد استعذبت ماء بكاني
جعل للملام ماء ليقابل ماء ماء وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة فإن الله
جل اسمه يقول : « وجزاء سيدة سيدة مثلها » ومعلوم أن الثانية ليست
بسيدة وإنما هي جزاء على السيدة ، وكذلك « إن تسخروا منا فانا نسخر منكم »
وال فعل الثاني ليس بسخرية ، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل ،

(١) في ٤٣٩ : منه . (٢) في ٤٤٢ : منه .

فاما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغلاظت لفلان القول وجرعته منه كأساً مُرّة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع جعل له ما على الاستعارة وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه فلا وجه لإعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال : جرعته من القول كأساً مرة فاما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ما على الاستعارة ، فاعمرى أن هذا أقرب ما يعتذر به لأن في تمام في هذا البيت وأولى من جميع ما قد ذكر لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكننا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فإنه الملام ليس بقريب وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبني على كل استعارة استعارة وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه ، وليس هذا البيت عندى بمحمود ولا من أبشع ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامر^{١)} من الذكر لم تنفع ولا هي تزمر

وقوله :

إلى ملك في أيكة الجد لم يزل على كبد المعروف من نيله برد^(١)

وقوله :

وتقسم الناس السخاء مجزأاً وذهبت أنت برأسه وسنامه
وتركت للناس الإهاب وما بقي من فرثه وعروقه وعظامه
فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفع ، وللمعروف كبدا تبرد ،

(١) في التيموريه — وجعلها رواية (أيكة الجود ، من فعله برد)

ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأسا وسناما وإهابا وعظاما وعروقا حتى جعل

له فرثا . وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخرجتموه بكره من سجنته والنار قد تذتفن من ناصر السلم
ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضله طويت أتاوح لها لسان حسود
لولا اشتعال^(١) النار فيماجاورت ما كان يعرف طيب عرف العود
لكن أعز الكمال واستولى الخل على هذه الطباع ، فالحمد لله من
كانت سيراته مغمورة بحسناه ، وخطاؤه يسير في جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الآيات
الذميمة وغير صدنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجة في التهليل إلى ذكر
الجيد والردي والفالسد والصحيح على ما ذكرناه سالفا ، ومعاذ الله أن
يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الإتباع والانقياد
إلى الجانب الآخر في التسرع إلى نقص الفضلاء [والتشييد] لما لعله اشتبه
على بعض العلماء والرغبة في الخلاف لهم وإثارة الطعن عليهم ، بل تتوسط
إن شاء الله بين هاتين المزليتين فتتظر في أقوالهم وتأمل المأثور عنهم ونسلط
عليه صاف الذهن ونرهف له ماضى الفكر ، فما وجدناه موافقا للبرهان
وسلينا على السبر اعتبرنا بفضيلة السبق فيه وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله .
وما خالف ذلك وبابته أحجمنا في تأويله وإقامه المعاذير فيه وحملناه على
أحسن وجهه وأجمل سبله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم

(١) في ٤٤٢ : لولا استعار النار .

الذى لا يجحد ، وعلماء أئمهم لم يؤتوا من ضلاله ولا كلام ذهن وفطنة ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين وعمومها أكثر الخلوقين ، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته ، فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز فأما الحقيقة فلا تحتاج فيها إلى مثال لأن أكثر الكلام على ذلك ولكن هنا الألفاظ قد وضعت في غير موقعها ليس على وجه^(١) الاستعارة ولا الحقيقة . فانا أذكراك منها ما تجعله دليلا على الباقي ، وتعتبر في الكلام الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ بل كل كلمة منه موضوعة في موقعها اللائق بها إما حقيقة أو على [وجه] المجاز السائع المختار الذي نبهتك على علمه . فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام :

سمى فاستنزل الشرف اقتساراً ولو لا السعي لم تكن المساعي
 فان استزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة
 الصحيحة ، لأن الشرف اذا حط وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الاذلة^(٢) والخفظ ، وال محمود^(٣) في هذا أن يقال رفعت منار الشرف وشيدته فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلак ، فاما استزلته فلا يحسن في هذا الموضع البتة وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله إليه بغير استزاله . فان الرجل الشريف الآباء لوزم لكان أبلغ ما يذم به أن يقال حططت شرفك ووضعت منه وما يجري هذا المجرى . فهذا هو

(١) بالهامش : وضع الاستعارة كما في ٤٤٢ والتيموريه .

(٢) في التيموريه : من الإزالة . (٣) في ٤٤٢ : والمعهود .

وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :
 جذبتُ نداءه غدوة السبت جذبة نخر صريعاً بين أيدي القصائد
 لأن هذا الموضع لا يليق به جذبت ، والمدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً
 و اختياراً وحباً للكرم وصيابة^(١) إلى الاحسان . وإذا جذب الندى حتى
 ينحر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ،
 وهذا لا يكون مدحًا إنما هو صريح الهجو^(٢) ومحضه . ومن هذا الفن
 أيضاً قوله :

ضعفتْ جوانح من أذاقه النوى طعم الفراق فدم طعم العلقم
 لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالإضافة إلى طعم الفراق بضعف
 الجوانح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف إليها
 الذوق في هذا الموضع أليق ، فأما الجوانح فلا يعني لها . قوله : ضفت
 كلام ضعيف هاهنا فعلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ في غير موضعها
 على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقة فتأمله وقس غيره عليه فانك
 تتجده في الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لاتقع^(٣) الكلمة حشا ، وأصل
 الحشو أن يكون المقصود بها اصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروى
 إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً

(١) في ٤٣٩ : وصيانته إلى الخ ولعلها تصحيف الناسخ .

(٢) كذلك في التيمورية ، وفي النسختين : صريح المجر .

(٣) في ٤٣٩ والتيمورية : ألا تكون الكلمة .

من غير معنى تقيده^(١) أكثر من ذلك . وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلام وقعت هذا الموضع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لا يلام يكن يؤثر أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخر وجهها منه ، وإذا كانت مؤثرة فهى على ضربين أحدهما أن تقييد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاؤة ، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وف المعنى فساداً . والقسمان مذمومان والآخر هو المحمود وهو أن تقييد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال فمثال الكلمة التي تقع حشوأ وتقيد معنى حسناً قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مغرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً

لأن حاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت احتقار مغرب يرى كل ما فيها فانياً كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ، فقد أفادت مع اصلاح الوزن دعاً حسناً للممدوح في موضعه . ومثله قول أبي مجلب^(٢) :

إن المثنين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجان

لأن وبلغتها تجري مجرى وحاشاك في الفائدة ، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حد ماقلناه في البيت الأول ، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها في هذين الموضعين . وكذلك أيضاً قول أبي الطيب :

نهبت من الأعمار مالو حويته لهنت الدنيا بأنك خالد

لأن قوله لهنت الدنيا بنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم من دونه . ولو

(١) في ٤٣٩ : من غير معنى يقيده (٢) كذا في الأصلين : وعلمه (عوف بن محلب)

استوى له أن يقول نهبت من الأُعمار مالو حويته خلدت في الدنيا لكان
المعنى مستقىً لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله لهنّت
الدنيا، فأُتيَتْ بزيادة من المدح وفضلة من التقرير والوصف [لَا خفاء بحسن
موقعها فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار].

وقد ذُرَّ في هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد^(١) فالحق الحشو
الجيد بالردي، وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكر هاف إيجاز القرآن
أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المنشور،
ألا ترى إلى قول أمير القيس: ورضت فذلت صعبة أى إذلال
ولو كان في الكلام لكان يقول: ورضت فذلت أى إذلال لو شاء،
ولو شاء لقال. ورضت فذلت صعبة، فقد بان أنهم ربوا ذكر المقادير
والظروف ليتم الوزن هذا في الشعر الرصين. ولهذا ما قال الأعشى:

فأصبت حبة قلبها وطحالها

ولولا الوزن لا كتنى بقوله: فأصبت حبة قلبها، وهذا كلام بعيد من
الصواب، لأن صعبه من بيت أمير القيس وقوله أى إذلال حشو
المختار حسن يقصد في المنشور مثله الخذاق بتأليفه، لأنّه لو قال ورضت
فذلت لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا شم تمنعا.
وبقوله: صعبة قد حصل هذا وهو مقصود في الغرض^(٢) لا يخيل
على عاقل [في هذا الموصوف]، وفي تأليف الكلام لا يخفى على

(١) هو: الجبائي أحد الرؤساء من متکلمي المعتزلة.

(٢) في ٤٢؛ هذا الغرض وهو مقصود.

من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد : أى إذلال وصف حسن لذلّها ليس يستفاد من الأول لمنع التعجب فيه^(١) والوصف ، وليس هذا الموضع مما يقتصر في فهمه أحد من المتواسطين في هذا العلم . وأبو هاشم وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام فليس معرفته بالجواهر والأعراض وكلامه في العدل والالطاف مما يفيده العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ، وفهم النظم والنشر . كأنَّ من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل فضلاً عما تجاوزه ، ونعود بالله من تعاطى مالاً نحسنَه ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله . فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبي هاشم وهو من أقبح الحشو ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس في حال من الأحوال ، وما تزداد به عجباً أنَّ علي بن عيسى الرماني تقضى على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب مروف قصره على تقضيَّها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المساحة في كل لفظة من لفظات أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه المسألة وتقضيَّها لم يعرض لهذا الموضع الذي ذكرناه بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له . ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشوًا وتؤثر في المعنى تقاصًا وفي الغرض

بسادا ، فكقول أبي الطيب يدح كافورا :

ترعرع الملك الاستاذ مكتهلا قبل اكتهالِ أدبياً قبل تأديب لأن قوله : الاستاذ بعد الملك تقض له كبير ، وبين تسميته له بالملك والاستاذ

(١) في ٤٣٩ : ليس يستفاد من الأول لمنع التعجب منه .

فرق واضح. فالاستاذ قد وقع هنا حشوًّا ونقص به المعنى إذ كان الغرض في المدح تفخيم أحوال المدوح وتعظيم شأنه لتحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدى ما يقيم عذر أبي الطيب في هذا ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن كافوراً لما غالب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمور دونهم، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ولم يقم^(١) له على منبر دعوة ولا نقش باسمه سكت ولا اختار أن يخاطب إلا بالاستاذ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه. فإذا كان الأمر على هذا – ولاشك في صحته – فإن الاستاذ صار له منزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره، فإذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية^(٢) نظموا ذلك في مدحهم ، فكان أبو الطيب ذكر الاستاذ بعد الملك علمًا منه بغرض كافور ، فأماماً تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح وفي حكم النظم والنشر أن لا تذكر هذه الكامة بعد كامة هي أشرف منها بدرجة عالية . فإن زعم زاعم: أن أبو الطيب قصد بقوله الاستاذ تجريع كافور بذلك [بأنه خصى] وقصصه كما كان يقصد ذلك بذكر سواده فإن (هذه اللفظة أعني الاستاذ قد صارت في العرف مختصة بذلك وقد قال أبو الطيب)^(٣) كان كافور الأخشيدى يُشق عليه أن يعرض له بالسواد فكانت أعتمده معه في كل قصيدة ذكر سواده حتى قلت فيه: بشمس منيرة سوداء . وقلت: سوابق

(١) في ٤٣٩: ولم تم له . (٢) في الأصلين : السمة

(٣) في ٤٣٩: فإن أبو الطيب قال قد كان الخ

خيال يهتدىء بادهم ، وغير ذلك مما هو موجود في المدح لكافور . فلعمرى أن هذا القول مروى عن أبي الطيب لكننا إذا تكلمنا على المدح وما يجب أن يكون مبنياً عليه من التعظيم للمدح لم نخرج على ما يقصد المادح من منافاة هذا الغرض إذ كان هذا مخالفاً مما هو بقصد وقاصده ، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح وأنه لم يخف عنه ما يجب عليه وإنما قصده ونعته ، فاما أن يكون ذلك سبباً لصحة الكلام في نفسه فلا ، ونحن إنما تكلم على ذلك . فاما قول أبي الطيب أيضاً :

فلا فضل فيها للشجاعة والنوى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
فإن النوى هنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا
لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يخلي
فأى فضل لشجاعته ، وكذلك الصابر ، فاما النوى فخالف لذلك لأن
الإنسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذلك ماله وكذلك يقول إذا عوتب في
ذلك كيف لا يبدل مالا أبقى له ، ومن أين أتيق بالتعصب بهذا المال ؟ والأمر
في هذا ظاهر . قال طرفة :

فإن كنت لا تستطيع دفع مني فذرني ^(١) أبادرها بما ملكت يدي
وقال مهيار بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا إزاد يبقى ولا الآكل
وأما إذا كان الإنسان خالداً في الدنيا ثم جاد بالله فلعمرى أن كرمه

(١) في ٤٤٢ : فإن كنت لا تستطيع دفع مني .

يكون أفضـل وبـذله مـاله أشـد والأـمر في ذـلك مـخالف لـحكم الشـجـاعة بـغـير
شك ، لأنـ تلك لـولا الموـت لمـ تـحـمـد والنـدى بالـضـد ، وـإـذا كانـ الأـمر
عـلـى هـذـا كـانـ قـوـلـه والنـدى حـشـوا يـفـسـدـ المـعـنى و [قد] قالـ الشـرـيفـ المرـتضـى
عـلـمـ الـهـدى رـضـى اللهـ عـنـهـ اـنـ المـرـادـ بـالـنـدىـ فـيـ الـبـيـتـ بـذـلـ النـفـسـ لـبـذـلـ المـالـ .
كـماـ قـالـ مـسـلمـ بـنـ الـولـيدـ :

يـحـودـ بـالـنـفـسـ إـذـ ضـنـ الـبـخـيلـ بـهـ وـالـجـوـدـ بـالـنـفـسـ أـقـصـىـ غـاـيـةـ الـجـوـدـ
قالـ وـإـذـ جـازـ أـنـ يـسـمـيـ بـذـلـ النـفـسـ جـوـدـاـ جـازـ أـنـ يـسـمـيـ نـدىـ
أـيـضاـ وـكـرـماـ وـسـخـاءـ ، وـهـذـاـ الـذـىـ ذـكـرـهـ رـحـمـهـ اللهـ اـقـصـىـ مـاـيـجـوزـ أـنـ يـتـأـولـ
[بهـ] وـلـاـ يـحـمـلـ قـوـلـ الشـاعـرـ عـلـىـ الـفـسـادـ ، وـاـمـاـ اـذـ عـدـنـاـ إـلـىـ التـحـقـيقـ عـلـمـنـاـ
أـنـ اـفـظـ النـدىـ الـمـطـلـقـ لـاـيـفـيـدـ إـلـاـ بـذـلـ المـالـ وـالـكـرـمـ ، وـلـاـ يـكـادـ يـسـتـعـملـ
فـيـ بـذـلـ النـفـسـ وـإـنـ اـسـتـعـمـلـ فـعـلـيـ وـجـهـ الـاضـافـةـ فـأـمـاـ مـعـ الـاطـلـاقـ فـلـاـيـفـيـدـ
ذـلـكـ ، ثـمـ اـذـ سـوـغـنـاـ مـاـذـهـبـ الـيـهـ عـلـىـ بـعـدـهـ كـانـ لـفـظـ النـدىـ حـشـواـ لـأـنـ
الـشـجـاعـةـ قـدـ أـغـنـتـ عـنـهـ ، فـيـمـكـنـ حـمـلـ هـذـاـ الـبـيـتـ عـلـىـ حـشـوـ الـذـىـ يـحـيـلـ بـهـ
الـمـعـنىـ عـلـىـ مـاـذـكـرـنـاهـ مـنـ تـأـوـيـلـهـ الـظـاهـرـ ، وـعـلـىـ حـشـوـ الـذـىـ يـكـونـ غـيـرـمـؤـثـرـ
فـيـ الـكـلـامـ عـلـىـ مـاـخـرـجـهـ الشـرـيفـ رـحـمـهـ اللهـ وـتـأـوـلـهـ .

وـأـمـاـ الـكـلـمـةـ الـتـىـ تـقـعـ حـشـواـ غـيـرـ مـؤـثـرـ فـأـمـثـلـتـهـ كـثـيرـةـ مـوـجـودـةـ
فـيـ النـظـمـ وـالـنـثـرـ ، وـمـنـهـ قـوـلـ أـبـىـ عـامـ :

جـذـبـتـ نـدـاهـ غـدوـةـ السـبـتـ جـذـبـةـ نـفـرـ صـرـيـعـاـ بـيـنـ أـيـديـ الـقـصـائـدـ
لـأـنـ قـوـلـهـ : غـدوـةـ السـبـتـ حـشـوـ لـاـيـتـحـاجـ الـيـهـ وـلـاـتـقـعـ فـائـدـةـ بـذـكـرـهـ ،
وـمـنـ ذـاـ الـذـىـ يـؤـثـرـ أـنـ يـعـلـمـ الـيـوـمـ الـذـىـ أـعـطـىـ الـمـدـوـحـ فـيـ أـبـاـ عـامـ مـاـأـعـطـاهـ ،

وأى فرق بين أن يقع عطاوه في يوم السبت أو الأحد أو غيرها من الأيام، وما بقى عليه [شيء] إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت وموقع ذلك اليوم من الشهر^(١). فليل هذا وأشباهه الحشو الذي يقع ولا تعرض في ذكره فائدة إلا ل الصحيح الوزن ، وهو عيب فاحش في هذه الصناعة ، وما أكثر ما تستعمل أمسى وأصبح وأخواتها في هذا الموضع من الحشو ، وينجح أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه فان كان الا أمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه ، فالفائدة حاصلة . وان كان الأمر مختلف ذلك فهو حشو لا يحتاج اليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع اليه ويغول على النظر من جهةه . ومثال ذلك أن يقال : أصبحنا مغيرين على بني فلان ، فان موقع أصبحنا في هذا الموضع^(٢) موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغروا عليهم في وقت المساء . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا في ديارهم جائعين لأن الا أمر لم يطرفهم إلا ليلاً ، فأما لو قال قائل : أصبح العسل حلو الكان قوله : أصبح حشوأ لأنّه قد أمسى كذلك ، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره [أبو الحسن] علي بن عبد الرمان في كتابه المعروف بالجامع في علم القرآن . فإنه قال في قوله تعالى : (جبّت أعمالهم فأصبحوا خاسرين) . وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بعزلة من أصبح على أسوأ حال ، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان الإعلال بالليل فيؤمل لصاحبه حسن الحال عند

(١) في هامش ٤٤٢ : الأنيلق أن يقال الأسبوع (٢) في التيموريه : اليوم .

الصباح ، فإذا كان الضد من ذلك حصل على الهالك ، فلم ير [ض] أبو الحسن أن تقع أصبع في كلام الله تعالى حشوا ، بل تأول ذلك كما يتأنّ له مثله وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والاذعان له . فان قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبيكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة وأن تعليق الحكم باسم أو صفة أو شرط أو غاية لا يدل على اتفاقه باتفاقه ذلك ، وإذا كان هذا قولكم فليس في قول القائل : أصبح السكر حلوأ دليلا على أنه لم يعس كذلك ؛ كما زعمتم أن ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم الزكاة » دليلا على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا ينفع عندكم أن يقال في سائمة الغنم الزكاة وإن كانت واجبة في معرفتها فكذلك لا يصبح أن يقال أصبح العسل حلوأ وإن كان قد أمسى أيضا بهذه الصفة .^(١) قيل الجواب عن هذا السؤال : إن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما اتفق عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام في سائمة الغنم الزكاة ، وبين ما نكرهه من قول القائل أصبح السكر حلوأ . لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال في سائمة الغنم الزكاة فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا بل هي مسكونة عنها ، فنجوّز فيها ما كنا نجويه في السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل : أصبح العسل حلوأ لأنّه يريد حلو في كل حال من صباح أو مساء فلذلك كان ذكر الصباح حشوأ . ومثاله في مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول

(١) (في ٤٤٢) : وإن كان قد أمسى كذلك .

في سائفة الغم الزكاة فإننا نتول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود إذ كان لا يعطينا تصریحه ولا خواه في المعلومة حکماً كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلوة في جميع الأوقات ثم قال أصبح العسل حلواً فانه قد أتي بأصبح حشوًّا لغير فائدة فبان الفرق بين الأمرين . ومن الحشو أيضًا قول أبي عام :

الاظبية الادماء صافت فارتعت زهر العرار الغض والجثجانا

فإن الجثجان إنما جاء به حشوًّا لأجل القافية وإلا فليس للاظبية فضيلة اذ ارعت الجثجان ، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات . وقد سبقه إلى مثل هذا الحشو في القافية عدی بن الرقاع [العاملي] فقال :

وكانها بين النساء أغارها عينيه أحور من جاذر جاسم
لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية بالشام من أعمال دمشق وفيها ولد أبو عام الطائي وليس لها ميزة على غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة من يخبر تلك الساحة فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد . ومن ذلك أيضًا قول علي بن محمد البصري :

وسابعة الأذى بالزعنف مفاضةٌ تكتنفها مني بجاد^(١) مخطوط
فليس لكون البجاد مخطوطًا تأثير في صفة الدرع ، وإنما الغرض بذلك
القافية . وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية
فكثير^(٢) ، ومنه قول أمرى القيس :

(١) في ٤٣٩ : بجاد بالنون وال الصحيح بالباء (٢) في ٤٤٢ : كثيرة . وفي ت :

كأن عيون الوحوش حول خيائنا **وأرجلنا الجزع الذي لم يثقب**
 فإنه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله :
لم يثقب لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . وكذلك
قول زهير بن أبي سلمى :

كأن فنات العين في كل منزل **نزلن به حبُّ الفناء لم يحطم**
 فتوله : لم يحطم في هذا البيت مثل لم يثقب في البيت الذي قبله ،
 وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد البرد عن التوزي .
 قال قلت للأصممي : من أشعر الناس . فقال : من يأتي إلى المعنى الخسيس
 فيجعله بلفظه كبراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضي كلامه
 قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى^(١) قال نحو من ؟ قال : نحو ذي الرمة :
 حيث يقول :

قف العيس في أطلال مية فأسأل **رسوحاً كأخلق الرداء ...**
فتم الكلام . ثم قال : المسلسل فزاد شيئاً . ثم قال :
أظن الذي يجدى عليك سؤالها **دموعاً كتبديد الجمان ...**
فتم كلامه . ثم قال : المفصل فزاد شيئاً . قال قلت وهو من ؟ قال الأعشى
 حيث يقول :

كناطح صخرة يوماً ليغلقها^(٢) **فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعِل**

(١) في ٤٤٢ : فيجعله بلفظه كثيراً . (ثم قال) فإذا احتاج إليها أفادتها معنى ،
 وذلك تصحيف من الناسخ . (٢) في ٤٣٩ : بين السطرين (ليوهنها) وهي الرواية
 المحفوظة .

فراد معنى . قال قلت : وكيف صار الوعل مفضلا على كل ما ينطاح . قال :
لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سئي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الإيفال ، وأرادوا بذلك
أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف أن كان واصفاً ، وفي التشبيه أن كان
مشبهاً . ويحب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعة لاجل
أنه القافية فإذا وقعت فيه الاصابة أو الخطاً كان أظهر لها إذا وقما في كليمةٍ
من متن البيت لما يختص به هذا الموضع من فضل العناية إذ كان متميزاً
بالقصد مما هو طرف وقافية . وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من
الكلام المشور وكثيراً ما يتذرع على مؤلفه القرينة فيت محل الكلام تحلا
شديداً و يأتي بمعانٍ خارجةٍ عن غرضه حتى يظفر بالسجعية بعد تعب ،
ويكون معهـا بمنزلة من يطلب شيئاً يقصده^(١) فهو يجده في الطلب
والمقصود يجتهد في الهرب ، ويحيى من هذا اختلاف الفصول في الطول
والقصر لأنـه يحتاج في طلب القرينة إلى اطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله
زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من يتحلـل صناعة الكتابة
في زماننا هذا . وقد سن الكتاب المتقدمون من تحـبـلـلـ السـجـعـ فيـ أـكـثـرـ
كلـامـهـمـ سـنـةـ لوـ اـعـتـدـتـ لـوـجـدـتـ فـيـهاـ الرـاحـةـ منـ هـذـاـ العـارـضـ لـأـهـمـ إـذـ
كانـواـ لـأـيـحـفـلـونـ بـالـسـجـعـ فـالـوـاجـبـ أـطـرـاحـهـ فـيـ المـوـضـعـ الـذـيـ يـكـونـ مـتـكـلـفـاـ
نـافـرـاـ . فـأـمـاـ الشـعـرـ فـلـاـ مـنـدوـحةـ عـنـ القـافـيـةـ فـاـنـ تـعـذـرـتـ فـيـ الـبـيـتـ فـلـيـسـ غـيرـ
تـرـكـ ذـلـكـ الـبـيـتـ رـأـسـاـ ، وـسـيـأـتـىـ الـكـلـامـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ إـذـ صـرـنـاـ إـلـىـ ذـكـرـ

(١) فـيـ ٤٤٢ـ : مـنـ يـطـلـبـ شـيـئـاـ يـصـيـدـهـ .

التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه . فاما زيادة : ماف قول الله تعالى (فيما رحمة من الله لنت لهم) وقوله تعالى (فيما تقضهم ميثاقهم) فان لها هنا تأثيرا في حسن النظم و تكينا للكلام في النفس وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون جشو الایفید . وأهل النحو يقولون إن: ماف هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عنده بالتكرار كما يكون باتعلمه الموضوعة له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء . وإنما الغرض به اقامة الوزن في الشعر أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ، وقد جاءت أيضاً: ماف الشعر أيضاً على معنى ما وردت في الآية قال الشاعر

فاذهبي ما اليك أدركتني الحـ لم عداني عن^(١) هييجكم اشغالـ
ومن هذا القبيل أيضاً دخولها في : ابنـا . قال المتأمـس :
وهل لـي أمُّ غيرها إن تركـتها ابا الله الا لأنَّ أـكون لها ابنـا
وقـال الآخـر :

لقيمُ بن لقمانَ مَنْ أخْتَهُ فَكَانَ ابْنَ أخْتٍ لِهِ وَابْنًا
وَوَرَدَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً كَثِيرٌ، فَهَذَا مَبَاعِثُ مَا تَقُولُهُ فِي الْحَشْوِ لِيَكُونَ
دَيْلاً عَلَى غَيْرِهِ وَمَنْبَهًا عَلَى مِثْلِهِ.

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه ببعضًا، وهذا هو المعاملة التي وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى بتجنبها. فقال: كان لا يعากل بين الكلام

(۱) وعداني : ٤٤٢ ف

لأن المعاشرة المداخلة ، ومن ذلك يقال معاشرة^(١) الكلاب وغيرها مما يتعلق ببعضه بعض عند الأسفاد . وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب وبين خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الهمداني رحمة الله . لأن أبو الفرج قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيرًا بتجمبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه [قال] وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حجر :

وذات هدم عارِ نواشرها نصمت بالماء تولبًا جَدَّعا
فسمى الصبي تولبًا والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :

وما رقد الولدان حتى رأيته على البكري يمر به ساق وحافر
فسمى رجل الإنسان حافرًا ، وهذا ليس من المعاشرة التي هي ركوب بعض الكلام ببعضًا ومداخلة بعضه في بعض ، وال الصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الهمداني وهو قول أبي عام :

خان الصفاء أخ خان الزمان أخًا عنه فلم يتخونْ جسمه الكمد
لأن ألفاظ هذا البيت يتشبث بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل الكلمة أخرى بمحاسنها وتشهيمها ، مثل خان و Khan و يتخون و أخ و أخ ، وهذا هو حقيقة المعاشرة . وكذلك قول أبي عام أيضًا :

يا يوم شرد يوم لهوى لهوه بصباغي وأذل عز تجلدي
فقوله : يا يوم شرد يوم لهوى لهوه ، شديد التماطل حتى كأنه سائلة . ومنه أيضًا قول أبي عام :

(١) ف ٤٢ : تعاملت الكلاب .

يُوْمٌ أَفَاضَ جَوَى أَغَاضَ تَعْزِيْمًا خاصَّ الْهَوَى بِحَرَى حِجَاهَ الْمَزِيد
وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمْ : فَانْ قَالَ قَائِلَ إِنْ هَذَا الَّذِي أَنْكَرْتَهُ مِنْ تَشْبِث
الْكَلَامَ بِعُضْهُ بِعُضْ ، وَتَعْلُقُ كُلَّ لَفْظَةٍ بِمَا يَلِيهَا وَادْخَالُ كَامَةٍ مِنْ أَجْلِ
أُخْرَى تَشْبِهِهَا وَتَبَاحَسُهَا هُوَ الْمَحْمُودُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعَاظِلَةِ فِي
شَيْءٍ ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الْبَلْغَاءَ [وَالْفَصَحَاءَ لَمَا وَصَفُوا مَا يَسْتَجَادُ وَيَسْتَحِبُ
مِنَ النَّثْرِ وَالنَّظَمِ] . قَالُوا : هَذَا كَلَامٌ يَدْلِي بِعُضْهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَيَأْخُذُ بِعُضْهُ
بِرْقَابِ بَعْضٍ . قِيلَ : هَذَا صَحِيحٌ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَمْ يَرِدُوا بِهِ هَذَا الْجِنْسُ مِنَ النَّظَمِ
وَالنَّثْرِ وَلَا قَصَدُوا هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّأْلِيفِ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْمَعْانِي إِذَا وَقَعَتْ
الْفَاظُهَا فِي مَوَاقِعِهَا وَجَاءَتِ الْكَلَامَةُ مَعَ أَخْتِهَا الْمَشَاكِلَةُ لَهَا إِلَى تَقْتِضِيَ أَنَّ
تَبَاحُورُهَا بِعِنْدِهَا ، إِمَّا عَلَى الْإِتْفَاقِ أَوْ التَّضَادِ حَسِبَمَا تَوْحِيهِ قَسْمَةُ الْكَلَامِ
وَأَكْثَرُ الشِّعْرِ هَذَا سَبِيلُهُ . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ زَهِيرٍ :

سَمِّتُ تِكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعْشُ ثَانِيَنِ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسَّأَمْ
لَا نَهَ قَالَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ : سَمِّتُ . وَقَالَ : وَمَنْ يَعْشُ ثَانِيَنِ حَوْلًا افْتَضَى
أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ يَسَّأَمْ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

السِّترُ دُونَ الْفَاحِشَاتِ وَمَا يَلْقَاكَ دُونَ الْخَيْرِ مِنْ سِترٍ
فَالسِّترُ الْأُولُ افْتَضَى السِّترُ الثَّانِي . وَكَذَلِكَ قَوْلُ امْرَى الْقِيسِ :

فَانْ تَكْتُمُوا الدَّاءَ لَا تُنْخَفِهِ وَإِنْ تَقْصِدُوا النَّذَمَ لَا تَقْصِدِ

فَانْ كُلَّ لَفْظَةٍ تَقْتِضِي مَا بَعْدَهَا ، فَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يَدْلِي بِعُضْهُ
عَلَى بَعْضٍ وَيَأْخُذُ بِعُضْهُ بِرْقَابِ بَعْضٍ ، وَإِذَا أَنْشَدَتْ صَدْرُ الْبَيْتِ عَلِمَتْ
مَا يَأْتِي مِنْ عَبْزِهِ ؛ فَالشِّعْرُ الْجَيْدُ أَوْ أَكْثَرُهُ عَلَى هَذَا مَبْنَى ، وَهَذَا الَّذِي

ذكره أبو القاسم رحمه الله : صحيح و يجب أن يقتدى به في هذا الباب ، وقد بين المعاذلة و فرق بينها وبين غيرها من العيوب بالمثليل الذي ذكره . فأما الذي قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه إن كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض فهو من النعوت الحمودة ، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفى عند ذكر القوافي والأسجاع بعون الله ومشيئته . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ، وبعضهم يسميه التسليم ، ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسعي الدهر يبني وينهى فاما انقضى ما يبننا سكن الدهر
وقول عمرو :

وكنت سناماً في فزارة تامكا وفي كل حي ذروة وسنام
وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
وقول أبي عبادة :

مشيب كث السر على بحمله محمده أو صاق صدر مذيعه
تلحق حتى كاد يأتي بطئيه بحث الليالي قبل أني سريعة
وقوله :

أبكى كادعأ ولو أني على قدر الجوى أبكى بكى كادما لأن هذه الآيات كما إذا سمع الإنسان صدورها وكان قد عرف الروى المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول إليها ، وأمثال هذا كثيرة . وسيأتي ذكرها في باب القوافي والأسجاع وترك

التكلف والتعقيد في الكلام بعشبة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة لمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الفرض ، في موضع الجيد ألفاظه وفي موضع الم Hazel ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي عام :

ما زال يهذى بالكaram دائياً^(١) حتى ظننا أنه محوم

وقوله :

وثني الحرب منه حين تغلب مراجلها بشيطان رجيم

وقوله :

ولَيْ وَلَمْ يَظْلِمْ وَهُلْ ظَلْمٌ امْرُؤٌ حَبَّ النَّجَاهَ وَخَلْفَهُ التَّنَينَ

وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح مع التنين في الصيف

وقول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى حسبوه الناس حقا

وقول العنبرى :

ما كان يعطى مثلها في مثيله إلا كريم الخيم أو مجنون

وقول أبي عام :

يا أبا جعفر جمعت فداك فاق حسن الوجه حسن فراك لأن يهذى ، والمحوم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحق ، والجنون ،

(١) ف ٤٤٢ : بالمواهب دائماً .

وذكر الفتا ، من الألفاظ التي تستعمل في الذم ، وليس من ألفاظ .

المدح . وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي :

من شعرها من فضة ونغرها من ذهب

ويقول : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح ، وكان يجب

أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الذم وطريقه .

فإن قال قائل : إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً ما يشبهون المدوح

بالحياة . ويقولون : هو صل صفة ، وحية واد ، وأرقم وأسود وغير ذلك .

كما قال أبو الطيب :

يمد يديه في المفاصلة ضيغماً وعيناه من تحت التريكة أرق

وقال آخر :

إنى على رأس العدو وتحته لغام قسطلة وحية واد

وقال الرضي :

نَبَهْتُ مِنِي يَا أَبَا الْفَيْدَاقِ أَهْمَمْ لَا يسمع صوت الرأقي

ذَا رِيقَةَ تَهْزَأَ بِالدَّرِيَاقِ كَأَنَّا أَمْ مِنَ الْإِطْرَاقِ

وقال حُرَيْثَ بْنُ عَقَابَ :

أتَرْجُو الْحَيَاةَ يَا بْنَ بَشَرَ بْنَ مُسْبِرٍ وَقَدْ عَلِقْتَ رِجْلَكَ فِي نَابِ أَسْوَدِ دَا

مِنَ الْحَصْمِ تَكْفِي مَرَّةً مِنْ لَعَابِهِ وَمَا عَادَ إِلَّا كَانَ فِي الْعَوْدِ أَحْمَدَا

وَأَمْثَالُ هَذَا كَثِيرَةٌ ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذِكْرُ التَّنَينِ عَيْبًا . وَلَا يَكُونُ

ذِكْرُ الْأَرْقَمِ وَالْأَصْلِ وَالْأَسْوَدِ عَيْبًا ، وَمَعْنَى الْجَمِيعِ وَاحِدٌ . قِيلَ لَهُ : إِنَّا لَمْ

نَكْرِ التَّنَينِ لَا جَلْ معناه فَيُقَالُ لَنَا : إِنَّ مَعْنَى التَّنَينِ وَالْحَيَاةِ وَاحِدٌ ، وَإِنَّا

عنه من أجل مدحه لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح وتلك الألفاظ قد استعملت فيه، وليس ينتهي أن يكون لاثي، الواحد اسمان يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر. وهذا ثي، إنما أصله^(١) العرف والعادة دون أصل وضع الأسماء في اللغة إلا ترى أن الإنسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال، وإن كانت معانى الجميع متقاربة. وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم وحق^(٢) يا فوتك أو قد حودتك [أو أخادعك] أو قد لاك أو قفاك، قياساً على أن يقال له وحق رأسك لأن الاستعمال مختلف في الألفاظ وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه.

ومن هذا الجنس حسن الكنية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة. وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن موضع الم Hazel والمحون وإبراد النواذر يليق بها ذلك ولا تكون الكنية فيها مرضية، فإن لكل مقام مقلا، ولكل غرض فنا وأسلوب، وما يستحسن من الكنيات قول امرى، القيس:

فصرنا إلى الحسنى ودق كلامنا ورضا فذات صعبه أى إذلال
لأنه كنى عن المباضعة بأحسن ما يكون من العبارة. وروى عن أى
الحسين جعفر بن محمد بن ثوابه: أنه لما أجاب أبا الجيش خارويه بن أحمد
بن طولون عن العتوض بالله من كتابه باتفاق ابنته التي زوجها منه. قال في

(١) في ٤٤٢ : إنما يرجع إلى العرف الخ. (٢) في ٤٤٢ : الملك فيقال له وحق

الفصل الذى احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعة فهى بمنزلة ما انتقل من
شمالك إلى يمينك ، عناء بها وحياطة لها ورعايتها لموانئك فيها . وقال للوزير
أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسمى إياها بالوديعة
نصف البلاغة ، واستحسنت هذه الكنية حتى صار الكتاب يعتمدونها .
وكتب أبواسحاق الصافى عن عز الدولة بختيار بن معز الدولة إلى أبي تغاب
بن ناصر الدولة فى انفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمى
أيده الله نحوه بالوديعة ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفى بما
يحرسه ويلاحظه ، وإنما نقلت من معرض إلى معرض ، ومن وطن إلى
سكن ، ومن مأوى بر وانعطاف ، إلى مشوى كرامة وإطاف . فأجاب
أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج البيضا . قال في جوابه عن
هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمى بالأمانة العظيم قدرها ،
والصفوة اليينة نسبها وذكرها . فقال : عوض الوديعة الأمانة ليغاير بين
اللفظين . وكذلك سبق بعضهم إلى الكنية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً
لقول الله تعالى (ومن يو لهم يومئذ دره إلا متجرفاً لقتال أو متخيزاً إلى
فته) ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنة . وخبرنى من أثق به عن رجل
من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب . قال : أحضرنى الوزير أبوالحسن
على بن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعسان وزير القادر بالله وأخرج
[!] لي عاماً مذهبأً عليه اسم المقدير بالله ، قد بي وخلق ورق فيه الذهب .
فقال [!] كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ، فقلت : يحرق
فصاح صيحة عظيمة وقال وبذلك ما هذى التهجم ، أتحرق أعلام أمير المؤمنين

وأمر باخراجي ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيته والخوف منه ،
وتعقبني أهل المجلس بالسؤال في بسط عذرى بعدم الفهم لما أنكره على ،
فأمر باعادنى إليه وقال : هيه ما الذى تقول . فقلت : مايرسمه سيدنا الوزير
فقال قل : يستخلاص . فقلت : يستخلص . فقال خذه وانصرف فأخذت العلم
ومضيت فأحرقه وأحضرت له ماخرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حُسن الـ كنایة ، قول أبي الطيب :

تدَعِي ما ادعَيتْ مِنْ أَلْمَ الشُّوْ قَ إِلَيْهَا وَالشُّوقَ حِيثُ النَّحْوِ
لأنَّهُ كَنَى عن كذبها فيما ادعَته من شوقها بأحسن كنایة . وكذلك قوله :

لو أَنَّ فَنَا خُسْرَ صَبَحَكُمْ وَبَرَزَتْ وَحْدَكَ عَاقَهُ الغَزَلُ

لأنَّهُ أَرَادَ - أَنْهَمَ فَكَنَى عن هزيمته بعاته الغزل . وتلك أحسن كنایة
في هذا الموضع ، واصدأه هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب :

إِنَّ عَلَى شَغْفِ بَعَافِ خُمْرِهَا لَا عُفَّ عَمَّا فِي سِرَاوِيَلَاهَا

وقول الآخر :

تعطين من رجليك ما تعطى الأَكْفَ من الرَّغَاب

وقول الرضي يرى والدته :

كأن ارتكاضي في حشاكم سبباً رکض الغليل عليك في أحشائي
لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت أمرىء
القيس مجرى الضد ، وذلك لأن امرأ القيس عبر عمما يحب أن يكنى عنه من
الملاضمة فكى بأحسن كنایة ، وهذا عرما عمما لا يحب أن يكنى عنه
فأتيا بالفاظ يحب أن يكنى عنها . وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله

تعالى (كَانَ يَا كَلَانَ الطَّعَامَ) كنایة عن الحَدَثِ، وليس الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ
بَلْ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَبْوُدُ مَحْدُثًا
كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَاعُمًا، وَهَذَا شَيْءٌ ذُكِرَهُ أَبُو عُمَانَ الْجَاحِظُ
وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَمَنْ وَضَعَ الْأَلْفَاظَ مَوْضِعَهَا: أَنْ لَا يَسْتَعْمِلُ فِي الشِّعْرِ الْمَنْظُومِ،
وَالْكَلَامِ الْمُنْتَهَرُ، مِنْ الرَّسَائِلِ وَالْخُطُوبِ: الْأَلْفَاظُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالنَّحْوَيُونَ
وَالْمُهَنْدِسِينَ وَمَعَانِيهِمْ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْمَهَنَ وَالْعِلْمَ،
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَاضَ فِي عِلْمٍ وَتَكَلَّمَ فِي صِنَاعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ
الْأَلْفَاظَ أَهْلَ ذَلِكِ الْعِلْمِ وَكَلَامُ أَصْحَابِ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ. وَبِهَذَا شَرْفُ كَلَامِ أَبِي
عُمَانَ الْجَاحِظِ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِمُؤْمِنٍ عَنْ الْأَلْفَاظِ الْكِتَابِ، وَإِذَا
صَنَفَ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ عِبَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ. فَكَانَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ يَخْوُضُ
فِيهِ لَا يَعْرِفُ سِوَاهُ وَلَا يَحْسَنُ غَيْرَهُ. وَمَمَّا يَذَكُرُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ فِي اسْتِعْمَالِ
الْأَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِينَ قَوْلُ أَبِي عَمَّامَ:

مُودَّةُ ذَهَبٍ أَعْارُهَا شَبَهٌ وَهُمَّةُ جَوَهْرٍ مَعْرُوفٌ فَهَا عَرَضٌ
لِأَنَّ الْجَوَهَرَ وَالْعَرَضَ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ. وَمِنَ الْأَلْفَاظِ
النَّحْوَيِّينَ قَوْلُهُ أَيْضًا:

خَرْقَاءٌ يَلْعَبُ بِالْعُقُولِ حَبَابَهَا كَتْلَبَ الْأَفْعَالِ بِالْأَسْمَاءِ
وَقَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهُ فَعْلًا مَضَارِعًا مَضِيَ قَبْلَ أَنْ تَلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ

وقوله :

وكان ابنا عدو كثراه ياءٌ حروف آنيسيان

وقول أبي العلاء أحمَّد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأه عليه :

تلاقٍ تفرِّي عن فراقٍ تذمُّه مآقٍ وتكسير الصحائح في الجم
وقوله أيضاً في بعض رسائله : خرس الله عز سيدنا حتى تدمغ الطاء
في الماء ، فتلك حراسة بغير انتهاء . وكثيراً ما يسلك هذه الطريقة في كلامه
وهي لائقة به لأنَّه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ولا طريقة محمودة ،
وانعاراته معدودة في كتب اللغة ودساير الأدب ، فاستعمال هذا وما
يجرى مجرأه فيها لائق . ومن هذا النوع ما يحكي من أشعار أصحاب المهن
واستعمالهم للفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينشرونـه ، وربما كان
ذلك أو بعده شيئاً يصنع وينسب إليهم . وحكي أنَّ بعض المهندسين
حضرته الوفاة فقال : يا عالماً بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحـي
إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة . وقيل أنَّ بعض الملوك أنفذـ صاحبـاً له
في جيش وكان طيبـاً فلما عادـ إليه سألهـ عن الـوقـعةـ فقالـ لهـ : التـقتـ الفتـتانـ
في موضعـ كـرـحبـةـ الـبيـمارـسـتـانـ ، فـلوـ أـلـقـيـ مـبـضمـ لـماـ وـقـعـ إـلـاـعـلـىـ قـيـفـالـ ، فـاـ كـانـ
إـلـاسـاعـةـ حـتـىـ أـبـحرـ أـعـدـاؤـنـاـ بـحـرـاـنـاـ مـهـلـكـاـ ، وـعـدـنـاـ فـيـ صـحـةـ مـطـلـقـةـ بـاقـبـالـكـ
يـامـعـتـدـلـ المـزـاجـ . وـخـبـرـتـ أـنـ عـزـ الدـوـلـةـ بـخـتـيـارـ بـنـ مـعـزـ الدـوـلـةـ قـالـ يـوـمـاـ
وـفـيـ مـجـلسـهـ جـمـاعـهـ مـنـ نـدـمـائـهـ وـكتـابـهـ : لـيـنـشـدـيـ كـلـ وـاحـدـ مـنـكـ أـغـزـلـ مـاـ يـعـرـفـهـ
مـنـ الشـعـرـ فـأـنـشـدـهـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ مـاـ حـضـرـهـ . فـلـمـ اـنـهـيـ القـولـ إـلـىـ أـبـيـ الـخطـابـ
مـفـضـلـ بـنـ ثـابـتـ الصـانـيـ وـكـانـ أـبـوهـ طـيـبـاـ أـنـشـدـهـ قـولـ أـبـيـ الـعـتـاهـيـهـ :
قـالـ لـىـ أـحـدـ وـلـمـ يـدـرـ مـاـ بـيـ أـنـجـبـ الـغـدـاءـ عـتـبةـ حـقاـ

فتنتفستْ ثم قلتْ نعم حبّاً جرى في المروق عرقاً فمرقا
فقال له : بختيار لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي مات فيها عن
كلالة ، وكان أصحابنا اذا سمعوا قول المهاي :
يا من له ربٌّ ثم كثنة القواعد من فؤادي
قالوا : هذا يصلح أن (يكون) شعر بناء . وقال الظاهر الجزري^(١) :
محاسنه هيولى كل حسنٍ ومغناطيس أفندة الرجال
وهذا كأنه شعر فيلسوف . وحكي أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . قال :
أنشدت أبي شعيب القلائل أبيات أبي نواس :
ودار ندامى عطلوها وأدلجوا بها أثر منهم جديداً ودار من
فقال : هذا شعر لو نقرته طن ، فوصفه من طريق صناعته . وقال : أبو القاسم
الآمدي في قول أبي تمام :

العار والنار والكروه والمعطب والقتل والصلب والمران والخشب
 هذا كأنه من كلام خالد الحداد . وكان بعرة النعسان شاعر يعرف بالواشق ،
 موصوف بالخلاعة والجحون ، فكان ينظم أشعاراً : في حائث واسكاف وصانع
 ومن يجري مجراه ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ،
 فيما يروى له في غلام اسكاف قوله :

إن سن بالهجران شفرة قد مجده
فلا صبر كصبر تجده (٢) متمسكا بحل العقد

(١) في ٤٣٩ : قال بعضهم (٢) التتجة :

وهذا إنما يسوع على هذا السبيل من الم Hazel والخلاعة ، فأماما في باب الجد
فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به . وشعر
أبي عبد الله بن الحجاج وان تضمن كثيراً من الألفاظ التي لا تحسن في
مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللائق بها ، ولأجل هذا حسنة
ولم تقع . ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتهم دع الفضولا
فقلنا للزمان ظلمتهم دع الفضولا

ليس بمحترر على طريقته في الجد وفته ، ولو ورد في شعر أبي عبد الله بن
الحجاج كان من صنيعاً محترراً .

ومن شروط الفصاحة : المناسبة بين الألفاظ^(١) وهي على ضررين ؛
 المناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة . و المناسبة بينهما من طريق المعنى ،
 فاما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها في المعانى إذا وصلنا إليها من هذا
 الكتاب بعون الله ومشيئته . وأما المناسبة [بينهما] من طريق الصيغة
 فلها تأثير في الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنى . قال
 قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأجيافن قرح من البكا
وصار بهاراً في الخدود الشقائق

فقلت : فرحي ، فقال : إنما قلت قرحاً لأن قولي بهاراً ، بهذه المناسبة التي
تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الحذاق والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم :
إذا كنت لاتقوى من نقص كرم ، وكنت لا أقوى من ضعف سبب ، فكيف
أخاف منك خيبة أمل ، أو عدو لا عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث

(١) في ٤٤٢ : بين اللفظين .

واصلاح خلل. فناسب: بين نقص وضعف، وكرم وسبب، وعدول وفتور، بالصيغ . وإنما فقد كان يمكنه أن يقول : مكان نقص قلة فلا يكون مناسباً لضعف، ومكان كرم جودا فلا يكون مناسباً لسبب، أو مكان سبب شكرأً فلا يكون مناسباً لكرم ، ومكان فتور تقصيرًا فلا يكون مناسباً للعدول ، ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام :

مهى الوحش إلا أن هاتا أو وانس^١ قنا الخط إلا أن تلك ذوابل^٢
فناسب ، بين مهى وقى ، والوحش والخط . وكذلك قول أبي عبادة :
فأحجم لما لم يجد فيك مطعماً وأقدم لما لم يجد عنك مهرباً
ذناسب ، بين أحجم وأقدم ، ومطعماً ومهرباً ، وعنك وفيك . وأمثلة هذا
أكثـرـ منـ آنـ تـحـصـيـ .

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج، ويحدد السجع بأنه تمايل الحروف في مقاطع الفصول . وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام، وبعدهم يستحسنونه ويقصدونه كثيراً . وحججه من يكرهه أنه رباع وقع بتتكلف وتعمل واستكرياه فأذهب طلاوة الكلام ، وأزال ماءه . وحججه من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ويظهر آثار الصنعة فيها ، ولو لا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصيح من كلام العرب ، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه ، كذلك النثر يحسن بتمايل الحروف في فصوله ، والمذهب الصحيح: أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه ، ولا

يكون الكلام الذي قبله اغا يتخيل لأجله ورد ليصير وصلة اليه ، فإنما متى
حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بوجبه ،
لأنه اغا دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف . ونحن لم نستحسن
ذلك النوع ووافقنا أيضاً دليلاً من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ماورد
منه في كتاب الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصحاء من العرب .
وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجرى مجرى القوافي المحمودة ،
والذى يكون بهذه الصفات هو الذى حمدناه واخترناه ، وذكرنا أنه يكون
سهلاً غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال في وصيته في البلاغة « اذا
لم تجد اللفظة واقعة موقعاً ، ولا صائراً إلى مستقرها ، ولا حالة في مركزها ؛
بل وجدتها فلقة في مكانها ، نافرة من موضعها ، فلا تكررها على القراء
في غير موطنها . فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف
اختيار الكلام المتشور ، لم يبعك بترك ذلك أحد . وإذا أنت تتكلفهم ما ولم
تكن حاذقاً فيما عايلك من أنت أقل عيّباً منه ، وأزرى عليك من
أنت فوقه » .

وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدي به في هذه الصناعة ، وأما
الفواصل التي في القرآن فانهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً ، وفرقوا .
فتقالوا : إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفاصل
التي تتبع المعنى ولا تكون مقصودة في نفسها ، وقال علي بن عيسى
الرماني : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلل ذلك بما ذكرناه من

أن السجع تتبعه المعانى والفوائل تُتبع المعانى ، وهذا غير صحيح . والذى يجب أن يحرر في ذلك أن يقال : إن الأسماجع حروف متباينة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفوائل على ضربين ؛ ضرب يكون سجعاً وهو متأمل حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً وهو ماتقابلت حروفه في المقاطع ولم تتأمل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين أعني المتأمل والمقارب من أن يكون يائى طوعاً سهلاً وتائعاً للمعنى وبالضد من ذلك ؛ حتى يكون متلافياً يتبعه المعنى ، فان كان من القسم الأول فهو الحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وان كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم الحمود لعلوه في الفصاحة وقد وردت فوائله متباينة ومتقاربة ؛ فشال المتأمل قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور ، في رق منشور ، والبيت المعمور) وقوله عز اسمه (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلاً من خلق الأرض والسموات العلي ، الرحمن على العرش استوى) وقوله تبارك وتعالى : (والعadiات صبحاً ، فالموريات قدحـاً ، فالمغيرات صبحـاً ، فأثرن به نفعـاً ، فوسطـنـ به جـمـعاً) وقوله تبارك وتعالى : (والفحـر ولـيـالـ عـشـرـ ، والـ شـفـعـ وـ الـ وـتـرـ ، وـ الـ لـلـيـلـ إـذـا يـسـرـ ، هلـ فـي ذـلـكـ قـسـمـ لـذـى حـمـرـ) وقوله تبارك وتعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بعـادـ ، إـرمـ ذاتـ العـادـ التـي لمـ يـخـلـقـ مـثـلـهاـ فـيـ الـبـلـادـ ، وـ ثـوـدـ الـذـيـنـ جـابـواـ الصـخـرـ بـالـوـادـ ، وـ فـرـعـونـ ذـيـ الـأـوتـادـ الـذـيـنـ طـغـواـ فـيـ الـبـلـادـ ، فـأـكـثـرـ وـافـيـهاـ الـفـسـادـ) وـحـذـفـواـ الـيـاءـ مـنـ يـسـرـيـ وـ الـوـادـيـ طـلـبـاـ لـمـوـافـقةـ

في الفوacial . وقوله تعالى : (اقتربت الساعه وانشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) وجميع هذه السورة على هذا الاذدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجعًا لأن فيه معنى السجع ولا مانع في الشرع يمنع من ذلك . ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : (الرحمن الرحيم ملك يوم الدين) وقوله تبارك وتعالى : (ق و القرآن المجيد بل عبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب) وهذا لا يسمى سجعًا لأننا قدينا أن السجع ما كانت حروفة مماثلة .

فأما قول الرمانى : أن السجع عيب والفوacial بلاغة على الاطلاق فغلط ؛ لأن إن أراد بالسجع ما يكون تابعًا للمعنى وكأنه غير مقصود فذلك بلاغة والفوacial مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعانى تابعة له وهو مقصود متتكلف بذلك عيب والفوacial مثله . وكما يعرض التكاليف في السجع عند طاب تمام الحروف ، كذلك يعرض في الفوacial عند طاب تقارب الحروف ، وأظن أن الذى دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فوacial ولم يسموا ما ماثلت حروفة سجعًا رغبة في تزييه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب . فاما الحقيقة فما ذكرناه لأنه لا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعا ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفًا وكلامًا وعربيًا ومؤلفًا ، وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة في البيان . ولا فرق بين الفوacial التي تماطل حروفها في المقاطع وبين السجع . فان قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا

ورد القرآن كله مسجوعاً وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع . قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم ، وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً لما في ذلك من أمارات التكاف و الاستكراه والتصنيع ، لاسيما فيما يطأول من الكلام . فلم يرد مسجوعاً جريأاً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم . ولم يخل من السجع لأنّه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها وعليها ورد في فصيح كلامهم فلم يجز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أدخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع والله أعلم .

ومن الكتاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخل به وهو : أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابي ، وأبو الفرج المعروف بالبيغا . ومنهم من كان يتركه ويتجنبه وهو : أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غيرهؤلاء استعماله مرأة ورفضه أخرى بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الاكراه والتكلف ، فاما عبد الحميد بن يحيى ، وعبد الله بن المقفع (١) ، وأبو الريح محمد بن الليث ، وجعفر بن يحيى بن خالد ، وابراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ، وأبوعثمان الجاحظ ، وأبوعلى البصیر ، وأحمد بن يوسف ، واسحاعيل بن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبد الله الاصفهاني ، وابن ثوابه ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم . فان السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل لكنهم لا يكادون يخلون بالمناسبة بين الألفاظ في الفصول والمقاطع إلا في اليسير من الموضع . وأما

(١) بهامش ٤٣٩ : ضبطه بالفتح والكسر . وقال : والكسر أفصح .

قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخي
 من كتبك ، وأبطأ عنى من برك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفا ، في
 هذه الوهلة إلى معرفت صحته من العهد ، وخلوشه من الود ، فلم أجد
 لسوء الظن مساغا ، ولا لظاهر الإعراض قولا ، لأنك الآخر الملاوة
 أخباره ، المتكافئة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لما ينكر من
 حيث عرفت ، وتندم من حيث حمدت ، وتتضاعف عليها الآسف للجفاء
 إذا وقع من معدن البر والارتاب إذا كان رديفا للثقة ، وأرجو أن يكون
 من تلون الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعهد موذنك على أقوى أمل .
 فان في هذا الكلام ترکا المناسبة بين الألفاظ : لأن قولا ليس على
 وزن مساغ ، وتستوحش ليس بأذئها كملة ، لأن كأن ينبغي أن يقال : تستوحش
 لما يستنكر من حيث عرفت وتنفر مما تندم من حيث حمدت أو غير
 يستنكر من الألفاظ التي تكون مناسبة لستوحش ، وكذلك البر
 لا يناسب الثقة في الصيغة وأمن ليس على وزن أمل وهذا ليس بغير
 فاحش وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة . وحدثني
 أبو القاسم زيد بن علي الفارسي قال حدثنا أبو عبيدة نعيم بن مسعود
 الهرمي قال حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصبياني قال حدثنا دعاج بن
 احمد بن دعاج قال حدثنا على بن عبد العزيز البغوي قال حدثنا أبو عبيدة
 القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي نعامة عمرو بن عيسى
 العدوى عن مسلم بن بديل عن إياس بن ذهير عن سويد بن هبيرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأمورة » .

فقال: مأمورة لأجل المناسبة المستعمل مومرة أى كثيرة النتاج كافر
 (وإذا أردنا أن نهلك قريحة أمرنا مترفيها) أى كثرا. وحدثني زيد بن
 علي بهذا الاستناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن
 منصور عن المهاجر بن عمرو وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم . أنه كان يُؤود الحسن والحسين عليهما السلام فيقول :
 «أَعِيدُ كَمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ».
 ولم يقل ملامة لأجل المناسبة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في بعض
 الحديث . «ترجمن مأذورات غير مأجورات» لأن مأذورات من الوزر
 المستعمل موزورات . فإنه هكذا لأجل المناسبة ، والسجع الواقع موقعه
 كثير لم يطلب منه قوله أبو الفرج عبد الواحد بن نصر الببغاف أول رسالة
 له : «إذا كانت حقيقة الشكر أطلاع الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة
 في متعلم العُرف والعادة ، إنما هي علة موضوعة لاستحلاب الزيادة ، فقد
 أزِمَ بدليل العقل ، وحججة الفضل ، أن يسمى الشاكِر مُسْتَزِيداً لا مكافياً ،
 ومستديعاً بالمجازياً ، وتبقي النعمة مطالبة بواجتها ، والمبنية مقتضية عن صاحبها»
 وقوله في فصل آخر : «وعالمي بأن أقرب مؤمليه إليه . وأوجهم حرمة
 عليه ، أشدتهم اسْتِزَادَةُ نعمته ، وأكثرهم إلحاها على كرمه ، بعشى على التقرب
 إلى قلبه بالسؤال ، ومناجاة كرمه بالسان الآمال ، فسألت متقرباً ، وطلبت
 متسجحاً» وبلغ على بن الحسن عليه السلام قول نافع بن جبير في معاوية :
 كان يسكنه الحلم ، وينطقه العلم . فقال : بل كان يسكنه الحصر ، وينطقه
 البطر . ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازني فقال : رحمك

الله أبا المورق كنت لا تُحقر ضعيفاً، ولا تُحسد شريفاً . وقال بعضهم :
سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجني ثمارك ، فان لم
تجبك حواراً، أجباتك اعتباراً . وقال أبو اسحاق الصابي في بعض كتبه :
وييسر له الفتوح شرقاً وغرباً ، ويمكنه من نواصى أعدائه سلاماً وحرباً ،
ويحمله في أحواله كلها سعيداً محظوظاً ، وبعين رعايته ملحوظاً محفوظاً ،
ولا يخليه من مزيد تتوافر مادته اليه ، واحسان الله يتظاهر لديه ، ويصل
مامنحه بمنظائر تتلوه ، وتتبعه . وأمثال تقفوه ، وتشفعه . ومن كتاب له
آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جواباً ، وفهمته .
وما افترن به ثواباً ، وقبضته . ووقع مني موقع الماء من ذى الغلة ، والشفاء
من ذى العلة ، وأعظمت قدر ما اختصني به من عنایته ، وأباهه في من
رعايته ، وجعلت ذلك جنة يدنى وين الزمان ، وأثره لي على الأضراب
والآثار ، وشكرت أنعامه مجدها مختلفاً ، وادرعته ، مفتخرًا متجملاً .
وهذا كله سجع يتبع المعانى غير متكلف ولا مستكره ، وأمثاله أكثراً من
أن تُحصى .

وقد سمي قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول : التجميع
ومثل ذلك يقول سعيد بن حميد في أول كتاب له : وصل كتابك فوصل
به ما يستبعد الحر ، وإن كان قد تم العبودية ويستغرق الشكر ، وإن كان
سالف فضلك لم يبق شيئاً منه . لأن المقطع على العبودية منافر للمقطع^(١)
على منه . فهذا هو مثال ما ترك به المناسبة مع قدمناه . ومثال الأشعار

(١) في ٤٣٩ : المقطع على العبودية منافر للمقطع

الى تكون غير متكلفة [قد ذكرناه] فاما إذا تكفلت واعتمدت وكانت المعانى تابعة لها فليس ذلك بمرضى .

وممّا يجب اعتماده في هذا ألا يجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار ^(١) وميلاً إلى التكليف . وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنشور وهو يقع في المكاتبات خاصة .

فاما القوافي في الشعر فانها تجري مجرى السجع وأن المختار منها ما كان متكلفاً يدل الكلام عليه ، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافية كما قال ابن نباته في وصف قصيده :

خذها إذا أنشدت لقوم من طرب صدورها عامت منها قوافيه وقد قدمنا لذلك أمثلة ويدنا ما يكون من القوافي حشوأ في باب الحشو . وقد صنف العلما في باب القوافي كتاباً يينوا فيها ما يجب إعادةه من الحروف والحركات وما لا يجب إعادةه، ووضعوا ذلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك لأن هناك مستوفى مستقصى ، وليس مما نحن بسبيله . وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمها إعادة طلباً للزيادة في التناسب والاغراق في الماء والكلمات

ألا من لقلب عارم النظارات يقطع طول الليل بالزفرات
إذا ما الثريا آخر الليل أعنقت كواكبها كالجزع منحدرات
فالالتزام الراء في جميعها قبل حرف الروى وهي غير لازمة . وكقول حسان :
بكل كميت جوزه نصف خلقه وقب طوال مشرفات الحواريك

(١) في ٤٣٩ : لأن ذلك يعرض بالتكرار وميل إلى التكليف .

فاللزم الرّاء التي تسمىها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس
وحرف الروي، وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كثير التي أوّلها:
خليلٌ هذا ربع عزَّة فاعقلاً قلوصيْكما مُأبكيَا حيث حلَّ
قد لزمَ اللامَ في جميعها ، فلما سأله عن البيت الذي يروي فيها وهو :
أصحاب الردي من كان يهوى لك الردي وجُن اللواتي قلن عزة جنت
قال : هذا البيت ليس من القصيدة ، وأما أبو عبادة البحترى فإنه التزم
الدال في قصيده التائية التي مدح فيها المهتدى بالله ، وفيها يقول :
أسفتُ لاقوام ملكت بُعيِّدُهم وكانت دجت أياهم واسوأدت
مضوا لمير وامن حسن عدلك منظراً ولم يلبسو نعاك حين استجدت
ولم يعلموا أنَّ المكارم أبديتِ جذاعاً ولا أنَّ المظالم ردت
وكان علي بن العباس الرومي : يلتزم هذا كثيراً وهو موجود في
شعره ، ونظم ابوالعلاه احمد بن عبيد الله بن سليمان شعره - المعروف بلزوم
مala يلزم - على هذه الطريقة ، وكذلك اكثرا كلامه المنشور سلاط فيه هذا
المنهج . وليس يغتر للشاعر اذا نظم على هذا الفن لأجل ماالزم نفسه
مala يلزم شئ من عيوب القوافي ، لأنَّه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من
غير الجاء ولا إكراه . ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق واقرب
السبل ، وليس بنا حاجة الى المتكلف المطرح وان ادعى علينا قائله أنَّ مشقة
ناته ، وتعينا به في نظمه ؛ وورود القوافي متمكانة في الأشعار المختارة
موجود . ومنه قول أبي عبادة :

أَخِيالٌ عَلَوَةٌ كَيْفَ زَرْتُ وَعِنْدَنَا أَرْقَ يَشْرَدُ بِالْخَيَالِ الزَّائِرِ

طيف ألم لها ونحن بعهمه
أفضى إلى شمعت يطير كراهم
روحات قود كالقسى ضوامر
حتى إذا نزعوا الدجي وتسرروا
من فضل هلهلة الصباح الناير
يكسرن من نظر النعاس القاتر
والشمس تلمع في جناح طائر
سرنا وأنت مقيمة ولربما
كان المقيم علاقة للسائر
وقول أبي الطيب المتنبي :

يامن يعن علينا أن فارقهم
إن كان سركم ما قال حاسدنا
وينتنا لو رعيم ذاك معرفة
إن المعرف في أهل النهى ذمم
وقول أبي العلاء بن سليمان فيما ورأته عليه :

ردى كلامك ما أمللت مستمعاً
ومن يعل من الأنفاس ترديداً
باتت عرى النوم عن جفني محللة
وبات كورى على الوجنة مشدوداً
وقوله أيضاً :

لاقاك في العام الذي ول فلم يسألك إلا قبلة في القابل
إن البخيل إذا يدع له المدى في الجود هان عليه وعد السائل
وأمثال هذا أكثر من أن تحصى.

وما يحب أن يعتمد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها
كانت محتملة لمعنى يقتضي خلاف ما وضع الشعر له، مثل أن يكون مدحجاً
فيقتضي بالسکوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الندم أو معنى يتطرّ

منه المدوح أو ما يجري هذا المجرى ، كما حكى أن الصاحب إسماعيل
ابن عباد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحه بها فقال فيها :

ضممتَ على أبناء تغلبَ تائها فتغلبَ ما كرَ الجديداً ان تغلبَ
فقطير عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب . وقال : يكفي الله ذلك ، ولو قال
في وسط البيت تغلب وتغلب لم يكن في ذلك من القبح ما يكون في القافية
لأنها موضع قطع وسكت ووقف على ما مضى واستئناف لما يأتي .
وروى أن أبو الطيب لما أنشد قصيده التي ودع بها عضد الدولة فقال فيها :

وأيَّا شئتِ يا طرق فكوفي^(١) أذاة أو نجاة أو هلاكا
قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه وكانت منيته فيه . وقال
أبو الفتح عثمان بن جنى : جعل القافية هلاكا فهملاك .

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء في القصائد فإنه يحتاج إلى تحرز فيه
حتى لا يستفتح بالفظ محتمل^(٢) أو كلام يتغير منه ، وقد روى أن ذا الرمة
أنشد هشام بن عبد الملك قصيده الباية فلما ابتدأ وقال :

ما بال عينك منها الماء ينسكب ؟ كأنه من كل مفريمة سرب^(٣)
قال هشام : بل عينك . وقد كان أبو الطيب افتتح قصيده التي مدح فيها
عضد الدولة بقوله :

أوه بديل من قولتي وأها لمن نأت والحديث ذكرها

(١) في ٤٣٩ : وأيَّا شئتِ فاطرق تكوفي الخ . (٢) وفيها : محمل .

(٣) قال ابن دريد في جهرته - وقد أنشد بيت ذي الرمة - ورواه سرب بالفتح
هكذا الرواية الصحيحة بفتح الراء وكسرتها خطأ .

فقال له : أَوْه وَكِيه . ويقال : إن بعض الشعراء دخل على الداعي العلوي
في يوم مهرجان فأنسده :

لا تُقْلُ بُشْرِي وَلَكُنْ بُشْرِيَان غُرَّة الداعي وَيَوْمُ الْمِهْرَجَان
فبطحه وضربه خمسين عصماً ، وقال : اصلاح أدبه أبلغ في ثوابه . وكان
شيخنا يعيّب قول أبي الطيب :
إذا مالبست الدهر مستمتعابه تخرقتَ وللبوس لم يتخرقَ
ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب ، وجب أن لا يقابل المدوح
بنثل هذا الكلام . وقد نكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون
هذا من القول ، وذلك أنه لما أنسده :

* أَنْصَحُوا أُمْ فَوَادِكَ غَيْرَ صَاحِ ? *

فقال له عبد الملك : بل فوادك . ويروى أن أبا نواس لما أنسد الفضل بن
يحبي قصيدة :

أَرْبَعَ الْبَلَى أَنَّ الْخُشُوعَ لِبَادِي عَلَيْكَ وَإِنِّي لَمْ أَخْنَكَ وَدَادِي
تطير الفضل من هذا الابداء ، فلما انتهى إلى قوله في القصيدة :
سَلَامٌ عَلَى الدِّينِ إِذَا مَا فَقَدْتُمْ بْنِ بَرْمَكَ مِنْ رَأْثَمِينَ وَغَادَ
استحكم تطيره ، فلم يمض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل
جعفر بن يحيى . وبعض الناس يروى أن أبا عبادة أنسد يوسف بن محمد
ابن يوسف الثغرى قوله :

لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيلٍ نَظَارُ آخِرَه^(١) وَوَشَكَ نُوى حَتَّى تَزَمَّ أَبَا عَرَه

(١) في ٤٤٢ : بطاء أو آخره . وهو تصحيف ظريف .

فقال له يوسف: الويل لك وال الحرب ، والرواية المشهورة - له الويل - وهي أقرب وأصلح .

ومن القوافي التي جاءت حشوًا لأجل حرف الروى من غير معنى يختص به ، قول أبي عدي القرشى :

ووقيت الح توف من وارث وال وأبناك صالح رب هود
فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى : رب هود معنى ولا وجه لذلك إلا أن
القصيدة دالية ، وإلا فهو تعالى رب نوح وهو دوكل أحد ، وهذا كثير في
الأشعار الضئيفة .

ومن تناسب القوافي : تجنب الإيقوا ، فيها وهو اختلاف إعرابها
فيكون بعضها مثلاً مرفاعاً وبعضها مجروراً وهذا يوجد في أشعار العرب .
وقد روى أن النابغة كان يقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنوون بقوله
في قصيده التي أولها .

من آل مية رائح أو معتدى عجلان ذازاد وغير مزود
زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود
فقطن للايقوا ، فتركه .

والإيطا ، في القوافي عيب وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة
وامثال ذلك كثيرة ، فاما أن يكون معنا القافيتين مختلفاً ولفظهما واحداً
فذلك ليس بعيوب ، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها
الذهب . وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح
وإن كان الإيطا ، عيباً على كل حال .

والسناد أيضاً عيبٌ: وهو اختلافُ في الحركات قبل حرف الروى.

كما قال عدی بن زید :

ففاجأها فقد لاقت^(١) جموعاً على أبواب حصن مصلتنا
 فقدَّمت الأديم لرَاهشية وآلف قولها كذباً وميئنا
 فالميم من ميئنا مفتوحة والباء من مصلتنا مكسورة، والسناد من قولهم :
 خَرَجَ بْنُو فلان بِرَأْسِين متساندين أَى كُلُّ واحدٍ مِنْهُمْ عَلَى حِيَالِهِ، وَكَذَلِكَ
 قَالُوا كَانَتْ قَرِيشٌ يَوْمَ الفَجَارِ متساندين أَى لَا يَقُودُهُمْ [رَجُلٌ] وَاحِدٌ.

ومن عيوب القوافي : أن يتم الـبـيـت ولا تـمـ الـكـلـمـةـ الـتـيـ مـنـهاـ القـافـيـةـ
 حتـىـ يـكـونـ تـامـهـاـ فـيـ الـبـيـتـ الثـانـيـ مـثـلـ أـيـاتـ كـتـبـهـاـ إـلـىـ الشـيـخـ اـبـوـ العـلـاءـ بـنـ
 سـلـيـمانـ فـيـ بـعـضـ كـتـبـهـ وـحـكـيـ أـنـ أـبـاـ الغـبـاسـ الـمـبرـدـ ذـكـرـهـ فـيـ كـتـابـهـ الـمـوـضـوعـ
 فـيـ الـقـوـافـيـ وـنـسـيـ هـذـاـ جـنـسـ مـنـ عـيـوبـ الـقـافـيـةـ الـجـازـ ،ـ وـالـأـيـاتـ :

شبيه بـانـ يـعقوـبـ وـلـكـنـ لـمـ يـكـنـ ،ـ يـوـ
 سـفـ يـشـرـبـ الـخـرـ وـلـاـ يـزـنـيـ وـلـاـ يـوـ
 سـعـ بـالـأـمـوـاهـ الـقـهـوةـ مـزـجـاـ لـمـ يـكـنـ دـوـ
 نـ فـيـ صـبـحـ وـأـمـسـأـ وـهـذـاـ مـنـكـرـ يـوـ
 شـكـ الرـجـنـ أـنـ يـصـلـيـهـ فـيـ نـارـ خـزـىـ هـوـ
 لـهـ أـهـلـ فـلـاـ يـكـشـفـ عـنـهـ رـبـنـاـ السـوـ
 ءـ فـانـ الـأـخـضـرـ الـأـبـطـيـنـ ذـاـ الـفـحـشـاءـ لـاـ يـوـ

(١) فـ ٤٤٢ : جـمـعـتـ جـمـوعـاـ .

قد النـار لـأضياف ولو قـيل له ذـو
دـنانير وـأموالـ فـيارـ حـمن لا توـ
سـع الرـزق عـلـى هـذـا الـذـى منـظـرـه لوـ
لـؤـ والـفـعل سـتـوقـ فـوزـنـ الـرـيشـ لاـ يـوـ
وـقطـعـ الـكـلامـ عـلـىـ يـوـ.

وـمـا يـجـرـى هـذـا الـمـجـرـى التـضـمـينـ: وـهـوـ أـنـ لـاتـسـقـلـ الـكـلمـةـ الـتـىـ هـىـ
الـقـافـيـةـ بـالـعـنـىـ حـتـىـ تـكـوـنـ مـوـصـولـةـ بـاـفـ أـوـلـ^(١) الـبـيـتـ الثـانـىـ؛ وـذـلـكـ مـشـلـ
قـوـلـ النـابـغـةـ الـذـيـبـانـىـ:

وـهـمـ وـرـدـواـ الجـفـارـ عـلـىـ عـيـمـ وـهـمـ أـصـحـابـ يـوـمـ عـكـاظـ أـنـ
شـهـدـتـ لـهـمـ مـوـاطـنـ^(٢) صـادـقـاتـ أـتـيـهـمـ بـنـصـحـ الـودـ مـنـىـ
وـمـنـ عـيـوـبـ الـقـوـافـىـ فـىـ تـرـكـ التـنـاسـبـ: أـنـ يـكـوـنـ الـرـوـىـ عـلـىـ حـرـفـينـ
مـتـقـارـبـينـ كـمـ كـاـقـالـ بـعـضـ الـعـربـ:

بـيـ إـنـ الـبـرـ شـىـءـ هـيـنـ المـنـطـقـ الـلـيـنـ وـالـطـعـمـ
وـهـذـاـ مـنـ الشـاذـ النـادـرـ الـذـىـ لـاـ يـلـتـفـتـ إـلـيـهـ.

وـمـنـ عـيـوـبـ الـقـوـافـىـ: أـنـ تـكـوـنـ قـافـيـةـ الـمـصـرـاعـ الـأـوـلـ مـنـ الـبـيـتـ
[ـ الـأـوـلـ] عـلـىـ رـوـىـ مـبـنـىـ أـنـ تـكـوـنـ قـافـيـةـ آخـرـ الـبـيـتـ بـحـسـبـهـ فـيـأـنـىـ بـخـلـافـهـ،
كـقـوـلـ عـمـرـوـ بـنـ شـاسـ:

تـذـكـرـتـ لـيـلـىـ لـاتـ حـيـنـ اـدـ كـارـهـاـ وـقـدـ حـنـىـ الـأـضـلـاعـ ضـلـ بـتـضـلـالـ

(١) فـيـ ٤٣٩ـ : بـماـ بـقـىـ فـيـ أـوـلـ الـبـيـتـ (٢) فـيـ ٤٣٩ـ بـيـنـ السـطـرـيـنـ : مـوـاقـفـ.. أـتـيـهـمـ

فاما قال : ادكارها أوم أن الروى حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله
ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :

لمن منزل عافٍ ورسم منازل عفت بعد عهد الماهدين رياضها
وقد سمي هذا الفن : التجميع ، وهو على كل حال من أسهل عيوب
القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصرير فيجري مجرى القافية ؛ وليس الفرق بينهما إلا أنه في
آخر النصف الأول من البيت ، والقافية في آخر النصف الثاني منه . وإنما
شبه مع القافية بمصراعي الباب ؛ وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول
القصيدة ، وربما استعملوه في أثنائها ، ومن كان يلمع به من المتقدمين
أمرؤ القيس فإنه صرع في أول قصيده :

ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل

ثم قال من بعد :
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبع وما الإصلاح فيك بأمثل
وقال فيها :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت هجري فأجل
وقال في التي أولها :

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى^(١)
وهل يعم من كان في العصر الخالى
ديار لسلمى عافيات بذى الحال
ألح عليها كل أسمح هطال
ألا أنتي بال على جمل بال يقود بنا بال ويتبعنا بال

(١) في ٤٤٢ : ألا أنت : وهل ينعمن .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم . والذى أراه أن التصریع يحسن في أول القصيدة لمیز بين الابتداء وغيره ويفهم قبل عام
البیت روی القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال ابو عام :

وإِنَّمَا يُروِّقُكَ بَيْتُ الشِّعْرِ حِينَ يَصْرُّعُ

فاما إذا تكرر التصریع في القصيدة فلست أراه مختاراً ، وهو عندي يحرى مجری تكرر الترصیع والتجنیس والطبقاق وغير ذلك مما سیائی ذكره ، وأن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجري منها مجری اللمعة والمحة ، فاما إذا توادر وتكرر فليس عندي ذلك مرضیاً . فان قال لنا فائل : كيف يكون التصریع وغيره من الأصناف التي أشرتم إليها حسناً إذا قل وإن كثراً لم يكن حسناً . قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستظرف قوله أشباه كثيرة ، فان الحال يحسن في بعض الوجوه ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرها من الألوان فيحسن ذلك المزاج والنقوش بذلك القدر من اللون ، فان زاد لم يكن حسناً . وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص فان كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن يحصى [والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالإضافة إلى غيره] وقد ترك التصریع جماعة من الشعراء المتقدمين والمحديثين في أول القصيدة كما ابتدأ ابن أحمر قصيده فقال :

قد بکرت عاذلی بکرةٍ تزعمُ أني بالصبا مشتهٌ
فلم يصرع ثم قال من بعده :

بل وَدَعْنِي طَفَلَ أَبِي بَكْرٍ فَقَدَنَا الصِّبَحُ فَاَتَتْنَا^{١)}
وَرَبِّاً أَخْلَى الشَّاعِرَ بِالتَّصْرِيفِ فِي جَمِيعِ الْقُصْيَدَةِ.

وَمِنَ التَّنَاسُبِ أَيْضًا: التَّصْرِيفُ وَهُوَ أَنْ يَعْتَمِدُ تَصْبِيرُ مَقَاطِعِ الْأَجْزَاءِ
فِي الْبَيْتِ الْمُنْظَوِمِ أَوِ الْفَصْلِ مِنَ الْكَلَامِ الْمُشَوَّرِ مَسْجُوعَةً، وَكَأَنَّ ذَلِكَ
شَبَهَ بِتَصْرِيفِ الْجَوَهْرِ فِي الْحَلِّ وَهَذَا مَا قَلَنَا أَنَّهُ لَا يَحْسَنُ إِذَا تَكَرَّرَ وَتَوَالَى
لَاَنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى التَّكَلْفِ وَشَدَّةِ الْتَّصْنِيفِ، وَإِنَّمَا يَحْسَنُ إِذَا وَقَعَ قَلِيلًا غَيْرَ نَافِرٍ.
وَمِنْ أَمْثَالِهِ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ قَوْلُ أَبِي عَلَى الْبَصِيرِ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: حَتَّى عَادَ
تَعْرِيضاً تَصْرِيفَهُ ، وَمَرِيضاً تَصْحِيفَهُ . وَقَالَتِ الْخَنْسَاءُ:

حَامِيُّ الْحَقِيقَةِ مُحَمَّدُ الْخَلِيقَةِ مُهَدِّيُ الْأَطْرِيقَةِ نَفَاعُ وَضَرَارُ
جَوَابُ قَاصِيَّةِ جَزَّارِ نَاصِيَّةِ عَقَادُ الْوَيْلِ لِلْخَيْلِ جَرَارُ
وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقِيسِ :

فَتُورُ الْقِيَامِ قَطْبِيْعِ الْكَلَامِ تَقْتَرُ عَنْ ذِيْغُرُوبِ خَصْرٍ^(١)
وَقَالَ بِشَامَةُ بْنُ عُمَرٍ [بْنُ الْفَدِيرِ] :
هُوَانُ الْحَيَاةِ وَخَزْيُ الْمَاتِ وَكَلَّا أَرَاهُ طَعَامًا وَبِلَا
وَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ :

أَلْفَتَ الْمَلاَ حَتَّى تَعْلَمَتَ بِالْفَلَّا رَنَوَ الظَّلَى أَوْ صَنْعَةُ الْآلَ فِي الْخَدْعِ
فَهَذَا وَأَمْثَالُهِ إِذَا كَانَ قَدْرًا يَسِيرًا حَسَنَ عَلَى مَا ذَكَرَ نَاهٌ، فَأَمَّا إِذَا تَوَالَى وَكَثُرَ
فَانَّهُ يَقْبِحُ دَلَالَتِهِ عَلَى التَّكَلْفِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُ بِاَنْفَرَادِهِ جَيْدًا ، وَذَلِكَ مِثْلُ
قَوْلِ أَبِي صَخْرِ الْمَهْزُلِ :

(١) فِي ٤٤٢ : اَشَرَّ .

عذب مقبلها جدل مخلخلها كالدعص أسفها مخصوصة القدم
 سود ذواهها بيض تراهاها محض ضرائبها صيفت على الكرم
 عيل مقيدها حال مقلدها بضم مجردها لفاء في عم
 سمح خلاهها درم مرافقتها يروى معااقتها من بارد شيم
 فهذا لما توالى لم يحسن ، والعلة في ذلك ما ذكرناه .

ومن التناسب أيضاً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع
 إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً، ومثال ذلك قول الشريف الرضي :
 قلبي وطريقك منك هذا في حمي قيظ وهذا في رياض ربيع
 فإنه لما قدم قلبي وجب أن يقدم [وصفه بأنه] في حمي قيظ فلو كان قال :
 طرف وقلبي منك ، لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله في رياض ربيع
 والطرف مقدم ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

فاللامعات آسنة وأسرة واللائسات ذوابل وقدود
 لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرة كذلك ، وأن يقدم
 الآسنة كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضاً: التنااسب في المقدار وهذا في الشعر محفوظ بالوزن
 فلا يمكن اختلاف الآيات في الطول والقصر فإن زاحف بعض الآيات
 أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الانكسار وخرج من باب الشعر
 في الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة ، كقصيدة عبيد بن الأبرص :

أفتر من أهل ملحوظ

وكقول ابن يعفر :

إنا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمرًا من تميم
ومنية المشترى العار بنا وذاك عم بناغير رحيم
ونحن قوم ناري ماح وثروة من موالي وصيم
فإن هذا غير مستحسن لأنّه خارج عن أسلوب المنظوم والمشور ، وإن كان
في العروض مستقيماً وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف في
الشعر إذا أقل وإذا أكثر قبح عنده . وقال بعض الأدباء : هو مثل اللشغ في
الجازية يُشتته القليل منه وإن كثر هجن وسمج . فاما الكلام المشور
فالْأَحْسَن منه تساوى الفصول في مقدارها أو يكون الفصل الثاني أطول
من الأول . وعلى هذا أجمع الكتاب وقالوا لا يجوز أن يكون الفصل
الثاني أقصر من الأول والذوق يشهد بما قالوه ويقضي بصحته ، ولهذا
السبب استقبحوا إطالة الفصول لثلا يؤتي بالجزء الأول طويلاً فيحتاج
إلى إطالة التالي له ليساويه أو يزيد عليه ، فيظهر في الكلام التكلف ويقع
مala حاجة لمعنى الغرض إليه .

ومن التناسب بين الألفاظ : المجانس وهو أن يكون بعض الألفاظ
مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً ، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما
مختلفاً ، أو توافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في
بعض الموضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه ؛ وقد
(١) استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ثم جاء الحدثون فلهم به منهم
مسلم بن الوليد الأنباري وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف

(١) في هامش ٤٣٩ . وهذا موضع آخر مما أنكره على قدامة وهو قوله : به منهم

وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر؛ حتى قيل عنه أنه أول من أفسد الشعر. وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والاكتثار منه حتى وقع له الجيد والردي، الذي لا غاية وراءه في القبح؛ فما للعرب قول أمري القيس :

لقد طمح الطماح من بعد أرضه
ليُلبسني من دائه ما تلبَّسا
وقول القطامي :

كثيَّة الحَيِّ من ذِي القيظة احتملوا
مستحبين فُؤادًا ماله فاد
وقول جرير بن عطية :

ومازال معقولاً عِقالاً عن الندى
ومما زال محبوساً عن الخير^(١) حابس
وقول حبان بن ربيعة الطافى :

لقد علم القبائل أنَّ قومي
لهم حدث إذا لبسَ الحديد
وقول النعمان بن بشير :

ألم تبتدركم يوم بدر سيفنا
وليلك عمما ناب قومك نائم
وقال رجل من بنى عبس :

وذلكم أن ذلَّ الجار حالفكم
وأن أتفكم لا يعرف الأئفما
وقول مسكين الدارمى :

وأقطع الخرق بالخرقاء لاهية
إذا الكواكب كانت في الدجا سرجا
وقول زياد الأعمى :

وندثتهم يستنصرون بكاهل
وللوم فيهم كاهل وسنام

(١) في التيمورية : المجد . قوله : حبان في ٤٤٢ حيان . وفي التيمورية مهملاً .

وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى : المائل ككاهل وكاهل في هذا البيت، وهو جل وهو جل في قول قول الأفوه الأودي :

وأقطع الهوجل مستأنسماً بهوجل عيرانة عنتريس لأن لفظة الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق ، ويسمى المجانس ما توافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس ويسمى المطابق المتكافء ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي . وقال إن هذا البيت وإن صح بعواقبته معنى الألقاب وإنها غير محظورة فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع مثل أبي العباس عبد الله بن المعز بالله وغيره وكفوه المؤنة في اختراع ألقاب تخالفهم ، والصواب ما قاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبي عام المختار قوله :
يعدون من أيد عواصِ عواصم نطول بأسياf قواصِ قواصب
وقوله :

أرامةَ كنتَ مأْلُفَ كُلِّ رَئْمِ [لو استمتعت بالأنس المقيم]
وقوله :

فيادمعُ أنجذني على ساكنى نجد
ومن قبيح تجنيه قوله :
قرت بقرآن عن الدين وانشترت بالأشترىن عيون الشرك فاصطلما

وقوله :

خُشِنَتْ عَلَيْهِ أَخْتُ بْنِ خُشِنْ

وقوله :

فَأَسْلَمْ سَلَمْتْ مِنَ الْآَفَاتِ مَا سَلَمْتْ سِلَامْ سَلَمْيِ وَمِمَّا أُورَقَ السَّلَمَ

وقوله :

سَلَمْ عَلَى الرَّبِيعِ مِنْ سَلَمِي بَذِي سَلَامِ

وقوله :

تَجْرِعُ أُسَىًّا قَدْ أَقْفَرَ الْأَجْرَعَ الْفَرْدَ

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب الا كثار
 ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره ويقع بغیر تکلف ولا تعامل . وما
 ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى (إِنَّمَا نَصَرُ فَوَّا صَرَفَ
 اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) وقوله تبارك وتعالى (يُخَافُونَ يَوْمًا تَقْلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ)
 وقوله عز وجل (يَعْلَمُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِبِّي الصَّدَقَاتِ) ومن كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم « عُصِيَّةٌ عَصَتِ اللَّهُ وَغَفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمَ سَلَمَهَا اللَّهُ » وقال خالد
 ابن صفوان لرجل من بنى عبد الدار : هشمتك هاشِمٌ ، وأمتاك أمية ،
 وخزمتك مخزومٌ ، فأنت ابن عبد دارها ، ومنتهى عارها . وكتب بعض
 الكتاب : العذر مع التعذر واجبٌ فرأيك فيه ؟ وقال آخر : لا ترى
 الجاهل إلا مفرطاً أو مفرطاً .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شيئاً رونقه بيت من الشعر أو بيت من الشعر

وقال مهيار بن مرزوقي :

وإذا عدلت سبي لم أك صاعداً عدد الأنابيب التي في صعدتي
 وألم فيك وفيك شبت على الصبا يا جور لامي عليك ولتي
 وقال أبو العلاء [بن سليمان] :

إن جهلاً سالمي لآل سليمي وثنائي على عذاب الثنائي^(١)

وقال أبو عبادة :

ورأيت فرأت أحسن منظر رب القصائد في القنا المتقدّد
 وقال أيضاً :

ومذهب حبِّي لم أجده عنه مذهبًا وشاغل حبِّي لم أجده عنه شاغلاً
 وقال :

هل لما فات من تلاقٍ تلاف أو لشاكٍ من الصبا شاف
 وقد سمي قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس في تلاقٍ وتلافٍ
 المضارعة إذا كانت إحدى اللفظتين تمايل الأخرى بألف كثراً الحروف ولا
 تشايرها في الجميع ؛ ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق لواليد وقد اعتدَّ
 عليه بالاذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام. وقال: خصصتك بهذه المزلاة. فقال له
 نوفل: ما خصصتني ولكن خسستني لأنك كشفت لي عوراتك.
 وأمثال هذا كثير. والمحمود منه ما قل ووقع تابعاً للمعنى غير مقصد
 في نفسه.

ومن المجانس : فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان

(١) سقط هذا الشاهد من التيمورية .

وسماه لنا مجанс التركيب لأنّه يركب من الكلمتين ما يتجانس به
الصيغتان كقوله :

مطاباً مطاباً وجدك منازل منازل عنها ليس عن بقلع
وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله، وهو عندي غير حسن ولا
مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة.

فأما مجанс التصحيف فقد ورد في شعر أبي عبادة ك قوله :

ولم يكن المفتر بالله إذ سرى ليعجز والمعتز بالله طالبه
وك قوله :

وكان السليل والنثرة الحصدا ، منه على سليل عريق
وهذا أول^(١) طبقات المجанс لأنّه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط
وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا علقة
بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط.

فاما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فانها تتناسب على وجهين؛
أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، والثانى أن يكون أحد المعنين
مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد، فاما إذا خرجت الألفاظ عن هذين
القسمين فليست بمناسبة، وقد سمى أصحاب [صناعة] الشعر المتضاد من
معنى الألفاظ المطابق وسماه أبو الفرج قدامة [بن جعفر الكاتب]
المتكافي، وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في
المجанс. وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحائري عن أبي الفرج على بن الحسين

(١) في ٤٤٢ : وهذا أقل الخ.

الأصفهاني . قال : قلت لا في الحسن على بن سليمان الأخفش أجد قوماً مخالفون في الطلاق فطائفة تزعم وهي الأكثرون أنه ذكر الشيء ، وطائفة تختلف في ذلك وتقول : هو اشتراك المعينين في لفظ واحد . فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت قدامة فقال هذا يابني هو التجنيس ومن زعم أنه طلاق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي فاتفق الأخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج ^(١) في التسمية ، وسمى أصحاب [صناعة] الشعر ما كان قريباً من التضاد الخالق وقسم بعضهم التضاد فسمى ما كان فيهما لفظتان معناها ضدان كالسود والبياض المطابق وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في المواقف بما يوافق وفي الخالق بما يخالف على الصحة : المقابلة . وسمى ما كان فيه سلب وإيجاب : بالسلب والإيجاب . ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعات فيها لأن الفرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحقر الأسماء بها على أن الذي اختاره تسمية الجميع بالطريق لأن الطبق للشيء إنما قيل له طبقاً لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو غطى به وإن اختلف الجنسان وفي المثل وافق شيئاً طبقه ، ومنه طلاق الخليل . يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعدو ، وكذلك الكلاب . قال [النابغة] الجعدي :

وخيلى يطابقن بالدارعين طلاق الكلاب يطأن الهراسا
وقد فسر قول الله تعالى : (لتركبُنَ طبقاً عن طبق) أي حالاً بعد

(١) في ٤٤٢ : على إنكار ما ذهب إليه أبو الفرج الخ .

حال ولم يُرِد تساويمَا في نفس المعنى وإنما أراد تساويمَا في المرور عليهكم والتعير لكم ، فإذا كان هذا حقيقة الطلاق وهو مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره سموا المتضادين إذا تقابلتا متطابقين ، وهذا الباب يجري مجرى الجنس ولا يستحسن منه إلا ماقل ووقع غير مقصود ولا متكلف ، فاما إذا كان معنِيَ الكلمتين غير متناسبين لا على التقارب ولا على التضاد فان ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره نصيَّب على الكميٰت في قوله :

أَمْ هُلْ ظُعَانٌ بِالْعُلَيَاءِ نَافِعَةٌ إِنْ تَكَامِلَ فِيهَا الدَّلْلُ وَالشَّنْبُ
فإنه قال له : إن الدل من الشنب ، إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه ،
والشنب مع اللعس أو ما يجري مجرى مجرى من أوصاف الثغر والفهم . فكأن
الدل والشنب في قول الكميٰت عيباً لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب
معنِيَّهما ولا بتضادها . وما يستحسن من المطابق قول أبي عبادة البحري :

فَأَرَاكَ جَهَلَ الشَّوْقِ بَيْنَ مَعَالِمِهِ مِنْهَا وَجَدَ الدَّمْعَ بَيْنَ مَلَاعِبِهِ
وهذه هي دليلاً على عبادة المعرفة ، وكلامه السهل الممتنع ، وشعره
الخصل لكترة مائة . وقول أبي الطيب :

أَزُورُهُمْ وَسُوَادَ اللَّيلِ يَشْفُعُ لِي وَأَنْتَنِي وَيَاضُ الصَّبَحِ يَغْرِي بِي
فهذا البيت مع بعده من التكليف كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة
هي لها من طريق المعنى عزلة الضد : فأزورهم وأنتني وسوداد وياض والليل
والصبح ويشفع ولنبي . وأصحاب صناعة الشعر لا يعملون الليل
والصبح ضدين بل يجعلون ضد الليل النهار لأنهم يراعون في المضادة استعمال
الألفاظ وأكثر ما يقال الليل والنهار ولا يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول

فِي مَثْلِ هَذَا : مَطَابِقٌ مُحْضٌ وَمَطَابِقٌ غَيْرُ مُحْضٍ [فَاللَّالِيلُ وَالصَّبَحُ عِنْدَهُ مِنْ
بَيْتِ الْمَتَّبِي طَبَاقٌ غَيْرُ مُحْضٍ] وَمِنْ الْمَطَابِقِ الْمُحْضِ قَوْلُ دِعْبَلَ [بْنُ عَلَىٰ] :
لَا تَعْجِبِي يَاسِلْ مِنْ رَجِلٍ ضَحْكُ الْمَشِيبِ بِرَأْسِهِ فِي كِنْدِي
وَلَوْ قَالَ : تَبَسِّمْ وَبَكَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ الْمَطَابِقِ الْمُحْضِ . وَمِنْ الْمَطَابِقِ
قَوْلُ بَعْضِهِمْ : كَدْرُ الْجَمَاعَةِ خَيْرٌ مِنْ صَفْوَ الْفَرْقَةِ . فَكَدْرُ وَصَفْوَ الْجَمَاعَةِ وَالْفَرْقَةِ
مِنْ الْطَّبَاقِ الْمُحْضِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَانَ التَّيْمِيُّ : مَا أَجَدَ فِي الْحَقِّ وَلَا أَذُوبُ
فِي الْبَاطِلِ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ : مَا عَاقِبَتْ مَنْ عَصَى اللَّهَ فِيْكُوكَ بِعْشَلَ أَنْ
تَطْبِعَ اللَّهَ فِيهِ . وَقَالَ زَهْرَيُّ :

لَيْثٌ بْنُ عَثْرٍ يَصْطَادُ الرَّجَالَ إِذَا
مَا الْلَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقاً
وَقَالَ طَفِيلٌ الْغَنْوَى :

بِسَاهِمِ الْوَجْهِ لَمْ تَقْطُعْ أَبَاجِلَهُ يَصَانُ وَهُوَ لِيَوْمِ الرُّوعِ مَبْذُولٌ

وَقَالَ حَيْبُ بْنُ أَوْسٍ :

مَا أَنْ تَرَى الْاَحْسَابَ يَضَّاً وَضَحاً إِلَّا بَحِيتَ تَرَى الْمَنَابِيَا سُودَا

وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةَ :

وَبَاسِطٌ خَيْرٌ فِيْكُوكَ يَمِينِهِ وَقَابِضٌ شَرٌّ عَنْكُوكَ بِشَمَالِيَا

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ الْأَسْدِيَ :

فَرَدَ شَعُورُهُنَّ السُّودَ يَضَّاً وَرَدُّوْجُوهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

وَقَالَ الْفَرِزَدِقُ :

لَعَنَ الْإِلَهِ بْنِ كَلِيبٍ أَتَهُمْ لَا يَغْدِرُونَ وَلَا يَفْوَنَ لَجَارٍ

يَسْتَيْقِظُونَ إِلَى نَهَارٍ حَمِيرِهِمْ وَتَنَامُ أَعْيُنِهِمْ عَنِ الْأَوْتَارِ

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه :
ومن دونه ما يوم من الشمس عاطل وليل بأطراف الأسنة حال
وقال بشار بن بُرْدِ :

إذا أيقظتك حُرُوب العِدَا فنبَّه لها عمرًا ثم نَمَّ
وهذا كله من المطابق المختار ، فاما التكليف القبيح فكقول حيدب
ابن أوس :

لعمري لقد حرَّرت يوم لقيته لو أنَّ القضاء وحده لم ييرِدِ
وقوله :

وإن خفترتْ أموالَ قومٍ أَكْفُهُمْ من النيل والجَدُوِي فكفاك مقطوع
فيهذان اليتان من الطباقي القبيح الذي لم يرد لحسن معناه وسلامة لفظه بل
لتكون في الشِّعر مطابقةً فقط .

ومما يجري مجرى المطابق : أن يقدم في الكلام جُزء الفاظه منظومة
نظاماً، ويتملي با آخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني وما
كان مؤخراً مقدماً، وقد سعى قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن التَّبَدِيلَ
ومثله بقول بعضهم : اشكر لمن أنت عليك، وأنعم على من شكرك . وبقول
الحسن البصري : إن من خوفك حتى تلق الأمان ، خير لك من من أمنك حتى
تلق الخوف . وقول عمرو بن عبيد في بعض دعائِه : اللَّهُمَّ أَغْنِنِي بالفقر إلَيْكَ
و لا تفقرني بالاستغناء عنك . وقول رجل آخر وكان يتعهده بالبر : اسأل
الذى رحمك بك ، أن يرحمك بي . فاما المخالف فهو الذى يقرب من التضاد
فكقول أبي تمام :

تردَى ثياب الموت حُمراً فَاٌتى لها الليل إلا وهي من سُندس خُضر
فإن الحُمرَ والخُضر من المُخالف، وبعضُ الناس يجعل هذا من المطابق .
وكذلك قولُ عمرو بن كلثوم :

بأنَّا نورِد الرأيَات يضاً ونُصْدِرُهُنَّ حمراً قَدْ رَوَيْنَا
وقولُ الوليد بن عبيد البُحْتري :

وإلا لقيتُ الموتَ أحمرَ دونهِ كَا كَانَ يلقى الدهرَ أَغْبَرَ دُونِهِ ،
والصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ فِي التَّضادِ استِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ ، وَالْأَحْمَرُ وَالْأَيْضُ
لَيْسَا بِضَدِّ إِنْ عَلَى عُرْفِهِمْ . وَإِنَّمَا ضَدُّ الْبِيَاضِ السُّوَادُ عَلَى مَا ذَكَرَ نَاهَ آفَاقًا .
وَمِنْ قَبِيحِ الْمُخَالَفِ قولُ أَبِي تَمَّامَ :

مَكْرُهُمْ عِنْدَهُ فَصِيحٌ وَإِنْ هُمْ خاطبوا مَكْرَهٌ رَأَوهُ جَلِيلًا
لَا نَهَا مَا أَرَادَ أَنْ يَخَالِفَ بَيْنَ فَصِيحٍ وَجَلِيلٍ وَهُوَ الَّذِي قَدْ جُلِبَ فِي السُّبِيِّ
فَلَمْ يُفْصِحْ بِالْكَلَامِ وَجَعَلَ الْمَكْرَهَ جَلِيلًا ، وَذَلِكَ مِنَ الْاسْتِعْمَارَاتِ الْمُسْتَحِيلَةِ
وَالْأَغْرَاضِ الْفَاسِدَةِ . وَأَمَّا الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ فَكَقُولُ أَبِي عُبَادَةَ :
تُقَيِّضُ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النُّوَى وَيَسِّرِي إِلَى الشَّوْقِ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ
وَكَقُولُ السَّمْوَأَلَ :

وَنَنْكِرُ إِنْ شَئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ تَقُولُ
وَكَقُولُ الشَّمَاخَ :

هَضِيمُ الْحَشَالِ يَعْلَأُ الْكَفَّ خَصْرَهَا وَيَعْلَأُ مِنْهَا كُلَّ حَجَلٍ وَدَمْلَجٍ
فَقُولُهُ : لَا أَعْلَمُ وَاعْلَمُ ، وَنَنْكِرُ وَلَا يُنْكِرُونَ ، وَلَا يَعْلَأُ وَيَعْلَأُ ، مِنَ السَّلْبِ
وَالْإِيجَابِ . فَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَنَاهُ أَنَّهُ يُسَمِّي الْمُقَابَلَةَ فِي مِرَاعَاةِ الْمَعَانِي حَتَّى يَأْتِي

في المواقف بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثلة
عند شروعنا في الكلام على المعانٍ بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها
بمشيئة الله ويعونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول
الكلام ، حتى يعبر عن المعانٍ الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب
من أشهر دلائل الفصاحة وبلغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى أفهم
[إنما] يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس
من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز كـ [أثر]
المكابيات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والاطالة
كالخطاب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان
البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك
عندهم [فيه] ، ولو اقتصر بهم على وحى الألفاظ^(١) وموجز الكلام لم يقع
لـ [أثر] لهم . حتى يقال في ذكر السيف : الحسام القاطع ، الجراز الباتر . وفي
وصف الشجاع : البطل الفاتك ، النجد الباسل وما يجري هذا المجرى . قالوا :
وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يكثر
فيه لغط الناس وصخبهم^(٢) فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يفوت سمعه
قد استدرك ما هو في معناه . والذى عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا
يريدون بالاطالة تكرر المعانٍ والألفاظ الدالة عليها وخروجهما في معاريف

(١) في ٤٣٩ : ولو اقتصر به فيهم على وحى الألفاظ الخ . وكتب عليه بالهامش
وهما مـ [أثر] على قدامـ . (٢) في ٤٤٢ : وضـ [جهم]

مختلفة ووجوه متباعدة - وإن كان الفرض في الأصل واحد - فليس هذا مما نحن
بسبيله ، لأنّه بعزلة إعادة كلام واحد مراراً عدّة ، فإن تلك الادارة لا تؤثّر
فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه
بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة ليكون ذلك
داعياً إلى فهم العامي والبليد له ، وتكون الاطالة في هذا الموضع خاصة
أصح وأحمد ، كما أن الوحي والاشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فانا
لا نُسلِّم ذلك لأنّا نذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دل لفظه على معناه
دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي
الطيب ، وسنذكر ذلك مستوفياً مستقصياً فيما يأتي من هذا الكتاب . فان
كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم
لا من حيث كان مختصراً بل من حيث كان المعنى [فيه] خافياً ، وإن
كان يدل على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفي على البليد والبعيد الذهن
ومن لا يسبق خاطره إلى تصور المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً جاز
أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بوجب أن يكون الاسهاب في موضع
من الموضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من
الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة لأن تلك يدر كها الضعيف
البصر ويتعدّر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البليد
له لا يعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها وهذا فاسد . ويلزم
من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان
ذلك سبباً لفهم عوام الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعنى أن يختار
الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامة

ولا يتذلّوها ، لأنّ علته في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة في الألفاظ المتبدلة ، ولا خلاف أئمّه إلى فهمها أقرب من فهم ما يقلّ ابتدأ لهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ولا التزم ملزماً .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعانى ثلاثة أقسام ؛ أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثانى التذليل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلا عنه ، والثالث الاشارة وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أي أنه لفظ موجز يدلّ على معنى طويل على وجه الاشارة واللمحة . وقالوا : إن التذليل يصلح للمواقف الجامعية وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعانى ، والاشارة تصلح لخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الاطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين [من الاشارة والتذليل] تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس . والذى عندي في هذا ما ذكرته ؛ وهو أن المختار في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعني بقولي زائداً عليه أن يكون اللفظ القليل يدلّ على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ، لأن تكون الألفاظ لفريط إيجازها قد أثبتت المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر ، فان هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أيدنته فيما بعد ، وقد دلت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الاطالة وماها التذليل إنما حجّته في ذلك أنه اعتبر الكلام

بالاضافة إلى المخاطب به وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام
وقبحه ولو جاز أن يعتبر الكلام بالاضافة إلى المخاطب جاز أن يعتبر
بالاضافة إلى المخاطب به حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنها
أو قبحه وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردِّي التأليف، ونستقبح
كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة، حتى يكون شعر [أبي عثمان]
الحافظ وأبي اسحاق النظام أعظم عندنا من شعر أبي حية النميري ومن
جري مجراه، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة. وسنن كلام على من يعتبر
الكلام بالأضافة إلى زمان قائله حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين
بمجرد تقدمهم^(١) بما نستوفى الحجة فيه ونزييل موقع الشبهة وإن كانت
ضعيفة لا تخفي على من طباعه سليمة وبنيتها صحيحة. وذكروا أن جعفر
ابن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم
كله مثل التوقيع فافعلوا، فهذا أمر لهم بالابحاز وتجنب الاطالة، وقد كان
جعفر كبيراً في هذه الصناعة. فاما قول قيس بن خارجة الفزارى لما قبل
له ما عندك في حالات داحس. قال: عندي قرى كل نازل، ورضي كل
ساخط، وخطبة من لدن أطلع الشمس إلى أن تغرب، أمر فيها بالتوصل
وأنهى عن التقاطع. فليس ذلك من الاطالة في العبارة عن المعنى الواحد
بالألفاظ الكثيرة؛ لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعانى والألفاظ
على ما قدمناه.

ومن أمثلة الابحاز والاختصار، قول الله تبارك وتعالى: (ولكم في

(١) ٤٤٢ : بمجرد تقدم زمامهم على زمامهم

القصاص حياة). لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عَبرَ بها عن معنى كثير، وذلك أن المراد بها أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعيًّا له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفاع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم البعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم. وهذا معنى إذ عبر عنه بهذه الألفاظ البسيطة في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز. وقد استحسن أيضًا في هذا المعنى قوله: القتل أُنفِي للقتل. وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة، وذلك من وجوه: أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض، وثانيها أن في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) من [بيان] الغرض المرغوب فيه بذكر [الحياة ما ليس في قوله القتل أُنفِي للقتل، وهذه زيادة في الإيضاح، وثالثها أن نظير قوله القتل أُنفِي للقتل القصاص حياة، والقصاص حياة أوجز لأنَّه عشرة أحرف والقتل أُنفِي للقتل أربعة عشر حرفاً، ورابعها أن في القتل أُنفِي للقتل تكريراً وليس في القصاص حياة تكرير، وقد قدمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب.

ومن الإيجاز أيضًا قوله تبارك وتعالى: (ولو ترَى إِذْ فَزُعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ) وقوله تبارك وتعالى (يَحْسِبُونَ كُلَّ صِحَّةٍ عَلَيْهِمْ) وقوله تعالى (إِنَّمَا بَنَيْكُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ). وأمثال هذا في القرآن كثير، والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير حتى حذفت الأوجه لدلالة الكلام عليها كقوله تعالى: (ولو أَنَّ قُرُآنًا سُرِّتْ بِهِ الْجَبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ

أو كلام به الموتى). كأنه يريد لكان هذا القرآن، ولم يقل ذلك . وقوله تعالى: (وسيق الذين أتوا ربهم إلى الجنة زمرة حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبّم فادخلوها خالدين). كأنه يريد لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ولم يقله . وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المرادفائدة لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ولو ورد ظاهراً في الكلام لا يقتصر به على البيان الذي تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة . كما تقول: لو رأيت عليه السلام بين الصفين وتحذف الجواب فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت: لو رأيت علياً عليه السلام بين الصفين لرأيت شجاعاً أو لرأيت رجلاً يقتل الأبطال أو ما يجري هذا المجرى ، لم يكن في العظيم عند السامع عجزة حذف الجواب لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب ، ولا يمُول على نفس ما كان يرد في اللفظ فقط .

ومما قصد به الإيجاز : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس كقوله تبارك وتعالى : (وسائل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) . والمعنى أهل القرية وأصحاب العير ، وكان أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى يسمى هذا الجنس - وهو إسقاط كلام لدلالة خوى الكلام عليها : الحذف ، ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتکثیر المعنى من غير حذف : القصر ، و يجعل الإيجاز على ضربين القصر والحدف . وكان يسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير . [مع أن القليل يكفى فيه : التطويل ، ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير]

الذى يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله : الاطناب ، ويجعل التطويل عيباً وعياً ، والاطناب حسناً ومحبوداً . وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الاطناب الذى هو عنده طول الكلام فيفائدة وبيان ، وإخراج للمعنى في معاريض مختلفة وتفصيل [له] ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذى اخترناه وقلنا إنه على التحقيق الفاظ كثيرة ، ومعانٍ كثيرة . وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الایجاز على ما فسره من معنيهما عنده .

ويجب أن يحد الایجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا المدأص من حد أبي الحسن الروماني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدثنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا : إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقسامهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الایجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة ، وقد قدمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها . ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام : قيمة كل أمرىء ما يحسن ، فإن هذه الألفاظ على غاية الایجاز وإيضاح المعنى وظهور حُسنها يُغنى عن وصفه . وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتاب وهو يُعاوِدُ قراءته تارةً بعد أخرى ، ويُصعدُ ويُصوَّبُ

فيه طرفه . قال : فلما رأيَتْ عَلِيًّا ذَلِكَ مَدْهَ من زَمَانِهِ التَّفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ : يَا أَحْمَدْ أَرَاكَ مَفْكَارًا فِيمَا تَرَاهُ مِنِي . قَالَتْ : نَعَمْ ! وَقَوْ اللَّهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْمَكَارِهِ وَأَعْذَاهُ مِنَ الْخَاوِفِ . قَالَ : فَإِنَّهُ لَا مَكْرُوهٌ فِي الْكِتَابِ وَلَكِنِي قَرأتَ فِيهِ كَلَامًا وَجَدْتَهُ نَظِيرًا مَا سَمِعْتَ الرَّشِيدَ يَقُولُهُ فِي الْبَلَاغَةِ ، فَإِنِّي سَمِعْتَهُ يَقُولُ : الْبَلَاغَةُ التَّبَاعُدُ عَنِ الْأَطَالَةِ وَالتَّقْرِبُ مِنْ مَعْنَى الْبَغْيَةِ ، وَالدَّلَالَةُ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْأَفْظُرِ عَلَى الْمَعْنَى ، وَمَا كُنْتُ أَتُوْهُمْ أَنَّ أَحَدًا يَقْدِرُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى حَتَّى قَرأتَ هَذَا الْكِتَابَ ، وَرَمَيْتَ بِهِ إِلَيَّ . وَقَالَ هَذَا كِتَابُ عُمَرَ بْنَ مَسْعُودَةِ إِلَيْنَا . قَالَ : فَقَرَأَتُهُ فَإِذَا فِيهِ : كَتَابِي إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ قَبْلَيْ مِنْ قُوَّادِهِ وَسَائِرِ أَجْنَادِهِ فِي الْأَنْقِيَادِ وَالطَّاعَةِ عَلَى أَحْسَنِ مَا يَكُونُ طَاعَةً بُنْدِ تَأْخِرَتِ أَرْزَاقِهِمْ ، وَأَنْقِيَادَ كَفَاهَةٍ تَرَاهُتْ أَعْطِيَاتِهِمْ فَاخْتَلَتْ لَذَلِكَ أَحْوَاهُهُمْ ، وَالثَّالِثُ مَعَهُ أَمْوَالُهُمْ . فَلَمَّا قَرَأَتُهُ قَالَ لِي : إِنِّي أَسْتَحْسَانِي إِيَّاهُ بِعُشْنِي عَلَى أَنْ أُمِرَّتَ لِلْجَنْدِ قَبْلَهُ بِعَطَايَاهُ لِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ ، وَأَنَا عَلَى مَجَازَةِ الْكِتَابِ بِمَا يَسْتَحْقُهُ مِنْ حَلِّ مَحْلِهِ فِي صَنَاعَتِهِ^(١) . وَرُوِيَ عَنْ الْمَأْمُونِ أَيْضًا : أَنَّهُ أَمَرَ عُمَرَ بْنَ مَسْعُودَةَ أَنْ يَكْتُبَ لِرَجُلٍ يُعْنِي بِهِ إِلَيَّ بَعْضُ الْعَمَالِ وَأَنْ يَخْتَصِرْ كِتَابَهُ مَا أُمْكِنَهُ حَتَّى يَكُونَ مَا يَكْتُبُ بِهِ فِي سَطْرٍ وَاحِدٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرَ بْنَ مَسْعُودَةَ : كَتَابِي إِلَيْكَ كِتَابٌ وَاثِقٌ بِمَا كَتَبَتْ إِلَيْهِ مَعْنَى بِمَا كَتَبَتْ^(٢) لَهُ ، وَلَنْ يَضُعِمْ بَيْنَ الثَّقَةِ وَالْعَنَيْةِ حَامِلَهُ
وَمِنْ أَمْثَالِ الْإِبْحَازِ فِي النُّظمِ ، قَوْلُ زُهْيرٍ :

فَإِنِّي لَوْ لَقِيْتُكَ وَاتَّجَهْنَا لِكَانَ لِكُلِّ مُنْكَرَةٍ كِفَاهُ

لَا نَ مَقْصُودَهُ إِنِّي لَوْ وَاجَهْتُكَ لِكَانَ عِنْدِي مَكَافَاهُ لَكَ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ

(١) كَذَا وَلَعْلَهُ : وَمِنْ حَلِّ مَحْلِهِ (٢) فِي ٤٣٩ : بَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ (وَ) كَتَبَ لَهُ .

يبدو منك أنكره ، فقد أورد المعنى في لفظ قليل ، وبهذا كان يوصف
شعر زُهير لأنَّه كثير الابحاز مع الإيضاح لمعانيه ، ومن ذلك أيضًا قول
أمريء القيس :

على هيكل يعطيك قبل سؤاله أفنين جرى غير كزِ ولا وان
لأنَّه جمع بقوله : أفنين جرى مالو عدَّ كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك
أوصاف الجودة في الفرس . بقوله : إنه يعطى قبل سؤاله أفنين جريه
ولا يحتاج إلى حث . ونفي عنه بقوله : غير كزِ ولا وانِ أن تكون معه
الكزازة من قبل الجماع والمنازعة ، والنفي من قبل الاسترخاء والفترة .
فكان في هذا البيت جملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معانٍ كثيرة .
ومما يذكر من الابحاز أيضًا قول امرأة من عُكل :

يابن الدعي إنَّه^(١) عُكل ففيف لتعامنَ اليومَ إن لم تنصرف

أنَّ الْكَرِيمَ وَاللَّئِيمَ مُخْتَلِفٌ

وهذا إجمالٌ في المعنى ، وإبحازٌ في العبارة عنه . ومن ذلك أيضًا قول

الشريف الرضي :

مالوا على شعب الرجال وأسندوا أيدي الطعام إلى قلوب تتحققُ
لأنَّه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في^(٢) متابعتهم الغرام
والصباية ، عبر عن ذلك بقوله : أيدي الطعام فائني بأخص ألفاظها وأجزها .

ومن الابحاز أيضًا قول عمرو بن معدى كرب :

فلو أنَّ قومي أنطقتنى رماحهم نطقتُ ولكنَّ الرماح أجرأت

(١) في ٤٤٢ : إنها عُكل . (٢) وفيها أبناء نعمتهم بالغرام

أى شقت لسانى كا يحر لسان الفصيل ، يريد أنها اسكتنى . ومن هذا الفن
أيضاً قول حميد بن ثور [الهلالى] :

أرى بصرى قد خانى بعد صحة وحسبك داء أن تصح وتسلا
فإن قوله: وحسبك داء أن تصح وتسلا من الإيجاز الحسن . وكذلك قول نصيبي
فما جوا فأثنا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب
فإن قوله : لو سكتوا أثنت عليك الحقائب من الكلام الحسن الموجز ،
والاصل في مدح الإيجاز والاختصار في الكلام أنَّ الألفاظ غير مقصودة
في انفسها ، وإنما المقصود هو المعانى والأغراض التي احتاج إلى العبارة عنها
بالكلام ، فصار اللُّفْظُ بمفردة الطريق إلى المعانى التي هي مقصودة ، وإذا
كان طريقان يوصل كلَّ واحدٍ منها إلى المقصود على سواء في السُّهولة
إلا أنَّ أحدهما أخصر وأقربُ من الآخر ، فلا بدَّ أن يكون المحمودُ
منهما هو أخصرها وأقربها سلوكاً إلى المقصود فإنْ تقاربَ الألفاظان في
الإيجاز وكان أحدهما أشدَّ^(١) ايجازاً للمعنى ، كان بمفردة تساوى الطريقين
في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة . ومثل هذا قول أبي عبادة :

ولم أنس ليتنا في العناق اف الصبا بقضيبٍ قضيبا

وقول غيره :

وضم لا ينهنه اعناق كا التف القضيب على القضيب
فإن هذين البيتين وإن تساويتا في كثرة الألفاظ فإنَّ يمت أى عبادة أو صبح

(١) في ٤٣٩ : أسد (المهملة) .

لأنه يَنْ^(١) بذكر الصبا ما يُلف القضيب على القضيب . ومن ذلك أيضاً

قول أبي القاسم المطرز البغدادي :

وردتْ وقد حلَّ لِي مَا وَهُ فَلَمَّا بَكَيْتُ عَلَيْهِ حَرْم

وقول مهيار بن مرزوقيه :

بَكَيْتُ عَلَى الْوَادِي فَرَمَتْ مَاءُ وَكَيْفَ يَحْلِّ الْمَاءُ أَكْثَرُهُ دَمٌ

فييت مهيار وإن قارنت الفاظه عدد الفاظ بيت المطرز ، فقد تضمن من

إيضاح المعنى مالم يتضمنه بيت المطرز ، لأنَّ قائلًا لو قال [لم] حرمَ الماء لما بكى

عليه ، لوجب في حق تفسير المعنى وإيضاحه . لأنَّ يقال : لأنَّ دموعه كانت

دَمًا غالبًا على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتى مهيار بهذا التفسير في متن البيت.

وعلى هذا القياس يعتبر الإيضاح في الإيجاز ثلاثة يقع فيه إخلال بالمعنى

وإشكال^(٢) فيه . ولذلك أمثلة منها قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

اعادلُ عاجلَ ما أشتَهى أَحَبَّ مِنَ الْأَكْثَرِ الرَّايِتِ

لأنَّه أراد عاجلًا ما أشتَهى مع القلة أحب إلى من الأكثرين المطاع ، فترك

مع القلة وبه تمام المعنى . ومنها قول عروة بن الورد :

عجَبَتْ لَهُمْ إِذْ يَقْتَلُونَ نُفُوسَهُمْ وَمَقْتَلُهُمْ عَنْدَ الْوَغْنِيِّ كَانُوا أَعْذَرَا

كأنَّه أراد أن يقول : عجَبَتْ لَهُمْ إِذْ يَقْتَلُونَ نُفُوسَهُمْ فِي السَّلْمِ وَمَقْتَلُهُمْ فِي

الحرب أَعْذَر ، فترك في السلم وبه يتم المعنى . ومنها قول الحارث بن حِلَّازة :

وَالْعِيشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ لَالِ النُّوكِ مِنْ عَاشَ كَدَّا

فأراد أن يقول : والعيش النائم في ظلالِ النُوكِ خيرٌ من العيش الشاق في

(١) في ٤٣٩ : واضح بين . (٢) في ٤٣٩ : ولا إشكال فيه .

ظلال العقل ، فاَخْلَبَا كثُر المعنى . ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج
 قُدَّامَةُ بْنُ جَعْفَرَ أَنَّ بِعِضِهِمْ كَتَبَ فِي كِتَابٍ لَهُ : « فَانَّ الْمَعْرُوفَ إِذَا وَحَا ،
 كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ إِذَا تَوَفَّرَ وَأَبْطَأً . فَإِنْدَأَنْ يَقُولُ : انَّ الْمَعْرُوفَ إِذَا قَلَ
 وَوَحَا ^(١) كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ إِذَا كَثُرَ وَأَبْطَأً . فَتَرَكَ مَا بَنَى الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَهُوَ
 ذَكْرُ الْقَلَّةِ . وَكَذَلِكَ كَتَبَ بِعِضِهِمْ : فَازَالَ حَتَّى اَتَلَفَّ مَالَهُ وَهَلَكَ رَجَالُهُ ،
 وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ وَالإِبْلَاءِ أَحَقُّ بِأَهْلِ الْحَزْمِ وَأَوْلَى . فَاَخْلَبَا فِيهِ
 تَمَّ الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي أَرَادَ : أَنَّهُ أَنْفَقَ مَالَهُ وَاهْلَكَ رَجَالَهُ فِي السَّلْمَ
 وَالْمَوَادِعَةِ ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ أَفْضَلَ فَاَخْلَبَ بِذَكْرِ السَّلْمِ أَوْ مَا يَقُولُ
 مَقَامَهُ فَصَارَ الْمَعْنَى نَاقِصًا . وَلَمَدَ الْإِبْحَازَ فُضْلًا أَحَدُ الشَّاعِرِينَ عَلَى صَاحِبِهِ
 إِذَا كَانَا قَدْ اشْتَرَا كَافِي مَعْنَى وَأَوْجَزَ أَحَدُهُمَا فِي الْفَاظِهِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ،
 وَهَذَا قَدَّمَوا قَوْلُ الشَّمَّاخَ بْنَ ضَرَارٍ :

إِنَّا مَارِيَةَ رَفَعْتَ لِجَدِّي تَلَقَّاهَا عَرَابَةَ بِالْمَيْنِ

علي قول بشر بن أبي خازم :
 إِذَا مَا الْكَرْمَاتُ رُفِعْنَ يَوْمًا وَقَصَرَ مُبْتَغُوهَا عَنْ مَدَاهَا
 وَضَاقَتْ أَذْرُعُ الْمُثْرِينَ عَنْهَا سَمَا أَوْسُ إِلَيْهَا فَاحْتَوَاهَا
 وَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ خَازِمَ سَبَقَ الشَّمَّاخَ إِلَى الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ بِهِ فِي يَتَّيْنِ وَأَخْتَصَرَهُ
 الشَّمَّاخَ فَأَتَى بِهِ فِي يَتَّيْنِ وَاحِدًا . وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلَ أَيْضًا قَوْلُ امْرَى الْقَبِيسِ :
 إِذَا مَا اسْتَحْمَتْ كَانَ فِيْضَ حَمِيمَهَا عَلَى مَتَنَّتِهِمَا كَاجْلَانَ لَدِيِ الْجَالِي ^(٢)
 فَانَّ امْرَى الْقَبِيسَ أَتَى بِهَذَا التَّشْبِيهِ فِي يَتَّيْنِ وَاحِدًا ، وَأَخْذَهُ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ

(١) فِي ٤٤٢ . إِذَا قَلَ وَزْجَا (فِي الْمَكَانِينَ) (٢) فِي ٤٣٩ : لَدِيِ الْخَالِ .

فَاسَاءَ لِأَنَّهُ أَنَّ بِهِ فِي يَتِينَ قَوْلًا :

كَانَ الْجَمِيمَ عَلَى مَتْنَاهَا إِذَا غَرَفَتْهُ بِأَطْسَاسِهَا
جَهَانٌ يَجُولُ عَلَى فِضَّةٍ جَلَتْهُ حَدَادِيدُ دَوَاسِهَا

عَلَى أَنَّ الْوَلِيدَ قَدْ زَادَ فِي التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ : عَلَى فِضَّةٍ لَكِنْ بَيْنَ أَفَاظِهِ
وَالْفَاظِ اَمْرِيٌّ الْقَدِيسِ تَفَاوُتٌ لَا يَخْفِي .

فَأَمَّا الْمَسَاوَةُ بَيْنَ الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا وَصَفَ بَعْضُ الْأَدْبَارِ رَجُلًا فَقَوْلًا :
كَانَتْ أَفَاظُهُ قَوْلَبَ لِمَعْنَيِهِ، أَيْ هِيَ مَسَاوِيَّةٌ لِهَا لَا يُفْضِلُ أَحَدُهَا عَلَى
الآخَرِ، وَحْدَ [الْمَسَاوَةِ] الْمُحْمُودَةُ] هُوَ إِيقَاحُ الْمَعْنَى بِالْلَّفْظِ الَّذِي لَا يُزِيدُ
عَنْهُ وَلَا يَنْقُصُهُ، وَقَدْ احْتَرَزَتْ بِقَوْلِي : إِيقَاحُ مَا احْتَرَزَتْ مِنْهُ فِي حَدَّ
الْإِبْحَازِ لِمَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ مِنْ قَبِحِ الْعِبَارَةِ عَنِ الْمَعْنَى بِالْلَّفْظِ الَّذِي لَا يُوْضِحُهُ،
وَفَرَّقَتْ بَيْنَ الْمَسَاوَةِ وَالتَّذْيِيلِ بِقَوْلِي : لَا يُزِيدُ عَنْهُ لِأَنَّ التَّذْيِيلَ لِفَظٍ يُزِيدُ
عَلَى الْمَعْنَى، وَفَرَّقَتْ بَيْنَ الْمَسَاوَةِ وَالْإِبْحَازِ وَالْأَخْلَالِ . بِقَوْلِي : وَلَا يَنْقُصُ
لِأَنَّ الْإِبْحَازَ وَالْأَخْلَالَ لِفَظٍ يَنْقُصُ عَنِ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِبْحَازِ
وَالْأَخْلَالِ أَنَّ الْإِبْحَازَ عَلَى مَا ذَكَرَ نَاهٍ إِيقَاحُ الْمَعْنَى بِأَقْلَى مَا يُعْكِنُ مِنْ الْلَّفْظِ ،
وَالْأَخْلَالُ هُوَ نَقْصُ الْمَعْنَى بِالْخَتْصَارِ الْلَّفْظِ ، فَقَدْ فَهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ : الْإِبْحَازِ
وَالْأَخْلَالُ وَالْمَسَاوَةِ وَالتَّذْيِيلِ ، وَلِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ أَمْثَالٌ .

فَأَمَّا أَمْثَالُ الْإِبْحَازِ وَالْأَخْلَالِ فَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَّا ، وَأَمَّا أَمْثَالُ الْمَسَاوَةِ
فَكَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا قَوْلُ زَهِيرٍ :
وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ اَمْرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تَعْلَمْ
وَقَوْلُهُ أَيْضًا :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَقْصُرْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَا أَصْبَتَ حَلِيْمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلًا

وقول طرفة بن العبد :

سُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مِنْ لَمْ تُرَوْدِ

وقول أبي نصر بن نباتة :

عَسَى مَمْسِكَ الرِّيحِ الْقَبُولَ يَعِدُهَا وَيَنْقُصُ مِنْ أَنْقَاسِنَا وَيَزِيدُهَا

وقوله أيضاً :

إِذَا كَانَ بِقَصَانُ الْفَيْ فِي قَامِهِ فَكُلَّا صَحِيفَةِ الْأَنَامِ عَلِيلٌ^(١)

وقول أبي الطيب :

أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَيْتِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

وقول أبي عبادة :

مَا زَالَ يَسْبِقُ حَتَّى قَالَ حَاسِدُهُ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعَلِيَّاءِ مُخْتَصِرٌ

وَأَمْثَالُ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

وَأَمَّا التَّذْيِيلُ : فَهُوَ الْعِبَارَةُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْفَاظِ تَزِيدُ عَلَيْهِ، وَإِغْلَامُ نَقْلِ فِي

التَّذْيِيلِ إِيْضَاحُ الْمَعْنَى كَمَا قَلَنَا فِي حَدَّ الْمَسَاوَةِ وَالْإِيْجَازِ لِمَا يَذَهِبُ إِلَيْهِ مِنْ

حَدِ الْإِيْجَازِ وَالْمَسَاوَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاضْحَى، فَاحْتَرَزْنَا بِالْإِيْضَاحِ مِنْ

أَنْ نَدْخُلَ فِي الْحَدَّ مَا لَا نَحْمِدُهُ مِنَ الْمَسَاوَةِ وَالْإِيْجَازِ اللَّذَيْنِ يَكُونُ الْمَعْنَى

فِيهِمَا غَامِضًا خَفِيًّا، فَإِمَّا التَّذْيِيلُ فَأَنَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا لَنَحْمِدَهُ فِي مَوْرِضِهِ

مِنَ الْمَوْاضِعِ فَلَا مَعْنَى لِاحْتَرَازِنَا بِذَكْرِ الْإِيْضَاحِ فِي حَدِّهِ . فَإِمَّا مَثَالُهُ فَكَمَا

وَقَفَتْ لِبْعَضُ الْكِتَابِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى فَصْلٍ مِنْ كِتَابٍ لِهِ شَفَاعَةٌ وَهُوَ :

وَفَلَانُ بْنُ فَلَانٍ الْرَّجُلُ الْمُشْهُورُ بِالْفَرْوُسِيَّةِ وَالرُّجْلَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالنَّجْدَةِ ،

(١) لم يرد هذا الشاهد في ٤٣٩ ولا في التيمورية .

وله السنُّ والحنكة والتجارب والدرية، فهذا كله تطويل بغير ادلفاظ كثيرة
تَدُلُّ على معنى واحدٍ . وكذلك قول الشاعر :

فقدَمْتِ الأَدِيمَ لِرِاهِشِيَّهِ وَالْفَوْلَهَا كَذِبَاً وَمِنْا
فَالْكَذْبُ وَالْمَيْنُ وَاحِدٌ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّطْوِيلِ وَالْحَشْوَ أَنَّ الْحَشْوَ
لَفْظٌ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ بَقَىَ الْمَعْنَى عَلَىِ حَالِهِ ، وَالتَّطْوِيلُ
هُوَ أَنْ يَعْبُرُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْفَوْلَهَا كَثِيرَةٍ كُلَّهُ وَاحِدٌ مِنْهَا يَقُولُ مَقَامُ الْآخِرِ
فَإِنَّ افْظُلِ شَيْءَتِ مِنْ تَلَكَ الْأَفْظَالِ حَذْفَتْهُ وَكَانَ الْمَعْنَى عَلَىِ حَالِهِ ، وَلَيْسَ
هُوَ لَفْظًا مُتَمَيِّزًا مُخْصُوصًا كَمَا كَانَ الْحَشْوُ لَفْظًا مُتَمَيِّزًا مُخْصُوصًا ، يَبْيَنُ ذَلِكَ
أَنَّ الْحَشْوَ عَلَىِ مَا قَدَّمَنَا مِنْ وَصْفِهِ نَحْنُ قَوْلُ أَبِي عَدِيِّ :

نَحْنُ الرُّؤْسُ وَمَا الرُّؤْسُ إِذَا سَمَّتْ فِي الْجَدِ لِلْأَقْوَامِ كَالْأَذْنَابِ
فَلِلْأَقْوَامِ هُوَ الْحَشْوُ لِأَنَّ هَذِهِ الْلَّفْظَةَ دُونَ الْفَوْلَهَا الْبَيْتُ هُوَ الَّتِي
إِذَا حُذِفَتْ مِنْهُ بَقَىَ الْمَعْنَى بِحَالِهِ ، وَالتَّطْوِيلُ مُثْلِ مَا حَكَيْنَا هُوَ فَوْلُهُ :
الرَّجُلُ الْمُشْهُورُ بِالْفَرْوُسِيَّةِ وَالرُّجْلَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالنَّجْدَةِ . لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْظَالُ
كَلَّا بَعْنَى وَاحِدٍ ، فَإِنَّتِ اسْتَهْلَكَتْ حَذْفَ الرُّجْلَةِ وَانْشَأَتْ حَذْفَتْ حَذْفَتْ
الشَّجَاعَةِ وَانْشَأَتْ حَذْفَتْ النَّجْدَةِ وَانْحَذَفَتْ حَذْفَهُمَا مَعًا بَقَىَ الْكَلَامُ بِحَالِهِ ،
فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ ، وَعَلَىِ أَنَّ الْحَشْوَ فِي الْأَكْثَرِ إِنْعَانٍ
يَقْعُدُ فِي النَّظَمِ لِأَجْلِ الْوَزْنِ وَفِي النَّثْرِ لِأَجْلِ تَسَاوِيِ الْفَصُولِ أَوِ الْاسْجَاعِ ،
وَيَحْبَبُ أَنْ يَعْتَبِرُ الْكَلَامُ فِي التَّطْوِيلِ وَالْحَشْوِ وَالْمَسَاوَةِ وَالْإِيجَازِ وَالْأَخْلَالِ
بِهَذَا الاعتبار وهو ان يتأمل الكلام المؤلف فان كان المعنى فيه ناقصا غير
مستوفى بذلك الاخلال . وان كان المعنى تماما فلا يخلو أن يكون في

الآلفاظ ما اذا حذفه بقى المعنى بحاله ، [أو ليس في الالفاظ ما اذا حذف بقى المعنى بحاله ، فان كان فيها ما اذا حذف بقى المعنى بحاله] ، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أولاً يتميز ؛ فإن لم يتميز فتلك الإطالة ، وان تميز فذلك الحشو ، وان لم يكن في الكلام ما اذا حذف بقى المعنى بحاله ، فلا يخلو من أن يكون تكمن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الآلفاظ أو لا تكمن ، فان كان تكمن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فتلك المساواة ، وإن كان لا تكمن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز . فبهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة ولا يخفى شيء منها على التأمل .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة : أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواء كان ذلك الكلام (الذي) لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً . وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبواسحق ابراهيم بن هلال الصابي غلط في هذا الموضع ، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاكم معناه بعد مطاؤلة ومحاطة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ففرق بين النظم والنثر ، في هذا الحكم ، ولا فرق ينهموا لأشبهه تعارض المتأمل في ذلك . والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد يتنا أن الكلام غير مقصود في نفسه وإنما احتج إلى ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعانى التي في نفوسهم ، فإذا كانت الآلفاظ غير دالة على المعانى ولا موضحة [لها] فقد رفض^(١)

(١) في ٤٤٢ : فقد بوين (كذا) .

الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بعزلة من يصنع شيئاً للقطع ويجعل
حده كيلاً، ويَعْمَلُ وعاءً لـأَنَّ يُرِيدُ أَنْ يُحرِّزَهُ فِي قِصْدٍ إِلَى أَنْ يُجْعَلَ فِيهِ خُروقاً
تُذَهِّبُ مَا يَوْعِي فِيهِ . فَإِنْ هَذَا مَا لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ
الْمَعْبُرُ عَنْ غَرْصِهِ بِالْكَلَامِ يُرِيدُ إِفْهَامَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَوْ لَا يُرِيدُ إِفْهَامَهُ، فَإِنْ كَانَ
يُرِيدُ إِفْهَامَهُ فَيَجِبُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي بَلْوَغِ هَذَا الْغَرْضِ بِالْإِضَاحَ الْلَّفْظِيِّ مَا أَمْكِنَهُ،
وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ إِفْهَامَهُ فَلِيَدْعُ الْعَبَارَةَ عَنْهُ فَهُوَ أَبْلَغُ فِي غَرْصِهِ . وَإِذَا كَانَ هَذَا
مَفْهُومًا فَالْأَسْبَابُ الَّتِي لَا جَلَاهَا يَغْمِضُ الْكَلَامُ عَلَى السَّامِعِ؛ سَتَةً: اثْنَانٌ مِنْهَا
فِي الْلَّفْظِ بِالْفَرَادِيِّ، وَاثْنَانٌ فِي تَأْلِيفِ الْأَلْفَاظِ بِعَضِّهَا مَعَ بَعْضٍ، وَاثْنَانٌ فِي الْمَعْنَى.
فَأَمَا اللَّذَانِ فِي الْلَّفْظِ بِالْفَرَادِيِّ؛ فَأَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْكَلَمَةُ غَرِيبَةً كَمَا ذَكَرْنَا
فِيمَا تَقْدِمُ مِنْ وَحْشَى الْأَلْغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالآخَرُ أَنْ تَكُونَ الْكَلَمَةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْمُشْتَرِكَةِ فِي تَلْكَ الْلَّغَةِ كَالصَّدِيِّ الَّذِي هُوَ الْمَطْشُ وَالْطَّائِرُ وَالصَّوتُ الْحَادِثُ
فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ . وَأَمَا اللَّذَانِ فِي تَأْلِيفِ الْأَلْفَاظِ؛ فَأَحَدُهُمَا فِرْطُ الْإِبْحَارِ
كَبَعْضِ الْكَلَامِ الَّذِي يُرُوَى عَنْ بُقْرَاطِ فِي عِلْمِ الْطَّبِّ، وَالآخَرُ إِغْلَاقُ
النُّظُمِ كَأَيَّاتِ الْمَعْانِي مِنْ شِعْرِ أَبِي الطَّيْبِ الْمُتَّبِّيِّ وَغَيْرِهِ . وَكَمَا يُرُوَى مِنْ كَلَامِ
أَرْسَطُو طَالِيسِ فِي الْمَنْطِقَةِ . وَأَمَا اللَّذَانِ فِي الْمَعْنَى؛ فَأَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ
دَقِيقَةً كَكَثِيرِ مِنْ مَسَائِلِ الْكَلَامِ فِي الْأَطْيَافِ، وَالآخَرُ أَنْ يَحْتَاجَ فِي فَهْمِهِ
إِلَى مُقْدَمَاتٍ إِذَا تَصَوَّرَتْ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَيْهَا، فَلَا تَكُونُ الْمَقْدِمَاتُ حَصْلَتْ
لِلْمَخَاطِبِ فَلَا يَقْعُدُ لَهُ فَهْمُ الْمَعْنَى . كَالَّذِي يُرِيدُ فَهْمَ فَرْوَعَ الْكَلَامِ وَالنَّحْوِ
وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعِلُومِ قَبْلَ الْوَقْوفِ عَلَى الْأَصْوَلِ الَّتِي بُنِيَّتْ تَلْكَ الْفَرْوَعَ عَلَيْهَا،
وَإِذَا كَانَ هَذَا وَاضْحَى فَإِنْ اسْتَعْمَلَ الْأَلْفَاظَ الْغَرِيبَةَ الْوَحْشِيَّةَ نَقْصٌ فِي

الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فاما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود مثل قول أبي الطيب :

وَدَعْ كُلَّ صَوْتٍ دُونَ^(١) صَوْتِي فَإِنِّي أَنَا الطَّائِرُ الْحَكِيُّ وَالآخِرُ الصَّدَا فَإِنَّ الصَّدَا هَاهُنَا لَا يَشْكُلُ بِالصَّدِّي الَّذِي هُوَ الْعَطْشُ وَلَا يَسْبُقُ ذَلِكَ إِلَى فَهُمْ أَحَدُ مِنَ السَّامِعِينَ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ يُشَكِّلُ فَلِيُسْ ذَلِكَ بِعَوْاقِفِ الْفَصَاحَةِ . وَأَمَّا السَّبِيلُانُ اللَّذَانِ فِي التَّأْلِيفِ وَهُمَا إِفْرَاطُ الْإِبْحَازِ وَإِغْلَاقُ الْفَظْ ، فَهُنْ شُرُوطُ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ أَنْ يُسْلِمَ الْكَلَامُ مِنْهُمَا لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا السَّبِيلُانُ اللَّذَانِ فِي الْمَعْنَى وَهُمَا دَقَّةُ الْمَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَحَاجَتُهُ إِلَى الْإِحْاطَةِ بِأَصْلِ قَدْبُنِي عَلَيْهِ فَإِنَّهُ فِي أَنْ يُجْعَلَ الْمَعْنَى الدَّقِيقُ ظَاهِرًا جَلِيلًا جَلَهُ لِمَعْبُرِهِ عَنْهُ ، لَكِنْ يَحْتَاجُ أَنْ يَحْسَنَ الْعَبَارَةُ عَنْهُ وَيَبَالُغُ فِي إِيَاضَةِ الدَّلَالَةِ لِيَكُونَ مَافِي الْمَعْنَى مِنَ الدَّقَّةِ وَالْإِطْفَافَةِ بِآزَاءِ مَافِي الْعَبَارَةِ عَنْهُ مِنَ الظَّهُورِ وَالْفَصَاحَةِ ، وَكَذَلِكَ يَحْتَاجُ السَّامِعُ إِلَى إِحْكَامِ الْأَصْلِ قَبْلَ أَنْ يَقْصُدَ إِلَى فَهُمُ الْفَرعُ ، وَيَحْتَاجُ الْمَخَاطِبُ إِلَى ذِكْرِ الْمَقْدِمَاتِ إِذَا كَانَ غَرْضُهُ أَنْ يَفْهُمَ الْمَخَاطِبَ كَلَامَهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخَطَابِ ، أَيْجُوزُ عِنْدَكُمْ أَمْ لَا يَجُوزُ ؟ فَإِنْ مِنْعَمَ مِنْ جُوازِهِ كَانَ قَوْلُكُمْ مُطَرِّداً ، وَأَنْ أَجْزَتُمُوهُ فَمَا وَجَهَ إِنْكَارُكُمْ إِغْلَاقُ الْفَظْ وَمُطَابَلَتُكُمْ بِإِيَاضَةِ الْمَعْنَى وَبِيَانِ الْمَرَادِ مَعَ قَوْلِكُمْ بِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخَطَابِ . قِيلَ الْجَوابُ : إِنَّا لَا نَذَهَبُ إِلَى أَنْ كُلُّ أَمْرٍ يُؤْثِرُ فِي الْفَصَاحَةِ وَتَعْتَبرُ سَلَامَةُ أَعْلَانِ طَبَقَاهَا مِنْهُ غَيْرُ جَائزٍ فِي الْاستِعْمَالِ وَلَا

(١) فِي ٤٤٢ : غَيْرُ صَوْتِي . وَفِي التَّيمُوريَّةِ : بَعْدَ .

سائغ في الكلام، وكيف نقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباينة الخارج وغير كثيرة الحروف، ومع ذلك فالآفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة الخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تُحصى، وقد أستعملوا تلك الآفاظ في الفصيح من كلامهم، وكذلك إذا قلنا من شروط الفصاحة الإيجاز لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه.

فإذا كان هذا ييناً، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا: إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب، لأن لا تكلم في هذا الموضع على الجائز والمعتن، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن. على أن من منع من بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد، بخري في القبح مجرى خطاب العربي بالزنجية ومن أجازه فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً، وليس في الخطاب للعربي بالزنجية ذلك. فقد وقع الاجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً. فان قيل: كلامكم الماضي يدل على أن في القرآن ما بعضه أفسح من بعض وفي الناس من يخالفكم وتأتي ذلك فما عندكم فيه؟ قلنا: أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالامر فيه ظاهر لا يخفى على من علق بطرف من هذه الصناعة وشداشيناً يسيرأ، وما زال الناس يفردون

موضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى :

(وقيل يا أرض أباعي ماءك ويا سماء أقلمي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين). وقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفت إلى نسائمكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن). وقوله تعالى : (ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي يدريك وبينه عداوة كأنه ولـ جـيم). وقوله عز وجل : (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذـوا من مكان قـريب). وقوله تعالى : (ولكم في القصاص حـيـاةـيا أولـالأـلـابـ). وأمثال هذا ونظائره كثير.

فـلو كانوا يـذـهـبـونـ إـلـىـ تـساـويـهـ فـيـ الفـصـاحـةـ لمـ يـكـنـ لـإـفـرـادـهـ هـذـهـ المـوـاضـعـ

الـمعـيـنةـ المـخـصـوصـةـ دـوـنـ غـيـرـهـ اـعـمـعـيـ،ـ وـإـنـاتـدـخـلـ الشـبـهـ فـيـ هـذـاـ وـمـثـلـهـ عـلـىـ الـأـعـاجـمـ

مـنـ الـفـقـهـاءـ وـالـتـكـامـيـنـ لـجـهـلـهـمـ بـهـذـهـ الصـنـاعـةـ وـعـدـمـ فـهـمـ لـقـوـانـيـنـهـاـ.ـ فـاـنـ مـنـ عـجـيبـ

أـمـرـهـمـ أـنـ أـحـدـهـ إـذـ حـاـوـلـ أـبـيـاعـ وـبـ أـوـدـابـ وـعـلـمـ أـنـ غـيـرـهـ أـخـبـرـ بـذـلـكـ الـجـنسـ

مـنـهـ،ـ لـمـ يـرـضـ بـقـدـارـ عـلـمـهـ حـتـىـ يـرـجـعـ إـلـىـ مـنـ تـنـظـنـ مـعـرـفـتـهـ بـالـشـيـابـ أوـ الدـوابـ

فـيـسـتـفـتـيـهـ وـيـقـلـدـهـ وـيـقـبـلـ رـأـيـهـ،ـ كـلـ ذـلـكـ خـوـفـاـ مـنـ أـنـ يـسـتـمـرـ عـلـيـهـ

الـغـيـنـ فـيـ شـيـءـ مـنـ مـالـهـ،ـ وـإـذـ وـصـلـ إـلـىـ الـكـلـامـ فـيـ كـتـابـ اللهـ تـعـالـيـ

وـوـجـهـ إـبـجاـزـهـ،ـ مـاـهـوـوـهـ هـوـ صـرـفـ الـعـربـ عـنـ مـعـارـضـتـهـ أـوـعـلـوـهـ عـنـ

كـلـمـهـمـ بـفـصـاحـتـهـ؟ـ وـكـانـ ذـلـكـ يـحـتـاجـ إـلـىـ صـنـاعـةـ لـاـ يـفـهـمـهـاـ وـعـلـومـ لـاـ يـعـرـفـ

شـيـئـاـ مـنـهـاـلـمـ يـرـأـنـ يـرـجـعـ إـلـىـ أـقـوـالـ الـعـلـمـاءـ،ـ بـتـلـكـ الصـنـاعـةـ وـالـمـهـمـيـنـ بـفـهـمـ^(١)

أـسـرـارـ تـلـكـ الـعـلـومـ.ـ بـلـ قـالـ بـغـيـرـ حـجـةـ،ـ وـأـفـتـيـ مـنـ غـيـرـ مـعـرـفـةـ،ـ وـرـضـيـ أـنـ

يـغـبـنـ^(٢) عـقـلـهـ وـدـيـنـهـ مـنـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ تـحـرـزـ فـيـهـ،ـ وـأـشـفـقـ أـنـ يـغـبـنـ^(٣)

(١) في ٤٤٢ والكافيين عن أسرار الخ (٢) - (٢) في ٤٣٩ يغير في المكانين

شيئاً من ماله . وليت شعرى أى فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسن وأصبح من الآخر ، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح [من الآخر] ، وهل من يفرق بينهما إلا مقترح .

ثم ليس أحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع^(١) من القاطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته ، لأن تلك الكتب عندهم تكن مجزأة لخرقها العادة بالفصاحة ، وإن كان الجميع كلام الله تعالى . فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض حتى تكون آية منه أفصح من آية ، والجميع كلام الله ، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الأنجليل ، وإن كان الجميع كلام الله ، وهذا لا يخفى على محصل .

فإن قيل : الذي يعني أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض . القول^{بأن} قدر كل سورة من قصار سور المفصل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحتها ، وكان مجزأاً لعلوه في الفصاحة ، وما كان خارقاً للعادة [في الفصاحة] لا يكون غيره أفصح منه . قيل : الجواب عن هذا ؛ أو لأن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته وأن فصاحتها قد كانت في مقدورهم لو لا الصرف ، وهذا هو المذهب الذي يُعوَّل عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سُطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره ، فالسؤال على هذا المذهب ساقط . ثم لو سُلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام

(١) في ٤٤٢ : يتبع (كذا)

مُعْجَزٌ يُخْرِقُ العادَةَ بِفَصَاحَتِهِ، [أَفَصَحُ مِنْ كَلَامٍ مُعْجَزٍ يُخْرِقُ العادَةَ بِفَصَاحَتِهِ]، فَإِنْ نَبِيًّا لَوْ أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ مُعْجَزًا— وَهُوَ حَمْلُ الْفَرْطَلِ— لَمْ يَعْنِمْ أَنْ يُظْهِرَ عَلَى يَدِهِ أَوْ عَلَى يَدِ نَبِيٍّ غَيْرِهِ مُعْجَزًا آخَرَ وَهُوَ جَلْ أَلْفِ رَطْلٍ، فَيَكُونُ الْمَعْجَزَانِ أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ مَعَ كُونِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعْجَزًا. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَوْلُونَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي وُضِعَ لِغَزَّاً وَقُصِّدَ ذَلِكَ فِيهِ . قِيلَ: إِنَّ الْمَوْضِيْعَ عَلَى وَجْهِ الْأَلْفَازِ قَدْ قَصَدَ قَاتِلَهُ إِغْنَاضَ الْمَهْنِيِّ وَإِخْفَاءَهُ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فَنًا مِنَ الْفَنُونِ الَّتِي يَسْتَخْرِجُ بِهَا أَفْهَامَ النَّاسِ، وَ[تُمْتَحَنُ] أَذْهَانَهُمْ، فَلَمَّا كَانَ وَضْعُهُ عَلَى خِلَافٍ وَضَعَ الْكَلَامَ فِي الْأُصْلِ، كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ مُخَالَفًا لِقَوْلِنَا فِي فَصِيحَةِ الْكَلَامِ، حَتَّى صَارَ يَحْسَنُ فِيهِ مَا كَانَ ظَاهِرُهُ يَدِلُ عَلَى التَّنَاقْضِ، أَوْ مَاجْرِي مُجْرِي ذَلِكِ. كَمَا قَالَ بِعَضُّهُمْ فِي الشِّعْمَ:

تَحْيَا إِذَا مَا رُؤِسَّها قُطِّلَتْ وَهُنَّ فِي الْلَّيلِ أَنْجُمٌ زُهْرُ

وَقَدْ كَانَ شِيخُنَا أَبُو الْعَلَاءَ يَسْتَحْسِنُ هَذَا الْفَنَّ وَيَسْتَعْمِلُهُ فِي شِعْرِهِ

كَثِيرًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَجَبَتْ سَرَايَا كَانَ أَكَامَهُ جَوَارٌ وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ يَهُودُ

تَمَجَّسٌ حَرَباءُ الْمُجَيْرِ وَحَوْلَهُ رَوَاهِبُ خَيْطٍ وَالنَّهَارُ يَهُودُ

فَأَلْفَزَ بِقَوْلِهِ: جَوَارٌ عَنِ الْجَوَارِيِّ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ يُرِيدُ كَاهِنَ

يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ . وَبِقَوْلِهِ: يَهُودٌ عَنِ يَهُودِ الْجَوَارِيِّ وَهُوَ يُرِيدُ بِنَهُودِ

نَهُوضٌ أَيْ كَانُونٌ يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ وَمَا لَهُنَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ نَهُوضٌ .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: تَمَجَّسُ الْحَرَباءِ أَيْ صَارَ لَا سَقْبَالَهُ الشَّمْسُ كَالمَجَوسِ الَّتِي

تَبَعِدُهَا [وَتَسْجُدُهَا] ، وَجَمِيلُ الرَّوَاهِبِ النَّعَامُ لسوادها ، ويَهُود : يرجع
وَهُوَ يَلْغُزُ بِذَلِكَ عَنِ الْيَهُودِ لِمَا ذَكَرَ الْمَجْوَسُ وَالرَّوَاهِبُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :
إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعَمَّ لِلْفَتَى مَكَارِمَ لَا تَكْرِي وَإِنْ كَذَبَ الْخَالِ
لَا نَهُ يُرِيدُ بِالْجَدِّ : الْحَلْظَةُ ، وَبِالْعَمِّ : الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ ، وَبِالْخَالِ : الْخَيْلَةُ ؛
وَقَدْ أَلْغَزَ بِذَلِكَ عَنِ الْعَمِّ وَالْجَدِّ وَالْخَالِ مِنَ النَّسْبِ . فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَيْسَ مِنَ
الْفَصَاحَةِ بِشَيْءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذَهَبٌ مُفْرِدٌ وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى .

فَانْقِيلٌ : فَاعْنَدُكُمْ فِي الْحَكَايَةِ الَّتِي تَحْكِيُّ عَنِ أَبِي عَامِّ أَنَّهُ لَمَّا قَصَدَ عِبْدَ اللَّهِ

ابْنَ طَاهِرَ بِقَصِيدَتِهِ إِلَى أَوْلَاهَا :

أَهُنَّ عَوَادِي يَوْسُفٌ وَصَوَاحِبُهُ فَعُزْ مَا فَقَدْمًا أَدْرَكَ السُّؤْلَ^(١) طَالِبُهُ
وَعَرَضَ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ عَلَى أَبِي الْعَمِيشَلِ صَاحِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ وَشَاعِرِهِ .
فَقَالَ لِهِ أَبُو الْعَمِيشَلَ - عِنْدِ إِنْشَادِهِ أُولَى الْقَصِيدَةِ - : لَمْ لَا تَقُولَ يَا أَبَا عَامِّ
مِنَ الشِّعْرِ مَا يَفْهَمُ . فَقَالَ : وَأَنْتَ يَا أَبَا الْعَمِيشَلَ لَمْ لَا تَقْهِمَ مِنَ الشِّعْرِ مَا يَقُولُ ،
فَاقْطَعَ أَبُو الْعَمِيشَلَ . قَيْلٌ : إِنَّ الَّذِي قَالَهُ أَبُو عَامِّ وَأَبُو الْعَمِيشَلَ صَحِيحٌ ،
لَانَّ أَبَا الْعَمِيشَلَ طَلَبَ مِنَ أَبِي عَامِّ إِذَا كَانَ حَادِقًا فِي صَنَاعَةِ الشِّعْرِ ، وَقَدْ
قَصَدَ مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ بِالْمَدِيْحِ ، أَنْ يَكُونَ شِعْرَهُ مَفْهُومًا وَاضْحَى
يُسْبِقُ مَعْنَاهُ لِفَظُهُ ، فَكَانَ هَذَا مِنَ أَبِي الْعَمِيشَلِ كَلَامًا صَحِيحًا فِي مَوْضِعِهِ ،
وَطَلَبَ أَبُو عَامِّ مِنَ أَبِي الْعَمِيشَلِ إِذَا كَانَ يَدْعُ عِلْمَ الشِّعْرِ وَيَتَحَقَّقُ بِالْأَدْبُرِ ،
وَيَخْدُمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ طَاهِرٍ فِي اعْتَرَاضِ قَصَائِدِ الشِّعْرَاءِ ، وَتَرْتِيبِهِمْ عَلَى
مَقْدَارِ مَا يَسْتَحْقُهُ كُلُّ مِنْهُمْ بِحَظْهِ مِنَ الصَّنِاعَةِ ، أَنْ يَكُونَ يَفْهُمُ مَعْانِي

(١) فِي التِّيمُورِيَّةِ : الثَّارِ

الشعر، ويطلع على الفاضل والظاهر منها، وكان هذا من أبي قاتم أيضاً
كلامـاً صحيحاً، وكانت فيه بعنزة من يقول لصاحبـه لمـ فعلت ذلك الفعل وهو
قبيحـ. فيقول كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيحـ، فيكون كلـ
واحد منها قد أجاب من طريق الجدل؛ وإن كان لمـ يدل على أنه أصابـ
وأخطأـ صاحبهـ.

وإذا كان هذا مفهومـاً فأمـة الكلامـ الذي يظهر معناه ولا يحتاجـ
إلى الفكرـ في استخراجـه كثيرةـ، وعامةـ شعرـ أبي عبادةـ البحترىـ عليهـ، فأماـ
الذى يـسألـ عن معناهـ ويفكرـ في فـهمـهـ، فـكـلاـيـاتـ الـتـىـ منـ شـعـرـ أبيـ الطـيـبـ
المـتنـىـ، وقد نـعاـهاـ عـلـيـهـ الصـاحـبـ أـبـوـ القـاسـمـ بنـ عـبـادـ رـجـهـ اللهـ وـكانـ يـسـمـيـهاـ
رـُقـ العـقارـبـ، والنـامـ إـلـىـ الـيـوـمـ مـخـتـلـفـونـ فـمـعـانـىـ بـعـضـهاـ وـكـلـ يـذـهـبـ إـلـىـ
فـنـ، وـيـسـبـقـ خـاطـرـهـ إـلـىـ غـرـضـ، كـقـولـهـ :

ذـمـ الزـمانـ إـلـيـهـ مـنـ أـحـبـتـهـ مـاذـمـ مـنـ بـدـرـهـ فـحمدـ أـحـمـدهـ

وقـولـهـ :

عيـونـ روـاحـلـيـ إـنـ جـُزـتـ عـيـنـيـ وـكـلـ بـغـامـ رـازـحةـ بـغـامـيـ
فـأـمـاـ غـيرـ ذـلـكـ مـاـ قـدـ فـهـمـ مـعـنـاهـ، وـلـمـ يـخـتـلـفـ فـيـهـ إـلـاـ أـنـهـ مـعـ ذـلـكـ
لـاـ يـخـرـجـ إـلـاـ بـطـرـفـ مـنـ فـكـرـ، فـكـقـولـهـ :

وـدـونـ الـذـىـ يـنـعـونـ^(١) مـالـوـ تـخـلـصـواـ إـلـىـ الشـيـبـ مـنـهـ عـشـتـ وـالـطـفـلـ أـشـيـبـ
وـقـولـهـ أـيـضاـ :

سـرـبـ حـاسـنـهـ حـُرـمـتـ ذـوـاتـهـ دـانـيـ الصـفـاتـ بـعـيدـ موـصـوـفـاـتـهـ

(١) في ٤٤٢ والتيموريـةـ : يـبغـونـ مـالـمـ .

وقوله :

رجاله في الركض رجلٌ واليدان يدُهُ و فعله ما تريده الكفُّ والقدمُ وأمثال هذا له ولغيره كثير . وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته : إياكُ و التَّوْعِرَ في الكلام ؛ فإنه يسلفك إلى التمقيد ، والتعقيد هو الذي يستهمك معاينيك ، وينعك من مرآيمك . وحكي أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف البلاغة . فقال : ينبغي أن يكون الاسم للمعنى طبقاً ، وتلك الحال له وفقاً ، ولا يكون الاسم لا^(١) فاضلاً ولا مقصراً ولا مشتركاً ولا مضمناً . فهذا كله يدل على صحة ما قلناه وإن كانت الشبهة لاتعرض فيه لتأمل . ومن نعمت البلاغة والفصاحة : أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموصوع له في اللغة ، بل يؤتى بالفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبع ، وهذا يسمى الإرداد والتبيغ لأنه يؤتى فيه بالفظ هو رد الفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ، ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة : بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضع له لقال طويلة العنق فمدل عن ذلك وأتي بالفظ يدل عليه وليس هو الموضع له . فقال : بعيدة مهوى القرط ، فدل بعد مهوى

(١) بهامش ٤٤٢ : حاشية نصها ، لاحاجة إلى زيادة — لا — بعد الاسم

فإنها تحيل المعنى

قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله : طولية العنق ، لأن بعد مهوى القرط يدل على [طول] أكثر من الطول الذي يدل عليه طولية العنق ، لأن كل بعيدة مهوى القرط طولية العنق ، وليس كل طولية العنق بعيدة مهوى القرط ، اذا كان الطول في عنقها يسيرًا ، وهذا وضعي يجب فهمه . ومنه قول امرئ القيس :

وَتَضْحِي فَتَبَتُّ الْمِسْكُ فَوْقَ فَرَاشَهَا نَؤُومُ الضَّحْيَ لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ
فَانِه لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَصْفِ تَرْفَهَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَنَعْمَتْهَا. قَالَ : نَؤُومُ الضَّحْيَ يَقِي
فَتَبَتُّ الْمِسْكُ فَوْقَ فَرَاشَهَا لَمْ تَنْتَطِقْ لِتَخْدِمَ نَفْسَهَا ، فَعَبَرَ بِذَلِكَ عَنْ غَنَاهَا
[وَتَرْفَهَهَا] وَخَفْصَ عِيشَهَا ، وَأَنَى بِالْفَاظِ تَدْلِي عَلَى ذَلِكَ أَبْلَغَ مَا يَدْلِي عَلَيْهِ
قوله : إِنَّهَا غَنِيَّةٌ مُرْفَهَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالظَّيْرِفُ وَكَنَامَهَا بِنَجْرَدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هِيَ كُلُّ
لَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَصْفِ الْفَرْسَ بِالسُّرْعَةِ ، فَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ سَرِيعٌ وَقَالَ : قَيْدِ الْأَوَابِدِ
وَهِيَ الْوَحْشُ ، أَيْ أَنَّهُ إِذَا طَلَبَهَا عَلَى هَذَا الْفَرْسِ لَحَقَهَا سُرْعَتُهُ^(١) فَكَانَهُ
قَيْدَهَا لَهُ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَبَالَغَةِ مَا لَيْسَ فِي وَصْفِ الْفَرْسِ بِأَنَّهُ سَرِيعٌ ؛ لَأَنَّ
الْفَرْسَ قَدْ يَكُونُ سَرِيعًا وَلَا يَلْحِقُ الْوَحْشَ حَتَّى تَصِيرَ بِعِزْلَةِ الْمَقِيَّدَةِ لَهُ . وَقَدْ
اسْتَهْسَنَ النَّاسُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ . مِنْ امْرِئِ الْقِيسِ حَتَّى قَالُوا : هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَيَّدَ
الْأَوَابِدَ ، وَأَصْحَابُ صِنَاعَةِ الْبَلَاغَةِ يَذَكُرُونَ الْإِرْدَافَ وَلَا يَشْرِحُونَ^(٢)
الْعَلَةَ فِي سُبْبِهِ وَحْسِنَهِ مِنَ الْمَبَالَغَةِ الَّتِي نَهَنَا عَلَيْهَا ، وَمِنْهُ فِي النَّثْرِ قَوْلُ أَعْرَابِيَّةِ
وَصَفَتْ رَجُلًا قَاتَلَ : لَقِدْ كَانَ فِيهِمْ حَمَارٌ وَمَا حَمَارٌ ؟ طَلَابٌ بِأَوْتَارٍ ، لَمْ تَخْمُدْ

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ : أَيْ أَنَّهَا إِذَا طَلَبَهَا هَذَا الْفَرْسُ لَهُ .

(٢) ٤٣٩ : وَلَا يَذَكُرُونَ سُبْبِهِ وَالْعَلَةَ فِيهِ

له قط نار . فأرادت بقولها : لم تُخْمِدْ لَهْ قَطْ نَار ؛ كثرة إطعامه الطعام . فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بالفظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيراً من يطعم الطعام تُخْمِدْ ناره في وقت . وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهراً يقين أنهن هوالك . فأرادت : أن هذا الرجل ينحر إبله فقل ماتسرح وتبعده في المراعي ، لأنه يبركها بفناه ليقرب عليه نحرها للضيوف ، والمزهراً العود الذي يغنى به ، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحره لها إذا سمع الغناء وانتشى^(١) ، وذلك لاعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام . وهذا كله أبلغ من قولها : إنه ينحر الإبل على ما قدمناه وبينناه . ومن هذا الفن من الإرداد ، قول أبي عبادة :

فأوجرته أخرى فأصللت نصله^(٢) بحيث يكون اللب والرعب والحدق لأنه أراد : القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكنية عنه بما يكون اللب والرعب والحدق فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنيات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه . ولو قال : أصبتني في قلبي لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداد . وما يجري مجرى قول أبي عبادة قوله غيره :

الضاربين بكل أرض خندم والطاعنين مجتمع الأضنان

(١) في ٤٣٩ والتيمورية : إذا سمعت الغناء . (٢) في ٤٤٢ والتيمورية : نصلها

وفيما ذكرناه كفاية في الدلالة على كل ما هو من هذا الجنس.

ومن نعمت الفصاحة والبلاغة : أن يراد معنى فوضوح بالفاظ^(١)

تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود ، وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لابد من أن يكون أظهر من المثل ، فالغرض بايراده إيضاح المعنى وبيانه . ومن هذا

الفن قول الرماح بن ميادة :

أَلَمْ تَكُنْ فِي يَمِينِي يَدِيكَ جَعْلَتِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شَمَالِكَ
فَأَرَادَ : أَنِّي كُنْتَ عِنْدَكَ مُقْدَمًا فَلَا تَؤْخُرْنِي ، وَمُقْرَبًا فَلَا تَبْعَدْنِي ،
فَعَدَلَ فِي الْعِبَارَةِ عَنِ ذَلِكَ إِلَى أَنِّي كُنْتَ فِي يَمِينِكَ ، فَلَا تَجْعَلْنِي فِي شَمَالِكَ ،
لأنَّ هَذَا الْمَثَالُ أَظْهَرَ إِلَى الْحَسْنِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

تَرَكْتَ يَدِيَ وَشَاهَ لَهُ وَبَعْضَ الْفَوَارِسَ لَا يَعْتَقُ
فَمَبْرُ عنْ قَوْلِهِ : عَانِقَتِهِ بَانِي تَرَكْتَ يَدِيَ وَشَاهَ لَهُ ، فَأَوْضَحَ الْمَعْنَى
حِينَ جَعَلَ لَهُ مَثَالًا مَعْرُوفًا مَشَاهِدًا ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ زَهِيرٍ :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزَّجَاجِ فَإِنَهُ يَطْبِعُ الْعَوَالِي رَكَبَتْ كُلَّ هَذِمَ
لَا ؛ هُ عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ : وَمَنْ لَمْ يَطْبِعْ بِاللَّيْنِ أَطْعَاعَ بِالْعَنْفِ ، إِلَى أَنْ قَالَ :
وَمَنْ لَمْ يَطْبِعْ زَجَاجَ الرَّمَاحَ أَطْعَاعَ الْأَسْنَةَ ، وَكَانَ فِي هَذَا التَّمَثِيلَ بِيَانِ
الْمَعْنَى وَكَشْفِهِ .

(١) فِي ٤٤٢ : فَوْضَعُ الْفَاظَ تَدْلِي .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيدي لما بُويع إلى مروان ابن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتأخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام . فعبر عن مراده بمثال أوضنه وأوجزه . ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج إلى المهلب حين حضه على قتال الأزرقة وتوعده له حيث قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه المهلب وقال : فإن يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قبلت له ظهر الجن . وهذا كله إنما حسن لما فيه من الإيضاح والإيجاز ، وقد قدمنا تأثيرهما في الفصاحة والبلاغة . فهذا مقتضى ما نقوله في الألفاظ بافرادها واشتقاقها مع المعنى ، ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة وما ينطوي عليها ، وعلم أسرارها وعللها ، فاما الكلام على المعنى بافرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن حسن الألفاظ والمعنى ، وإن كل كلام بلغ لا بد من أن يكون فصيحًا ، وليس كل فصيح بلغًا إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعنى .

إذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الانفراد والاشتقاق ، فلنذكر الآن الكلام على المعنى مفرددة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن يملا من أوجهه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل والله يعن بالمعونة والتسديد بترجمته .

الكلام في المعانى مفردة^(١)

أما حصر المعانى بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ، فعسير متعصب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمرة علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام، ولسنا بذاهبين في هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب. لكن نحتاج إلى أن نرمي إلى المعانى التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمشور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها وال fasid والتام والناقص، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شيء مما تستر النفوس،^(٢) وإن كان قد يخف عنـه كثيراً مما ذكرناه من الكلام والألفاظ، لأن في الألفاظ مواضعه وأصطلاحـها يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة، وفهم الأصطلاحـ والمواضعـ والمعانـ ليس فيها شيء من ذلك^(٣). وإن معيارـها العقل والعلم وصفـاء الذهـن في الوجود^(٤)، وهي أربعة مواضع؛ الأول وجودـها في أنفسـها، والثانـي وجودـها في افـهامـ المتـصورـينـ لهاـ، والثالث وجودـها في الألفاظـ التي تـدلـ عـلـيهـاـ، والرابـع وجودـهاـ في اخـطـ الذـىـ هوـ أـشـكـالـ تلكـ الأـلـفـاظـ المعـبرـ بهـ اـعـنهـ. وإذا كانـ هـذـاـ مـفـهـومـاـ فـاـنـاـ فـيـ هـذـاـ المـوـضـعـ إـعـاتـكـلـمـ عـلـىـ^(٤)ـ المعـانـىـ منـ حيثـ كـانـتـ مـوـجـودـةـ فـيـ الأـلـفـاظـ الـتـىـ تـدـلـ عـلـيـهـاـ دونـ الـأـقـاسـ الـثـلـاثـةـ

(١) في ٤٣٩: فصل في المعانى (٢) هذا نص ٤٣٩ والتيموريـةـ . وفي ٤٤٢: مما نشيرـ اليـهـ (٣) - (٣) ما أثبتناهـ نـصـ ٤٣٩ـ والتـيمـوريـةـ ، وـحـكاـيـةـ ٤٤٢ـ هـكـذاـ: وـالـحاـكـمـ فـيـهـ الـذـهـنـ وـهـاـ فـيـ الـوـجـودـ أـرـبـعـةـ الـخـ (٤) في ٤٣٩: إـعـامـنـاـ عـلـىـ الـغـ

المذكورة، ثم ليس تتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجرىها فقط، إذ كان ذلك [هو] مقصودنا في هذا الكتاب . وإذا كان هذا فإن الأوصاف التي تطلب من هذه المعانى : هي الصحة والكمال والبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليق وغيرهما، وسنذكر من أمثلة ذلك ما يُعرب عن قصدنا ويوضح مرادنا .

أما الصحة في التقسيم : فإن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا في النظم قوله نصيبي^(١) :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم ! وفريق قال ويحك ما ندرى ؟
فليس في أقسام الاجابة عن مطوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام ،
ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنابك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ما تقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدرج
فليس في أمر الوطء الشديد : إلا أن يكون الذي يوطأ رخوا فيرض
أو صلباً فيدفع ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سالمي :

يطعنتم ما ارتموا حتى إذا أطعنوا ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا
وهذا تقسيم صحيح ، ومنه قول الحارثي :

فكذبت طرف عنك والطرف صادق وأسمعت أذني فيك ما ليس تسمع
وما أسكن الأرض التي تسكنينها لثلا يقولوا صابر ليس يجزع

(١) في التيمورية : زهير .

فلا كمدي يُغنى ولا لك ذمة ولا عنك إقصار ولا فيك مطعم
لقيت أموراً فيك لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع
وهذه كلها أقسام صحيحة ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب
له : فانك لم تخُلْ فيما بدأته به من مجدى أثْلَته ، أو شُكر تمحّلته ، أو أجر
ادْخُرْتَه ، أو متّجَرْتَ بِتَجْرِيْتَه ، أو مِنْ أَنْ تكونَ جَمِعَتَ ذَلِكَ كُلُّهُ . فلم يبق
في هذا المعنى قسم لم يأت به ولا من الأقسام شيء تكرر .

فَامَّا الأَقْسَامُ الْفَاسِدَةُ فَكَقُولُ جَرِيرٍ :

صَارَتْ حَنِيفَةُ أَثْلَاثًا فَثُلَثُهُمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلَثُهُمْ مِنَ مَا وَالِيهَا
فَهَذِهِ قَسْمَةٌ فَاسِدَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْإِخْلَالِ ؛ لَا نَهُوْ قَدْ أَخْلَلَ بِقَسْمٍ مِنِ
الثَّلَاثَةِ . وَقَيْلٌ : إِنَّ بَعْضَ بَنِي حَنِيفَةِ سُئِلَ مِنْ أَىِ الْأَثْلَاثِ هُوَ مِنْ يَدِ
جَرِيرٍ ؟ فَقَالَ : هُوَ مِنَ الْأَثْلَاثِ الْمُلْغَى ! وَمِنْهَا قَوْلُ أَبِي هَمَّامٍ :
قَسْمُ الزَّمَانِ رُبُوعُهَا بَيْنَ الصَّبَابِ وَقَبْوَلِهَا وَدَبُورُهَا أَثْلَاثًا
فَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ طَرِيقِ التَّكْرَارِ؛ لَا نَقْبُولُ هِيَ الصَّبَابُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَة
مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ هُذِيلُ الْأَشْجَعِيِّ :

فَإِنْ بَرَحَتْ تَوْمِي إِلَيْهِ بَطْرَفَهَا وَتَوْمِضَ أَحْيَانًا إِذَا خَصَّهُمْ بِأَغْفَلِ
لَا نَنْتَوْيِ بَطْرَفَهَا وَتَوْمِضَ فِي مَعَيِّ وَاحِدِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ .

أَبَادِرُ إِهْلَكَ مُسْتَهْلِكٍ لِمَالِي أَوْ عَبَثَ الْعَابِثِ

فَهَذَا فَاسِدٌ لِذُخُولِ أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ فِي الْآخِرِ؛ لَا نَعْبَثَ الْعَابِثَ دَاخِلًا فِي
اسْتَهْلَكَ الْمُسْتَهْلِكِ . وَمِنْ هَذَا الْجَنْسِ : أَنَّ بَعْضَ الْمُتَخَلِّفِينَ سَأَلَ مَرَّةً فَقَالَ

علقمة بن عبدة جاهليٌّ ، أو من بني نعيم؟ فضحك منه ، لأنَّ الجاهلي قد يكون من بني نعيم ومن بني عامرٍ ، والنعمي قد يكون جاهلياً وإسلامياً . وكتب بعضهم إلى عاملٍ من قبْلَه : نفَّكرتُ مرَّةً في عزلك ، وأخرى في صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضاً في هذا الكتاب : فتارةً تسترقُ الأموال وتحتزلُها ، وتارةً تقطعها وتحتجنها . وهذا مثل الأول في التكرير . وكتب آخر في فتحٍ ، فقال : فنَّ بين جريح مُضَرِّج بدمائه ، وهاربٍ لا يلتقي إلى ورائه . وهذهان القسمان يدخل كلُّ واحدٍ منها في الآخر ؛ لأنَّ الجريح قد يكون هارباً ، والهارب قد يكون جريحاً . وروى أبو الفرج قدامة بن جعفرٍ : أنَّ ابن منارة وقع على ظهر رُقعة عاملٍ من عمالة هرب من صارفه . وكتب إليه رُقعة يعلم بها ماعنته : إنك لا تخلو في هرَبك من صارفك من أن تكون قد متتُّ إليه أساءةً خفت منه معها ، أو خُنت في عملك خيانةً رهبتَ تكشفه^(١) إياكَ عنها ، فإنْ كُنتَ أساءت

فأواهُ راضٌ سُنةً مَنْ يسِيرُها

وإنْ كنتَ خُنتَ خيانةً فلا بدَّ من مُطالبتك بها . فكتب العامل تحت هذا التوقيع : قد بي من الأقسام مالم تذكريه . وهو أنَّ خفتُ ظلمه إياتي بالبعد عنك وتكثيره^(٢) على بباطل عنك ، ووجدتُ الهرب إلى حيث يكمني فيه دفع ما يتخرصهُ أنفَّ للاظنة عنِّي ، والبعد عنَّي لا يؤمِّن ظلمه أولى بالاحتياط لنفسي . فوقع ابن منارة تحت ذلك : قد أصبتَ . فصرَّ إلينا آمنا من ظلمه عاجلاً ، على أنَّ ما يصحَّ عليكَ فلا بدَّ من مُطالبتك به . وقد

(١) في ٤٣٩ : بكشفه . (٢) وفيها والتيموريه : وتكبره .

ذهب أبو القاسم الأَمِدِي إلى فساد القسمة من قول أبي عُبادة البحتري :
 ولا بُدَّ من ترك أحدى اثنتين إِمَّا الشَّابِّ وَإِمَّا الْعُمرُ
 قال : لأنَّ هاهُنا قسماً آخر وهو أنْ يُترك مَعَهُ فِيمَوْتُ الْأَنْسَانُ شاباً .
 وأَجَابَ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ رضي الله عنهُ عن ذلك : بأنَّ الْمَرَادَ بِرَكَ الشَّابِّ
 تَرَكَهُ بِالشَّيْبِ وَبَرَكَ الْعُمرَ تَرَكَهُ بِالْمَوْتِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الْمَأْلُوفُ فِي
 هَذِهِ الْأَلْفَاظِ ، فَمَاتَ شاباً فَلَا يُقَالُ عَنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ الشَّابَ لَا نَهُ لَمْ يَشِّبِّ
 وَإِنَّمَا يُقَالُ عَنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ الْعُمرَ فَدَخَلَ فِي أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ . وَلِيَ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ نَظَرٌ وَتَأْمِيلٌ^(١) .

وَمِنَ الصَّيْحَةِ تَجْبَبُ الْاسْتِحَالَةِ وَالتَّاقْضِي : وَذَلِكَ^(٢) أَنْ يَجْمِعَ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنَ
 مِنْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ . وَالْتَّقَابِلُ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعِ جَهَاتٍ ؛ أَمَّا عَلَى طَرِيقِ الْمُضَافِ
 وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُقَالُ بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ مِثْلُ الْفَضْلِ بِالْقِيَامِ إِلَى نَصْفِهِ
 وَالْأَبِ إِلَى ابْنِهِ وَالْمَوْلَى إِلَى عَبْدِهِ ، وَأَمَّا عَلَى طَرِيقِ التَّضَادِ مِثْلِ الْأَيْضِ
 وَالْأَسْوَدِ وَالشَّرِيرِ وَالْخَيْرِ ، وَأَمَّا عَلَى طَرِيقِ الْعَدْمِ وَالْقِنِيَّةِ كَالْأَعْمَى
 وَالْبَصِيرِ وَالْأَمْرَدِ وَذِي الْلَّحِيَّةِ ، وَأَمَّا عَلَى طَرِيقِ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ مِثْلُ أَنْ يُقَالُ
 زَيْدُ جَالِسٌ زَيْدٌ لَيْسَ بِجَالِسٍ . فَإِذَا وَرَدَ فِي الْكَلَامِ جَمْعٌ بَيْنَ مُتَقَابِلَيْنَ
 مِنْ هَذِهِ الْمُتَقَابِلَاتِ مِنْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ عَيْبٌ فِي الْمَعْنَى ، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِنَا مِنْ
 جَهَةٍ وَاحِدَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُتَقَابِلَانَ مِنْ جَهَتَيْنِ فَإِنَّمَا إِذَا كَانَا مِنْ جَهَتَيْنِ

(١) فِي هَامِشِ التِّيمُورِيَّةِ . لَعِلَّ وَجَهَ النَّظرُ أَنَّهُ لَا يَسْلِمُ إِنْ تَرَكَ الشَّابُ بِالْمُشَيْبِ بِلَمْ
 مِنْ مَاتَ شاباً هُوَ الَّذِي تَرَكَ الشَّابَ وَأَمَّا مِنْ عَاشَ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ فَكَيْفَ يَكُونُ
 تَرَكَهُ ، وَعَلَى هَذَا الْإِيْرَادِ غَيْرِ مَنْدُفعٍ وَكَلَامُ الرَّضِيِّ لَا يَرْضِي فَتَأْمِيلَ . لَحْرَرَهُ .

(٢) فِي ٤٣٩ وَالْتِيمُورِيَّةِ : وَمِنْ ذَلِكَ

لم يكن الكلام مُستحيلاً، مِثال ذلك أن يقال: العشرة ضعفٌ ونصفٌ
لَكِنْها ضعفُ الخامسة ونصف العشرين ، فيكون هذا صحيحاً لأنَّه تقابل
من جهتين ^(١) ، فَأَمَّا لو كان من جهة واحدة حتَّى يقال: إنَّ العشرة ضعفُ
الخامسة ونصفها لَكِنْ ذلك محلاً ، وَكَذَلِكَ يقال في المتقابلين بالعدم والقِيَمة
زِيدُ أعمى العين بصير القلب فيكون ذلك صحيحاً فَأَمَّا لو قيل زِيدُ أعمى
العين بصير العين كان ذلك محلاً ، وَكَذَلِكَ في التضاد أنَّ يقال: الفاتر حارٌ
عند البارد وبارد عند الحار ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما وزِيدُ كَرِيمٌ
بالطعام بخيل بالثياب ولا يَصْحُ أنْ يُقال كَرِيمٌ بالثياب بخيلٍ بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالذى يقع في النظم والنشر من [هذا] التناقض
على هذا النحو ^(٢) عَيْبٌ في المعانى بغير شَكٍّ ، وإن كانوا قد تسمحوا في
الشعر أن يكون في البيت شيءٌ وفي بيتٍ آخر ما ينفعه حتَّى يُذْمِنَ في بيتٍ
شيءٌ من وجهٍ ويُدْعَحُ في بيتٍ آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أجازوا
هذا لأنَّهُم اعتقدوا أنَّ كلَّ بيتٍ قائمٌ بنفسه ، فجرى البيتان مجرى
قصيدتين . فَكَمَا جاز للشاعر أن ينافق في قصيدتين كذلك جاز له أن
ينافق في بيتين ، ولم يختلفوا في أنَّ البيت إذا ولَّ البيت وكان معنى كلِّ
واحدٍ منها مُتَعْلِقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما ينافق الآخر ،
وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتَّعْلُق ، على أن تجتنب هذا في القصيدة
- وإن كانوا قد أجازوه - أحسنُ وأولى . وقد قال أبو عثمان الجاحظ : إنَّ
العرب تُدْحِي الشَّيْءَ وتُذْمِنُه ، لَكِنْهُم لا يُدْحِيُونَ الشَّيْءَ من الوجه الذي
يُذْمِنُه به .

(١) في التيمورية : يقال من وجهين . (٢) في ٤٤٢ : على ما ذكرناه .

وما أحسن ما قال أبو عثمان : اعمرني أنهم على ذلك يتصرفون لهم ،
وإن أيام ملأ وصف يوم الفراق بالطول فقال :
يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تُقْ لِي جلدا ولا معقولا
قالوا الرحيل فاشككت بأنها نفسى من ^(١) الدنيا ترید رحيلها
عمل طوله بما يلقى [فيه] من الوجدل الرحيل أحبابه عنه ، وأبو عبادة لما وصفه
بالقصر فقال :

ولقد تأملت الفراق فلم أجده يوم الفراق على أمرىء بطاويل
قصرت مسافته على متزود منه لدهر صباحاته وغليل
عمل قصره بأنه اجتمع فيه بنى يحبه للوداع وتزود منه لأيام البعد [عنه].
فهـ ^(٢) وإن كان كل واحد منها قد خالف صاحبه في مدح الفراق وذمه ، فقد
ذكر لما ذهب إليه وجهـاً يصح [به] ، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف
في أغراض الشعراء إلا ^(٣) أن يكون أحد القولين صحيحاً والآخر فاسداً .
فاما المتناقض في الشعر ، فكقول عبد الرحمن بن عبد الله القدس :
أرى هجرها والقتل مثلين فأصرروا ملائكم فالقتل أعني وأيسـ
فقال هذا الشاعر : إن الهجر والقتل مثلان ثم سلبـما ذلك . فقال : إن
القتل أعني وأيسـ ، فكان أنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثلـه وذلك
مـتناقض ، ولو كان استوى لهـ أن يقول بل القتل أعني وأيسـ لكان الشعر
مستقيـما لأنـ لفظة بل تنفي الماضي وثبتـ المستأنـف كما قال زهـير :

(١) في ٤٤٢ : روحي عن الدنيا . (٢) كلمة (فها) عن التيمورية فقط .

(٣) في ٤٤٢ : لا أنـ يكون .

حي الديار التي لم يعفها القدم بلي وغيرها الأرواح والديم
 على أنهم قد عابوا هذا البيت، على زهير لكنه بمحاجة، بلي فيه لم يكن عندي
 فاسداً، وقد يمكن فيه من التأويل وجهاً آخر: وهو أن زهير قال لم يعفها
 القدم وغيرها الريح والأمطار وليس ذلك متناقضاً لأن التغيير دون أن
 تعفو القدم غير الريح والمطر. ومن قال: لم يقتل زيداً عمراً بل ضربه بكره
 لم يكن متناقضاً، وإنما المتناقضة أن يقول: لم يقتل زيداً عمراً وقتلها زيداً،
 ويكون الأول هو الثاني، وهذا واضح. ومن الاستدلال قول الآخر:
 أليس قليلاً نظرة إن نظر لها إيليك وكلاً ليس منك قليل
 وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة

في صفة الكلب:

تراء إذا ما بصر الضيف مقبلًا يكلمه من حبه وهو أعمى
 من المتناقض، لأنه أقى الكاب الكلام في قوله يكلمه ثم أعدمه إيهامه عند
 قوله: إنه أعمى، وهذا غلط من أبي الفرج طريف، لأن الأعمى ليس هو
 الذي قد عدم الكلام جملة كالأخر من، وإنما هو الذي يتكلم بمعجمة [ولايُفصح]
 قال الله تبارك وتعالى: (لسان الذي يلحدون إليه أعمى وهذا لسان معربي
 مُبين). وإذا قيل: فلان يتكلم وهو أعمى لم يكن ذلك متناقضاً، على أن
 الرواية الصحيحة في بيت ابن هرمة:

يُقاد إذا ما بصر الضيف مقبلًا

وهذا البيت من إحسان ابن هرمة المشهور، وكذلك ذهب أبو القاسم
 الأميدى إلى تناقض بيت أبي عام في صفة الفرس:

وبشعلةٍ تبدُّو كأنَّ فلوهَا فِي صَهْوَتِيهِ بَدْوُ شَبَبَ المَفْرَقِ
مُسْوَدٌ شَطَرَ مِثْلَ مَالِسُودَ الدُّجْجِيِّ مُبَيِّضٌ شَطَرَ كَايِضًا ضَمَ المَهْرَقِ
قَالَ: لَا نَهْ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ إِنَّهُ أَشْعَلَ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّانِي: إِنَّ نَصْفَهِ
أَسْوَدُ وَنَصْفَهِ أَيْضًا وَذَلِكَ هُوَ الْأَبْلَقُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ فَرْسًا وَاحِدًا شَعَلَ
أَبْلَقًا، وَهَذَا مِنْ أَبْنَى الْقَاسِمِ تَحَامِلَ عَلَى أَبْنَى تَمَامًا لَا نَهْ يَصْفُ فَرْسًا أَشْعَلَ
وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ مُسْوَدٌ شَطَرٌ وَمُبَيِّضٌ شَطَرٌ، أَنْ سَوَادُهُ وَبَيَاضُهُ مُتَكَافِئَانِ
فَلَوْجَمَ السَّوَادُ لَكَانَ نَصْفَهُ وَكَذَلِكَ الْبَيَاضُ، وَهَذَا الْوَصْفُ مِنْ تَكَافِيِ
السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي الْأَشْعَلِ مُحْمُودٌ؛ حَتَّى أَنَّ النَّخَاسِينَ يَقُولُونَ: أَشْعَلَ
شَعَرَةً شَعَرَةً فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ شَعَرٌ أَبْنَى تَمَامًا مِنَ الْمُتَنَاقِضِ، وَمِمَّا يَعْتَرِضُ
الشَّكُّ فِيهِ قَوْلُ أَبْنَى الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ:

وَلَقَدْ سَلَوْتُ عَنِ الشَّابِ كَمَا سَلَّا غَيْرِي وَلَكِنَّ لِلْحَزِينِ تَذَكَّرُ
فَيَقَالُ كَيْفَ يَجْوِزُ أَنْ يَسْلُو وَهُوَ حَزِينٌ يَتَذَكَّرُ، وَقَدْ قَرَأْتُ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَيْهِ فِي جُمْلَةِ شِعْرٍ وَلَمْ أَسْأَلْهُ عَنْهُ، وَالَّذِي يَحْتَمِلُ عَنْدِي مِنَ التَّأْوِيلِ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالسُّلُوكِ هَاهُنَا إِلَيْأَسَ وَرَفِضَ الطَّمَعَ؛ فَكَانَهُ قَالَ: تَدَيَّسْتَ مِنَ الطَّمَعِ
لِلشَّبَابِ كَمَا أَيْسَ غَيْرِي وَلَكِنِي حَزِينٌ عَلَيْهِ أَتَذَكَّرُ، وَهَذَا وَجْهٌ قَرِيبٌ.
وَذَهَبَ أَبُو الْفَرْجِ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَاتِبُ إِلَى تَنَاقُضِ قَوْلِ
أَبْنَى نَوَامِنَ فِي صَفَةِ الْحَمْرَ:

كَانَ بِقَابِيَا مَاعِفَا مِنْ حَبَابِهَا تَفَارِيقَ شَبَبٍ فِي سَوَادِ عَذَارِ
تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ اتَّهَرَى عَنْ أَدِيمَهَا تَفَرَّى لَيْلَى عَنْ يَاضِ نَهَارِ
وَقَالَ: إِنَّهُ وَصَفَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ الْحَبَابَ بِالْبَيَاضِ حِينَ شَبَّهَهُ بِالشَّبَبِ

ولَن يُشَبِّهَ الشَّيْبُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي يَيَاضِهِ ، وَوَصْفُ الْحَمْرَ بِالسَّوَادِ حِينَ
شَبَّهَهَا بِسَوَادِ الْعَذَارِ ، ثُمَّ وَصْفُ الْحَبَابِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِالسَّوَادِ حِينَ شَبَّهَهُ
بِتَفْرِي الْلَّيْلِ ، وَوَصْفُ الْحَمْرَ بِالْيَيَاضِ حِينَ قَالَ يَيَاضُ نَهَارٌ ؛ وَكُونُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْحَبَابِ وَالْحَمْرِ أَسْوَدَ وَأَيْضًا مُسْتَحِيلٌ .

وَقَدْ سَأَلَ أَبُو الْفَرْجَ نَفْسَهُ فَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يُصِفْ الْحَبَابَ فِي الْبَيْتِ
الثَّانِي بِالسَّوَادِ ، وَأَنَّا شَبَّهَهُ بِاللَّيْلِ فِي تَفْرِيَهِ وَانْخَسَارِهِ عَنِ التَّهَارِ دُونَ نَفْسِ
اللَّوْنِ . وَأَجَابَ عَنِ هَذَا : بَأْنَ أَبَا نُوَاسٍ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ غَيْرَ اللَّوْنِ
فَقَطَ لِقَوْلِهِ عَنِ يَيَاضِ نَهَارٍ . وَفِي هَذَا الشِّعْرِ نَظَرٌ وَتَأْمِلٌ لِيُسَّرِّ هَذَا مَوْضِعُ
تَقْصِيهِ وَأَغَا الغَرْضُ هُنَّا التَّمْثِيلُ .

وَقَدْ فَرَقَ بَيْنَ الْمُسْتَحِيلِ وَالْمُمْتَنَعِ : بَأْنَ الْمُسْتَحِيلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْكُنُ
وُجُودَهُ وَلَا تَصْوِرَهُ فِي الْوَهْمِ ، مُثْلِ كُونِ الشَّيْءِ أَسْوَدَ أَيْضًا وَطَالَمَا
نَازَلَّا فَإِنَّ هَذَا لَا يَعْكُنُ وُجُودَهُ وَلَا تَصْوِرَهُ فِي الْوَهْمِ ، وَالْمُمْتَنَعُ : هُوَ
الَّذِي يُعْكِنُ تَصْوِرَهُ فِي الْوَهْمِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْكُنُ وُجُودَهُ مُثْلِ أَنْ يَتَصْوِرَ
تَرْكِيبَ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْحَيَوانِ مِنْ نُوْعٍ فِي نُوْعٍ آخَرَ مِنْهُ ، كَمَا يَتَصْوِرُ يَدُ
أَسْدٍ فِي جَسْمِ اِنْسَانٍ ؛ فَإِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يَعْكُنُ وُجُودَهُ فَإِنَّ تَصْوِرَهُ فِي
الْوَهْمِ مُمْكِنٌ ، وَقَدْ يَصْحَّ أَنْ يَقُولَ الْمُمْتَنَعُ فِي النَّظَمِ وَالنَّتَرِ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ
وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَقُولَ (١) الْمُسْتَحِيلُ الْبَيْتَةَ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ :

لَمَآمِدْحَاتُكَ وَأَفَانِي نِدَاكَ عَلَى أَضْعَافِ ظَلَّيْ فَلَمْ أَظْفَرُ وَلَمْ أَخْبُ
فَلِيسْ هَذَا مِنَ الْمُتَنَاقِضِ ، لَأَنَّهُ مِنْ جَهَتِيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَّا تَقْدِيمَ ،

(١) فِي ٤٣٩ : بَيْنَ السُّطُورِ (أَنْ يَوْجِدُ) وَكَذَا فِي التَّسْوِيرِيَّةِ .

ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ما اظننته لأنك زدت عليه فـ كـ آن ظـ نـي
 لم يصدق لأنـه لو صـدق لـكان وـقـم على ما اـظنـته بـعيـنه من غـيرـزيـادة عـلـيـه ،
 ولم أـخـبـ لأنـكـ قدـ أـعـطـيـتـيـ ، وـمـنـ أـعـطـيـ فـاخـابـ ، وـهـذـاـصـحـ واـضـحـ .
 وـمـنـ المـتـنـاـقـضـ عـلـىـ طـرـيقـ المـضـافـ قولـ عبدـ الرـحـمـنـ بنـ عـبـدـ اللهـ القـسـ :
 وـاـنـىـ اـذـاـ مـاـ الـمـوـتـ حـلـ بـنـفـسـهـ يـزـالـ بـنـفـسـىـ قـبـلـ ذـاكـ فـأـقـبـرـ
 لـأـنـهـ وـضـعـ هـذـاـ القـوـلـ وـضـعـ الشـرـطـ ، وـجـعـلـ جـوـابـهـ يـزـالـ بـنـفـسـىـ . ثـمـ قـالـ :
 قـبـلـ ذـاكـ ، فـكـآـنـهـ قـالـ اـذـ نـفـسـىـ تـزـولـ بـعـدـ نـفـسـهـ وـقـبـلـهـ ، وـهـذـاـ مـثـلـ
 قولـ القـائـلـ : اـذـ دـخـلـ زـيـدـ الدـارـ دـخـلـ عـمـرـ وـقـبـلـهـ ، وـذـلـكـ مـتـنـاقـضـ .
 وقد ذـهـبـ أـبـوـ القـاسـمـ الـأـمـدـيـ إـلـىـ مـنـاـقـضـةـ أـبـيـ عـمـامـ فيـ قـوـلـهـ :
 الرـزـقـ لـاتـكـمـدـ عـلـيـهـ فـإـنـهـ يـأـنـىـ وـلـمـ تـبـعـثـ إـلـيـهـ رـسـوـلـاـ
 وـقـوـلـهـ بـعـدـهـ فـصـفـةـ النـاقـةـ :

لـهـ دـرـكـ أـيـ مـعـبرـ قـفـرةـ لـاـ يـوـحـشـ بـنـ الـبـيـضـةـ أـلـاـ جـفـيـلاـ
 بـنـتـ الـقـفـارـ مـتـىـ تـخـدـبـكـ^(١) لـاـ تـدـعـ فـيـ الصـدـرـ مـنـكـ عـلـىـ الفـلـاـةـ غـلـيـلاـ
 قـالـ : لـأـنـهـ صـرـحـ فـيـ الـبـيـتـ الـأـوـلـ بـذـكـرـ الـقـعـودـ عـنـ طـلـبـ الرـزـقـ
 وـأـتـبـعـهـ فـيـ الـبـيـتـ الثـانـيـ بـلـاـ فـصـلـ بـذـكـرـ النـاقـةـ وـصـفـهـاـ وـالـرـحـيلـ عـلـيـهاـ ،
 فـكـانـ ذـلـكـ مـنـاـقـضـةـ ظـاهـرـةـ .

وـمـنـ الصـحـةـ أـنـ لـاـ يـضـعـ^(٢) الـجـائزـ مـوـضـعـ الـمـعـتـنـعـ فـإـنـهـ يـجـوزـ أـنـ يـضـعـ
 الـمـعـتـنـعـ مـوـضـعـ الـجـائزـ إـذـ كـانـ فـذـلـكـ ضـرـبـ مـنـ الـغـلـوـ وـالـمـبـاغـةـ ، وـلـاـ يـحـسـنـ

(١) فـ ٤٤٢ : تـخـدـبـكـ وـفـيـ ٤٣٩ : تـخـبـ . (٢) فـ ٤٤٢ : يـوـضـعـ مـكـانـ
 يـضـعـ فـيـ جـمـيعـ الـفـصـلـ .

أن يوضع الجائزُ موضع الممتنع لأنَّه لاعِلَّةً لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمد من النُّلو والمبالغة في الشعر . ومن أمثلة هذا قول الشاعر :

وإن صورة راقتك فاخبر فربما أمر مذاق العود والعود أخضر
فبني الكلام على أن العود في الأكثري يكون حلواً، بقوله : فربما
وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر في الأكثري مُرٌّ وكأنَّ هذا
الشاعر وضع ^(١) الأكثري موضع الأقل ، وذلك غلط في المعنى . ومنه
ما أنكره أبو القاسم الامدي على أبي تمام في قوله يدح الواشق بالله .

جعل الخلافة فيه رب قوله سُبحانه لاشيء كن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يقال في الأمر العجب الذي لم يكن يُقدر
ولا يتوقع ولا يُظن إن مثله يكون ، فيقال إذا وقع ذلك [قدرة قادر
واحد] وفعل من لا يُعجزه أمر ، وتلك واحد ^(٢) ، ومن يقول لشيء
كن فيكون ، فأما الأمور التي لا يتعجب منها ولا تستغرب ، والعادات
جارية بها وبما أشبهها فلَا يقال فيها مثل هذا ، وإنما يسبح الله تبارك وتعالى
وتذكر قدرته على تكوين الأشياء ، لو جاؤها بأبي العبر أو بمحاجا ^(٣)
بعلوه خليفة . فأما الواقع فما واجه تسبيح أبي عام في أن أفضلت الخلافة
إليه ، وأبوه المعتصم ، وجده الرشيد ، وجده أبيه المهدي ، وجده جده
المنصور ، وأخوه جده السفاح ، وعمه خليفتان الأمين والمأمون ،
وعم أبيه الهادي ، فذلك ثانية خلفاً ، هو تاسعهم . وهذا الذي ذكره
أبو القاسم صحيح واضح .

(١) في ٤٣٩ : وضع الأدنى موضع الأعلى . (٢) وتلك واحد زيادة في ٤٣٩ .

(٣) هذه فائدة في التاريخ فإن جمع المفدون أنه كان بعد المائة السادسة .

ومن الصَّحة : صَحة التَّشْبِيه ، وَهُوَ أَنْ يُقَالُ أَحَدُ الشَّيْئِينَ مِثْلُ الْآخَر
فِي بَعْضِ الْمَعْنَى وَالصَّفَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئِينَ مِثْلُ الْآخَر
مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ حَتَّى لَا يَعْقُلَ بَيْنَمَا تَغَيِّرُ الْبَتَّةُ ، لَأَنَّ هَذَا لَوْجَازٌ لِكَانَ
أَحَدُ الشَّيْئِينَ هُوَ الْآخَرُ بِعِينِهِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ . وَإِنَّمَا الْأَحْسَنُ فِي التَّشْبِيهِ
أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئِينَ يُشَبِّهُ الْآخَرَ فِي أَكْثَرِ صَفَاتِهِ وَمَعَانِيهِ ، وَبِالْفَضْدَةِ
حَتَّى يَكُونَ رَدِيءً لِالتَّشْبِيهِ مَاقْلُ شَبَهَ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ ؛ وَقَدْ يَكُونُ التَّشْبِيهُ بِحُرْوفِهِ
كَالْكَافُ وَكَانُ وَمَا يَجْرِي مَعْرِاهُمْ ، وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ حِرْفٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَعْنَى ،
وَيُسْتَحْسِنُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنِ الْإِيجَازِ . وَالْأَصْلُ فِي حُسْنِ التَّشْبِيهِ : أَنْ يُمَثِّلَ
الْغَائِبُ الْخَفِيُّ الَّذِي لَا يُعْتَادُ بِالظَّاهِرِ الْمَحْسُوسِ الْمُعْتَادِ فَيَكُونُ حُسْنُ هَذَا الْأَجْلِ
إِيْضَاحُ الْمَعْنَى وَبِيَانِ الْمَرَادِ ، أَوْ يُمَثِّلُ الشَّيْءَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ وَأَحْسَنُ وَأَبْلَغُ مِنْهُ فَيَكُونُ
حُسْنُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْعِلْمُ وَالْمُبَالَغَةِ .

وَمِمَّا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ
كَسْرَابٌ بِقَيْمَعٍ يَحْسِبُهُ الظَّاهَرُ مَا هُوَ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا) . وَقَوْلُهُ
تَعَالَى : (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ
عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ
الَّذِي يَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ
وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخْذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزَيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ
قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُ نَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرَزَّةً كَالدَّهَانِ) . وَقَوْلُهُ جَلَّ
وعَزَ : (مَثَلُ الَّذِينَ حُلِّلُوا التُّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)

وقوله تبارك وتعالى : (مثلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أُولَئِكَ كَمِثْلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذْتَ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتَ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) .
وقوله جل وعز : (وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَيَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) .

وهذه التشبيهات كالها على ما يبيناه من تشبيه الخفي بالظاهر المحسوس ،
والذى لا يعتاد بالمعتاد ، لما في ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى :
(وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَيَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) . فانه شبه الشيء بما هو
أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر ، قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتنائي عنك واسع
وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، أمّا الظهور فلأن
علم الناس بأن الليل لا بد من إدراكه له أظهر من عالمهم بأن الثغم
لا بد من إدراكه له ، وأمّا المبالغة فان تشبيهه بالليل الذي لا يصد عنه
حائل ، أعظم وأنفع وأبلغ في المدح . ومن التشبيه أيضاً ، قول يزيد بن
عوف المعليمي يذكر صوت جرع رجل قراه اللبن :

فَعَبَ دِخَالًا جَرَعَهُ مُتَوَاتِرًا كَوْقَعُ السَّحَابِ بِالْطَّرَافِ الْمُمَدِّدِ
وهذا تشبيه جيد لأن شبه صوت اللبن على عصب المرى من حلق
الانسان بصوت المطر على أخباء المصنوع من الأدم ، وذلك من أصح
التشبيه لأن المرى من جنس الأدم ، وللبَّنَ من جنس الماء ، فصوتاهما
متشاريان^(١) لأن السبب في اختلاف الأصوات تختلف الأجسام التي

(١) في ٤٣٩ والتيموريه مستثنان .

تُحَدِّثُ فِيهَا، وَالغَرْضُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ الْمُبَالَغَةُ . وَمِنَ التَّشْبِيهِ الْمُخْتَارِ ، قَوْلُ اَمْرِيَءِ الْقَبَسِ :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبَيْنَ وَيَابَاسَيْنَ لَدِيْ وَكُرْهَا العَنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِيُّ
وَهَذَا مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُقْصُودُ بِهِ اِيْضَاحُ الشَّيْءِ لَاَنَّ مَشَاهِدَةَ العَنَابِ وَالْحَشْفِ
الْبَالِيِّ أَكْثَرُ مِنْ مَشَاهِدِهِ قُلُوبُ الطَّيْرِ رَطْبَةٌ وَيَابَاسَةٌ . وَرَوْيٌ عَنْ بَشَارِ بْنِ
بَرْدِ إِنْهَ قَالَ : مَا زَلْتَ مِنْذَ سَمِعْتَ يَدِيْتَ اَمْرِيَءَ الْقَبَسَ هَذَا اَطْلَبُ أَنْ يَقْعُلِي
تَشْبِيهَهُانَ فِي يَيْتَ وَاحِدَ حَتَّى قَلْتَ :

كَأَنَّ مُثَيَّرَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ وَأَسْيَافَنَا لَيْلَ تَهَاوِيْ كَوَاكِبَهُ
فَشَبَهَتِ النَّقْعِ بِاللَّيلِ ، وَالسِّيُوفَ بِالْكَوَاكِبِ ، وَهَذَا تَشْبِيهٌ لِلْمُبَالَغَةِ
وَالْتَّفْخِيمِ . وَمِنَ التَّشْبِيهِ الْمُخْتَارِ ، قَوْلُ عَدَى بْنِ الرَّقَاعِ الْعَامِلِيِّ :

وَكَانَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ أَعْارَهَا عَيْنِيهِ أَحْوَرُ مِنْ جَاذِرِ جَاسِمٍ
وَسَنَانَ أَقْصِدَهُ النَّعَاصِ فَرَنَقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ
وَقَوْلُهُ اِيْضًا :

تَزْجِيْ أَغْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلْمَ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاهِ مَدَادِهَا
وَقَوْلُ عَنْتَرَةَ :

وَخَلَالَ الذَّبَابِ بِهَا فَلِيدِسْ بِيَارِحَ^(١) غَرْدَا كَفْعَلَ الشَّارِبَ الْمُتَرْنِمَ
هَزِّ جَآ يَحْكُ ذَرَاعَهُ بِذَرَاعَهُ قِدْحَ الْمَكْبَ عَلَى الزَّنَادِ الْاجْنَمَ
وَقَوْلُ الْحَسِينِ بْنِ مَطِيرِ الْأَسْدِيِّ :

فِي عِدْشِ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ بَحْرَاهُ مَرَّتَعَا

(١) فِي التَّيمُورِيَّةِ : قَتْرِيَ الذَّبَابِ بِهَا يَعْنِي وَحْدَهُ . الْبَيْتُ

وقول الطَّرَمَاح :

يَبْدُو وَتَضَمِّرُ الْبَلَادُ كَائِنٌ سَيْفٌ عَلَى شَرَفٍ يُسَلِّثُ وَيَغْمَدُ

وقول أبي الحسن التَّهَامِي :

وَالصَّبِيعُ قَدْ غَمَرَ النُّجُومَ كَائِنٌ سَيْلٌ طَغَى فَطَفَا عَلَى النُّوَارِ

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

وَالْخَلُ كَلَمَاءٌ يُبَدِّي لِي ضَمَائِرَهُ مَعَ الصَّفَاهِ وَيَخْفِيهَا مَعَ الْكَدْرِ

وقوله :

وَسُهْيلٌ كَوْجَنَةُ الْحَبَّ فِي الْأَلْوَنِ وَقَلْبُ الْحَبَّ فِي الْخَفَقَانِ

يُسْرِعُ الْلَّامِحُ فِي الْأَهْرَارِ كَمَا تَسْرُعُ فِي الْلَّهْظَةِ مُقْلَهُ الْغَضَبَانِ

وقوله :

يُرَاقِبُ اظْلَافَ الْوَحْشِ تَوَاصِلًا كَاصْدَافِ بَحْرٍ حَوْلَ أَزْرَقَ مُتَرَعِّزٍ

وَهَذِهِ تَشْبِيهَاتُ صَحَّاحٍ وَأَمْثَالُهَا كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ وَالِيَ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدٌ

ابْنُ هَانِيَ ، إِلَّا نَدَلَسِيَ التَّشْبِيهُ بِكَائِنٍ فِي أَيَّاتٍ كَثِيرَةٍ ، فَقَالَ :

كَائِنٌ رَّقِيبُ النَّجْمِ أَجْدُلُ مَرْقِبٍ يُقْلِبُ تَحْتَ اللَّيلِ فِي رِيشِهِ طَرَفًا

كَائِنٌ بَنِي نَعْشٍ وَنَعْشًا مَطَافِلٌ بُوْجَرَةٌ قَدْ أَضْلَلَنِي فِي مَهْمِهِ خِشْفًا

كَائِنٌ سُهْيَلًا فِي مَطَالِعِ افْقَهٍ مَفَارِقُ إِلْفٍ لَمْ يَجِدْ بَعْدَهُ إِلَفًا

كَائِنٌ سُهَاهَا عَاشِقٌ بَيْنَ عُودٍ فَآوَنَةٍ يَبْدُو وَآوَنَةٍ يَخْفَا

كَائِنٌ مُعْلَى قَطْبَهَا لَوْآنٌ مَرْكُوزَانٌ قَدْ كَرِهَ الزَّحْفًا

كَائِنٌ قَدَامِيَ النَّسَرِ وَالنَّسَرِ وَاقِعٌ قَصْصَنْ فَلَمْ تَسْمُ الْخَوَافِي بِهِ ضَعْفًا

كَائِنٌ أَخَاهُ حَيْنٌ دَوَمٌ طَائِرًا أَتَى دُونَ نَصْفِ الْبَدْرِ فَاخْتَطَفَ النُّصْفَ

كَانَ الْهَزِيعُ الْأَبْنُوسِيَّ آوْنَا سَرَى بِالنَّسِيجِ الْخَسْرُوَانِيُّ مُلْتَفِا
كَانَ ظَلَامُ الْلَّدِيلِ إِذَا مَالَ مِيلَةٌ صَرِيعٌ مَدَامُ بَاتٍ يَشْرَبُهَا صَرْفًا
كَانَ حَمْوَدَ الصَّبْحِ خَاقَانُ مَعْشَرٍ مِنَ الْبَرْكَ نَادِيَ بِالنَّجَاشِيِّ فَاسْتَخْفَاهُ
كَانَ لَوَاءُ الشَّمْسِ غَرَّةً جَعْفَرَ رَأْيُ الْقَرْنِ فَازَ دَادَتْ طَلاقَتِهِ ضَعْفًا
فَأَمَّا التَّشْبِيهُ بِغَيْرِ حِرْفِ التَّشْبِيهِ، فَكَقُولُ امْرِيَّ الْقَدِيسِ :
سَهُوتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلَهَا سَهُوَ حَبَابٌ الْمَاءُ حَالًا عَلَى حَالٍ
وَقُولُ النَّابِغَةِ :

نَظَرَتْ إِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرُ الْمَرِيضِ إِلَى وِجْوهِ الْعَوَادِ
وَقُولُهُ أَيْضًا :

فَإِنَّكَ شَمْسُ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبٌ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكِبٌ
وَقُولُ أَنِي عِبَادَةُ :

يَهُوَيْ كَاهُوَيْ الْمَقَابِ وَقَدْ رَأَتْ صِيدَأَوْ تَنَقْصَبُ اتَّصَابُ الْأَجْدَلِ
وَقُولُ أَبِي نَصْرِ بْنِ نَبَاتَةِ، وَقَدْ يَذَكُرُ فِي الْمَثَلِ :

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ الْقَنَا لَظَهُورِهِمْ عَيْنَا لَهَا وَقَعَ السُّيُوفُ حَوَّاجِبٌ
وَقُولُ أَخْتَ ذِي الْكَلْبِ :

عَشَى النَّسُورُ إِلَيْهِ وَهِيَ لَاهِيَّةٌ مَشِي العَذَارِيِّ عَلَيْهِنَّ الْجَلَابِ
وَقُولُ دِيكَ الْجَنِ :

سَفَرْنَ بِدُورَأَ وَاتَّقَبَنَا أَهِلَّةٌ وَمِنْ غَصْوَنَأَوْ التَّفَتَنَا جَآذِرَا
وَقُولُ [الْأَوَاءِ] الدَّمْشِقِ :

فَاسْبَلَتْ لَؤَلِؤَامِنْ نَرْجِسَ وَسَقَتْ وَرَدَأَ وَعَضَتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرَدِ

وقول أبي اسحاق الصابي ، يصف الطير التي تصاد بالبندق : - نحولة
على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم إلى النار .

وممّا يحتاجُ إليه التشبيه : أن يكون الأمرُ المشبهُ به واقعاً مشاهداً
معروفاً غير مُستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتّبَلِيل من الإيضاح

والبيان ، ولهذا عَابَ نصيـبـ على الـكـميـتـ قوله :

كأنَّ الغطامِطَ من غلِّها أراجيزُ أسلم تهجو غِفاراً
وقال له : أخطأتَ ، ما هبْتَ أسلم غفاراً فقط ، وأراد نصيـبـ من الـكـميـتـ
أن يكون شـبـهـ بشـئـ وـاقـعـ معـرـوفـ ، وـهـذـاـ كـماـ يـقـالـ : كـانـ منـاقـضـةـ فـلـانـ
وـفـلـانـ ، منـاقـضـةـ جـرـيرـ وـفـرـزـدقـ . فيـكونـ هـذـاـ الـكـلامـ صـحـيـحاـ . ولوـقـيلـ :
كـانـ منـاقـضـهـماـ منـاقـضـةـ الأـحـوـصـ وـعـمـرـ بـنـ أـبـيـ رـبـعـةـ ، لـمـ يـكـنـ ذـلـكـ
الـتـشـبـيـهـ صـحـيـحاـ . إـذـ كـانـ المشـبـهـ بـهـ لـمـ يـقـعـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ أـكـرـهـ قـولـ عـلـقـمـةـ
ابن عبدة :

كـانـ إـبـرـيقـهـمـ ظـبـىـ عـلـىـ شـرـفـ مـقـدـمـ بـسـبـبـ الـكـتـانـ مـلـثـومـ
عـلـىـ أـنـ يـكـونـ مـقـدـمـ مـنـ صـفـةـ الـظـبـىـ ؛ لـأـنـ الـظـبـىـ لـاـ يـكـونـ مـقـدـمـ بـسـبـبـ
الـكـتـانـ مـلـثـومـاـ ، فـكـانـ التـشـبـيـهـ وـقـعـ بـمـاـ لـاـ يـشـاهـدـ وـلـاـ يـعـرـفـ ، وـإـنـ كـانـ
المـقـدـمـ رـاجـعـاـ إـلـىـ إـبـرـيقـ فـذـلـكـ صـحـيـحـ ، وـكـذـلـكـ قـولـ الحـكـمـ :

كـانـ بـنـوـ غـالـبـ لـأـمـتـهـاـ كـالـغـيـثـ فـيـ كـلـ سـاعـةـ يـكـفـ
فـإـنـ العـادـةـ لـمـ تـجـرـ بـأـنـ الغـيـثـ يـكـفـ فـيـ كـلـ سـاعـةـ ، وـإـنـ كـانـ هـذـاـ الـبـيـتـ
يـحـتـمـلـ مـنـ التـأـوـيلـ أـنـ يـكـونـ مـعـنـاـهـ كـانـ هـؤـلـاءـ الـقـوـمـ كـالـغـيـثـ إـلـاـ أـنـهـ
غـيـثـ يـكـفـ كـلـ سـاعـةـ وـإـنـ لـمـ يـدـلـ لـفـظـهـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ دـلـالـةـ وـاضـحةـ ،
وـمـنـ هـذـاـ الـفـنـ . قـولـ أـمـنـ :

فإننا قد وجدنا أم بشر كأم الأسد مذكراً ولوداً
لأن أم الأسد ليست كذلك.

وأما ردى التشبيه، فكقول المرار:

وخل على خديك يبدو كأنه سنا البدر في دعجاء بادِ دجوها
لأن الخدود يرضي والمعارف أن يكون الحال أسود، فتشبيه الخدود
بالليل والحال بضم البدرت شبيه ناقض للعادة.

فإن قيل: قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً
واضحًا بين من الشيء الذي يشبه، فاتقولون في قوله تعالى في شجرة
الزقوم: (إِنَّمَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعَهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ)،
ورؤوس الشياطين غير مشاهدة. قيل: إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس
الشياطين غير مشاهدة إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين
بما صار بعزلة المشاهد، كما استقر في نفوسهم من حسن الحور العين ماصار
بعزلة المشاهد؛ حتى أنهم إذا شبهوا واجهوا بوجه الحور كان تشبيهها صحيحًا،
وإن كانت الحور لم تشاهد ولم يستقر في نفوسهم قبح طلع الزقوم كما
استقر في نفوسهم قبح رؤوس الشياطين فكان المشبه به أوضح، وفي
رؤوس الشياطين أيضًا من المبالغة في القبح ما ليس في طلع الزقوم. وقد
قيل في بعض التفاسير: إن الشياطين هُنَّا الْحَيَّاتُ. وعلى هذا القول يسقط
السؤال لأنَّ الْحَيَّاتُ مُشاهدة.

ومن طريق التشبيه قول ابن هرمة:

وإِنْ وَتَرَكَ نَدَى الْأَكْرَمِ يَنْ وَقْدَحِي بِكَفِي زَنَادَا شَحَاحَا
كَتَارَكَةَ يَضْمَنَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبَسَةَ يَضْمَنَا أَخْرَى جَنَاحَا
وَقُولَ الفَرْزَدْقِ :

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمَاهِي سَرَائِيلَ قَيْنُسُ أَوْ سُحُوقَ الْعَامِمِ
كَمُهْرِيقِ مَاءِ بِالْفَلَلَةِ وَغَرَّهُ سَرَابُهُ أَذَاعَتْهُ رِيَاحُ السَّهَامِ
فَإِنْ يَدَتْ أَبْنَ هَرَمَةَ الثَّانِي يَلِيقَ يَبِيتَ الْفَرْزَدْقَ الْأَوَّلِ ، وَيَبِيتَ الْفَرْزَدْقَ
الثَّانِي يَلِيقَ يَبِيتَ أَبْنَ هَرَمَةَ الْأَوَّلِ ، حَتَّى لَوْأَنْ أَبْنَ هَرَمَةَ قَالَ :

وَإِنِّي وَتَرَكَ نَدَى الْأَكْرَمِ يَنْ وَقْدَحِي بِكَفِي زَنَادَا شَحَاحَا
كَمُهْرِيقِ مَاءِ بِالْفَلَلَةِ وَغَرَّهُ سَرَابُهُ أَذَاعَتْهُ رِيَاحُ السَّهَامِ
وَالْفَرْزَدْقَ قَالَ :

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمَاهِي سَرَائِيلَ قَيْنُسُ أَوْ سُحُوقَ الْعَامِمِ
كَتَارَكَةَ يَضْمَنَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبَسَةَ يَضْمَنَا أَخْرَى جَنَاحَا
لَكَانَ كَلَّا وَاحِدَ مِنْهُمْ أَقْدَشَبَهَ تَشْبِيهًا وَاضْحَى صَحِيحًا ، فَأَمَّا وَالشِّعْرُ عَلَى
مَا هُوَ عَلَيْهِ فَإِنَّ التَّشْبِيهَ بَعِيدٌ .

وَمِنَ الصَّحَّةِ صِحَّةُ الْأَوْصَافِ فِي الْأَغْرَاضِ ، وَهُوَ أَنْ يُمْدَحَ الْأَنْسَانُ
بِمَا يَلِيقُ بِهِ وَلَا يُنْفَرُ عَنْهُ ، فَيُمْدَحُ الْخَلِيفَةُ بِتَأْيِيدِ الدِّينِ وَتَقوِيَّةِ أَمْرِهِ ، وَمُحْبَّةِ
النَّاسِ وَطَاعَتِهِمْ ، وَالتَّقْوَى وَالورَعَ ، وَالرَّحْمَةُ وَالرَّأْفَةُ ، وَإِقَامَةُ الْعَدْلِ وَشَرْفِ
الْحَسْبِ ، وَحُسْنِ السِّيَاسَةِ وَالْتَّدِبِيرِ وَالاضْطِلاعِ بِالْأَمْوَالِ ، وَالْحَلْمُ وَالْعَفْوُ ،
وَالْعِلْمُ وَحْفَظُ الشَّرْعِ ، وَالْجَمَالُ وَالْبَهَاءُ ، وَالْهَمْبَةُ وَالشَّجَاعَةُ ، وَكَرْمُ الْأَخْلَاقِ
وَلِيْنَهَا ، وَمَا يَجْرِيُ هَذَا الْمُجْرَى . وَيُمْدَحُ الْوَزْبَرُ وَالْكَاتِبُ بِالْعُقْلِ وَالْحَلْمِ ، وَسَدَادُ

الرأي وحسن التدبير ، والبلاغة ، وتحمير الأموال ، والعدل والكرم ،
وما يلحق بهذا . ويُعدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ،
وحسن النقيبة والظفر ، والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك ؛ وعلى هذا
السبيل يجري الأمر في النسب ، فيُذكَر فيه صدق الهوى والحبة وشدة
الوجد والصباة ، وكتمان الأسرار ومخالفة العزَّال ؛ وما يتفرع عن ذلك
ويلحق به . وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية ، من هجاء
ونثر وعتاب ووصف وغير ذلك ؛ حتى يكون كل شيء موضوعاً في المكان
الذي يليق به .

فاما النثر فيجري على هذا المنهاج ، ويحتاج فيه إلى معرفة المواقف
في الخطاب والاصطلاحات فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يُستعمل
في الإخوانيات وللتوصيات من الأساليب ما لا يحسن في التقاليد ، وهذا
الباب أعني الموضعية والاصطلاح في الخطاب ؛ يتغير بحسب تغير الأزمنة
والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت واستجدَّ الناس عادة
بعد عادة ، حتى أنَّ الذي يُستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يُستعمل
في أيام أبي إسحاق الصابي مع قرب زمانه منا ، وإذا كان الأمرُ على هذا
جارياً فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجِّب اقتداءها ، لأنَّا نحن
في هذا الزَّمان قد غيرنا الرسم المتقدم من قبلنا ، وكذلك رُبَّا جرى الأمرُ
فيما بعدهنا ، لكنَّ أصولَ الأغراض في الأوصاف والمعانٍ مما لا تتبدل
ولا تتغير فليكن الاتهام^(١) بها وافعاً ، والاجتهد في جريتها على قانون

(١) فـ٤٤٢ : فليكن الاتهام .

السداد والصواب حاصلًا ، فقد عَيْبَ أبو عبادة في مدحه الخليفة بقوله :

لَا العدُّ يردعه ولا إِلَّا تعنيفُ عن كرمٍ يَصْدُه

وقيل : مَنْ هُوَ الَّذِي يَجْسِرُ عَلَى عَذْلِ الْخَلِيفَةِ وَتَعْنِيفِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَدحُ مَا يَصْلُحُ لِلْمُلُوكِ وَالْأَمْرَاءِ فَضْلًا عَنِ الْأَئْمَةِ وَالْخُلُفَاءِ . وَعَيْبَ أَبُو ذُؤْبَيْبِ
الْمُهْذَلِيُّ فِي قَوْلِهِ يَصْفُ الْفَرَسَ :

قَصْرُ الصَّبُوحَ لَهَا فَشَرَّاجٌ لَهَا بَالِيٌّ فَهِيَ تَثْوِيْخٌ^(١) فِيهَا الْإِصْبَعُ

وقيل : وَاصْفَ لَهُمَا بِاللَّيْنِ وَإِنَّمَا يُحَمِّدُ صَلَابَةَ لَحْمِ الْفَرَسِ . وَعَيْبَ قَوْلِ
أَبِي عَبَادَةِ :

ذَنْبٌ كَمَا سُبِّحَ الرَّدَاءُ يَذْبُبُ عَنْ عُرْفٍ وَعُرْفٍ كَالْقِنَاعِ الْمَسَبَّلِ

وَقَوْلُ امْرَىءِ الْقِيسِ قَبْلَهُ :

لَهَا ذَنْبٌ مِثْلَ ذَبِيلِ الْعَرَوِ مِنْ تَسْدِيْدٍ فَرَجَهَا مِنْ دُبْرِ

وقيل : المُحْمُودُ مِنْ ذَنْبِ الْفَرَسِ أَنْ يَكُونَ طَوِيلًا وَلَا يَنْالَ الْأَرْضَ ، كَمَا
قَالَ امْرَىءُ الْقِيسِ :

كَمِيتٌ إِذَا اسْتَدَبَرَ تَهْ سَدَّ فَرَجَهِ بِضَافٍ فَوْيِقَ الْأَرْضِ لِيَسَّ بِأَعْزَلِ^(٢)

وَعَيْبُ جَيْلِ فِي قَوْلِهِ :

رَمَى اللَّهُ فِي عَيْنِي بَثِينَةً بِالْقَدْيِ وَفِي الْغَرَّ مِنْ أَنْيَاهَا بِالْقَوَادِحِ

وقيل : لِيَسَّ هَذَا كَلَامٌ صَادِقُ الْحَبَّةِ ، بَلْ هَذَا دُعَاءٌ مِنْ بَغْضٍ فَدَجَّا وَزَ قَدَرَ

(١) بهامش ٤٣٩ : تشرح اللحم إذا خالطه الشعم . (ابن دريد في الجمهرة)

وتثوّخ بالثاء المعجمة بثلاث تمعن ثابت أي غابت (عن الفارابي في ميزان الأدب)

(٢) بهامش ٤٣٩ : لعله بأطول .

السَّلُوَةُ، وَعِيبُ عَبْدِ الرَّجْمَنِ الْقَسُّ فِي قَوْلِهِ :
 سَلَامٌ لَيْتَ لِسَانَنَا تَنْطَقِينَ بِهِ قَبْلَ الَّذِي نَالَنَا مِنْ صَوْتِهِ قَطْعًا
 وَقِيلَ : هَذَا غَايَةُ الْفَلَظِ وَالْجَفَاءُ وَالْخَالَفَةُ لِعَادَةِ أَهْلِ الْهَوَى، وَسَمِعَ أَبُو السَّائِبِ
 الْمَخْزُومِيَّ قَوْلَ اسْحَاقَ الْأَعْرَجِ :

فَلَمْ يَأْدِلْ مَارَابَتِي نَزَعْتُ رُزُوعَ الْأَبِي الْكَرِيمِ
 فَقَالَ : قَبْحَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا أَحْبَبَهَا سَاعَةً قَطُّ، وَعِيبٌ عَلَى جَرِيرٍ قَوْلَهُ فِي بَشَرِ
 ابْنِ مَرْوَانَ

قَدْ كَانَ حَقَّكَ^(١) أَنْ تَقُولَ لِبَارِقَ يَا آلَ بَارِقَ فِيمَ سُبَّ جَرِيرُ
 وَقَالَ بَشَرٌ : أَمَا وَجَدَ ابْنَ الْأَخْنَاءَ رَسُولًا غَيْرِي . وَعِيبٌ عَلَى أَبِي نَوَاسِ
 قَوْلَهُ فِي الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى :

سَأَشْكُوكُ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ هَوَاهَا^(٢) لِعَلِ الْفَضْلِ يَجْمِعُ يَدِنَا
 وَقَالَ لِهِ الْفَضْلُ : مَا زَادَ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي قَوَادًا، وَعِيبٌ عَلَى الْأَخْطَلِ قَوْلَهُ
 يَهْجُو سُوِيدَ بْنَ مَنْجُوفِ :

وَمَا جَذَعُ سَوْدَ خَرَبَ السَّوْمِ وَسَطَهُ لِمَنْ حَمَلَهُ وَائِلٌ بُطْيِقِ
 وَقَالَ سُوِيدُ لَهُ : أَرَدْتَ هَجَائِي فَدَحْتَنِي ، جَعَلْتَ وَائِلًا كُلُّهَا حَمَلْتَنِي أَمْرَهَا
 وَمَا طَمَعْتُ فِي بَنِي تَغْلِبةٍ فَضْلًا عَنْ بَكْرٍ وَزَدْتَنِي بَنِي تَغْلِبَ، وَعِيبٌ عَلَيْهِ
 أَيْضًا قَوْلَهُ يَدْحُ سِمَا كَا الْأَسْدِيُّ وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُلْقَبُونَ الْقُيُونَ - -
 قَدْ كَنْتُ أَحْسِبُهُ قِنَانًا وَأَنْبَاهُ فَالْيَوْمَ طَيْرٌ عَنْ أَثْوَابِهِ الشَّرَرِ

(١) فِي ٤٣٩ : قَدْ كَانَ حَدَّكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقَ . الْبَيْتُ . (٢) وَفِيهَا : هَوَاكَ

وقال سماك : يا أخطل أردت مدحى فهجوتنى ، كان الناس يقولون قوله :

وقد جعل الله الخلافة فيكم لازهر لاعارى الخوان ولا جدب
و [قيل] : ليس يليق هذا بعده الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلية من
الناس . وعيوب على كثيرون قوله :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما ممثل لي لينلى بكل سهيل
وقيل : لم أر أدان ينسى ذكرها حتى تتمثل له . وعيوب عليه قوله أيضاً :

فاروضة بالجون^(١) طيبة الثرى يُمْجِد الندى جنحاجاً هما وعرارها

بأطيب من أردان عزة موهنا وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها

وقيل : لو أن زنجية بخرت بمندل رطب لساحت أرداها طيبة ، وعيوب على
ذى الرمة قوله في الناقة :

تصفي إذا شدها بالكور جانحة حتى إذا ما استوى في غرزها تدب

وقيل : إذا كانت كما وصف رمت الراكب قبل أن يستوي على ظهرها .

وعيوب على الأحوص قوله :

يقر بعيني ما يقر بعينها وأفضل شىء ما به العين قرت

وقيل [له] : إنه يقر بعينها أن تنكح ، افيفير ذلك بعينك ؟ وعيوب عليه
أيضاً قوله :

فإن تصلى أصلاث وإن تبىء بهجر بعد وصلاث لا أبالي

(١) في ٤٤٢ : بالحزن وكذا في التيمورية

وَقِيلَ لَهُ : لَوْ كُنْتَ فَحَلَّاً لِبَالَّيْتَ . وَعِيبٌ عَلَى الْفَرِزْدَقِ قَوْلُهُ :
بَأْيَ رِشَاءٍ يَاجْرِيرُ وَمَا نَحْنُ تَدَلَّيْتَ فِي جَوْمَاتِ تَلَكَ الْقَاهِقَمْ
وَقِيلَ : جَعَلَ جَرِيرًا أَعْلَى مِنَ الْفَرِزْدَقِ وَقَوْمَهُ حِينَ قَالَ : إِنَّهُ تَدَلَّى عَلَيْهِمْ ،
وَعِيبٌ عَلَى جَرِيرٍ^(١) قَوْلُهُ :

وَأَوْثَقَ عِنْدَ الْمَرْدَفَاتِ عَشِيهَةَ لِحَاقًا إِذَا مَا جَرَدَ السَّيْفَ لَامِعَةَ
وَقِيلَ : جَعَلُوهُنَّ قَدْ سَبَقُنَّ^(٢) بِالْغَدَاءِ وَلَحْقُنَّ بِالْعَشِيهَةِ . وَعِيبٌ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ :
طَرْقَتُكَ صَائِدَةَ الْقُلُوبِ وَلَيْسَ ذَا وَقْتُ الْإِزِيَارَةِ فَارْجَعِي بِسَلَامٍ
يُجْرِي السَّوَاكَ عَلَى أَغْرِيْكَانِهِ بَرَدٌ تَحْدُرُ مِنْ مَتَوْنِ غَامَ
وَقِيلَ : أَيْ وَقْتٌ لَا تَصْلِحُ فِيهِ زِيَارَةُ الْحَبِيبِ ، وَلَمَّا طَرَدَهَا لَمْ وَصَفَهَا؟
وَعِيبٌ عَلَى زَهِيرٍ قَوْلُهُ فِي الضَّفَادِعِ :

يَخْرُجُنَّ مِنْ شَرَبَاتِ إِمَاؤُهَا طَحَّلٌ^(٣) عَلَى الْجَذْوَعِ يَخْفَنُ النَّفَّ وَالْغَرَقَ
وَقِيلَ : الضَّفَادِعُ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ خَوْفَ النَّفَّ وَالْغَرَقِ . وَعِيبٌ عَلَى
أَبِي الْعَتَاهِيَةِ قَوْلُهُ :

إِنِّي أَعُوذُ مِنِّيَّتِي شَغَفَتْ مِنِّي الْفَؤَادِ بَايَةُ الْكَرْسِيِّ
وَقِيلَ : إِنَّمَا يُسْتَعَاذُ بَايَةُ الْكَرْسِيِّ مِنَ الشَّيَاطِينِ . وَعِيبٌ عَلَى [أَبِي الطَّيْبِ]
الْمَتَنِيِّ قَوْلُهُ :

لَوْ اسْتَطَعْتُ رَكِبَتُ النَّاسَ كَلَّهُمْ إِلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَاةِ

(١) فِي ٤٣٩ : وَعِيبٌ عَلَيْهِ (فِي كُونِ نَسْبَهُ إِلَى الْفَرِزْدَقِ) وَفِيهَا : عِنْدَ الْمَرْهَفَاتِ .

(٢) فِي ٤٤٢ : سَبِينَ بَدْلَ سَبَقُنَّ .

وقيل : من جملة الناس أمه ، فكان ينبغي أن يركبها . وعيوب عليه أيضاً قوله :

ليت إنا إذا إرتحلت للك الحمـل وإنـا إذا نزلـت الخـيـامـ

وقيل : الخـيـامـ تـعلـو عـلـى المـدـوحـ . وعيوب على أمرى القيس قوله :

وأركـبـ فـي الرـوعـ خـيفـانـةـ كـساـ وجـهـها سـعـفـ مـُنـتـشـرـ

وقيل : كثرة شعر الناصية مذموم في الفرس ، وهو الفعم . وعيوب عليه أيضاً قوله :

أـغـرـكـ مـنـي أـنـ حـبـكـ قـاتـلـيـ وإنـكـ مـهـمـاـ تـأمـرـيـ القـلـبـ يـفـعـلـ

وقيل : إذا كان هذا لا يغير فإذا الذي يغير ؟ . وعيوب على أبي نواس قوله في الأسد :

كـائـنـاـ عـيـنـهـ إـذـا نـظـرـتـ نـادـرـةـ الـجـفـنـ عـيـنـ مـخـنـقـ

وقيل : الأـسـدـ لاـ يـوـصـفـ بـجـحـوـظـ الـعـيـنـ ، إـنـاـ يـوـصـفـ بـغـوـرـهـاـ . وعيوب على عبد الله بن السمط قوله :

أـضـحـىـ اـمـامـ الـهـدـىـ الـمـأـمـونـ مـشـتـغـلـاـ بالـدـينـ وـالـنـاسـ بـالـدـيـنـ مـشـاغـيلـ

وقيل : ما زاد على أن جعله عجوزاً في محرابها ، وإذا كان مشغلاً عن الدنيا فـنـ القـائـمـ بـهـاـ وـهـوـ الـخـلـيـفةـ .^(١) وعيوب على كعب بن زهير قوله :

ضـنـخـ مـقـلـدـهـاـ فـمـ مـقـيـدـهـاـ فـيـ خـلـقـهـاـ عـنـ بـنـاتـ الـفـحلـ تـفـضـيـلـ

وقيل : إنـاـ توـصـفـ النـجـائـ بـدـقـةـ الـذـبـحـ . وعيوب على المسيب قوله :

وـقـدـ أـنـاسـىـ الـهـمـ عـنـدـ اـحـتـضـارـهـ بـنـاجـ عـلـيـهـ الصـيـمـرـيـةـ مـكـدـمـ

(١) في غير هذا الكتاب : أن هذا الجواب من كلام المؤمن .

وقالوا: الصيغة سمة لِنُوْق لا للفحول، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبيٌّ.

فقال: استنوق الجمل. وعيّب على المرقس الأصغر قوله:

صَحَا قلْبَه عَنْهَا سِوَى أَنْ ذَكْرَهَ إِذَا خَطَرَتْ دَارَتْ بِهِ الْأَرْضَ قَائِمًا

وقيل: هذا من المتناقض لأنَّ مَنْ يَكُونْ إِذَا ذَكَرَتْ دَارَتْ بِهِ الْأَرْضَ

[قائماً] ليس بصاحب. وعيّب على عَدَى بن زيد قوله في صفة الخمر:

والمشرفُ الْهَنْدِيُّ يُسْقِي بِهِ أَخْضَرَ مَضْمُومَ مَا بَنَاءَ الْخَرِيصَ^(١)

وقيل: وصف الخمر بالخضراء وما وصفها أحداً بذلك. وعيّب على الفرزدق قوله:

أَبْنَى غُدَانَةَ إِنِّي حَرَّتُكُمْ فَوْهَبْتُكُمْ لِعَطِيهَةَ بْنَ جَعْمَالَ

لَوْلَاءَ طَيْهَةَ لَا جَتَدَعْتُ أَنْوَفَكُمْ مِّنْ بَيْنِ الْأَمْلَحِيَّةِ وَسِيَالِ

وقيل: كيف يهبهم له وهو يهجوم بهـذا الهجاء. وقال عطية حين بلغه

هـذا الشـعرُ، ما أسرع ما ارتجـعـ أخـيـ فـيـ هـبـتهـ. وعيـبـ عـلـيـ أـبـيـ عـامـ قـوـلـهـ:

رـقـيقـ حـوـاشـيـ الـحـلـمـ لـوـ اـنـ حـلـمـهـ بـكـفـيـكـ مـاـمـارـيـتـ فـيـ اـنـهـ بـرـدـ

وقيل: وصف الـحـلـمـ بـالـرـفـةـ وـاـنـاـ يـوـصـفـ بـالـعـظـمـ وـالـثـقـلـ وـالـرـزـانـةـ. وـعـيـبـ عـلـيـهـ

أـيـضاـ قـوـلـهـ :

الـوـدـ لـلـقـرـبـ وـلـكـنـ عـرـفـهـ لـلـأـبـدـاـ وـطـانـ دـوـنـ الـأـقـرـبـ

وقيل: لم منع ذـوـيـ القـرـبـيـ مـنـ عـرـفـهـ وـجـعـلـهـ فـيـ الـأـبـدـيـنـ دـوـنـهـمـ، وـهـلـاـ كـانـ

عـطـاؤـهـ عـامـاـ لـلـقـرـبـ وـالـبـعـيـدـ. وـعـيـبـ عـلـيـهـ أـيـضاـ قـوـلـهـ :

لـوـ كـانـ فـيـ عـاجـلـ مـنـ آـجـلـ بـدـلـ لـكـانـ فـيـ وـعـدـهـ مـنـ رـفـدـهـ بـدـلـ

وقيل: ولم لا يكون في العـاجـلـ مـنـ الـآـجـلـ بـدـلـ. وـالـنـاسـ كـاهـمـ عـلـىـ اـخـتـيـارـ

(١) بهامش ٤٣٩: الخريص الماء المستنقع عن ابن دريد وأصل البيت في ٤٤٢:

أَخْضَرَ مَطْمُوثاً بَاهَ، الْخَرِيصُ .

العاجل وإشاره . وعيـبـ عليه أـيـضاـ قوله :

يـقطـنـ وهو أـكـثـرـ النـاسـ اـغـ ضـاءـ عـلـىـ نـائـلـ لـهـ مـسـرـوـقـ
وقـيلـ : هـذـاـ هـجـوـ لـأـنـهـ جـعـلـ نـائـلـهـ يـؤـخـذـ مـنـهـ عـلـىـ وـجـهـ السـرـقةـ . وـعيـبـ عـلـىـ
الـفـرـزـدقـ قوله :

وـمـنـ يـأـمـنـ الـحـجـاجـ وـالـطـيرـ تـقـنـيـ عـقـوبـتـهـ إـلـاـ ضـعـيفـ الـعـزـائمـ
وـقـالـ لـهـ الـحـجـاجـ : الـطـيرـ تـقـنـيـ الـثـوـبـ وـتـقـنـيـ الصـبـ ، وـأـمـثالـ هـذـاـ كـثـرـ
مـنـ أـنـ تـحـصـيـ مـاـ وـقـعـ فـيـهـ فـسـادـ الـأـغـرـاضـ وـالـصـفـاتـ .

وـقـدـ كـانـ أـبـوـ الـفـرـجـ قـدـامـةـ بـنـ جـعـفـرـ الـكـاتـبـ يـذـهـبـ إـلـىـ أـنـ الـمـدـحـ
بـالـحـسـنـ وـالـجـمـالـ ، وـالـذـمـ بـالـقـبـحـ وـالـدـمـامـةـ ، لـيـسـ بـدـحـ عـلـىـ الـحـقـيقـةـ وـلـاـ ذـمـ عـلـىـ
الـصـحـةـ ، وـيـخـطـيـهـ كـلـ مـنـ يـدـحـ هـذـاـ وـيـذـمـ بـذـاكـ؛ وـيـسـتـدـلـ بـاـنـكـارـ عـبـدـ الـمـالـكـ
ابـنـ مـرـوـانـ عـلـىـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ قـيـسـ الرـقـيـاتـ قولهـ فـيـهـ :

يـأـتـلـقـ التـاجـ فـوـقـ مـفـرقـهـ عـلـىـ جـبـينـ كـأـنـهـ الـذـهـبـ

وـقولـهـ لـهـ : تـقـولـ فـيـ هـذـاـ وـتـقـولـ لـمـصـبـ ؟ :

إـنـاـ مـصـبـ شـهـابـ بـنـ الـلـهـ هـ تـجـلتـ عـنـ وـجـهـهـ الـظـلـمـاءـ

وـقـدـ أـنـكـرـ هـذـاـ الـمـذـهـبـ عـلـىـ أـبـيـ الـفـرـجـ أـبـوـ الـقـاسـمـ الـحـسـنـ بـنـ بـشـرـ الـأـمـدـيـ .
وـقـالـ : إـنـهـ خـالـفـ فـيـهـ مـذـاهـبـ الـأـمـمـ كـلـهـاـ عـرـبـهـاـ وـأـعـجمـيـهـاـ ، لـأـنـ الـوـجـهـ أـجـمـيلـ
يـزـيدـ فـيـ الـهـيـةـ وـيـتـمـنـ بـهـ ، وـيـدـلـ عـلـىـ اـخـصـائـ الـمـحـمـودـةـ ، وـهـذـاـ الـذـىـ ذـكـرـهـ
أـبـوـ الـقـاسـمـ صـحـيـحـ . وـلـوـ لـمـ يـكـنـ فـيـ ذـلـكـ إـلـاـ مـاـ قـدـ جـبـلتـ النـفـوسـ عـلـيـهـ
مـنـ الـمـيـلـ إـلـىـ الـوـجـوهـ الـحـسـانـ لـكـفـ وـأـغـنـىـ ، فـإـنـ كـانـ قـدـامـةـ يـعـتـقـدـ أـنـ ذـاكـ
لـيـسـ بـفـضـيـلـةـ لـمـاـ كـانـ الـأـنـسـانـ قـدـ خـلـقـ عـلـيـهـ ، فـهـذـاـ حـكـمـ جـمـيعـ الـفـضـائلـ

الْفَسَانِيَّةُ، فَإِنَّ الْكَرِيمَ قَدْ خَلَقَ كَرِيعًا، وَالشُّجَاعَ شُجَاعًا، وَالْعَاقِلَ عَاقِلًا،
وَكَمَا لَا يَقْدِرُ الْقَبِيحُ الْوَجْهَ عَلَى أَنْ يَسْتَبِدُ صُورَةً غَيْرَ صُورَتِهِ، كَذَلِكَ
لَا يَقْدِرُ الْجَاهِلُ عَلَى أَنْ يَسْتَفِيدَ عَقْلًا فَوْقَ عَقْلِهِ. وَيَلْزَمُ قُدُّامَةً أَنْ لَا يُجْزِي
الْمَدْحُ بِشَرْفِ النَّفْسِ النَّسْبُ وَ[كَرْمُ] الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَحْرِي
مَجْرِي الصُّورِ. وَلَا صَنْعٌ لِلْمَمْدُوحِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا وَالْأَمْرُ فِي هَذَا ظَاهِرٌ.
فَأَمَّا إِنْكَارُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ عَلَى ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيْتَاتِ مَدْحَهُ لَهُ بِالْتَّاجِ،
فَأَمَّا أَنْكَرَهُ لِأَنَّ التَّيْجَانَ [كَانَتْ] مِنْ زَيَّ [مُلُوكُ] الْعِجْمَ وَلَمْ يَكُنْ خُلَفَاءَ
الْعَرَبِ يَعْرُفُونَهُمْ. فَقَالَ لَهُ: تَعْدِحُنِي كَمَا تَعْدِحُ مُلُوكَ الْأَعْجَمِ، وَتَعْدِحُ مُصْعِبَيَا كَمَا
تَعْدِحُ الْخُلَفَاءِ. وَالْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِأَنَّ مَدْحَهُ الْخَلِيفَةَ بِأَنَّهُ شِهَابٌ
مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَبْلَغَ مِنْ مَدْحَهُ بِاعْتِدَالِ التَّاجِ فَوْقَ مَفْرَقِهِ. وَهَذَا كَمَا أَنْكَرَ
عَلَى كَثِيرٍ قَوْلَهُ فِيهِ :

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلَاصُ حَصِينَةُ أَجَادَ الْمُسَدِّي نَسْجِهَا فَأَذَالَهَا
وَقَالَ قَوْلُ الْأَعْشَى :

كُنْتَ الْمُقْدَمَ غَيْرَ لَابْسِ جَنَّةَ بِالسَّيْفِ تَضَرِّبُ مُعَلَّمًا أَبْطَالَهَا
أَحْسَنَ مِنْ قَوْلَكَ، فَأَرَادَ عَبْدُ الْمَلِكَ فِي الْمُوْضِعِيْنِ الْمُبَالَغَةُ، وَمَدْحَهُ بِالْأَفْضَلِ
وَالْأَحْسَنِ .

وَمِنَ الصَّحَّةِ : صَحَّةُ الْمُقَابَلَةِ فِي الْمَعَانِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَضْعُمُ مُؤَلفَ الْكَلَامِ
مَعَانِي يُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِ الْمُخَالَفَةِ، فَيَأْتِي فِي الْمُوْافِقِ بِمَا
يُوَافِقُ وَفِي الْمُخَالَفِ بِمَا يُخَالِفُ عَلَى الصَّحَّةِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ فَإِنَّ
لَهَا تَأْثِيرًا قَوِيًّا فِي الْحَسْنِ، وَمِنْ أَمْثَالِ ذَلِكَ فِي النَّظَمِ قَوْلُ الْطَّرَمَاحِ :

أُسرناهم وأنعمنا عليهم وأُسقينا دماءُهم التُّرابا
 فاصبروا بالأسى عند حرب ولا أدوا الحُسنِ يدُوا بـا
 وهذه مُقابلة صحيحة، ومن ذلك أيضًا قول الآخر :

جزى الله خيرًا ذات بعلٍ تصدقـت على عزبٍ حتـى يكون له أهلٌ
 فإنـا سنجزـها بـمثل فـعـالـها إذا ما تـزـوـجـنا وـلـيـسـ لها بـعلٌ
 وهذه أيضـاً مـقاـبـلةـ صـحـيـحةـ لأنـه جـعـلـ في مـقاـبـلةـ أـنـ تكونـ المـرـأـةـ ذاتـ
 بـعلـ وـهـوـ لـاـ زـوـجـ لـهـ أـنـ يـكـونـ هوـ ذـاـ زـوـجـ وـهـىـ لـاـ بـعلـ لهاـ، وـقـابـلـ حاجـتـهـ
 وـهـوـ عـزـبـ بـحـاجـتـهاـ وـهـىـ عـزـبـةـ . وـمـنـ أـمـثـلـ ذـلـكـ فـيـ النـثـرـ قولـ أـبـيـ اـسـحـاقـ
 الصـانـىـ: وـأـنـ يـخـلـدـ فـيـ بـطـوـنـ الصـحـائـفـ غـلـطـانـاـ وـغـاطـكـ، فـيـ اـحـسـانـاـ وـاسـاءـتـكـ،
 وـحـفـظـنـاـ وـاضـاعـتـكـ . وـكـتـبـ بـعـضـهـمـ فـيـ كـتـابـ لـهـ : وـلـوـ أـنـ الـأـقـدارـ إـذـ رـمـتـ
 بـكـ مـنـ الـمـرـاتـبـ إـلـىـ أـعـلاـهـاـ، بـلـغـتـ مـنـ أـفـعـالـ السـوـدـدـ إـلـىـ مـاـ وـاـزاـهـاـ، فـوـازـيـتـ
 بـعـسـاعـيـكـ مـرـاـقـيـكـ، وـعـادـلـتـ النـعـمةـ بـكـ بـالـنـعـمـةـ فـيـكـ، وـلـكـنـكـ قـاـبـلـ سـمـوـ
 الدـرـجـةـ بـدـنـوـ الـهـمـةـ، وـرـفـيـعـ الرـتـبـةـ بـوـضـيـعـ الشـيـمـةـ، فـعـادـ عـلـوـكـ بـالـاتـفـاقـ ، إـلـىـ
 حـالـ دـنـوـكـ بـالـاسـتـحـقـاقـ، وـصـارـ جـنـاحـكـ فـيـ الـاـنـهـيـاضـ، إـلـىـ مـشـلـ مـاـ عـلـيـهـ قـدـرـكـ
 فـيـ الـانـخـفـاضـ، وـلـاـ لـوـمـ عـلـيـ الـقـدـرـ إـذـ أـذـنـبـ فـيـكـ وـأـنـابـ، وـغـاطـ فـعـادـ إـلـىـ
 الصـوـابـ . وـهـذـاـ كـلـامـ مـعـانـيـهـ مـتـقـابـلـةـ عـلـىـ الصـحـةـ . وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـ هـنـدـ بـنـتـ
 النـعـانـ: شـكـرـتـكـ يـدـ نـالـهـاـ خـصـاصـةـ بـعـدـ نـعـمـةـ، وـلـاـ مـلـكـتـكـ يـدـ نـالـتـ ثـروـةـ
 بـعـدـ فـاقـةـ .

فـأـمـاـ فـسـادـ المـقـابـلـةـ فـكـقـولـ أـبـيـ عـدـىـ [ـالـقـرـشـىـ]ـ :
 يـاـ بـنـ خـيـرـ الـأـخـيـارـ مـنـ عـبـدـ شـمـسـ أـنـتـ زـيـنـ الدـنـاـ وـغـيـثـ الـجـنـوـدـ

فليس غيث الجنود مُقابلاً لِذِينَ الدُّنْيَا وَلَا مُوافِقاً.

وَمِنَ الصَّحَّةِ : صَحَّةُ النَّسَقِ وَالنُّظُمِ ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَمِرَ فِي الْمَعْنَى الْوَاحِدِ
 وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ مَعْنَى آخِرِ أَحْسَنِ التَّخَلُّصِ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ مُتَعْلِقاً
 بِالْأُولِيَّ وَغَيْرِهِ مِنْ قَطْعِهِ . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ خَرُوجُ الشَّعْرَاءِ مِنَ النَّسِيبِ إِلَى
 الْمَدْحِ فَإِنَّ الْمُحَدِّثَيْنَ أَجَادُوا التَّخَلُّصَ حَتَّى صَارَ كَلَامُهُمْ فِي النَّسِيبِ مُتَعْلِقاً
 بِكَلَامِهِمْ فِي الْمَدْحِ لَا يَنْقُطُعُ عَنْهُ ، فَأَمَّا الْعَرَبُ الْمُتَقْدِمُونَ فَلَمْ يَكُونُوا يَسْلَكُونَ
 هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَإِنَّمَا كَانُوا أَكْثَرَ خَرُوجَهُمْ مِنَ النَّسِيبِ إِمَّا مِنْ قَطْعِهِمْ وَإِمَّا
 مَبْنِيًّا عَلَى وَصْفِ الْإِبْلِ الَّتِي سَارُوا إِلَى الْمَدْحُوكَ عَلَيْهَا ، وَمَا يَسْتَحِسنُ مِنْ
 خَرُوجِ الْمُحَدِّثَيْنَ قَوْلُ أَبِي عِبَادَةَ الْبَحْرَى يَصْفُ الرَّوْضَ :

شَقَائِقَ يَحْمِلُنَ النَّدَى فَكَانَهُ دَمْوعَ التَّصَابِ فِي خَدْوَدَ الْخَرَاثِ
 كَانَ يَدَ الْفَتْحِ بْنَ خَاقَانَ أَرْفَاتَ تَلِيمًا بِتَلِكَ الْبَارَقَاتِ الرَّوَاعِدِ

وَقُولُهُ :

وَلَوْ أَنِّي أُعْطِيَتِ فِيهِنَّ الْمُنْتَهِيَّ بِكُفِّ ابْرَاهِيمَ

وَقُولُ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْيَبٍ :

مَا زَالَ يَلْمُعُنِي مَرَاشِفَهُ
 وَيَعْلَمُنِي الْأَبْرِيقُ وَالْقَدْحُ
 حَتَّى اسْتَرِدَ الْلَّيلَ خَلْعَتَهُ
 وَبَدَا الصَّبَاحُ كَانَ غَرَّتَهُ
 وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِحُ

وَقَالَ الْفَرِزَدقُ :

وَرَكِبَ كَانَ الْرَّيحَ تَطْلُبُ عِنْدَهُ
 لِهَاتَرَةً مِنْ جَذْبِهَا بِالْعَصَابِ
 إِلَى شَعْبِ الْأَكْوَارِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
 سَرَّوْا يَخْبُطُونَ الْلَّيْلَ وَهِيَ تَلْفَهُمْ

إذا آنسوا ناراً يقولون ليهـا وقد خصـرت أيديـهم نارُ غـائب
 ومن الخروج إلى الدـم ، قولُ اسحـاق بن ابرـاهـيم :
 فاذـر قـرن الشـمـس حتى رأـيـنا من العـيـنـى حـكـى أـحـمـد بن هـشـام
 وقولُ أـبـى عـبـادـة :

ما إن يـعـاف قـذـى ولو أـورـدـته يومـاً خـلـائـقـ حـمـدوـيـهـ الأـحـولـ
 فـأـمـاـ الخـرـوجـ المـنـقـطـعـ ، فـكـقـولـ أـبـىـ عـبـادـةـ أـيـضاـ :
 تـأـنـيـ رـبـاهـ أـنـ تـجـبـ لـيـجـبـ حـتـىـ يـفـهـمـاـ
 مـسـتـخـبـرـ لـيـجـبـ وـلـمـ تـكـنـ
 ذـكـرـ الـمـكـارـمـ مـأـعـفـ وـأـكـرـمـاـ
 وـقـولـ أـبـىـ تـعـامـ :

لو رـأـيـ اللـهـ أـنـ فيـ الشـيـبـ فـضـلـاـ
 جـاؤـرـتـهـ الـأـبـارـ فـيـ الـخـلـدـ شـيـبـاـ
 كـلـ يـوـمـ تـبـدـيـ صـرـوـفـ الـلـيـالـيـ
 خـلـقـاـ منـ أـبـىـ سـعـيدـ غـرـيـبـاـ
 وـأـمـثـالـهـذـاـ الـمـتـقـدـمـينـ تـشـيرـ ، وـأـمـاـإـذـاـ اـبـتـدـىـءـ بـالـمـدـحـ أوـ بـغـيـرـهـ مـنـ الـأـغـرـاضـ
 فـالـأـحـسـنـ أـنـ يـكـوـنـ الـابـتـدـاءـ دـالـاـ عـلـىـ المعـنـىـ الـمـقـصـودـ ، كـاـ اـبـتـدـأـ أـبـوـ الطـيـبـ
 الـمـتـنـبـيـ قـصـيـدـتـهـ أـلـيـ مـدـحـ بـهـاسـيـفـ الدـوـلـةـ وـاعـتـذـرـلـهـ عنـ ظـفـرـ الـرـوـمـ [ـبـجـيـشـهـ]
 وـقـتـلـهـ وـأـسـرـهـ جـمـاعـةـ مـنـهـمـ فـقـالـ :
 غـيـرـىـ بـأـكـثـرـ هـذـاـ النـاسـ يـنـخدـعـ
 إـنـ فـاتـلـوـاـ جـبـنـوـاـ وـحـدـثـوـاـ شـجـعـوـاـ
 فـابـتـدـأـ بـغـرـضـهـ مـنـ أـوـلـ الـقـصـيـدـةـ .

وـمـنـ الصـحـةـ: صـحـةـ التـفـسـيرـ، وـهـوـ أـنـ يـذـكـرـ مـؤـلـفـ الـكـلـامـ معـنـىـ يـحـتـاجـ
 إـلـىـ تـفـسـيرـهـ فـيـأـيـ [ـبـ]ـ عـلـىـ الصـحـةـ مـنـ غـيـرـ زـيـادـةـ وـلـأـنـقـصـ كـقـولـ الفـرـزـدقـ:
 لـقـدـ جـثـتـ قـوـمـاـ لـوـ لـجـأـتـ إـلـيـهـمـ طـرـيـدـ دـمـهـ أـوـ حـامـلاـ ثـقـلـ مـغـرـمـ

لألفيت فيهم معطياً ومطاعناً ورائك شَرِّاً بالوشيج المقوم
وهذا تفسير للأول موافق.

فاما فساد التفسير فكقول بعضهم:

فيما فيها الحيران في ظلم الْدُجْيِ ومن خاف أن يلقاه بنى من العدى
تعال إليه تلق من نور وجهه ضياءً ومن كفيه بحراً من الندى
فإن هذا الشاعر لما قدم في البيت الأول الظلم وبنى العدى، كان
الوجه في التفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به فأتي بالضياء بازاء الظلم
وذلك صواب، وكان يجب أن يأتي بازاء بنى العدى بالنصرة أو العصمة
أو ما جرى بجرى ذلك، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التفسير فاسداً.
وأما كمال المعنى: وهو أن تستوفى الأحوال التي تم بها صحته
وتكمل جودته، وذلك مثل قول نافع بن خليفة الغنوبي :

رجال إذا لم يقبل الحق منهم ويعطوه لاذوا بالسيوف القواصب
فتم المعنى بقوله: ويعطوه لأنّه لو اقتصر على قوله إذا لم يقبل الحق
منهم عذوا بالسيوف، كان المعنى ناقصاً. ومن أمثلة ذلك في التر قول بعضهم:
خلقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة، وترامت به أحوال
الصرامة غير مستعمل معها السطوة، هذا مع دماثة في غير حصر، ولين
جانب من غير خور. فكمال المعنى في هذا الكلام لأنّ من [كمال] الجلالة
أن تزول عنها النخوة، وكمال الصرامة أن تسلم من السطوة، و تمام الدماثة أن
تكون بغير حصر، ولين الجانب أن يكون من غير خور، ومن هذا

الجنس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الوالي : يجب أن يكون معه
شدة في غير عنف ، ولين في غير ضعف .

وأما المبالغة في المعنى والغلو : فان الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه
ففهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ويستدل بقول النابغة وقد
سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استجيد كذبه ، وأضحك رديئه . وهذا
هو مذهب اليونانيين في شعرهم . ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي
تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة وداني الصحة ، ويعيب قول
أبي نواس :

وأخذت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق
لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج [عن الحقيقة ، والذى أذهب إليه
المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو لأن الشعر مبني على الجواز والتسمح]
لكن أرى أن يستعمل في ذلك كاد وما جرى في معناها ليكون الكلام
أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبادة :

أتاك الريع الطلاق يختال صاحكا من الحسن حتى كاد أن يتكلما
وقال أبو الطيب :

يطمع الطير فيهم طول أكلهم حتى تقاد على أحياهم تقع
فيهذا البستان قد تضمنا غلواً لكن لما جاءت فيهما كاد قربهما إلى الصحة .
وأما المبالغة بغير كاد ، فكقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :
وبناله من بحبر لو تعمدوا بليل أناسي النواظر لم يخطوا
وقول النمير يصف السيف :

تَظَلُّ تَحْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ
بَعْدَ الْذَرَاعِينَ وَالسَاقِينَ وَالْمَادِي
وَقُولُ النَّابِغَةِ :

تَقْدُّ السُّلُوقُ الْمُضَاعَفُ نَسْجَهِ
وَيُوقَدُنَّ بِالصَّفَاحِ نَارُ الْجَاحِبِ
وَقُولُ ابْنِ هَانِي الْأَنْدَلِسِيِّ :

أَمْدِيرَهَا مِنْ حِيثُ دَارَ لَشَدَّهَا زَاجَتْ تَحْتَ رَكَابِهِ^(١) جَبْرِيلُ
وَأَمَّا سَعْيُ الْفَلُوَانِخَارِجُ إِلَى الْإِحْالَةِ فِي النَّثْرِ فَقَلِيلٌ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمِلُ
فِيهِ الْمَبَالِغَةُ إِلَى تَقْارِبِ الْحَقِيقَةِ، كَقُولُ بَعْضِهِمْ : لَهُمْ جُودُ الْكَرَامِ أَتَسْعَتْ
أَحْوَاهُهَا، وَبَأْسُ لَيُوتْ تَتَبَعُهَا أَشْبَاهُهَا، وَهُمْ مَلُوكُ انْفُسِهِمْ أَمَّا هُنَّا، وَنَفَرَ
صَمِيمٌ شَرُفَتْ أَعْمَامُهَا وَأَخْوَاهُهَا. فَبَالِغٌ مَا جَعَلَ لَهُمْ جُودُ الْكَرَامِ مَعَ اتسَاعِ
الْحَالِ، وَبَأْسُ الْلَّيُوتْ مَعَ اتِّبَاعِ الْأَشْبَالِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدُهُ مِنَ الْكَلَامِ،
وَمِنَ الْمَبَالِغَةِ قُولُ النَّابِغَةِ الْذِيَّانِيِّ :

وَلَا عِيبٌ فِيهِمْ غَيْرُ أَنْ سُيُوفَهُمْ بَهْنَ فَلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ
وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْإِسْتِثنَاءُ مِنَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْمَدْحِ لِأَنَّهُ [قَدْ] دَلَّ [بِهِ] عَلَى
أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمْ عِيبٌ غَيْرُهُ لَذَكَرَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ إِلَّا وَصْفَهُمْ بِمَا فِيهِمْ عَلَى
الْحَقِيقَةِ. وَمِنْهُ أَيْضًا قُولُ أَبِي هِفَانَ :

أَضْرَرَ بَنَا وَالْبَأْمَنِ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
وَأَفْنَى الرَّدِيِّ أَعْمَارَنَا غَيْرَ ظَالِمٍ
أَبُونَا أَبُ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ كَلَمَهُمْ
وَمِنْهُ قُولُ النَّابِغَةِ الْجَمْدِيِّ :

(١) فِي ٤٣٩ : بَيْنَ السُّطُرِيْنِ (لَوَانِهِ). وَكَذَا فِي التِّيمُورِيَّةِ (٢) فِي ٤٣٩ : عَاتِب

فِي كُلِّ أَخْلَاقِهِ^(١) غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَإِنْ يَبْقَى مِنَ الْمَالِ بِأَقِيرَا
 وَأَمَا التَّحْرِزُ مَا^(١) يُوجِبُ الطَّعْنَ : فَإِنْ يَأْتِي بِكَلَامٍ لَوْ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ
 لَكَانَ فِيهِ طَعْنٌ ، فَيَأْتِي بِمَا يَتَحْرِزُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ الطَّعْنِ كَوْلَ طَرْفَةَ :
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبَ الرَّيْعِ وَدِيْعَةَ تَهْمَى
 فَلَوْ لَمْ يَقُلْ : غَيْرَ مُفْسِدِهَا لَظَنَ بِهِ أَنَّهُ يَرِيدُ تَوَالِي الْمَطَرِ عَلَيْهَا ، وَفِي ذَلِكَ
 فَسَادُ الدِّيَارِ وَمَحْوُ لِرِسُومِهَا ، كَمَا عَابَوا قَوْلَ ذِي الرَّمَةِ :
 أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارُ مَىْ عَلَى الْبَلَى وَلَازَالَ مِنْهَلًا بِجَرِعَائِكَ الْقَطْرِ
 وَقَالُوا : إِذَا لَمْ يَزِلَ الْقَطْرُ مِنْهَلًا عَلَيْهَا عَنِ آثَارِهَا وَدَرْسِ مَعَالِمِهَا ، فَاحْتَرِزْ طَرْفَةَ
 بِقَوْلِهِ : غَيْرَ مُفْسِدِهَا مِنْ هَذَا الطَّعْنِ ، عَلَى أَنَّ ذِي الرَّمَةِ قَدْ احْتَرِزَ بِقَوْلِهِ :
 أَلَا يَا أَسْلَمِي يَادَارِ مَىْ عَلَى الْبَلَى . وَلَا جُلُّ هَذَا الْفَرْضِ قَالَ الرَّضِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ
 فِي وَصْفِ الْمَطَرِ الْمُسْتَسْقِي بِهِ الْقَبْرِ وَذِكْرُ السَّجَابَةِ - :
 تَجْرِي وَذَلِكَ الرَّمْسُ غَيْرُ مُرْوَعٍ مِنْهَا وَذَلِكَ التَّرْبُ غَيْرُ مُثَارٍ
 وَاسْتُقْبِحُ قَوْلَ أَبِي الطَّيْبِ الْمُتَنبِّيِّ فِي مَثَلِهِ :
 إِسَاحِيَّهُ عَلَى الْأَجْدَاثِ حَفْشٌ كَأَيْدِيِّ الْخَيْلِ ابْصَرَتِ الْخَالِيِّ
 وَمِنَ الْاِحْتِرَازِ أَيْضًا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَعْتَزِ بِاللَّهِ فِي صَفَةِ الْخَيْلِ :
 صَبَّيْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سِيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِيِّ سِرَاعٌ وَأَرْجُلٌ
 فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ : ظَالِمِينَ - لَكَانَ الْمُعْتَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولُ : إِنَّا ضَرَبْتُ هَذِهِ الْخَيْلَ
 لِبُطْنِهَا كَمَا عَابَوا قَوْلَ أَمْرِيِّ الْقَيْسِ :

(١) (١) فِي ٤٣٩ : خِيرَاتِهِ . وَفِيهَا وَالْتِيمُورِيَّةُ : فِيهَا

فللز جر أهوب ^{١)} وللساق درة ^{٢)} وللسوط منها وقع آخر جمهذب
 وقالوا : إذا أهوج إلى هذا كله فليس بسرير ، فقال عبد الله : ظالمين
 تحرزاً من هذا الطعن ، ومن هذا أيضاً قول أبي عبادة :
 أقنا كلنا أكل استِلاب ^{٣)} هناك وشربنا شرب بدار
 وكأنه خاف أن يقال هذا الذي فعلتم سُخْف ، فقال :
 ولم يك ذلك سخفاً غير أني رأيت الشرب سخفهم وقار
 وأما الأستدلال بالتشيل : فإن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته
 بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :
 لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للأفراط في الخصر
 فدل على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للامتناع منه ، بتمثيل ذلك
 بالماء الذي لا يشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً ، ومنه
 أيضاً قول أبي تمام :

آخر جتمعه بكره من سجيته والنار قد تنتضي من ناصر السلم
 وقوله :

وإذا اراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
 ما كان يعرف طيب عرف العود لولا اشتعال ^{٤)} النار فيماجاورت
 وقوله :

وكان نرجيه على السخط والرضا

(١) في ٤٣٩ :

فلساق أهوب وللساق درة وللزجر منه وقع أهوج منع

(٢) — (٢) في ٤٤٢ : استعار . وفيها وأنف القنى وأحسبه تصحيف .

وقول أبي عبادة :

ويحسن دُلَّها والموت فيه وقد يستحسن السيف الصقيل

وقوله :

مَوَاهِبٌ مَا تَكْلَفْنَا السُّؤَالُ لَهَا إِنَّ الْغَامَ قَلِيبٌ^(١) لَيْسَ يَحْتَفِرُ
وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَبَادَةِ أَيْضًا :

وَرِجَالٌ جَارُوا خَلَاثَتَكَ الْفَرَرِ وَلَيْسَتْ يَلَامِقُ^(٢) مِنْ دَرَوْعٍ
فَلَيْسَ بِتَمْثِيلِ جِيدٍ ، لَأَنَّ السَّبِقَ فِي الْجَرِي لَا يَلِيقُ تَمْثِيلَه بِتَفْضِيلِ الدَّرَوْعِ
عَلَى الْيَلَامِقِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَحْسَنُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ : وَرِجَالٌ جَارُوكَ فِي كُونِهِمْ
عَصْمَةً [لِي أَوْ] جُنَاحَةً دُونِي ، أَوْ مَا جَرِيَ هَذَا الْجَرِي . فَيَكُونُ تَمْثِيلُ ذَلِكَ
بِالْدَرَوْعِ وَالْيَلَامِقِ مُوَافِقًا ، فَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ رَدِّي .
الاستدلال بالتمثيل :

وَمِنْ الْاسْتِدْلَالِ بِالْتَّمْثِيلِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ ، قَوْلُ النَّابِغَةِ الْذَّيَانِيِّ
يُخَاطِبُ النَّعْمَانَ :

وَلَكُنِّي كُنْتَ امْرَأَ لِي جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادُ وَمَذْهَبٌ
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا لَقِيتُهُمْ أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ
كَفَعْلَكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتُهُمْ فَلَمْ تَرُهُمْ فِي شَكْرِ ذَلِكَ أَذْنِبُوا^(٣)
فَاسْتَدَلَ النَّابِغَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحْقُ اللَّوْمَ بِمَدْحِهِ آلَ جَفْنَةٍ وَقَدْ أَحْسَنُوا

(١) بهامش ٤٣٩ : القليب البر قبل أن تبني بالحجارة (٢) وبهامشها أيضًا

اليلامق القباء، فارسي مغرب وجده يلامق (٣) في ٤٤٢ : صنعتهم . . . في مثل ذلك أذنبوا .

إِلَيْهِ بِمَا مَثَّلَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا مَدْحُوهُ لَمْ يَكُونُوا
عِنْدَهُ مَلُومِينَ .

وَأَمَّا الْإِسْتِدْلَالُ بِالْتَّعْلِيلِ ، فَكَقُولُ أَبِي الْحَسْنِ التَّهَامِيِّ :

لَوْلَمْ يَكُنْ رِيقَتُهُ خَمْرَةً لَمَّا تَبَّأَ عَطْفَهُ وَهُوَ صَاحِ

وَقُولُهُ :

لَوْلَمْ يَكُنْ اَقْحُو اَنَا ثَغْرٌ مِبْسَمُهَا مَا كَانَ يَزْدَادُ طَيْبًا سَاعَةَ السَّعَرِ

وَقُولُ أَبِي عُبَادَةَ :

وَلَوْلَمْ تَكُنْ سَاخْطَانًا لَمْ أَكُنْ اَذْمَ الزَّمَانِ وَاشْكُوا اَخْطُوبَا

وَقُولُ ابْنِ هَانِيِّ الْأَنْدُلُسِيِّ :

وَلَوْلَمْ تَصَافِحْ رَجُلُهُ صَفْحَةَ الثَّرَى لَمَا كُنْتُ أَدْرِي عَلَةَ لِلْتَّيْمِ

[وَقُولُ اللَّهِ تَعَالَى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَ تَـا) جَارِهِذَا الْجَرِيَ]

فَهَذَا مَبْلُغُ مَا تَقُولُهُ فِي الْمَعْنَى مِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَأَنَّ حَصْرَهَا مَمَّا

لَا سَبِيلٌ إِلَيْهِ عَلَى مَا يَبْنَاهُ وَقَدْ قَدَّمَنَا ذَكْرَهُ .

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّوَاةِ وَأَهْلِ الْلُّغَةِ ، إِلَى تَفْضِيلِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ الْمُتَقْدِمِينَ
عَلَى شَعْرِ كَافَةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَلَمْ يُجِيزُوا أَنْ يَلْحِقُوا أَحَدًا مِنْ تَأْخِيرِ زَمَانِهِ بِتَلْكَـا
الْطَّبَقَةِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ مُحْسِنًا ، وَأَخْتَلَفُوا فِي عَلَةِ ذَلِكَ . فَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنْ
جَهَّا هُنْمَ ، أَنَّ الْعَلَةَ فِيهِ هِيَ مُجَرَّدُ التَّقْدِيمِ فِي الزَّمَانِ ، وَاسْتَمْرَرُوا فِي التَّرْتِيبِ
بِغَيْرِهِمْ ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ : السَّبِيلُ

في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعانى في أكثر الألفاظ المؤلفة وفتحوا طريق الشعر وسلك الناس [فيه] بعدهم، وجرروا على آثارهم. فلهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة ولا توازنها مرتبة، وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون في الرتبة لاحقاً لهم، وإذا كان مقصراً عنهم فشعره دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى: إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع والأشعار المحدثة تقع بتكلف ونعملي، وما وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف. قالوا: وهذه العلة استدل بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين، واحتاج هؤلاء كلهم في تقد الشاعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه حتى رووا عن ابن الأعرابي أنه أنسد أرجوزة أبي تمام التي أولها:

وَعَادَلْ عَذَّلْهُ فِي عَذَّلْهِ فَظَنَّ أَنِّي جَاهِلٌ مِّنْ جَهَلِهِ
عَلَى إِنْهَا بَعْضُ الْعَرَبِ فَاسْتَحْسَنَهَا وَأَمْرَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَكْتَبَهَا لَهُ ، فَلَمَّا
فَعَلْ قَالَ إِنَّهَا لَا يَبْلُغُ عَمَّامَ . فَقَالَ : خَرَقَ خَرَقَ نَفْرَقَهَا . وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ
اسْحَاقَ بْنَ ابْرَاهِيمَ الْمَوْصَلِيَّ أَنْشَدَهُ :

هَلْ إِلَى نَظَرَةِ إِلَيْكَ سَبِيلُ فِيرَوَ الصَّدِيِّ وَيَشْفَى الْغَالِيلُ
إِنَّ مَا قَلَ مِنْكِ يَكْثُرُ عَنْدِي وَكَثِيرُ مَمْنَ يُحِبُّ الْقَلِيلُ
فَقَالَ لِهِ الْأَصْمَعِيُّ : مَنْ تَنْشَدُنِي ؟ فَقَالَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ فَقَالَ هَذَا وَاللَّهُ [هُوَ]
الْدِيَاجُ الْخَسْرُ وَأَنِّي . قَالَ : فَإِنَّهُمَا لِلْيَلَتِهِمَا . قَالَ : لَا جَرْمُ وَاللَّهُ إِنَّ آثَارَ الصَّنْعَةِ
وَالْتَّكْلُفَ يَبْيَنُ عَلَيْهِمَا . وَذَهَبَ غَيْرُهُؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالشِّعْرِ . فَقَالَ : إِنَّ

الطرقَ في نقدِ الشعر^(١) ما قدمناه من نعوتِ اللفاظِ والمعنى ، فاما قائله وتقديم زمانه أو تأخيره فلا تأثير له في ذلك، لأنَّ القديمَ كانَ محدثاً أو المحدث سيصير قديماً ، والتالي على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من هو أشعر من جماعة من المتقدمين وفي المتقدمين من هو أشعر من جماعة من المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ ، وأبو العباس المبرد ، وأبو عبادة البختري ، وأبو العلاء بن سليمان آنفًا ، وهو الصحيح الذي لا يعرض العاقل فيه شك ولا شبهة وستتكلم على ما تعلقت به تلك الطائفة من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرد تقدم زمانه فإنه لم يذهب في ذلك إلى علة غير مجرد الداعوى ، فلو قال له قائل: شعر المحدثين أفضلُ لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق . ثم يقال له: ما عندك في أمري القيس فهو عندك في الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس في الطبقة الأولى ؟ فأن قال هو في الطبقة الأولى . قيل له ولقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفيين أحدهم ابن حذام الذي قيل إنه أول من بكى على الديار ، وذكره أمرؤ القيس في شعره فقال :

عواجا على الطلل الحيل لعلنا نبكي الديار كما بكى ابن حذام
وإذا كان زمان أمري القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء
فيجب تفضيلهم^(٢) عليه لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط . فان قال ليس أمري القيس في الطبقة الأولى بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدير . قيل
أولاً إن هذا خلاف لكافحة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين

(١) في ٤٤٢ : نقد الكلام (٢) وفيها : تقديمهم

لأنهم ما أختلفوا في أن أمرأ القيس في الطبقة الأولى
 ثم خبر ناعن الطبقة التي أمره القيس منها أعرفت أن مواليدهم في وقتٍ
 واحدٍ حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويمهم في زمان الوجود . فان قال نعم !
 كذب لأن في تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر ، وقد جعلَ
 الأعشى فيهم وهو بعد أمرىء القيس بعده طويلاً ، وان قال لا يراعي في
 تفضيل المقدمين على المحدثين قليل الزمان وإنما المؤثر في ذلك الزمان الكثير .
 قيل له : نخبرنا عن من يبنه وبين الأعشى من الزمان مثل ما يبن الأعشى
 وامرئ القيس ، أيجوز أن يجعل شعره في طبقة شعر الأعشى . فان قال :
 لا قيل له ولم وأنت قد ألحقت الأعشى بأمرىء القيس وبينهما مثل ذلك من
 الزمان ، واعتلت بأنه لا يؤثر . فكيف صار بعد الأعشى مؤثراً في الحاق
 من بعده به . وان قال : يجوز أن يجعل في طبقة الأعشى من كان بعده بمثل
 الزمان الذي يبنه وبين امرئ القيس . قيل : أيجوز أن يجعل في طبقة هذا
 الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعشى ؟ فان
 قال لا : يسأل عن السبب في ذلك . وقيل له ما قبل في الشاعر الأول ولا
 سبب له إلى الفرق وان قال نعم ! ألزم أن يكون بعض شعرائنا اليوم
 في طبقة امرئ القيس بهذا الترتيب والنسق ، وأن يجعل الشعر في طبقة
 ما هو قبله والأول في طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم
 وامرئ القيس في طبقة واحدة ، هذا خلاف ما يذهبون إليه .

ويقال له : خبرنا عنك لو أنك في زمان امرئ القيس ووقفت على
 شعره أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم . فان قال نعم ! قيل له ولم وأنت إنما

تختاره اليوم وتفضله بقدمه فان كان في ذلك الوقت محدثاً عندك فحكم حكم المحدث اليوم . وإن قال : بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم . قيل له فهل تأليفه على ما كان عليه أم تغير عملاً كان عليه . فان قال : تغير قيل فهو إذاً غير ما أله أمره القيس وهذا ما لا ي قوله أحد ، وإن قال بل هو بحاله في الأكثـر . قيل له : فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئاً ولا يعقل فيه غير ما يوجب ذلك ، وهذا خارج عن المعمول ومعدود في كلام أهل الوسـاس .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المقدمين من حيث سبقو إلى المعانـي والألفاظ ونزل الناس بعد على سكناتهم فإنه يقال له : هذا لو ثبت لدلـل على فضل المقدمين على المحدثين ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء ؛ لأنـه ليس كـلـ من كان أفضل وجـب أن يكونـ شـعرـهـ، أـحسنـ وـهـذاـ الخـليلـ هـوـ الـغاـيةـ فـالـذـكـاءـ وـالـفـطـنـ بـالـوـمـ الـعـربـ وـشـعـرـهـ فـيـ اـنـزـلـ طـبـقـةـ وـكـذـلـكـ غيرـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ بـهـذـهـ الـلـغـةـ وـالـأـمـرـ فـهـذـاـ وـاضـحـ لـاـيـحـتـاجـ إـلـىـ دـلـيلـ ثمـ يـقـالـ لهـ : ماـتـرـ يـدـ بـالـمعـانـيـ الـتـىـ سـبـقـواـ إـلـيـاهـ ؟ أـتـرـ يـدـ جـمـيعـ مـعـانـيـ أـشـعـارـ الـمـحـدـثـينـ أـوـ بـعـضـهـ؟ فـانـ قـالـ : جـمـيعـهـاـ قـيـلـ هـذـاـ جـمـدـ الـعـيـانـ ، لـأـنـ الـأـمـرـ فـيـ تـفـرـدـ الـمـحـدـثـينـ بـعـانـ استـبـطـوـهـاـ لـمـ تـخـطـرـ لـعـربـ الـمـقـدـمـينـ عـلـىـ بـالـأـظـهـرـ مـنـ كـلـ ظـاهـرـ ، وـإـنـ قـالـ بـعـضـ الـمـعـانـيـ . قـيـلـ : إـنـ تـلـكـ الـمـعـانـيـ الـتـىـ سـبـقـ الـمـقـدـمـونـ إـلـيـهـاـ وـأـخـذـهـاـ مـنـهـمـ الـمـحـدـثـونـ لـاـيـخـلـوـ الـأـمـرـ فـيـهـاـ مـنـ أـنـ يـكـوـنـواـ نـظـمـوـهـاـ بـحـالـهـاـ أـوـ زـادـوـاـ عـلـيـهـاـ أـوـ تـقـصـوـاـ مـنـهـاـ ؛ فـانـ كـانـواـ زـادـوـاـ فـلـهـمـ فـضـيـلـةـ الزـيـادـةـ كـمـ كـانـ لـأـوـلـئـكـ فـضـيـلـةـ السـبـقـ ، وـإـنـ كـانـواـ نـقـصـوـاـ فـالـمـقـدـمـونـ فـيـ تـلـكـ الـمـعـانـيـ خـاصـةـ أـفـضـلـ

منهم، وإن كانوا اقلواها بحالها فتلك هي معانى المقدمين لا يستحق المحدثون
عليها حمدًا ولا ذمًا أكثر مما يجب في الأخذ والنقل.

وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه
لا يؤثر فيه أن يكون غريباً^(١) مخترعاً ولا منقولاً [متداولاً] ولا يغيره حال
ناظمه المبتدئ المبتدع أو المحتذى المتبع ، وإنما هذا شيء يرجع إلى
تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذَه منه .

فأماماً الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد والمحدث
فيها والتقى واحد، وإن كان يريد الألفاظ المؤلفة فإن المحدثين إذا أخذوا
الألفاظاً قد ألفها ناظم قبلهم لم يؤثر فيها أخذهم لها ، حتى يقال إنها في شعر
الأول أحسن منها في شعر الآخر ، بل تكون عزلة قصيدة شاعر ينتحلها
آخر فلا يقال إن الانتقال أثر فيها . فان كان هذا واضحاً فمن أين يدُلُّ
سبق المقدمين إلى بعض المعانى على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين
الذين سبقوه إلى أضعف تلك المعانى لو لا عدم التوفيق وفرط الجهل .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المقدمين على أشعار المحدثين من
حيث كانوا لم يتکلفوا أشعارهم وإنما نظموها بالطبع والمحدثون بخلاف ذلك ،
فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المقدمين كانت تقع من غير تکلف .
فإن قال بهذا جاءت الروايات عنهم . قيل : إلا أمر بخلاف ذلك والمروى عن
زهير بن أبي سلمى أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين وكان يسميه
الحوليات ، ويقول خير الشعر الحولي المحكك ، والرواية كلهم مجمعون على

(١) في ٤٣٩ : عربيا

هذا غير مختلفين فيه وإذا فضلاوا شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويتحدد في إحكام الصنعة . وإذا وصفوا الخطابة شبهوا طريقة في الشعر بطريقة زهير ، ويررون أن زهيرًا كان يعمل نصف البيت ويتذر عليه كالمُفِتَّمَةَ كعب ابنته .

وهذا كله بعزل عن الطبع وسهولة النظم ولو لم يدخل على ذلك إلا قلة أشعارهم – فان ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين في الكثرة – لكتفى ذلك في تكاليفهم للشعر ونصبهم فيه . ثم يقال له : خبرنا عن هذا التكاليف الذي ذكرته فهو أهون بين موجود في الشعر أو غير بين موجود فيه ؟ فان قال : ليس بوجود فيه قيل : فلا تفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير موجود فيها ، وإن قال بل هو موجود في أشعار المحدثين دون المتقدمين . قيل : أنتذهب إلى أن التكاليف موجود في جميع أشعارهم أو في بعضها ؟ فان قال في جميعها كابر لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسير متكلفة وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفة فهو جاحد للضرورة لا تحسن مناظرته ، وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف . قيل : وكذلك أشعار المتقدمين . فقد تساوا وان عندك في هذه القضية وبطل تفرُّد المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فاما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد يتناقض فيما مضى من هذا الكتاب سببه وقلنا ان تقدم الزمان غير موجب لذلك وإنما موجبه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير

لغتهم هم الذين أقواهم حجة في اللغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغاتهم بالمخالطة لا يستدَلُ بكلامهم ، فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخالطون في الأَ كثُرُ غيرهم كانت أقواهم في اللغة حجَّةً ، وما صاروا بالملُكِ والدُّولَة يخالطون غيرهم ويحضرُون ويسكنون المدن لم يستدَلَ بلغتهم . ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يعيَّب جَرِيرًا والفرزدق بطول مقامهما في الحضرة وأبطل الرواية الاحتجاج بشعر الكَميْت بن زَيْدِ وَالطرِمَاح لأنَّهما كانا حَضَرَيْن ، وعلى هذا فلو فرضنا اليوم أَنَّ في بعض القفار النائية عن العمارَة قَوْمًا منَ العرب لا يخالطون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثليهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع لوجب أن يكون قولهم حُجَّةً كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين . وإذا كان هذا مفهومًا فليس يوجِّب صحة الكلام بالعربية حُسْن النظم ، لأنَّ ذلك لوْ وجِّبَ لكان كلَّ عربٍ شاعرًا أو الأمر بخلاف ذلك ، والشعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر جزءٌ من الوفِلُوف . وقد ذكرت في نقد الكلام أن لا يكون المعنى فاحشًا ، ويعيبُ شعر أبي عبد الله الحسين [بن أحمد] بن الحجاج بما تضمنه من فحش المعنى ، وليس الأمر عندى على ذلك لأنَّ صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ويُطلَبُ في كلِّ [واحد] منها صِحَّة الغرض وسلامة الألفاظ على حدٍ واحدٍ وليس لكون المعنى في نفسه فاحشًا أو جيلاً تأثير في الصناعة ، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب وليس للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما المتبادل ، وقد أؤمننا إلى هذا فيما

تقدَّمَ وَيَبْنَا أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَرْجِعُ إِلَى الشِّعْرِ إِذْ دُونَ الْمَعْنَى وَالشَّبَهَةُ فِي مَثْلِ هَذَا ضَعِيفَةٌ [جَدِّاً].

وَذَهَبَ قَوْمٌ أَيْضًا إِلَى حُسْنِ التَّرْدِيدِ وَهُوَ أَنْ يَعْلَقَ الشَّاعِرُ لِفَظَةً فِي الْبَيْتِ بَعْنَى ثُمَّ يَرْدَدُهَا فِيهِ بَعْنَى هَا وَيُعَلِّقُهَا بَعْنَى آخَرَ كَمَا قَالَ زُهَيرٌ:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِّيْمًا يُلْقِى السَّماحةَ مِنْهُ وَالنَّدِيْرُ خُلْقًا
وَقَالَ أَبُو نُوَامٍ :

صَفَرَاهُ لَا تَنْزَلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتُهُ سَرَاءٌ
وَهَذَا عِنْدِي لَا تَعْلَقَ لِهِ بِالنَّقْدِ لَاَنَّ التَّأْلِيفَ فِي هَذَا التَّرْدِيدِ كُسَائِرٌ
التَّأْلِيفُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا يَسْتَحْقُ بِهِ حَمْدًا وَلَا ذَمَّاً، وَلَا يَكْسِبُهَا حُسْنًا
وَلَا قُبْحًا. وَقَدْ صَنَفَ قَوْمٌ فِي تَقْدِيدِ الشِّعْرِ رَسَائِلَ ذَكَرُوا فِيهَا أَبُو بَابًا مِنَ
الصَّنَاعَةِ لَا تَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرَ نَاهٍ فِي كَتَابِنَا هَذَا، إِلَّا أَنَّهُمْ رَبِّعًا جَعَلُوا لِلْمَعْنَى
الْوَاحِدَدَعَدَةَ أَسْمَاءً كَالترْصِيعِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ تَرْصِيعًا وَمُوازِنَةً وَتَسْمِيَطًا وَتَسْجِيعًا
وَهُوَ كَمَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى مَا صَنَفُوهُ فِي هَذَا الْبَابِ
وَجِدَ الْأَمْرُ فِيمَا قُلْنَا ظَاهِرًا وَالْتَّكْرِيرُ يَبْنَا وَاضْحَا، وَقَدْ يَذَهَبُ كَثِيرٌ
مِنْ يُخْتَارُ الشِّعْرَ إِلَى تَفْضِيلِ مَا يُوافِقُ طَبَاعَهُ وَغَرْضَهُ، وَيَذَهَبُ قَوْمٌ إِلَى
الْخَتِيارِ مَلْمَ مُيَتَّدَالِ مِنْهُ حَتَّى يَكُونَ لِلْوَحْشِيِّ الَّذِي لَمْ يَشْتَهِرْ مِنْ يَةٍ عِنْدَهُمْ
عَلَى الْمَعْرُوفِ الْمَحْفُوظِ، وَيُخَالِفُهُمْ آخَرُونَ فِي خَتِيارُونَ سَايِرُ الشِّعْرِ عَلَى خَامِلِهِ
وَمَشْهُورِهِ عَلَى مَجْهُولِهِ، وَيَسْتَحْسِنُ قَوْمٌ الشِّعْرُ لَا جُلْ قَاتِلُهُ فِي خَتِيارُونَ أَشْعَارُ
السَّادَاتِ وَالْأَشْرَافِ وَرَؤْسَاءِ الْمُحْرُوبِ وَمَنْ وَأَفْقَهُمْ فِي النَّحْلَةِ وَالْمَذْهَبِ،
وَيَعْتَثِثُ إِلَيْهِمْ بِالْمَوْدَةِ أَوِ النَّسْبِ. وَهَذِهِ كُلُّهَا أَقْوَالٌ صَادِرَةٌ عَنِ الْهُوَى وَمَقْصُورَةٌ

على مُحض الدعوى من غير دليل يعْضُدُها ، ولا حُجَّةٌ تَنْصُرُها ، والطريق
الذى يؤدى إلى المقصود من معرفة المختار في الألفاظ والمعانى هو ما ذكرناه
ونبهنا عليه ، ومن تأمله علم الإصابة فيه بعشيشة الله وعونه .

فصل في [ذك] الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يُقال في تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدث النثر : فهو حد الكلام الذي ذكرناه في هذا الكتاب ، وأما
حد التسْعُر فهو كلام موزون مفقي يدل على معنى . وقلنا : كلام ليدل على جنسه .
وقلنا : موزون لنفرُق يينه وبين الكلام المنثور الذي ليس بوزون . وقلنا :
مفقي لنفرُق يينه وبين المؤلف الموزون الذي لا قواف له . وقلنا : يدل على
معنى لنحترز من المؤلف بالقواف الموزون الذي لا يدل على معنى .

وسئى شعراء من قولهم شَعَرْتُ بِعْنَى فَطَنْتُ وَالشِّعْرُ الْفَطْنَةُ كَأَنَّ الشَّاعِرَ
عندَهُمْ قَدْ فَطَنَ لِتَأْلِيفِ الْكَلَامِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا مِنْهُمْ مَا فَأَقَلَّ مَا يَقْعُدُ عَلَيْهِ اسْمُ الشِّعْرِ
يَتَنَاهُ لِأَنَّ التَّقْفِيَّةَ لَا تَكُنُ فِي أَقْلَى مِنْهُمَا ، وَلَا تَنْصُحُ فِي الْبَيْتِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهَا
مَا خُوْذَةٌ مِنْ قَفْوَتِ الشَّيْءِ إِذَا تَلَوْتَهُ ، وَقَدْ ذَهَبَ الْعَروضِيُّونَ إِلَى أَنَّ أَقْلَى
مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الشِّعْرِ ثَلَاثَ آيَاتٍ . وَلِيُسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لِأَنَّ
الْحَدُ الصَّحِّيحُ قَدْ ذَكَرَ نَاهٌ وَهُوَ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَيْنِ شِعْرٌ ، فَأَمَّا اعْتَلَالُ بَعْضِهِمْ
بِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ قَدْ يَتَفَقَّانِ فِي كَلَامٍ لَا يَقْصِدُ قَائِلَهُ الشِّعْرُ وَلَا يَتَفَقَّقُ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ
فِيهَا لَا يَقْصِدُ مُؤْلِفُهُ الشِّعْرُ فَاعْتَلَالٌ فَاسِدٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَرِيدُ بِالْبَيْتَيْنِ مِثْلِ
قول أمرى القيس :

فَقَاتِنْكَ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمَهْزُولٍ بِسَقْطِ الْلَّوْيِ بَيْنَ الدُّخُولِ خَوْمَلٍ
 فَتَوْضِحٌ فَالْمُقْرَأَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمَهَا لَمَّا نَسْجَتْهُ مِنْ جَنْوَبٍ وَشَمَائِلٍ
 فَذَلِكُهُ لَا يَتَفَقَّهُ إِلَّا فِي كَلَامٍ يَقْصُدُ بِهِ الشِّعْرُ ، وَإِنْ كَانَ يَرِيدُ بِالْبَيْتِ
 مِثْلَ مَا سَتَشَهَدُ بِهِ مِنْ قَوْلِ الْعَامَةِ: زَمَارَةً مَلِحَةً بِقَطْعَةٍ صَحِيقَةً . فَقَدْ يَتَفَقَّهُ
 مِنْ هَذَا الْجِنْسِ ثَلَاثَةً أَيَّاتٍ فِي كَلَامٍ لَا يَقْصُدُ بِهِ الشِّعْرُ ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ
 دُعْوَى لَادِلِيلٍ عَلَيْهَا . وَإِذَا كَانَ هَذَا يَدِنَّا فَالْفَرْقُ بَيْنَ الشِّعْرِ وَالنُّثُرِ بِالْوَزْنِ
 عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَبِالتَّقْفِيَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُتَشَوِّرُ مَسْجُوعًا عَلَى طَرِيقِ الْقَوَافِ
 الشِّعْرِيَّةِ ، وَالْوَزْنُ هُوَ التَّأْلِيفُ الَّذِي يَشَهِّدُ الذِّوقَ بِصَحِحَتِهِ أَوْ الْمَرْوِضِ . أَمَّا
 الذِّوقُ فَلَا مَرْأَةٌ يَرْجِعُ إِلَى الْحَسْنِ وَأَمَّا الْمَرْوِضُ فَلَا نَهَرٌ قَدْ حَصَرَ فِيهِ جَمِيعَ
 مَا عَمِلَتِ الْأَرْبَابُ عَلَيْهِ مِنْ الْأَوْزَانِ فَهَيْئَةُ عَمَلِ شَاعِرٍ شَيْئًا لَا يَشَهِّدُ بِصَحِحَتِهِ
 الذِّوقُ وَكَانَتِ الْأَرْبَابُ قَدْ عَمِلْتُ مِثْلَهُ جَازَ لَهُ ذَلِكُ كَمَا سَاعَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمُ بِلِغَتِهِمْ .
 فَأَمَّا إِذَا خَرَجَ عَنِ الْحَسْنِ وَأَوْزَانِ الْأَرْبَابِ فَلِيُسَمِّ بِصَحِحَّيْهِ وَلَا جَائزٌ لَأَنَّهُ
 لَا يَرْجِعُ إِلَى أَمْرِ يَسْوَغِهِ وَالْذِوقُ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَرْوِضِ فَكُلُّ مَا مَاصَحَّ فِيهِ لَمْ
 يُلْتَفِتْ إِلَى الْمَرْوِضِ فِي جَوَازِهِ ، وَلَكِنْ قَدْ يَفْسُدُ فِيهِ بَعْضُ مَا يَصْحَحُ
 بِالْمَرْوِضِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَالْحَافَاتِ الْمَرْوِيَّةِ فِي أَشْعَارِ الْأَرْبَابِ
 الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْمَرْوِضِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَمِلَتِ الْأَرْبَابُ الْأُولُونَ
 عَلَيْهِ . وَإِنَّ الْمَرْوِضَ إِسْتَقْرَاءً لِلْأَوْزَانِ حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ .

وَأَمَّا التَّفَضِيلُ بَيْنَ النُّظُمِ وَالنُّثُرِ فَالَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَقُولَهُ مِنْ يَفْضُلُ النُّظُمَ أَنَّ
 الْوَزْنَ يَحْسَنُ الشِّعْرَ ، وَيَحْصُلُ لِلْكَلَامِ بِهِ مِنْ الرُّونَقِ مَا لَا يَكُونُ لِلْكَلَامِ الْمُتَشَوِّرِ ،
 وَيَحْدُثُ عَلَيْهِ مِنْ الْطَّرَبِ فِي امْكَانِ التَّلْحِينِ وَالْغَنَاءِ [بِهِ] مَا لَا يَكُونُ

للكلام المنشور ، ولهذه العلة ساغ حفظه أكثُر من حفظ المنشور حتى لو
اعتبرت أكثُر الناس لم تجدهم من يحفظ فصلاً من رسالَةِ غير القليل .
ولا تجدهم من (لا) يحفظ البيت أو القطعة إلا البسيط ، ولو لا ما انفرد به من
الوزن الذي تغيل إليه النّفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول إن الشعر يدخل في جميع الأغراض كالنسب والمدح والذم
والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك فإن التشبّث لا يحسن
في غير الشعر وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح جمِيع ضرورات
الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه .

وأمّا الذي تقوله من تفضيل النثر على النّظم : فهو أن النثر يعلم فيه
أمور لا نعلم في النّظم كالمعرفـة بالمخاطبات ، وبينـة الكتبـ والمعهودـ
والـتقـليـدـاتـ ، وأمور تقع بين الرؤـسـاءـ والـملـوكـ يـعـرـفـ بهاـ الكـاتـبـ أـمـورـهـ
ويـاطـلـعـ علىـ خـفـيـ أـسـرـارـهـ ، وأنـ الـحـاجـةـ إـلـىـ صـنـاعـةـ الـكـتـابـةـ مـاسـةـ وـالـاتـفـاعـ
بـهاـ فيـ الـأـغـرـاضـ ظـاهـرـهـ . والـشـعـرـ فـضـلـ يـسـتـغـفـيـ عـنـهـ وـلـاـ تـقـوـدـ ضـرـورـةـ
إـلـيـهـ وـأـنـ مـنـزـلـةـ الشـاعـرـ إـذـاـ زـادـتـ وـتـسـامـتـ لـمـ يـنـلـ بـهاـ قـدـرـأـ عـالـيـاـ وـلـاـ ذـكـراـ
جـيـلاـ ، وـالـكـاتـبـ يـنـالـ بـالـكـتـابـ الـوـزـارـةـ فـاـ دونـهـاـ مـنـ رـتـبـ الرـئـاسـةـ ،
وـصـنـاعـةـ تـبـلـغـ بـهاـ إـلـىـ الـدـرـجـةـ الـرـفـيـعـةـ أـشـرـفـ مـنـ صـنـاعـةـ لـاـ تـوـصلـ صـاحـبـهاـ
إـلـىـ ذـلـكـ ، وـأـنـ أـكـثـرـ النـظـمـ إـذـاـ كـشـفـ وـجـدـ لـاـ يـعـبرـ عـنـ جـدـ وـلـاـ يـرـجـمـ
عـنـ حـقـ ، وـإـنـاـ الحـذـقـ فـيـهـ الـافـرـاطـ فـيـ الـكـذـبـ وـالـغـلـوـ فـيـ الـمـبالغـةـ ،
وـأـكـثـرـ النـثـرـ شـرـحـ أـمـورـ مـتـيقـنةـ وـأـحـوـالـ مـشـاهـدـةـ ، وـمـاـ كـثـرـ فـيـهـ الجـدـ
وـالـتـحـقـيقـ أـفـضـلـ مـمـاـ كـثـرـ فـيـهـ الـحـالـ وـالـتـقـرـيبـ [وـقـدـ يـتـسـعـ الـكـلامـ
فـيـ لـاـ يـخـرـجـ عـنـ هـذـاـ الـفـنـ وـهـذـهـ الـجـلـةـ كـافـيـةـ فـيـ مـشـلـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ]

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته^(١)

الذى يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللغة التى هى لغة العرب
قدر ما يعْرَفُ كل شىء باسمه الذى وضعته له . ويجب أن يكون ذلك الاسم
أفعـصـ أسمـائـهـ إنـ كـانـتـ لهـ عـدـةـ أـسـمـاءـ ، وـقـدـ يـدـنـاـ الطـرـيـقـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ الفـصـيـحـ
فيـماـ مـضـىـ منـ كـتـابـاـهـذاـ ، فـإـذـاـ عـرـفـ مـاـذـ كـرـتـهـ منـ اللـغـةـ اـحـتـاجـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ
ماـ يـتـصـرـفـ ذـلـكـ الـاسـمـ عـلـيـهـ منـ جـمـعـ وـتـثـنـيـةـ وـتـذـكـيرـ وـتـأـبـيثـ وـتـصـغـيرـ
وـتـرـخـيمـ لـيـورـدـهـ عـلـىـ جـمـيعـ^(٢) ماـ يـتـصـرـفـ فـيـهـ صـحـيـحاـ غـيرـ فـاسـدـ ، وـلـهـذـاـ اـفـقـرـ
إـلـىـ عـلـمـ النـحـوـ وـسـأـذـ كـرـ قـدـرـ ماـ يـحـتـاجـ مـنـهـ فـإـذـاـ عـلـمـ مـاـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ اـفـقـرـ إـلـىـ
مـعـرـفـةـ عـدـةـ أـسـمـاءـ لـمـ يـقـعـ اـسـتـعـالـهـ فـيـ النـظـمـ وـالـنـثـرـ [ـكـثـيرـاـ]ـ لـيـجـدـ إـذـاـ ضـاقـ بـهـ
مـوـضـعـ أوـ حـظـرـ عـلـيـهـ وـزـنـ اـيـرـادـ اـسـمـ^(٣)ـ الـعـدـولـ إـلـىـ غـيرـهـ .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف حتى
لا يذكر لفظة إلا موضوعة حيث وضعتها العرب من اعراب أو بناء على
حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يُظن أن هذا هو معرفة النحو
كامل والإشتمال على جميع عالمه لأن الكثير من النحو علم تقدير مسائل
لا تقع اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد
مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى [الشيء] البسيط منه ، فاما أن يكثر منه حتى
يسوّغ له أن يبني من الدال في قد مثل عصفور وغير ذلك من مسائل قد

(١) ٤٤٢ : ذكر ما يحتاج مؤلف الكلام إلى المعرفة به .

(٢) في ٤٣٩ : على سائر (٣) وفيها بعد اسم : وزن ايراد اسم العدول الخ مكررة

وضعت في هذا الجنس فما لا أرى النحو يفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره.

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الحسنة عشر بحراً التي ذكرها الخليل ابن أحمد وما يجوز فيها من الزحاف ولستُ أوجب عليه المعرفة بها ولينظم بعلمه فإن النظم مبني على الذوق ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره مُتكافئاً غير مرضى ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض ، لأن الذوق ينبو عن بعض الزحافات وهو جائز في العروض وقد ورد للمرء مثله فلو لا علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلزم اعادتها وما يصلح^(١) أن يكون روياً أو ردفاً مما لا يصح^(١) .

ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار^(٢) العرب وأحاديثها وأنسها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها وماله قصة مشهورة وحديث مأثور ، فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه ، ويكون المعنى به تعلق شديد وإذا ورد استحسن .

ويحتاج الكاتب إلى جميع هذا أيضاً ويختص بما يفتقر إليه من معرفة الخطابات وفنون المكتبات والتوقعات ، ورسوم التقليدات مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه ، فإنه مدفوع إلى تقليد الولاية وعهود القضاة والتوقعات في المظالم والمكابحة في ضرب الحوادث .

(١) - (١) في ٤٤٢ : وما يصح .. وما لا يصح

(٢) في التيموريه : من أشعار العرب .

وبالجملة أن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة،
لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه، لإنه يدفع إلى أشياء يصفها فإذا خبر
كل شيء وتحقيقه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن، إلا أن المقصود في هذا
الموضع بيان ما لا يسعه جهله دون ما إذا علمه أثر عنده عالم، فان ذلك لا يقف
على غاية، والوصية لها ترك التكلف والاسترسال مع الطبع وفرط التحرز
وسوء الظن بالنفس ومشاورة أهل المعرفة، وبغض الاكثار والاطالة
ونجنب الاسهاب في فن واحد من فنون الصناعة، فان كلام الإنسان
ترجمان عقله ومعيار فهمه وعنوان حسه والدليل على كل أمر لولاه خفي منه
ويحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف واجتماع اللاب عند النظم والتأليف.

وإذ قد انتهى بنا القول إلى هذا الموضع فالواجب أن نختم الكتاب
لأننا قد وفينا بجميع ما شرطناه في أوله وقد كنا عزمناعلى أن نصله بقطمةٍ
محذارةٍ من النظم والنثر يتدرُّبُ باللُّفوف عليهما في فهم ما ذكرناه من أحكام
البلاغة، وكشفناه من أسرار الفصاحة، لكننا فرقنا من الإطالة والتشقيق
على الناظر فيه بالملال والساقة فعدنا إلى وضع ذلك في كتابٍ مُفردٍ، ونحن
نستغفرُ الله من خطل القول كما نستغفره من خطأ العمل، ونسأله أن يعنِّ
 علينا بالهدایة والعصمة والسلامة في الدنيا والآخرة انه سميع مجيبٌ
تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه يوم الأحد مُستهل
جمادى الآخرة من سنة خمس وستين وسبعين على يد العبد الفقير احمد بن
أبي الفتح بن محمود الشيباني تجاوز الله عنه . والحمد لله وحده ، وصلاته على
سيدنا محمد نبیه وعلى آله وصحبه وسلمه ، وحسبينا الله ونعم الوکيل .

وعلى الأصل المنقول منه وهو بخط أمين الدين ياقوت الموصلي
ماصورة :

وهذا حكاية ما كان في آخر نسخة الأصل بخط المصنف الشیخ
أبی محمد عبد الله بن محمد بن سعید بن سنان رحمه الله : تم كتاب سر الفصاحة
بعون الله ووقع الفراغ من تصنیفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع
وخمسين وأربعمائة ونقلت هذه النسخة من الأصل في شهر رمضان سنة
خمس وخمسين وأربعمائة وكتب عبد الله بن محمد بن سعید بن سنان حامدا
لله تعالى على نعمه ومصلياً على رسوله محمد المصطفى والآئمة الأبرار الطاهرين
من عترته والله حسبه ومعينه .

آخر ما كان على أصل هذه النسخة وصلى الله على سيدنا محمد وآل
وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه وحسينا الله ونعم الوكيل .

وعلى آخر أصل نسخة المرحوم أحمد تيمور باشا :
كل الكتاب يحمد الله وعنه وحسن توفيقه ومنه وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين
ووافق الفراغ منه في الثالث من شهر ذي القعدة سنة تسع وسبعين وستمائة .
كتبه العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغنى به عن سواه محمد بن اسماعيل
بن عمر بن أبي بكر الحميدى الشافعى تاب الله عليه وغفر له ولما لا كثرة
وللناظرين فيه ولو الديهم ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة وجميع المسلمين آمين

استدراكات وتصحيحات

		ص
١٣	(ونقدہ) صوابها : ونقدہ	٣
٣	(فالمعجز) « : فالمعجز	٤
١١	(ونعلم) « : ويعلم	
١٧	(ثم نذكُرُ تقطُّعهَا . . .) : لتتبين معنى هذه الكلمة اقرأ	
ص ١٥ س ٣ وما بعده		
٢	(صايت) صوابها : صائب	٦
٦	(حجّ) : رواهُ صاحبُ اللسان بكسر الحاء ثم قال : هكذا أنشده ابن دريد بكسر الحاء . والحجُّ الحجاج	
٨	(الدجاج) روايته بفتح الدال أفصح كا نصَّ أصحابُ اللغة	
١	وتتمة حديث أبي عمرو أنه قال : فقلتُ لِهُ : ما اللفظُ ؟ قال : الأْجَقُ . اللسان مادة (كتب) وغيره	٧
١٦	(ويلتبس) الأُونقُ أن تكون (ولا يلتبس)	٨
٧	(إِنَّمَا يَحْوِزُ) صوابها : (رَبِّمَا يَحْوِزُ)	٩
٩	(ما الدليل) صوابها : (أَمَّا . . .)	
١١	(على القطع . . .) صوابها : (عن . . .)	
١١	(مُنْعَ) صوابها : (مَنْعَ)	١٣
١٢	(تَكُونَا) « : (يَكُونُ)	
١٤	(بالنادي) « : (بِالنَّادِي)	١٨

ص	س	
١٨	١٥	(يَنْهَا) « : (يَنْهَا)
١٩	١٠	(مَرْضٌ) « : مَرْضٌ
١٣		(أَنْ وَاصِعُ الْخُطُّ وَلَا يَأْتِي) : أَرَادَ الْحَرُوفَ ، الْوَاءُ وَالْلَامُ الْفَوَابِيَّا وَالصَّوَابُ أَنْ تَوْضِعَ هَكُذَا - وَ، لَا، يَـ
٤٠	١	وَهِيَ حَرُوفُ الْعَلَةِ الْوَاءُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ
٤٢	١٠	(وَقَدْ تَوَصَّلُوا) صَوَابِهَا : (قَدْ . . .)
٤٢		(ثُمَّ مِنْ أَقْصَى الْلِسَانِ مُخْرِجُ الْقَافِ) ، الْكَلَامُ نَاقِصٌ ، فَإِنْ
٤٦		مُخْرِجُ الْقَافِ مِنْ أَقْصَى الْلِسَانِ مِمَّا يَبْلِي الْحَلْقَ وَمَا فَوْتَهُ مِنْ الْحَذَنَكَ
٤٧		الْأَعْلَى . . وَقَالَ شَرِيعٌ : أَنْ مُخْرِجُهَا مِنَ الْلَّهَمَةِ مَمَّا يَبْلِي الْحَلْقَ
٤٧		وَمُخْرِجُ الْأَخْمَاءِ . . وَقَولُ شَرِيعٍ هُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا
٤٧		(وَكَوْنُهُ مُفَيِّدًا) صَوَابِهَا : (كَوْنُهُ . . .) . ثُمَّ قَوْلُهُ (وَبَضِيءُ
٤٧		فِي بَعْضِ كَلَامِ أَبْنَى هَاشِمٍ) جَلَةٌ غَامِضَةٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْضُ فِي الْكِتَابِ
٤٧		إِشَارَةٌ إِلَى شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ وَلِعَلِ الصَّوَابِ (وَمِثْلُهُ فِي بَعْضِ
٤٧		كَلَامِ . . .)
٤٧	٩	قَوْلُهُ (وَالْمَهْمَلُ مَلْمَلٌ يَوْضُعُ . . .) جَلَةٌ رَّكِيْكَةٌ مَضْطَرِبَةٌ وَلِعَلِ
٤٧		صَوَابِهَا (وَالْمَهْمَلُ مَا لَمْ يَوْضُعْ - فِي الْلِغَةِ الَّتِي أَضِيفَ إِلَيْهَا
٤٧		أَنَّهُ مَهْمَلٌ فِيهَا - لَهُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْفَوَائِدِ) وَمِثْلُ هَذَا
٤٧		النَّصُّ الَّذِي أَثْبَتَنَا قَدْ وَرَدَ فِي صِ ٣٧ مِنْ ١٨ وَمَا بَعْدَهُ مَعْ
		قَلِيلٌ مِّنَ الْاِخْتِلَافِ

		ص
(ويقال' : لأصل الدين . . .) صوابها : (ويقال لأهـل)	٦	٢٩
(واستطرف) لعل الصواب (واستكره . . .)	٣	٣١
(فيظن أنـها أـنـ) لعل الصواب : (فيـظنـ لهاـ أـنـ . . .)	٦٥	٣٦
(بحسن قول . . .) صوابها : (بحـسنـ قولـ . . .)	٨	
(ويـكونـ نـحـنـ . . .) صوابها : (ونـكـونـ . . .)	٨	٣٧
(ومن شأنـ ماـ يـنـفـصـلـ . . . الحـ) صوابها : (ومنـ شـأنـ	٩٨	
ماـ يـنـفـصـلـ عنـ الحـيـ أـنـ لاـ يـوـجـبـ لـهـ حـالـاـ ، لـأـنـ . . .)		
(أمرـاـ بهـ) صوابها : (أمرـ اللهـ)	١٦	
(لاـ يـخـرـجـ) « : (لاـ تـخـرـجـ)	٩	٣٨
(والتشبيـهـ) « : (والتنـبـيهـ . . .)	١٠	
(أـوـالـذـىـ) « : (والـذـىـ . . .)	١٩	
(الـصـدـأـ) « : (الـصـدـىـ) وـأـنـيـ بـعـدـ ذـلـكـ (الـصـدـاـ)	٦	٤٠
وصوابـهـ مـاـ ذـكـرـ نـاهـ		
(والصـوتـ فـلـاـ شـبـهـ) صوابـهاـ : (وـأـمـاـ الصـوتـ . . .)	١٦	٤١
(الاستـفـادـةـ بـعـقـدـ . . .) صوابـهاـ : (كـالـاسـتـفـادـةـ . . .)	١	٤٢
(أـولـفتـ) صوابـهاـ : (أـولـعـتـ) بـالـعـينـ المـهـملـةـ	١٨	٤٣
(يـبـيـنـ) « : (يـبـيـنـ')	١٢	٤٥
(كـثـيرـةـ) « : (كـبـيرـةـ)	١٤	
(يـدـلـكـ) « : (تـدـلـكـ)	٩	٥٠
(بـنـسـعـةـ) « : (بـنـسـعـةـ) وـهـ سـيـرـةـ مـنـ الـأـدـمـ المـضـفـورـ	١٢	٥١

	ص	س
(وفوائده الانتصار) صوابها : (وفوائده في الانتصار ..)	٥٢	٨
صوابُ هذا السطر (وسمعَ الكلام الفصيح فصيحةً) — كا أنهم سَمِّوه بِيانًا — لاعرابه .. الخ	٥٥	١٠
(الحق) صوابها : (الحمد)	٥٦	٧
(ولبست تستقي فيها) والصواب (ولبست يُستقى فيها) أو (ولست تستقى فيها)	٥٨	١٦
(المهارات) وصوابها : (المهارة)	٥٩	٨
(فرحة) وصوابها : (فرحة) وهي ياضٌ يسيرٌ في وجه الفرحة بقدر الدرهم وهي دون الغرفة، والأدهمُ الأسودُ من الخيل	٦٠	٨
(وأسما) صوابها : (وأسما)	٦٥	١
(يوني) « : (بني) ويروى (دير بوني) وهو بحانب غوطة دمشق في أزره مكان وهو من أقدم أبنية النصارى يقال أنه بني على عَهْد المسيح عليه السلام أو بعده	٦٧	٨٧
بقليل ... معجم البلدان وغيره		
(البرود) صوابها : (البرود)	٦٦	١
(عيسطوس) صوابها : (عَسْطُوس)	٦٣، ٦٤	
(عفافه) صوابها : (عَفَافَهُ)	٦٩	١٦
(زفاف) صوابها : (زِفاف) بالكسر	٧٣	٣
صوابُ إنشاده :	٧٦	١١
« وَمَنْهَلٌ لِيْسَ بِهِ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَهِ نَقاِنِقُ »		

ص	س	
		وشرح بالهامش حوازق وليس الصواب فيما تأوله كأنه على
		نسخة الأصل فالحازفة والحزقة في اللغة العبر وهي كلمة طائبة
٦	٧٧	(ولا فقر ...) صوابها : (فلا ...)
٣	٧٨	(الكلكل) صوابها : (الكلكل)
٥	٧٩	(الأضخما) صوابها : (الأضخمما)
٣	٨٠	(لأنه موافق) صوابها : (إلا أنه ...)
٣	٨١	(عبرة) صوابها : (عبرة)
٥	٨٢	(رويحة) صوابها : (رويحة)
٩	٨٣	(وميضة) « : (وميضة)
٥	٨٤	(فقد) « : (قد)
٢	٨٥	(التعمد) « : (التغمد) بالغير المعجمة
٨	٨٦	(أجهد) لعلها : (جهد)
١٧	٨٧	(وكون) صوابها : (كون) بغير واو
٣	٩١	(ويعتبر) « : (ونكتير)
١٨	٩٢	(ذلك ذلك) صوابها : (ذلك) واحدة حسب
١٨	٩٩	(- جع) « (يرجع)
١٠	١٠١	(بالنجم) صوابها : (بالنجم) وقال السكري في شرح هذا
		البيت أنه أراد (يافتاتان)
٢	١٠٢	(يكون متكلما) صوابها : (أن يكون)
١٦	١٠٥	(دليل) صوابها : (دلائل)
١٠	١٠٦	رواية اللسان :

وَتَرَكَبُ خِيلًا لَا هَوَادَةَ يَدِنَّهَا
وَتَشْقِي الرَّمَاحُ بِالضِيَاطِرَةِ الْحَمْرِ،
وَقَالَ ابْنُ سِيدَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنِّي أَنَ الرَّمَاحَ تَشْقِي بِهِمْ،
أَيْ أَنَّهُمْ لَا يَخْسِنُونَ حَمْلَهَا وَلَا طَعْنَ بِهَا؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلَى الْقَلْبِ أَيْ تَشْقِي الضِيَاطِرَةُ الْحَمْرُ بِالرَّمَاحِ يَعْنِي أَنَّهُمْ
يَقْتَلُونَ بِهَا — وَالضِيَاطِرَةُ هُمُ الضَّخَامُ الْأَجْسَامُ الَّذِينَ
لَا غَنَاءَ عَنْهُمْ

(كيف يموت من يعشق ؟) صوابها :	٨	١٠٧
(والتروح) صوابها : (والترويح)	١	١١٣
(في غير) « : (هيَ غير)	١١	١٢٧
(نُحْز) صوابها : (نَحْزٌ)	٨	١٣٠
(الكبرياء الكبير) صوابها : (... من الكبير)	١١	١٣٠
(بساداً) صوابها : (فساداً)	١٧	١٤١
(كنتُ) صوابها : (كنتَ)	١٩	١٤٣
(وأرجلنا) « : (وأرْحَلْنَا) بالحاء المهملة	١	١٤٨
(أبا الله) « : (أبِي الله)	١٢	١٥٠
(من) « : (من)	١٤	
(أني) « : (أَنِّي) وفي رواية آني	١٥	١٥٣
(أني) « : (أَنِّي)	١٧	

		ص
١٨	(جُعْلَتْ) « : (جُعْلَتْ)	١٥٤
١٥	(حرِيثَ بن عَقَاب) صوابها: (حرِيثَ بن عَنَّاب) بفتح العين والنون المشددة وهو من شعراء طيء، إسلامي من	١٥٥
	شعراء الدولة الأموية، هاجي جريراً	
١٢	(إِنَّ عَلَى) صوابها: (إِنِّي)	١٥٨
١٦	(كَانَ) « : (كَانَ)	
٥	(وَمَنْ) « : (وَمَنْ)	١٥٩
٢	(يَا، يَهُ) « : (لَهُ)	١٦٠
٤	(تَفَرَّى) « : (تَفَرَّى)	
١	(يَتَخَيلُ لِأَجْلِهِ) صوابها: (يَتَخَيلُ أَنَّهُ لِأَجْلِهِ)	١٦٤
١	(تَتَبَعُ) صوابها: (تَتَبَعُ)	١٦٥
٦	(يَأْنِي) « : (يَأْنِي)	
٨	رواية ديوان البحيري يutan فقط وهم: ـ ذكرت أقواماً ملكت بعيدهم ـ ولم يلدوا دنیاک حين استجدت ـ ولا عالموا أن المكارم أبديت جداعاً ولا أن المظالم ردت ـ ولم نوفق إلى صواب روایة الیت الثاني إذ لم نتبین معنی ـ قوله (جداعاً) بالدلال المهملة في الديوان ولا قوله (جداعاً) ـ بالذال المعجمة في هذا الكتاب	١٧٢

		ص
(يُطير) صوابها : (تُطير')	٢	١٧٣
(فأسف) » : (فأسعف)	٥	
(محتمل) يعني بذلك يحتمل معانى مما يسوه السامع وذكر بعد قول ذى الرمة (ما بال عينك منها الماء ينسكب) فقال له هشام : بل عينك ، وذلك لأن عين عبد الملك كانت تدمع داعياً فتوهم أنه عرض به	١٢	١٧٤
(حي) صوابها : (حَيَ) ورواية ديوانه « لَهُ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ بِطَاءُ أَوْ أَخْرُجُهُ ووشك نوى حَيٌّ تَزَمُّ أَبَاعِرُهُ »	١٩	١٧٥
(ووقيت) صوابها : (وَوْقِيتَ) بغير تشديد	٥	١٧٦
(معنا) » : (مَعْنَى)	١٧	
(فقد) » : (وَقَدْ)	٣	١٧٧
(مبني) » : (يُنْبَيُّ) ونص ابن قدامه في نقد الشعر (مُتَهَيِّلًا لَأَنْ تَكُونَ . . .)	١٦	١٧٨
(طَفَلَ) صوابها : (طَفَلَ)	١	١٨١
(إذا أقل وإذا أكثر) صوابها : (إذا قَلَّ ، وإذا كَثُرَ) رواية ديوانه (ذى الفضبة)	٦	١٨٣
(اللوم) صوابها : (لَأْوَمْ)	٨	١٨٤
(عددت) صوابها : (عَدَدْتَ)	٢	١٨٧

	ص	ص
(وكان) صوابها : (وكان)	٩	١٨٨
(فكان) « : (فكان)	٩	١٩٠
(وباسط) « : (وباسط)	١٥	١٩١
(عبد الله بن الزبير) صواب اسمه (عبد الله بن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء بعدها ياء	١٦	
(دونها) صوابها : (دونها)	٢	١٩٢
(قولهم) « : (قولهم)	١٦	١٩٣
(المقاطع) « : (التقاطع)	١٦	١٩٧
(أنفسكم) « : (أنفسكم)	١٩	١٩٨
(يحد) « : (نحد)	٨	٢٠٠
(الروماني) « (الرماني) قالوا هو أبو الحسن علي بن عيسى ونسبته إلى قصر الرمان بلدة بواسط في العراق مولده سنة ٢٩٦ وتوفي ليلة الأحد ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤	٩	
(مفكرة) صوابها : (مفكرة)	٢	٢٠١
(البغية) الأفصح (البغية) بالضم	٥	
(أعطيتهم) صوابها : (أعطياتهم) بغير تشديد	١٠	
(كل) « : (كل)	١٠	٢٠٣
(حرم) « : (حرم)	٧	٢٠٤
(رأى) « : (رأى)	١٢	

		ص	ص
٩	(أَحَدُ) د : (أَحَدُ)	٢٠٥	
١٥	(أَذْرُعُ) د : (أَذْرُعُ)		
٢	(الْجِيمَ) د : (الْجِيمَ)	٢٠٦	
٦٥	(تُمْكِنُ) د : (تُمْكِنُ)		٢٠٩
١٧	(الْكَلَامُ) د : (الْكَلَامُ)		
١٨	(فُرُوعُ) د : (فُرُوعُ)	٢١٠	
٤٥	(الصَّدَا) د : (الصَّدَا)		٢١١
١٩	(أَعْلَى) د : (أَعْلَى)		
١٨	(وَتَأْيِي) صوابها : (وَيَأْيِي)		٢١٢
٢	(أَحْسَنُ) صوابها : (أَحْسَنُ)		٢١٤
٤٥	(وَالْبَحْرُ ... وَالْبَورُ) صوابهما : (وَالْبَحْرُ ... وَالْبَورُ)		
١٠	(يَحْسُنُ ... التَّنَاقْضُ) صوابهما : (يَحْسُنُ ... التَّنَاقْضُ)	٢١٥	
١١	(مَطْلُوبُ) صوابها : (مَطْلُوبُ)		٢٢٤
١٥	(فَيَدْفَعُ) د : (فَيَنْدَفِعُ)		
١٦	(أَطْعَنُوا) د : (أَطْعَنُوا)		
١	لعلَّ صواب إنشاده « فَلَا كَمَدِي يَفْنَ وَلَا لَكَ رَحْمَةٌ » وقوله « رَحْمَةٌ » هذا ماورد في المتنخل للشاعري صفحه ١٢٢ وروابها لبشار	٢٢٥	

		ص
١٢	(قبولها) صوابها : (قبولها)	
١١	(قدمت) صوابها : (قدمت)	٢٢٦
١٢	(أسأت) « : (أسأت)	
١٤	(فأصرروا) « : (فأصرروا)	٢٣٩
٨	(وكلاً) « : (وكلاً)	٢٣٠
١	(فلولها... بدو) صوابها (فلولها... بدو)	٢٣١
١	(يشبه) صوابها : (يشبه)	٢٣٢
١٨	(نذاك) « : (نذاك)	
١١	(وتلك واحد) هذه زيادة لامعنى لها ولم تهتم صوابها حين عدت من كلام المؤلف	٢٣٤
١٨:١٦	(المرى) صوابها : (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق	٢٣٦
١٧	(قدح) صوابها : (قدح)	٢٣٧
١	(الأبنوسى) صوابها : (الأبنوسى)	٢٣٩
١٦	(مشى) صوابها : (مشى)	
١٨	(وانتقبنا... والتفتنا) صوابهما : (وانتقبن... والتفتن)	
٤	(الذسيب) صوابها : (الذسيب)	٢٤٣
٥	(العزال) « : (العزال)	
١٣	(هجرت) « : (هجرت)	

		ص	س
(أبو ذؤيب) صوامِها : (أبو ذؤيب)	٤	٢٤٤	
(سلام) « : (سلام) يعني سلامة القَسَّ صاحبته	٢	٢٤٥	
(نغلبة) « : (نغلبة)	١٦		
(جَدْبُ) « : (جَدْبُ)	٣	٢٤٦	
(النَّدَى) « : (النَّدَى)	٨		
(إِنَّا) ... وإنَّا) صوامِها : (إِنَّا ... وإنَّا)	٣	٢٤٨	
(القَاسِمُ) « : (القَاسِمُ)	١٨	٢٥٠	
(ورَفِيعُ) « : (ورَفِيعُ)	١٣	٢٥٢	
(الانهياض) « : (الانهياض)	١٤		
(وَقْتَلُهُمْ) « : (وَقْتَلُهُمْ)	١٥	٢٥٤	
(يَادَارُ) « : (يَادَارُ)	٧	٢٥٨	
(أَكْلَنَا) « : (أَكْلَنَا)	٤	٢٥٩	
(سُخْفُ) « : (سُخْفُ)	٥		
(أَنْفُ) « : (أَنْفُ)	١٨		
(الْأَحْقَابُهم) « : (الْأَحْقَابُهم)	٤	٢٦٢	
(خَرَقُ ...) « : (خَرَقُ ...) على صيغة الأمر	١٤		
(فَيَرُوَ) « : (فَيَرُوَ)	١٦		
(ابن خِذَامَ) « : (ابن خِذَامَ)	١٦١٤	٢٦٣	

الملحق

من كتاب المثل السائر لابن الأثير

و الفهارس

الفهرس الأول للعلام - الاسم الذي يتكرر
ذكره في الصفحة الواحدة نضع له بعد الرقم (م) وهذه
العلامة - بين الرقمين إشارة إلى أن الاسم ذكر مكررا
من صفحة كذا إلى كذا.

الفهرس الثاني لمواضيع الكتاب وأكثر هذا
الفهرست وجدته بخط المرحوم أحمد تيمور باشا في أول
نسخته المخطوطة.

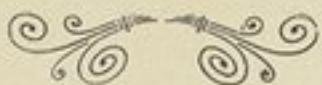
تم وله الحمد طبع كتاب سر الفصاحة، وكنت حين اعترضت على طبعه كلفت الأستاذ على أفندي فوده أن يباشر تصحيحه على النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية: الأولى - وهي التي اعتمدنا على الطبع عنها والتي نشير إليها برقم ٤٤٢ - مأخوذه بالتصوير الشمسي عن الأصل المحفوظ في مكتبة طوب قبو بالقسطنطينية: والثانية - وهي التي لنا نراجع عليها ونشير إليها برقم ٣٩٤ المأخوذة بالتصوير الشمسي أيضاً عن النسخة المحفوظة بدار الكتب الملكية برلين . وأتم الأستاذ فوده أفندي إلى آخر الملزمه الخامسة وترانح الأمر عن طبعه إلى أوائل هذا العام المبارك سنة ١٣٥٣ فقمت بتصحيحه بنفسي واعتمدت من أول الملزمه السادسة على النسخة البرلینية لأنني توهمت أنها منقوله رأساً عن نسخة المؤلف وأثبتت الزيادة التي في النسخة البرلنية بين مربعين [هكذا] ومن أثناء الملزمه الثامنة وقفت على نسخة ثالثة بخزانة المرحوم احمد تيمور باشا فراجعت عليها باق الملزام إلى آخر الكتاب وأثبتت ما وجدته من الاختلاف في أسفل صفحاته . وقد بذلت جهد المستطاع في ذلك ولعلني أكون وفقت إلى خدمة الكتاب

ثم أضفت إلى هذا المجهود أن عرضت النسخة قبل تسليمها إلى القراء الكرام على صديق الفاضل المحترم الأستاذ محمود محمد شاكر فقرأها فرآها معان وكتب ماعن له من الاستدراك وصواب ما وجده من الأخطاء وذلك من صفحة ٢٧٧ - ٢٨٨ ثم تقدم إلى بفائدة جليلة وهو أن الحق به اعتراضات الكاتب الأديب ضياء الدين أبي الفتح نصر الله بن الأثير الجزرى في كتابه المثل السائر فيها أنا أقدم ذلك كالملحق في ذيل

الكتاب وتلك حسنة من حسناته حفظه الله تعالى مشيرا في صدر
الاعتراض الى صفحات الكتاب عن النسخة المطبوعة بالمطبعة
الأميرية بولاق ، وبالرقم الثاني إلى صفحات كتابنا سر الفصاحة .

قال ابن الأثير في فاتحة كتابه مانسه :

وبعد فان علم البيان لتأليف النظم والنشر بمنزلة أصول الفقه للإحکام
وادلة الإحکام وقد ألف الناس فيه كتبًا وجلبوا ذهبًا وحطبا ، وما من
تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه وعلمت غثه وسينه، فلم أجدهما ينفع
به في ذلك إلا كتاب الموازنة لابي القاسم الحسن بن بشر الأمدى، وكتاب
سر الفصاحة لابي محمد عبدالله بن سنان الخفاجي . غير أن كتاب الموازنة
أجمع أصولاً واجدى مخصوصاً وكتاب سر الفصاحة وان به فيه على
نكت منيرة فإنه قد اكثرا ما قل به مقدار كتابه من ذكر الاصوات
والحروف والكلام عليها .



(المثل السائر ص ٩٢ - ٩٥) وقد ذكر ابن سنان الخفاجي [ص ٦٠ س ٤] ما يتعلّق باللفظة الواحدة من الأوصاف وقسمها إلى عدة أقسام كتباعد مخارج الحروف ، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي غير شاذة ، وأن تكون مصغرة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجرأه ، وأن لا تكون مبتدلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف . وفي الذي ذكره مالا حاجة إليه .

أما تباعد المخارج فان معظم اللغة العربية دائرة عليه لأن الواضع قسمها في وضعه ثلاثة أقسام ثلاثةً ورباعيًّا وخمسيًّا ، والثلاثي من الألفاظ هو الأكثري ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فإنه وسط بين الثنائي والخماسي في الكثرة عدداً واستعمالاً ، وأما الخماسي فإنه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ النادر . وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مکروه ولا تقتضي حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك ، وهذا أنسقط الواضع حروفاً كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استثناء واستثناؤها فلم يؤلف بين حروف ، الحلق كالخاء والخاء ، والمعين ، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين اللام والراء ولا بين الزاي والسين . وكل هذا دليل على عنایته بتأليف المبعاد المخارج دون التقارب ، ومن العجب أنه كان يخل بمثل هذا الأصل الكلى في تحسين اللغة ، وقد اعنى بأمور آخر جزئية كمائلته بين حركات الفعل في الوجود وبين حركات المصدر في النطق كالغليان والضربان والنقدان والزوان وغير ذلك مما جرى مجرأه . فإن حروفة جميعها متصرّفات وليس فيها حرف ساكن وهي مائة حركات الفعل في الوجود ، ومن نظر في حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التي هي بالأطراف والحواشي فكيف كان يخل بالأصل المعول عليه في تأليف الحروف بعضها إلى بعض ، على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ وهل هي مبعادة أو متقاربة لطال الخطيب في ذلك وعسر . ولما كان الشاعر ينظم قصيدةً ولا الكاتب ينشيء كتاباً إلا في مدة طويلة تمضي عليها أيام

وليال ذوات عدد كثير . ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك فان حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح ، وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول : إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ وقبل ذلك ما تقول في هذه اللفظة أحسنت هي أم قبيحة ؟ فاني لا أراك عند ذلك إلا تقي بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تقي بذلك حتى تقول لسؤال اصبر إلى أن اعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباينة شرطًا اختيار الألفاظ ، وإنما شد عنه الأصل في ذلك وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متبعًا للمخارج خفن الألفاظ إذاً ليس معلوماً من تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتبعادها وكل هذا راجع إلى حاسة السمع فإذا استحسنست لفظاً أو استقبحته وجد ما تستحسن منه متبعًا للمخارج وما تستقبح منه متقارب المخارج واستحسناها واستقباحها إنما هو قبل اختيار المخارج لا بعده . على أن هذه قاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة لأنها قد يحيى في المتقارب المخارج ما هو حسن رائق ؛ إلا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة وهي من وسط اللسان بينما وبين الحنك وتسمى ثلاثتها الشجرية وإذا ترك منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائقاً . فان قيل جيش كانت لفظة محمودة أو قدمت الشين على الجيم فقيل شجعى كانت أيضاً لفظة محمودة ، وما هو أقرب مخرجًا من ذلك الباء والميم والفاء وثلاثتها من الثفة وتسمى الشفهية فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جيلاً حسناً كقولنا في هذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم وكقولنا ذقته بمعنى وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها وكلها حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتبع المخارج شيء قبيح أيضًا ولو كان التباعد سبباً للاحسن كان سبباً لاقبح إذ هما ضدان لا يجتمعان

فمن ذلك أنه يقال : ملع اذا عدا فالم من الثفة والعين من حروف الخلق واللام من وسط اللسان وكل ذلك متبع وهم هذا فان هذه اللفظة مكرورة الاستعمال ينبع عنها الذوق السليم ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحه ، وهنـا

نكتة غريبة : وهو أنا اذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم وعند ذلك تكون حسنة لامزيد على حسناً وما زدرى كيف صار القبح حسناً لأنه لم يتغير من مخارجها شيء، وذلك أن اللام لم تزل وسطاً واليم والميم يكتتفانها من جانبها ولو كان مخارج الحروف معتبراً في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملعم وعلم فان قيل : ان اخراج الحروف من الخلق إلى اللغة أيسر من ادخالها من اللغة إلى الخلق فان ذلك انحدار وهذا صعود والانحدار أسهل فالجواب عن ذلك أنني أقول لو استمر لك هذا لصح ما ذهبت إليه لكننا نرى من الألفاظ ما اذا عكسنا حروفه من اللغة إلى الخلق أو من وسط اللسان أو من آثره إلى الخلق لا يتغير كقولنا غالب فان العين من حروف الخلق واللام من وسط اللسان والباء من اللغة وإذا عكسنا ذلك صار باء وكلاهما حسن مليح، وكذلك يقول حلم من الحلم وهو الاناء وإذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الناء وضم العين وكلاهما أيضاً حسن مليح، وكذلك يقول عقر ورقع وعرف وفرع وحلف وفلح وقل وملق وكلم وملك ولو شئت لأوردت من ذلك شيئاً كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق ولو كان ماذكرته مطرداً لكننا اذا عكسنا هذه الألفاظ صار حسنها قبحاً وليس الأمر كذلك .

واما ماذكره ابن سنان من جريان اللغة على العرف العربي فليس ذلك مما يوجب لها حسناً ولا قبحاً ، وإنما يقصد في معرفة مستعملتها بما ينتعله من الألفاظ فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة

واما تصغير اللغة فيما يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجرأه فهذا مما لا حاجة الى ذكره فان المعنى يسوق اليه وليس معنى التصغير من الأشياء الفاضحة التي يفتقر الى التنبيه عليها فانها مدونة في كتب النحو ومامن كتاب نحو الا والتصغير باب من أبوابه ومع هذا فان صاحب هذه الصناعة مخبير في ذلك إن شاء أن يورده بالفظ التصغير وان شاء بمعناه كقول بعضهم لو كان يخفى على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو ليد

فهل كان يمكن لهذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ويحقر من شأنهم
باللفاظ التصغيري ويجري، هكذا كما جاء، بيته هذا فالوصية به اذاً ملحة لاحاجة اليها .

ص ١١٠ - المثل السائر . واعلم أنه قد جاء من الكلام مامعه قرينة
فأوجبت قبحه ولو لم تجئ معه لما استحق كقول الشريف الرضي :
« أعزز علىَّ بأن أراكَ وقد خلأَ عن جانبيكَ مقاعدُ العوادِ »
وقد ذكر ابن سنان الخفاجي هذا البيت في كتابه ص ٧٩ س ٢ فقال : إن
ابرار هذه اللغة في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا
الشعر ؛ لاسيما وقد أضافه إلى من يحتمل اضافته إليه وهو العواد . ولو انفرد لكان
الأمر فيه سهلا فاما الاضافة الى من ذكره فيها قبح لا خفاء به ، هذا حكاية كلامه
وهو مرضي واقع في موقعه .

ولنذكر نحن ما عندنا في ذلك فنقول : قد جاءت هذه اللفظة - المعيبة في الشعر - في القرآن الكريم بجاءت حسنة مرضية وهي قوله تعالى « وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تَبُوَّئِ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ». وكذلك قوله تعالى : « وَأَنَا لَمَسْنَا أَلْسِنَةً فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَثَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشَهِيدًا ، وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِاسْمَاعِ فَمَنْ يَسْتَعِمُ الآن يَجِدُ لَهُ شَهِيْدًا رَصَدًا ». الا ترى أنها في هاتين الآيتين غير مضافة الى من تقيع اضافته اليه ، كما جاءت في الشعر . ولو قال الشاعر بدلا من مقاعد العواد مقاعد الزيارة أو ما جرى مجراه لذهب ذلك القبح وزالت تلك المحبنة ، وهذا جاءت هذه اللفظة في الآيتين على ما تراه من الحسن وجاءت على ما تراه من القبح في قول الشريف الرضي . وعلى هذا ورد قول تأبطن شرا : أقول لِأَحْيَانَ وَقَدْ صَفَرَتْ لَهُمْ وَطَابَى وَبَوَى ضيق الْجَهْرِ مُعَوِّزٌ فإنه أضاف الجهر الى اليوم فأزال عنه هبنة الاشتباه لأن الجهر يطلق على كل ثقب كثقب الحياة والبر بوع ، وعلى المخل المخصوص من الحيوان . فإذا ورد به مثلا بغير قرينة تخصصه سبق الى الوهم ما يقيع ذكره لاشتباهه به دون غيره ، ومن هنا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا يلسع من جهر مرتين » وحيث

قال يسمع زال اللبس لأن اللسم لا يكون إلا للحية وغيرها من ذوات السموم ، وأما ما ورد مهملًا بغير قرينة فقول أبي تمام :

أعطيت لى دية القتيل وليس لى عقل ولا حق عليك قد يرمي
فقوله : ليس لى عقل يظن أنه من عقل الشيء اذا علمه ، ولو قال ليس لى عليك
عقل لزال اللبس ، فيجب اذاً على صاحب هذه الصناعة أن يراعي في كلامه مثل
هذا الموضع ، وهو من جملة الألفاظ المشتركة التي يحتاج في ايرادها الى قرينة تخصيصها
ضرورة .

(المثل السادس ص ١١١) ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقل
الأوزان تركيباً .

وهذا ما ذكره ابن سنان في كتابه [ص ٨١ س ٩] ثم مثله بقول أبي
الطيب التمبي :

ان الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداوتها
وقال ان لفظة سويداوتها طويلة فلهذا قبحت ، وليس الأمر كذلك ، فان قبح
هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة ، وقد كانت وهي
مفردة حسنة فلما جمعت قبحت لا بسبب الطول ، والدليل على ذلك أنه قد ورد
في القرآن الكريم ألفاظ طوال وهي مع ذلك حسنة ، كقوله تعالى : فسيكفيكم
الله ، فان هذه اللفظة تسعه أحرف ، وكقوله تعالى : ليستخلفهم في الأرض ، فان
هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكلتاها حسنة رائفة ، ولو كان الطول مما يوجب قبحاً
لقيحت هاتان اللفظتان وليس كذلك إلا ترى أنه لو أسقط من لفظة سويداوتها
اهاء والألف اللتين هما عوض عن الاضافة ليق منها ثانية أحرف ، ومع هذا فانها
قبيحة ، ولفظة ليستخلفهم عشرة أحرف وهي أطول منها بحرفين ومع هذا فانها
حسنة رائفة ، والأصل في هذا الباب ما ذكره : وهو أن الأصول من الألفاظ
لا تحسن إلا في الثنائي وفي بعض الرباعي كقولنا عذب وعسجد ، فان هاتين

اللفظتين احداهما ثلاثة والأخرى رباعية ، وأما الخامسة من الأصول فانه قبيح ، ولا يكاد يوجد منه شيء ، حسن كقولنا جمهورش وصه صلق وما جرى مجرها ، وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين واللطفتان الواردتان في القرآن قبيحتين ، لأن ذلك تسمة أحرف وعشرة ، وهاتان خمسة وخمسة ، وزرى الأمر بالصدّ ما ذكره ، وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر ، وإنما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها مع بعض وقد تقدم الكلام على ذلك ، وهذا لا يوجد في القرآن من الخامسي الأصول شيء ، الا ما كان من اسم نبى عرب اسمه ولم يكن في الأصل عربياً ، نحو : ابراهيم واستعمل (وما يدخل في هذا الباب) أن تجتنب الألفاظ المؤلفة من حروف ينقل النطق بها سوا ، كانت طويلة أو قصيرة ومثال ذلك قول امرى القيس في قصيدة اللامية التي هي من جملة القصائد السبع الطوال :

غداة مستشرزات الى العلا تضل المدارى في مثنى ومرسل
فلفظة مستشرزات مما يصبح استعمالها لأنها تنقل على اللسان ويشق النطق بها وان لم تكن طويلة ، لأننا لو قلنا مستنكرات أو مستنفرات على ورن مستشرزات لما كان في هاتين اللفظتين من تقل ولا كراهة ، ولو بما اعترض بعض الجمالي في هذا الموضوع وقال ان كراهة هذه اللفظة اما هو لاطوتها وليس الأمر كذلك فانا لو حذفنا منها ألف وناء وقلنا مستشرز لكان ذلك ثقيلاً أيضاً وسببه أن الشين قبلها تاء وبعدها زاي فتقل النطق بها والا فلو جعلنا عوضاً من الزاي راء ومن الراء فاء فقلنا مستشرف لزال ذلك التقل ولقد رأى بعض الناس وأنا أعيي على امرى القيس هذه اللفظة المشار إليها فأكبر ذلك لوقوفه مع شهرة التقليد في أن امرى القيس أشعر الشعراء فعجبت من ارتباطه بمثل هذه الشبهة الضعيفة ، وقلت له لا يمنع احسان امرى القيس من استقباح ماله من القبح ومثال هذا كمثال غزال المسك فانه يخرج منه المسك والبعير ولا يمنع طيب ما يخرج من مسكنه من خبث ما يخرج من

بعره ولا تكون لذادة ذلك الطيب حامية للخبث من الاستكراه فأمسكت الرجل
عند ذلك .

(المثل السائر ص ٢٣٠) ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي رحمة الله تعالى
[ص ١١٠ س ٦] قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة ولم يفرق بينهما ، وتأسى
في ذلك بغيره من علماء البيان كأبي هلال العسكري ، والغافنى ، وأبى القاسم
الحسن بن بشر الآمدي ، على أن أبا القاسم بن بشر الآمدي كان أثبت القوم
قدماً في فن الفصاحة والبلاغة وكتابه المعنى بالموازنة بين شعر الطائبين يشهد
له بذلك ، وما أعلم كيف خفى عليه الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة

ومن أورده ابن سنان في كتابه الموسوم بسر الفصاحة ص ١١٣ س ١٧ قول
أمرى القيس في صفة الليل :

فقلت له لما تحيطى بصلبه وأرددت أعيجازاً وناه بكلكل
وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة لأن المستعار له مذكور وهو الليل وعلى
الخطأ في خلطه بالاستعارة فان ابن سنان أخطأ في الرد على الآمدي ولم يوفق
للاصواب ، وأنا أذكره على ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشبيه ، بل أنزل
معه على ما رأاه من أنه استعارة ، ثم أبين فساد ما ذهب إليه ، وذاك أن الآمدي
قال في كتاب الموازنة ان أمرى القيس وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد
ووسطه ، وتناقل صدره ، وترادف أعيجازه ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدرأً ثقيلاً
وأعيجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطيناً من أجل امتداده ،
واسم الكلكل وجعله نائماً لتناقله ، واسم العجز من أجل نهوضه .

فقال ابن سنان الخفاجي معتبرضاً عليه : إن هذا الذي ذكره الآمدي ليس
بمرضى غایة الرضاوان بيت أمرى القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة بل هو
وسط ، فان الآمدي قد أوضح بأن أمرى القيس لما جعل الليل وسطاً ممتداً استعار له

اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، وحيث جعل له آخر وأولاً استعار له عجزاً وكلكلاً . وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فنذكر الصلب إنما يحسن من أجل العجز ، والوسط والتقطى من أجل الصلب ، والكلكلاً لمجموع ذلك . وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى هذا حكاية كلامه في الاعتراض على الآمدى وفيه نظر من وجهين (الأول) : أنه قال هذا بيت من الاستعارة الوسطى التي ليست بجيدة ولا رديئة ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ؟ وذلك أنه قسم الاستعارة إلى قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، والبعيد المطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل ، أولاً استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعف لذلك . هذا ما ذكره ابن سنان الخفاجي في تفسيس الاستعارة . وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة مطروحة فكيف جعلها وسطاً . هذا تناقض في القول :

(الوجه الثاني) أنه لم يأخذ على الآمدى في موضع الأخذ لأنه لم يختار إلا ما حسن اختياره ، وذلك أن حد الاستعارة على مارأه الآمدى وابن سنان هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، وإن كان المذهب الصحيح في حد الاستعارة غير ذلك على ما تقدم الكلام عليه . ولذلك في هذا الموضع أنزل معهما على ما رأياه حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما في بيت أمرى القيس . واذ حددنا الاستعارة بهذا الحد فيه يفرق على رأى ابن سنان بين الاستعارة المرضية والاستعارة المطرحة ، فإذا وجدنا استعارة في كلام ما عرضناها على هذا الحد ، فإنه وجدنا فيه متناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه حكمنا له بالجودة ، وما لم يجد فيه تلك المتناسبة حكمنا عليه بالرداءة ، وبيت أمرى القيس من الاستعارات المرضية لأنه لو لم يكن للليل صدر أعنى أولاً ولم يكن له وسط آخر لما حسنت هذه الاستعارة ، ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلباً وجعله متمطياً ، واستعار

لصدره المثاقل أعني أوله ككللا وجعله نائماً ، واستعار لا آخره عجزاً وجعله رادفاً لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة .

وأما قول ابن سنان الخفاجي أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطروحة فان في هذا القول نظراً ، وذاك أنه قد ثبت لنا أصل تقىس عليه في الفرق بين الاستعارة المرضية والمطروحة كما أريناك ، ولا يمنع ذلك من أن تجيء استعارة مبنية على استعارة أخرى وتوجد فيها المناسبة المطلوبة في الاستعارة المرضية فإنه قد ورد في القرآن الكريم ما هو من هذا الجنس وهو قوله تعالى : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرُوا بِأَنْعُمٍ اللَّهُ فَآذَقَهُمُ اللَّهُ لِيَمَسَ الْجَوْعَ وَالْخُوفَ » فهذه ثلاثة استعارات ينبغي بعضها على بعض . فال الأولى استعارة القرية للأهل ، والثانية استعارة الذوق للباس ، والثالثة استعارة اللباس للجوع والخوف . وهذه الاستعارات الثلاث من التنااسب على مala خفاء به فكيف يذم ابن سنان الخفاجي الاستعارة المبنية على استعارة أخرى ، وما أقول إن ذلك شذ عنه إلا أنه لم ينظر إلى الأصل المقىس عليه وهو التنااسب بين المنقول عنه والمنقول إليه بل نظر إلى التقسيم الذي هو قسمه في القرب أو البعد ، ورأى أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى تكون بعيدة فحكم عليها بالأطراح ، وإذا كان الأصل أنها هو التنااسب فلا فرق بين أن يوجد في استعارة واحدة أو في استعارة مبنية على استعارة ، وهذا أشباه ونظائر في غير الاستعارة . ألا ترى أن المنطق يقول في المقدمة والنتيجة كل إنسان حيوان ، وكل حيوان نام فكل إنسان نام وكذلك يقول المهندس في بعض الأشكال الهندسية إذا كان خط اب مثل خط بيج وخط بيج مثل خط جد خط اب مثل خط جد . وهكذا أقول أنا في الاستعارة إذا كانت الاستعارة الأولى مناسبة ثم بي عليها استعارة ثانية وكانت أيضاً مناسبة فالجميع مناسب . وهذا أمر برهانى لا يتصور انكاره ، وهذا الكلام الذى أورده هنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان

الخاجي في الاستعارة فلا تظن أني موافقه في الأصل وإنما وافقته قصداً لتبيين وجه الخطأ في كلامه، وكيف يسوغ لي موافقته وقد ثبتت عندي بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وفيما قدّمه من الكلام كفاية.

النوع التاسع عشر في الكنایة والتعریض : وهذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانباً ، وقد تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الکنایة بالتعریض ولم يفرقوا بينهما ولا حدّوا كلامهما بحدّ يفصله عن صاحبه بل أوردوا لها أمثلة من النظم والنشر وأدخلوا أحدها في الآخر، فذكروا لـ الکنایة أمثلة من التعریض والتعریض أمثلة من الکنایة ، فمن فعل ذلك الغانمي ، وابن سنان الخاجي ، والعسكري ، فاما ابن سنان فإنه ذكر في كتابه ص ١٥٦ س ١٦ قول امرى القيس :

فصرنا الى الحسن ودق كلامها ورضا فذلت صعبه أى إدلال
وهذا مثال ضر به لـ الکنایة عن المباضعة وهو مثال للتعریض ، ووُجِدَتْ في كتاب التذكرة لابن حمدون البغدادي وكان مشاراً إليه عندهم بفضيلة ومعرفة لا سيما فن الکتابة فوُجِدَتْ في كتابه ذلك بآية مقصورة على ذكر الکنایة والتعریض وما قيل فيما نظراً ونشرأً وهو مخشوّ بالخلط بين هذين القسمين من غير فصل بينهما ، وقد أورد أيضاً في بعضه أمثلة غثة باردة ، وسأذكّر ما عندى في الفرق بينهما وأميز أحدهما عن الآخر ليعرف كلّ منهما على افراده .

فأقول : أما الکنایة فقد حدّت بحدّ قليل هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الکنایة والمعنى عنه كالاسم والجماع فإن الجماع اسم موضوع حقيقي والاسم کنایة عنه وبينما الوصف الجامع إذا الجماع ليس وزياً فكان دالاً عليه بالوضع المجازي ، وهذا الحدّ فاسد لأنّه يجوز أن يكون حدّاً للتشبيه ، فإن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي جامع بين المشبه والمشبه

به وصفة من الاوصاف ، الا ترى أنا اذا قلنا زيد أسد كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد وذلك الوصف هو الشجاعة .
ومن ههنا وقع الفاظ لم أشرت اليه في الذي ذكره في حد الكناية .

واما علماء أصول الفقه فانهم قالوا في حد الكناية انها اللفظ المحتمل يريدون بذلك أنها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه ، وهذا فاسد أيضاً فانه ليس كل لفظ يدل على المعنى وعلى خلافه بكناية دليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا لم تستطع فافعل ما شئت » فان هذا اللفظ يدل على المعنى وعلى خلافه ، وبيان ذلك أنه يقول في أحد معنويه انك اذا لم يكن لك وازع يزعك عن الحياة ، فافعل ما شئت ، وأما معناه الآخر فانه يقول : اذا لم تفع فعلاً يستحب منه فافعل ما شئت ، وهذا ليس من الكناية في شيء ، فبطل اذا هذا الحد . ومثال الفقيه في قوله ان الكناية هي اللفظ المحتمل مثل من أراد أن يحمد الانسان فأني بحمد الحيوان فعبر بالأعم عن الأخضر فانه يقال كل انسان حيوان وليس كل حيوان انساناً وكذلك يقال ههنا فان كل كناية لفظ محتمل وليس كل لفظ محتمل كناية والذى عندي في ذلك أن الكناية اذا وردت تجاذبها جانباً حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبيين معـاً ، الا ترى أن الامس في قوله تعالى : أو لامست النساء يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منها يصح به المعنى ولا يخنق ولذلك ذهب الشافعى رحمه الله الى أن الامس هو مصالحة الجسد الجسد فأوجب الوضوء على الرجل اذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة في الامس . وذهب غيره الى أن المراد بالامس هو الجماع ، وذلك مجاز فيه وهو الكناية وكل موضع ترد فيه الكناية فانه يتجادبها جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معـاً .

المثل السائر ص ٤٦٣ ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر في ص ١٥٩ س ٥ باباً من الأبواب في كتابه فقال : ينبغي أن لا تستعمل في الكلام المنظوم والمنشور ألفاظ المتكلمين والذويين والمهندسين ومعانيهم ،

ولا الألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم لأنّ الإنسان إذا خاض في علم وتقىكم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ثم مثل ذلك يقول أبي تمام :

مودة ذهب أغارها شبه وهمة جوهر معروفة عرض
وبقوله أيضاً:

خرقاء يلعب بالعقل حباهـا كتعـب الـأفعال بالـأسماـء

وهذا الذي أنكره ابن سنان هو عين المعروف في هذه الصناعة :

وَهُوَ الَّذِي يُشَهِّدُ بِأَنَّمَا تَكْرِهُنَّ مِنْهُ

وسأين فــادماذهب إليه . فأقول : أما قوله انه يجب على الانسان إذا خاص في علم أو تكلم في صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ، فهذا مسلم إليه ، ولكنـه شــذ عنـه أن صناعـة المنظـوم والمنـثور مستـمدـة من كلـ علم وـكلـ صنـاعـة لاــها موضـوعـة عـلـى الخــوضـ في كلـ معـنى ، وهذا لاــضـابـطـ له يــضـبـطـه ولاــحــاضـرـ يــحــصــرـه . فإذا أخذـ مؤـلـفـ الشــعــرـ أوــ الــكــلامـ المــثــورـ في صــوـغـ معـنىـ منـ المعـنىـ وأــدـاءـ ذــكــ إلىـ استــعــالـ معـنىـ فــقــهـيـ أوــ نــحــويـ أوــ حــســابـيـ أوــ غــيــرـ ذــكــ فــلــيــسـ لهـ أنـ يــتــركـ ويــحــيدـ عــنـهـ لــأــهـ مــقــتــضــيــاتـ ذــكــ المعـنىـ الذــيـ قــصــدـهـ الــأــتــرــىــ إــلــىــ قولـ أبيــ تمامــ فــالــاعــتــذــارـ :

فإن يك جرم عنْ أو تك هفوة على خطأ مُنْ فعذرى على عمدى
فإن هذا من أحسن ما يجيء فى باب الاعتذار عن الذنب؛ وكان ينبغي له على
ما ذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله حيث فيه لفظتا الخطأ والعمد اللتان
هما من أخص ألفاظ الفقهاء، وكذلك قول أبي الطيب المتنى :

ولقيت كل الفاضلين كائناً ردَّاً لله تقويمهم والاعصراء
نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً وأتقى بذلك إذ أتيت مؤخراً
وهذا من المعانٰي البديعة وما كان ينبغي لآبٍ الطيب أن يأتي في مثل هذا الموضع

بلغة ذلك التي هي من ألفاظ الحساب بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذي لا يتم إلا بذلك اللغة موافقة لابن سنان فيما رأه وذهب إليه وهذا محضر الخطأ وعین الغلط ، وأما ما أنكره على أبي تمام في قوله :

مودة ذهب أثارها شبه وهمة جوهر معروفة لها عرض

فإن هذا البيت ليس منكراً لما استعمل فيه من لفظي الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين بل لأنّه في نفسه ركيك لتضمنه لفظة الشبه فانها لفظة عامية ركيكة وهي التي أسيختت بالبيت بمحملته ، ورب قليل أفسد كثيراً . وأما لفظا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما ولا ركاكة عليهما وأما البيت الآخر وهو :

خرقا ، يلعب بالعقل حباهها كتلعب الأفعال بالأسماء

فليس بمنكر وهل يشك في أن التشبيه الذي تضمنه واقع في موقعه إلا ترى أن الفعل ينقل الاسم من حال إلى حال وكذلك تفعل الخنزير بالعقل في تنقل حالاتها ، فما الذي أنكره ابن سنان من ذلك وقد جاء بعض المتأخرین من هذا الأسلوب ما لا يدفع في حسنها وهو قوله :

عوامل زرق أعرقت لغة الردى فجسم له خفض ورأس له نصب
فإنه لما حصل له المشابهة في الاسمية بين عوامل الرماح والعوامل التحوية حسن
موقع ماذ كره من الخفض والنصب ، وعلى ماذ كره ابن سنان فإن ذلك غير جائز
وهو من مستحسنات المعنى هذا من أعجب الأشياء ، وعلى هذا الأسلوب ورد
قول بعضهم :

وفتي من مازن فاق أهل البصره
أمهه معرفة وأبوه نكره

وهل يشك في حسن هذا المعنى ولطافته ، وكذلك ورد من هذا النوع في شعر بعض
العراقيين يهجو طيباً فقال :

قال حمار الطبيب توما لو أصفواني لكنت أركب

لأنى جاھل بسيط وراکب جھله مركب

وهذا من المعنى الذى أغرب فى الملاحة وجمع بين خفة السخرية ووقار الفصاحة . وقد تقدم القول فى صدر كتابى هذا أنه يجب على صاحب هذه الصناعة أن يتعلق بكل علم وكل صناعة ويخوض فى كل فن من الفنون لأن مكافف بأن يخوض فى كل معنى من المعانى ، فاضم يدك على ما ذكرته ونصحت عليه واترك ماسواه .
فليس الفائز بعلمه واجهاده كالسائل بظنه وتقليده ، وهذا النوع إذا استعمل على الوجه المرضى كان حسناً وإذا استعمل بخلاف ذلك كان قبيحاً كما جاء فى كلام أبى العلاء بن سليمان المعرى وهو قوله فى رسالة كتبها إلى بعض أخوانه «حرس الله سعادته ما أدىغت التاء فى الطاء وتلث سعادة بغير انتهاء» وهذا من الفتن البارد لكن قد جاءه فى الشعر ما هو حسن فائق كقوله :

فدونكم خفض الحياة فاننا نصبنا المطابا فى الفلاة على القطع
والخفض والنصب من الاعراب النحوى والخفض رفاهة العيش والقطع من منصوبات
النحو والقطع قطع الشىء يقال قطعته إذا بتته .



فهرس الأعلام

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ابو اسحاق النظام ١٩٧ | |
| اسعاعيل بن صبيح (الكاتب) ١٦٧ | |
| اسعاعيل عباد (هو) الصاحب ابن عباد | |
| الاصفهاني - ابو الفرج علي بن الحسين | |
| الاصفهاني ١٨٨ | |
| الاصمعي - عبد الملك بن قريب ١ | |
| ١٨٩، ١٤٨، ١٢٣، ٧٦، ٦٦ م ٦٢ | |
| ٢٦٢ | |
| ابن الاعرابي ٢٦٢ | |
| الاعشى ١٤٠، ١٤١، ١٤٨ م ٢٥١ | |
| الأعور السلى أو أبو الأعور السلى ٥٩ | |
| الأفوه الاودي ١٨٥ | |
| امروء القيس (بن حجر الكندي) | |
| ٤٣ م ٦٦، ٧٧، ٨٤، ٩٦، ١١٠ | |
| ١١٣ م ١١٥ - ١٤٧، ١٤١، ١٣١، ١٤٠ | |
| ١٥٢ م ١٥٨، ١٥٦، ١٧٩ | |
| ١٨٤ م ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٩ | |
| ٢٢٧ م ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٨ | |
| ٢٦٣ م ٢٦٤، ٢٦٥ | |
| ٢٧٠ م ٢٧٠ | |
| الامين (الخليفة العباسى) ٢٣٤ | |
| أوس بن حجر ١٥١ | |
| أياس بن زهير ١٦٨ | |
| أيمن ٢٤٠ | |
| الباء | |
| البغـا - أبو الفرج عبد الواحد بن نصر | |
| ١٥٧، ١٦٧، ١٦٩ | |
| البحتري ٧٢، ٦٨٠٦٥ - ٧٧٠٧٥ | |

- | | |
|---|--|
| الالف | |
| ادم عليه السلام ٤٤ | |
| الآمدى - ابو القاسم الحسن بن بشر | |
| ٧٠٦٠، ١٠٦٠، ١١٣، ١٠٧، ١١٥ - ١١٥ | |
| ١٣٤ م ١٥٣، ١٥١، ١٣٥ | |
| ١٨٥، ١٨٨، ٢٢٧، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٠ | |
| ٢٣٤ م ٢٥٠ | |
| ابراهيم بن اساعاعيل (خال هشام) ١٠٤ | |
| ابراهيم بن العباس ١٦٧ | |
| ابراهيم بن محمد المعروف بالامام ٥٨ | |
| احمد بن أبي دواد م ٩٠ | |
| احمد بن سعد ابو الحسين الكاتب ١٦٧ | |
| احمد بن يوسف (الكاتب) ١٦٧ | |
| ٢٠١، ٢٠٠ | |
| ابن احر ١١٨، ١١٩، ١٢١ | |
| الاحنف ١٦٩ | |
| الاحرص ٢٤٦، ٢٤٠ م ٢٤٦ | |
| الاخطل ٢٩ م ٢٤٥، ١٣٣، ١٣٢ | |
| الاخفـش - ابو الحسن سعيد بن مسعدة ٢٤٦ م | |
| ٢٢، ١٧ | |
| الاخفـش - ابو الحسن علي بن سليمان ١٨٩ م | |
| ارسطوطاليس ٢١٠ | |
| اسحاق بن ابراهيم الموصلى ٩٠، ٢٥٤ | |
| ٢٦٢ | |
| اسحاق الاعرج ٢٤٥ | |

- | | |
|--|---|
| النهاي - أبو الحسن ٢٣٨، ٢٦١ م ٢٩٢ | ١٥٣، ١٢٩، ١٢٤، ٨٠، ١٧٢، ١٦٣ م |
| التوزى ١٤٨ | ١٨٨، ١٩٠ م ١٩٣، ١٧٥ |
| الثاء | ٢٢٩، ٢٢٧، ٣٢٢٠، ٢١٧، ٢٠٧، ٢٠٣ |
| ثعلب - أبو العباس احمد بن يحيى | ٢٣٩، ٢٣٤٤، ٢٣٩ م ٢٥٣، ٣٢٤٤، ٢٥٤ م ٢٦٣، ٢٦١ م ٢٦٠، ٢٥٩ م ٢٥٦ |
| ١٦، ١٥ | ٢٦٣، ٢٦١ م ٢٦٠، ٢٥٩ م ٢٥٦ |
| الغري (هو) يوسف بن محمد | ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ابن ثوابه - أبو الحسين جعفر بن محمد | ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| الجيم | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| الجاحظ - أبو عثمان عمرو بن سحر | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ١٦١، ١٥١ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ٢٢٨، ٢١٨، ١٩٧، ١٦٧، ١٦٤ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ٢٦٢، ٢٢٩ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| الجباري - أبو هاشم عبد السلام بن محمد ١٠١، ٢٧٠، ٢٦٠، ١٢٠، ٢٧٠، ٢٦٠، ١٢٠، ٢٦١، ٢٦٠، ١٥٩، ٦٩، ٦٣، ٦٠، ٥١ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ١٤١ م | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| الجباري - أبو علي محمد بن عبد الوهاب | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ٤٢ م - ٤١، ٣٣، ١٢ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جبريل (عليه السلام) ٧٦ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جحا ٢٣٤ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| الجرجاني - القاضي أبو الحسن علي | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ابن عبد العزيز ١١٨، ١١٩، ١٢٢ م ١٢٦، ١٢٢ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جرير بن عطية (الخطفي) ٦٤، ٦ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ٢٢٥، ١٧٥، ١٧٤، ١٨٤، ١٩١، ٢٢٥ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| ٢٦٨، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٠ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جاس ٤٩ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جعفر بن حرب ٤١ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |
| جعفر بن بشير ٤١ | ٢٧٦، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨ |

- | | |
|--|--------------------------------------|
| الحسين بن مطير الأسدى ٢٣٧، ١٣١ | بعنتر بن يحيى بن خالد (البرمكي) |
| الخطبىة ٢٦٧، ١٧١، ١٠٧ | ١٩٧، ١٧٥، ١٦٧ |
| الحكم (الشاعر) ٢٤٠ | الجعنى - محمد بن سلام ١٠٩ |
| حميد بن ثور الهملاوى ٢٠٣ | جيميل ٢٤٤ |
| أبو حية التمجرى ١٩٧ | ابن جنى - أبو الفتح عثمان ١٧ م |
| الخاء | ١٧٤ - ٢١، ٩٩، ١٦٢، ٩٩ |
| خالد الحداد ١٦١ | الخاء |
| خالد بن صفوان ١٨٦ | الحاتمى - أبو علي محمد بن المظفر ١٨٨ |
| خالد (القسرى) ١٠٥، ١٠٤ | ابن حاجب النعماى - أبو الحسن على |
| خداش بن زهير ١٠٦ | ابن عبد العزىز وزير القادر بالله ١٥٧ |
| ابن خذام ٢٦٣ | الحارثى ٢٢٤ |
| خفاف بن ندبة ٧٤ | الحارث بن حلزة ٢٠٤ |
| خمارویه بن احمد بن طولون أبو الجيش ١٥٦ | الحارث بن معاوية المازفى ١٦٩ |
| الخليل بن احمد (الفراہیدى) ، ٥٣ | حبان بن ربيعة الطائى ١٨٤ |
| ١٨٩، ١٨٣، ٩٤، ٦٤ | حبيب بن أوس الطائى (هو) أبو تمام |
| الخنسا. ١٨١ | الحجاج ٢٢٢، ٢٥٠ |
| الدال | ابن الحجاج - أبو عبد الله الحسين |
| المداعى العلوى ١٧٥ | ابن أحمد ١٦٢ م، ٢٦٨ |
| أبو داود المطران ٤٥ | حديقة بن بدر ٥١ |
| داود (نبى الله عليه السلام) ٧٦ | حريث بن عقاب ١٥٥ |
| ابن دريد - أبو بكر محمد بن الحسن ٢٤٩، ٦٦، ١٧٤، ٢٤٤، ١٦ | حسان بن ثابت ٥٥، ١٠٠، ٧٦، ١٧١ |
| دعبدل بن علي ١٩١ | الحسن البصري ١٩٢ |
| دعلج بن احمد بن دعلج ١٦٨ | الحسن بن علي (عليه السلام) ١٦٩ |
| أبو دواود الايادى ٤٩ | ابو الحسين بن سعد الكاتب (هو) |
| ابن أبي دواود (هو) احمد ٢٢٩ | أحمد بن سعد |
| ديك الجن (الحصى) ٢٢٩ | الحسين بن الصبحاك ١٥٤ |
| | الحسين بن علي (عليه السلام) ١٦٩ |

السين	الذال
السرى الموصلى ١٢٨	ذوالرمة ٦٦ م ١٢٣، ١١٧، ١١٣ ،
سعيد بن جبير ١٦٩	١٣٢ - ١٣٣ ، ١٤٨ م ١٧٤ ،
سعيد بن حميد (الكاتب) ١٦٧ ، ١٧٠	٢٥٨ م أبو ذئب الهمذلي ٢٤٤ ، ١١٧
السفاح (الخليفة العباسى) ٢٣٤	الراه روبة بن العجاج ٥٤ م ٦٤ ،
سلم الخاسر ١٣٠	٧٤ ، ١٠٩ ، ٧٨
سماك الأسدى ٢٤٦ ، ٢٤٥	الرشيد (الخليفة العباسى) ٢٣٤، ٢٠١
السمومل (بن عاديا) ٤٩ ، ١٩٣	الرضي ٧٩ م ٨٢٠، ٨٠٠ ،
سهل بن هارون الكاتب ٥٨	١٠٢ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٧
سويد بن منجوف ٢٤٥ م	١١٦ م ١١٧ ، ١٥٨ ، ١٥٨ ، ١٨٢ ، ٢٠٢ ،
سويد بن هبيرة ١٦٨	٢٥٨ ، ١٥٨ ، ١٥٥
سيبوه ٧ م ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨٠ ، ٢٢٠	الرماح بن مياده ٢٢١
السيد المرتضى (هو) المرتضى	الرماني - أبو الحسن علي بن عيسى
السيرافى - أبو سعيد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٥	٩١ م ، ٩٤ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٢ -
سيف الدولة (مددوح المتنى) ١٦٩ ، ١٧٩	١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٤ ، ١٦٦
٢٥٤	٢٠٠ ، ١٩٩
الشين	ابن رميلة ١١٩
الشافعى - محمد بن ادريس الامام ٧٣	ابن الرومى - علي بن العباس ١٥٥
الشريف الرضي (هو) الرضي	روى شد بن كثير الطانى أو ابن كثير ٦
الشريف المرتضى (هو) المرتضى	الزائى
الشماخ بن ضرار ٧٣ ، ١٧٩ ، ١٩٣	زهير بن أبي سلى ٦٣ م ١١٥ ، ٧٠
٢٠٥ م ٢٢٤	١١٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ - ١٥٢ م ١٩١ ،
أبو الشيص ٧٢	٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٣٢٠ ، ٦٢٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠١
الصاد	٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٧ م ٢٣٠
الصافى - أبو اسحاق ابراهيم بن هلال ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٩	زياد الاعجم ١٨٤
١٥٧	أبو زيد (الانصارى) ٢٥
٢٤٣ ، ٢٤٣	زيد بن علي (عليه السلام) ٥٩
	زيد بن علي أبو القاسم الفارسى ١٦٨
	١٦٩

العابد - مفضل بن ثابت ابو الخطاب	١٦٠
البدى النحوى ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٥٩	
عبد الله بن الوير الأسدى ١٩١	
عبد الله بن السمعط ٢٤٨	
عبد الله بن طاهر م ٢١٦	
عبد الله بن عباس (هو) ابن عباس	
عبد الله بن المعتز بالله أبو العباس	
٢٥٩، ٢٥٨، ١٨٥	
عبد الله بن المفعع ١٦٧	
عبد الجبار بن احمد ابو الحسن الهمذانى	
(هو) القاضى عبد الجبار	
عبد الحيد بن يحيى الكاتب ١٦٧	
عبد الدار (رجل من بنى عبد الدار)	
١٨٦	
عبد الرحمن بن عبد الله القدسى ، ٢٢٩	
٢٤٥، ٢٣٣	
عبد الصمد بن المعدل ١٣٢	
عبد الملك بن مروان ١٧٥ م ٢٥٠٠	
٢٥١	
أبو العبر ٢٣٤	
عبس (رجل من بنى عبس) ١٨٤	
عبيد بن الأبرص ١٨٢	
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٦٨، ١٦٩	
أبو عبيد المروى (هو) نعيم بن مسعود	
عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير	
المعتضد بالله العباسي ١٥٧	
عبيد الله بن قيس الرقيات ١٠١، ٢٥٠	
٢٥١	
الصافى - مفضل بن ثابت ابو الخطاب	١٦٠
الصاحب بن عباد ١٢٧، ١٧٤	
صاعد بن عيسى الكاتب (هو)	٢١٧
أبو العلاء	
أبو صخر الهمذانى ٧٩، ٨٠، ١٨١	
الصولى - أبو بكر محمد بن يحيى ١٣٢	
الضاد	١٣٤
ضميرة بن ضميرة ٥٨	
الظاء	
الطائى الكبير (هو) أبو تمام	
أبو طالب العبدى (هو) العبدى احمد	
بن بكر	
طرفة بن العبدى ١٤٣، ٢٠٧، ٢٤٩	
٢٥٨	
الطرماح ٧٥، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٥٢	
٢٦٨	
طفيل الغنوى ١١٣، ١١٥، ١١٧	
١٩١	
الطراح ١٨٤	
أبو الطيب (هو) المتنبي	
الظاء	
الظاهر الجزرى ١٦١	
العين	
عامر بن جوين الطائى ٧٧	
ابن عباس - عبد الله ١٦٩	
العباس (بن عبد المطلب) ٥٨	
عباس بن مردارس ٧٧	

- | | |
|--|---|
| علي بن محمد البصري ١٤٧
عمر بن الخطاب (أمير المؤمنين)
٢٥٦، ١٩١، ١٥١، ١٥٠
عمر بن أبي ربيعة ١٣٣، ٢٤٠، ٢١٨
عمرو (الله ابن كلثوم) م ٧٩، ٨٠، ، ١٥٣
عمرو بن شاس ١٧٨
عمرو بن عبد الله ١٩٢
أبو عمرو بن العلاء ١٦، ١٥، ٦

عمرو بن عيسى العدوى أبو نعامة ١٦٨
عمرو بن كلثوم ١٩٣
عمرو بن مساعدة الكاتب ٢٢٠١، ٩٧
عمرو بن معد يكرب ٢٠٢
أبو العمیل (صاحب عبد الله بن طاهر) م ٢١٦
ابن العمید — أبو الفضل محمد بن الحسين ١٦٧
العنبرى ١٥٤
عنترة (العبسي) ٢٢٧، ٦٥
عوف بن حمل (أبو حمل) ١٢٩
الفاراني (مؤلف ميزان الادب) ٢٤٤
الفتح بن خاقان ٢٥٣
الفرات ١٠٧
الفرزدق ١٠٤، ٦٥ — ١٠٩، ١٠٦
، ١٩١، ١٩٠، ٢٤٠، ٢٤٢، م ٢٤٧، م ٢٤٢
، ٢٥٣، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦٨
الفضل بن يحيى (البرمكي) ٢٤٥، م ١٧٥ | عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٢٠٤
أبو عبيدة — معمر بن المثنى ١٥
أبو العناية ٦٤، ١٣٣، ١٦٠، ١٣٣
العجاج ٦٦، م ٦٤
عدي بن الرقاع العاملى ١٤٧، م ٢٣٧
عدي بن زيد ١٧٧، ٢٤٩
أبو عدي القرشى ١٠٥، ١٧٦، ٢٠٨

عروة بن الورد العبدى م ٧٨، م ٧٩
عضد الدولة ١٧٠، ١٧٤ م ٢٤٩
عطية بن جعال ٢٤٩
عكل (امرأة من عكل) ٢٠٢
عفان بن قيس بن عاصم ٢٩
أبو العلاء — احمد بن عبد الله بن سليمان
، ٦٧، م ١٣٠، ١٢٨، ٩٥، ٩٠، ٨٢، م ١٣٠
، ١٢١، م ١٧٢، م ١٦٠، م ١٧٣
، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٧، ١٨١، ١٨٦ — ١٨٨
، ١٩٢، ٢٢١، ٢١٦، ٢١٥، م ٢٢٨
، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٣

أبو العلاء — صاعد بن عيسى الكاتب
، ٦٧، ٨٢، ١٠٨، ١٠٩
علقة بن عبدة ٢٢٦، م ٢٤٠
علم الهدى (هو) السيد المرتضى،
والشريف المرتضى، والمرتضى
على (أمير المؤمنين) عليه السلام ٢٠٠
على بن الحسن عليه السلام ١٦٩ |
|--|---|

- | | |
|---|---|
| معاوية بن أبي سفيان ١٦٩
معبد (المغنى) ٧٧
المعتصم (الخليفة العباسى) ٢٣٤
المعتصد بالله (الخليفة العباسى) ١٥٦
ابن المعز (هو) عبد الله بن المعز
المعز بالله (الخليفة العباسى) ١٨٨
ابن المعذل (هو) عبد الصمد
المعري (هو) أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان
معقل بن خويلد الهمذلي ١٣٠
معن ١٣٠
المقىدر بالله (الخليفة العباسى) ١٥٧
ابن المقفع (هو) عبد الله
ابن مناذر (هو) محمد
ابن منارة م ٢٢٦
منصور ١٦٩
المنصور (الخليفة العباسى) ٢٣٤
ابن منقذ — الأمير أبو الحسن علي
ابن مقلد بن منقذ ١٢٩
منهال بن عمرو ١٦٩
المهتدى بالله (الخليفة العباسى) ١٧٢
المهدى (الخليفة العباسى) ٢٣٤
أبو مهدية الأعرابي ٩٥
المهلب (بن أبي صفرة) ٢٢٢
المهلبي ١٦١
مهيار بن مرزويه أبو الحسن ، ٩٨
موسى (نبى الله عليه السلام) ٤٤
ميمون الزنجي ٦٧ | أبو حلم (ولعله عوف بن حلم) ١٣٩
محمد بن بحر - أبو مسلم الأصفهاني ١٦٧
محمد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ١٤٦ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٤٣ ، ٢٩
١٦٣ ، ٢٧٤ م ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٤
محمد بن سلام (هو) الجرجي
محمد بن عبد الله الأصفهاني (الكاتب) ١٦٧
محمد بن عمران التميمي ١٩١
محمد بن غالب (الكاتب) ١٦٧
محمد بن الليث أبو الريحان الكاتب ١٦٧
محمد بن مناذر ٦٤
محمد بن وهيب ٢٥٣
المخزومي ٨٢
أبو السائب — المخزومي ٢٤٥
المرار ٢٤١
المراطضي ١٠ ، ١٢ ، ١٤٤ ، ٢٢٧ م ١٤٤
المرقس الأصغر ٢٤٩
هروان بن محمد ٢٢٢
مسکین الدارمي ١٨٤
مسلم بن بدبل ١٦٨
مسلم بن الوليد الأنصارى ، ١٤٤ ، ٩٦
١٨٤ ، ١٨٣
المسيد (بن علس) ٢٤٨
مسلمة الكذاب ٤٠
مصعب (بن الزير) ٢٥٠
مضرس بن ربعي ٧٤
المطرز — أبو القاسم المطرز البغدادي ٢٠٤ |
|---|---|

الهام	اللون
الهادى (الخليفة العبامى) ٢٣٤	تابعة ٨٤ ، ١٧٦ ، ٢٥٦ ، م ٢٣٩ ، ١٧٦ ، ٢٥٦
هارون (نبى الله عليه السلام) ٥٥	٢٥٧
ابن هانى الاندلسى — أبو القاسم محمد ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦١	تابعة الجعدي ١٨٩ ، ٢٥٧
هذيل الأشجعى ٢٢٥	تابعة الذهباني ١٧٨ ، ٢٣٦
أبوالهذيل — محمد بن الهذيل (العلاف) ٤٣ —	٢٦٠
بعض الهذيلين ٦٣	نافع بن جبير ١٦٩
ابن هرمة ٢٤٢ ، ٢٤١ ، م ٢٣٠	نافع بن خليفة الغنوى ٢٥٥
هشام بن عبد الملك (الاموى) ١٠٤	ابن نباتة — أبو نصر عبد العزيز ٦٩
١٧٤ ، ١٦٦	١١٧ - ١١٥ ، ٨٠ ، ٧١ ، ٦٩
أبو هفان ٢٥٧	٢٣٩ ، ١٧١ ، ١٦٢
هند بنت النعan ٢٥٢	النجاشى (الشاعر) ٧٤
أبو الهيجاء — عبدالله بن حدان ٩٥	أبو النجم (الشاعر) ١٠٨
الواو	النجيرمى — يوسف بن يعقوب ٦٦
الأواب الدمشقى ٢٣٩	نصيب ١٩٠ ، ٢٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٠
الواشق بالله (الخليفة العباسى) ٣٢٣٤	النظام (هو) أبو اسحاق
الواقم (شاعر بالمعرفة) ١٦١	أبو نعامة العدوى (هو) عمرو
ولد الاخشيد ١٤٢	ابن عيسى
الوليد ١٨٧	النعان ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٣٦
الوليد بن عبد الملك ٦٤	النعان بن بشير ١٨٤
الوليد بن يزيد ٢٢٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥	النعان بن المنذر ٥٨
ي	نعيم بن مسعود أبو عبيد المروى ١٦٨
يزيد بن سفيان ١٦٩	نقوور (ملك الروم) ٤٦
يزيد بن عوف العليمي ٢٣٦	النمر (بن تولب) ٢٥٦
يزيد بن معاوية ٨٠	النميرى (هو) أبو حية
يشكر (رجل من بنى يشكرا) ٧٦	أبو نواس — الحسن بن هانى ، ١٥٤
يوسف بن محمد بن يوسف الثغرى ١٧٦ ، ١٧٥	١٦١ ، ١٧٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥
يونس بن حبيب ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٠٩	٢٦٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤٨
اتهى	نوفل بن مساحق م ١٨٧

فهرس الكتاب

- ٣ خطبة الكتاب وغرض المؤلف من وضعه
- ٤ القرآن السليم والخلاف فيها به كان معجزاً وانظر ص ٩٢
- ٤ تنسيق المؤلف لموضوعات كتابه تبيناً للمطالع
- ٦ فصل في الأصوات والكلام فيها عند اللغويين
- ٧ الكلام على الصوت وأنه عرض ليس بجسم ولا صفة لجسم
- ٨ تدليل المؤلف على تمايز الأجسام (بحث طريف تناول فيه مذاهب المتكلمين)
- ١٣ الأصوات وأنها تدرك بمحاسة السمع في محاكمها
- ١٤ اختلاف معتبرة البغداديين في بقاء الأصوات تبعاً للإعراض
- ١٥ فصل في الحروف وحدها اللغوي ووجه تسمية الحروف حروفاً والحرف عند القراء
- ١٦ اختلافهم في سبب تسمية الناقة حرفاً ومعنى التعرير في الكلام
- ١٦ وجه تسميتهم أدوات المعانى (كمن ، وقد) حرفاً
- ١٧ المعجم في قولهم : حروف المعجم ليست بصفة للحروف
- ١٨ الحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت
- ١٩ الحروف والكلام على عددها في اللغة العربية
- ١٩ مذهب المبرد في الهمزة
- ١٩ الكلام على (لا) وفيه الرد على ابن جنى
- ٢١ مخارج الحروف وان بعضها يحسن استعماله وبعضها لا يحسن
- ٢٣ تقسيم الحروف إلى مجهر ومهموس
- ٢٤ تقسيمها إلى حروف استعلا، وحروف انخفاض
- ٢٥ فصل في الكلام
- ٢٥ حد الكلام عند المؤلف ودليله على صحة ما ذكره

- ٢٧ انكاره على النحوين اشتراطهم في حد الكلام أن يكون مفيداً
٣٠ رده على أبي طالب العبدى ومن ذهب من النحوين إلى هذا الاشتراط
٣٣ الرد على من قال إن الكلام فعل التكلام
٣٤ الكلام عند المخبرة وأنه معنى في النفس والرد على هذا المذهب
٣٧ تقسيم الكلام إلى مهم ومستعمل
٣٨ التكلام وحقيقة
٤٠ الحكاية والمحكي وتقدير مذاهب شيوخ التكلامين في ذلك
٤٣ فصل في اللغة ومزهب المؤلف أنها موضعية لاتوقف
٤٥ بيان فضل العربية على غيرها من اللغات وذكر محسنها
٤٨ وجه تفضيل العرب على غيرهم وذكر كرمهم ووفائهم ونجدهم . الخ .
٥٢ ذكر ما اختصت به لغة العرب من الحروف التي لا توجد في غيرها
٥٤ تقسيم تأليف الحروف إلى ثلاثة أقسام
٥٥ الكلام في الفصاحة والبلاغة وحد البلاغاء لرسومها وعلانها
٦٠ شروط الفصاحة في اللفظ المفرد عناية أشياء، وبيانها
٦٧ تصريح المؤلف بأن أبو العلاء المعري شيخه وقد كرر ذلك (أنظر أبو العلاء
في فهرس الأعلام)
٨٣ انكار المؤلف تبعاً للمبرد مجىء، التصغير للتعظيم
٨٥ الكلام في الألفاظ المؤلفة فصاحة المركب
٨٥ القول بأن كل الصناعات كالها بخمسة أشياء، وتمثيل صناعة الكلام بذلك
٨٩ القول في تأليف الكلام بالشروط التي تقدمت في اللفظة المفردة
٩١ كلام لأبي الحسن الرمانى إلى أن تأليف الكلام على ثلاثة أصناف ورد
المؤلف ذلك
٩٤ مذهب المؤلف في تناقض الكلام وبيانه
٩٧ قبح تكرر حروف الرباطات في الكلام عند المؤلف تبعاً لقدامة الكاتب

- ١٠٣ من شروط الفصاحة وضع الألفاظ موضعها ومن ذلك أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير
- ١٠٦ ومن ذلك أن لا يكون الكلام مقلوبا
- ١١٠ ومن ذلك حسن الاستعارة وتمثيل المؤلف للاستعارة الحسنة وضدتها
- ١٣٢ الكلام على استعارة ما، الملام في قول أبي هام
- ١٣٧ ذكر ألفاظ وقعت للشعراء ووضعت في غير موضعها ليست على وجه الاستعارة
ولا الحقيقة
- ١٣٨ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لاقع الكلمة حشوًّا وذكر الحشو المدوح
والذموم
- ١٤٥ من الحشو استعمال أسمى وأصبح وأخواتها في غير موضعها
- ١٥٠ من وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه
بعضًا وهو العاذهلة
- ١٥٣ القول في التسيم والتلوشح البديعين
- ١٥٤ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في النم
ولافي النم بالفاظ المدح
- ١٥٦ ومن أصول الفصاحة وشروط البلاغة حسن الكنائية
- ١٥٩ ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل ألفاظ التكاملين وال نحوين
والمهندسين ومعانיהם
- ١٦٢ ومن شروط الفصاحة المناسبة بين الألفاظ وهي إما من طريق الصيغة وإما
من طريق المعنى
- ١٦٣ المناسبة من طريق الصيغة والكلام على السجع والازدواج
- ١٦٥ أمثلة ما جاء في القرآن الكريم من «»
- ١٦٧ أمثلة الكتاب المحدثين الذين يستعملون السجع كثيراً
- ١٦٨ بعض ما جاء من المزاجة في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم

- ١٧٠ تسمية قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول تجميعاً
وأنظر التجمييع في ١٧٩^(١)
- ١٧١ الكلام على القوافي في الشعر وأنها تجري بجرى السجع
١٧٢ لزوم ما لا يلزم وذكر المؤلف لكتاب شيخه أبو العلاء
١٧٣ مما يجب أن يعتمد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها كاتب
محتملة لمعنٰى مخالف
- ١٧٤ ومن هذا الجنس ما يبغى التحرز منه في المطلع
١٧٦ ومن تناسب القوافي تجنب الأقواء فيها والإيطاء والسناد والتضمين إلى آخر
ما ذكره من عيوب القوافي
- ١٧٩ الكلام على التصريح وقد كرهه المصنف في غير المطلع
١٨١ ومن التناسب في الشعر الترصيع
- ١٨٢ ومن التناسب حمل اللفظ على الألفاظ في الترتيب (هو الألف والنشر)
١٨٢ ومن المناسبة التناسب في المقدار (وهو في النثر) والكلام في أن الأكثار
من الزحاف في الشعر غير مستحسن وإن كان مستقيماً في العروض
- ١٨٣ ومن التناسب بين الألفاظ المجانس
- ١٨٣ كلام المؤلف بأن مسلم بن الوليد أول من أفسد الشعر بالبديع وتبعه أبو تمام
فراد عليه
- ١٨٥ تسمية بعض البغداديين المجانس بالمائل ، واختلاف بين قدامة والأمدي
في تسمية بعض الأنواع
- ١٨٧ المصنف وقدامة بن جعفر في ذكر أنواع من المجانس واختلافهما في الألقاب
- ١٨٨ تناسب الألفاظ من طريق المعنى ، ذكر الطباقي والمخالف الذي يقرب من
التضاد والسلب والإيجاب

(١) في الفهرس يخطط أحد باشا تيمور وكذا في نسخة بالخام

- ١٩٤ ومن شروط الفصاحة الإيجاز والاختصار
- ١٩٦ تقسيمهم دلالة الألفاظ على المعانى ثلاثة أقسام ، المساواة والتذليل والاشارة
- ٢٠٥ مفاضلة بين بعض الشعراء في أبيات تقار بوا فيها
- ٢٠٦ المساوات بين اللفظ والمعنى
- ٢٠٧ التذليل والتطويل
- ٢٠٩ ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج
إلى فكراً في استخراجها
- ٢١٠ الأسباب التي لا يغمس الكلام على السامع
- ٢١٢ الكلام على أن في القرآن الكريم ما بعضه أوضح من بعض
- ٢١٥ القول في الكلام الذي وضع لغزاً وقد ذلك فيه
- ٢١٦ قول أبي تمام (أهنَّ عوادي يوسف وصواجه) وحكايته مع أبي العبيش
صاحب عبد الله بن طاهر
- ٢١٨ ومن نعمات البلاغة أن تراد الدلالة على المعنى ويسمى الارداد والتتبیع
- ٢٢١ ومن نعمات البلاغة أن يراد معنى فيوضحة بألفاظ تدل على معنى آخر
وهو التثيل
- ٢٢٣ الكلام في المعانى مفردة
- ٢٢٤ الصحة في التقسيم ، وأبيات الحارفي التي منها : لقيت أموراً فيكم ألق مثلها
- ٢٢٧ ومن الصحة في التقسيم تجنب الاستحاله والتناقض
- ٢٢٩ المتناقض من الشعر
- ٢٣٣ ومن الصحة أن يضم الجائز موضع الممتنع
- ٢٣٥ ومن الصحة صحة التشبيه
- ٢٤١ يantan وقما لا في تمام وابن هرمة وكل واحد منهمما أولى ببيت الآخر فيما
قصد من التشبيه
- ٢٤٢ ومن الصحة الأوصاف في الأغراض

- ٢٤٤ ما عيب على الشعراء من الخطأ في الوصف
٢٥٠ كون الخلفاء كانوا لا يتخذون التيجان وانكار عبد الملك على ابن
قيس الرقيات مدحه بذلك
٢٥١ ومن الصحة صحة المقابلة في المعنى
٢٥٣ ومن الصحة صحة النسق والنظام (وفيه التخلص والاستطراد وبراعة المطلع
٢٥٤ ومن الصحة صحة التفسير
٢٥٥ كمال المعنى
٢٥٦ المبالغة في المعنى والغلو فيه ، وقولهم : أحسن الشعراء كذبه هو من مذهب
اليونانيين
٢٥٨ التحرز مما يوحّب الطعن (هو الاحتراس)
٢٥٩ الاستدلال بالتمثيل (هو ارسال المثل)
٢٦١ الاستدلال بالتعليل (هو حسن التعليل)
٢٦١ فصل في ذكر الأقوال الفاسدة (مبناه على ما قيل من أن شعر المتقدمين
أفضل من شعر المحدثين)
٢٦٨ عدم احتجاجهم بشعر السكبيت والطرامح وعيتهم على جرير والفردق
طول مقامهما في الحضر
٢٧٠ فصل في الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر
٢٧٣ فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته
٢٧٧ الاستدراكات والتصحيحات
٢٨٩ الملحق من كتاب المثل السائر في اعتراضاته على المؤلف
٣٠٦ فهرس الأعلام الواردة في الكتاب

